عبد الله العروي

مفهوم التاريخ

الجزء الأول

الألفاظ والمذاهب







المركز الثقافي العربي

مفهوم التاريخ

الألفاظ والمذاهب

* مفهوم التاريخ (الألفاظ والمذاهب)
* المؤلف: عبد الله العروي
* الطبعة الثالثة، 1997

* الناشر: المركز الثقافي العربي
* العنوان:

□ بيروت/الحمراء ـ شارع جان دارك ـ بناية المقدسي ـ الطابق الثالث.
* ص.ب/113-5158/ * هاتف/343701-352826/ * تلكس/NIZAR 23297LE/

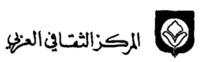
□ الدار البيضاء/ ● 42 الشارع الملكي ـ الأحباس * ص.ب/4006/ * هاتف/307651-303339/
● 28 شارع 2 مارس * هاتف /271753 - 276838/ * فاكس /305726/.

عبد الله العروي

مفهوم التاريخ

الجزء الأول

الألفاظ والمذاهب



محتوى الكتاب

الجزء الأول: الألفاظ والمذاهب

القسم الثاني : مفاهيم

القسم الثالث: تاريخيات (الأسطوغرافيا)

القسم الرابع : الاستشراق

الجزء الثاني: المفاهيم والاصول

القسم الخامس : منطق المؤرخ

القسم السادس: منطق التاريخ

الاختـزالات

ت.ج. ترجمة انجليزية

ت.ع. ترجمة عربية

ت.ف. ترجمة فرنسية

ت.م. التاريخ ومناهجه — L'Histoire et ses méthodes

م.ب. موسوعة بريطانية — Encyclopedia Britannica

م.ج. موسوعة جامعة — Encyclopedia Universalis

م.س. موسوعة اسلامية — Encyclopedia de l'Islam

م.سا مرجع سابق

م.ن. المرجع نفسه

الجزء الأول

الألفاظ والمذاهب

مدخـل

هل للتساؤل معنى؟

تخبر عن حقائق الوقائع والحادثات وتفسر
الأمور كما هي.
المقريزي في حق مقدمة ابن خلدون

1 المقصد

من يعود إلى مادة تاريخ في أية موسوعة يتعجب من عدد الكتب المؤلفة في موضوعها وذلك في لغة واحدة. كم يكون حجم كتاب يؤلف اليوم على نمط القسم المخصّص للتاريخ في **فهرست ابن النديم**؟

ليس هذا مقصدنا. موضوع كتابنا هو المؤرخ لا التاريخ، التاريخ كصناعة لا التاريخ كمجموع حوادث الماضي. هدفنا هو وصف ما يجري في ذهن رجل يتكلم عن وقائعَ ماضية، من منظور خاص به، تحدّده حرفته داخل مجتمعه. سننتهي بالضرورة والاستصحاب إلى مسائل متفرعة، إلى الوسائل والأهداف، إلى الأساليب والأشكال، ولكن سنحرص على أن نبقى أوفياء للمقولة الرئيسية وهي أن الشيء الملموس الوحيد، الذي لا يمكن أن يجادل فيه أحد، هو وجود **مهنة المؤرخ**.

إلّا أن الملاحظ هو أن المؤرخ المحترف يشمئز اشمئزازاً كبيراً كلما كُلّم في مسألة مفهوم التاريخ ويقول: هذا من اختصاص الفلاسفة. لماذا أهتم بتاريخ التاريخ [الاسطوغرافيا]، بمنهاجياته وأصولياته؟ هل يهتم طالب الرياضيات بنشأة مفهوم **الدّالة** ومعنى العدد؟ يكفيه أن يتدرب على تقرير المعادلات. هذا ما يقوله المؤرخ المبتدىء ويواصل كلامه: التاريخ صناعة والصنائع تتقن بالمحاكاة، إذا درسنا المؤرخين القدامى، فالغاية من ذلك هو أخذ أمثلة ومقاييس نستعملها في بحوثنا الحالية وإذا كنا نحتاج إلى كتب في المنهجية فيجب أن تكون مثل توجيهات الاستعمال التي تباع مع الآلات أو الأدوية.

اعتراض لا يرد نظراً لملاءمته لمنطق التخصص المبطّن في المجتمع المعاصر. لنلفت النظر إذاً إلى النتائج العملية.

يقرأ الطالب ابن خلدون للدربة والامتراس، هل هذا أمر ممكن؟ على افتراض أن اللغة لا زالت بالنسبة إلينا واضحة بيّنة، إننا لا نلبث أن نكتشف أن ابن خلدون اسم جامع [5.2.1.1.][1]، تختفي تحته شخصيات عدة. يمثّل ابن خلدون: (1) راوياً مثل غيره من الرواة عندما يتكلم على أصول العرب والبربر والترك؛ (2) مشاهداً بل صحفياً عندما يتكلم على نفسه وعلى سلاطين بني مرين؛ (3) مؤرخاً يزاحم في الاتقان والنباهة والاطّلاع المسعودي أو البيروني؛ (4) منظراً لقواعد الكتابة التاريخية؛ (5) مبدعاً لعلم العمران في مستوى فلاسفة عهد التنوير؛ (6) كاشفاً عن الحقيقة التاريخية كميزة بشرية، الخ. في كل مرة يوضع في سياق خاص، بجانب المسعودي أو فولتير أو هيوم أو بودان. تتعدد الرسائل حول ابن خلدون وتتعارض لأنه لم يعد يوجد، بالنسبة لنا قراء اليوم، فرد يسمى ابن خلدون. بأي شخصية من الشخصيات الخلدونية يقتدي المؤرخ المبتدىء؟ هل للتقليد والاقتداء في هذه الظروف معنى؟

2 محاكاة

ترجمت الى العربية كتب حول منهجية وفلسفة وتاريخ التاريخ، كان الهدف منها اطلاع الطالب على أحدث الأساليب في التأليف التاريخي. نقتصر على مثالين:

أولهما **فكرة التاريخ** للانجليزي **كولينجوود**. خصص المؤلف القسم الأول من كتابه لتاريخ المؤرخين من **هيرودوت** إلى الوقت الحاضر، والقسم الثاني الى المعرفيات (الابستمولوجيا)، أي إلى منطق المؤرخين المعاصرين وانتهى إلى نظرية اشتهرت مدة طويلة في العالم الانجلوساكسوني تقول إن التاريخ كله من صنع المؤرخ [1.1.2]. لهذه النظرية ظروف وحدود، مبسوطة في سيرة كولينجوود الذاتية/[2]، كان على المترجم أن يفصلها وينقدها في المقدمة. الترجمة الحرفية لا تنفع. ماذا يعني الاقتداء الأعمى في مثل هذه الظروف؟ بدون نقد للكتاب، بدون وضعه في سياق المعرفيات المعاصرة، هل تعين الترجمة على توضيح فكرة التاريخ أم على طمسها؟

الملاحظة نفسها تصدق على ترجمة الكتاب الثاني، المدخل إلى الدراسات

(1) يعني انظر المقطع [5.2.1.1] للزيادة في الايضاح.

(2) كولينجوود، سيرة ذاتية [1939] (أكسفورد 1978).

التاريخية، مؤلّف سينيوبوس و لانغلوا. يحتوي الكتاب، الموجّه إلى طلبة الجامعة الفرنسيين، على مجموعة نصائح تتعلق باختيار الموضوع وجمع الوثائق ونقدها وترتيبها وتحليلها واستنباط المعلومات الكامنة فيها، ثم بتنظيم الجزئيات في أبواب وفصول واستخلاص أحكام ثابتة على قضايا متميزة. يعتبر هذا الكتاب مثالاً للنزعة الوضعانية الفرنسية. [5.1.3]. قال كولينجوود: لا تاريخ بدون مؤرخ، ويقول سينيوبوس: لا تاريخ بدون وثيقة. إلا أن قراءة سريعة تكشف أن مفهوم الوثيقة عنده محدود للغاية، ولهذا السبب بالذات قامت في وجه هذه المدرسة مدرسة أخرى في صراع طويل مرير نعتت فيه الثانية الأولى بمدرسة الحروب والعقود. هل الاتجاه الثاني أقل موضوعية من الأول؟ وإذا أخذنا كتاباً على المستوى نفسه، مكتوباً في ألمانيا لطلبة الجامعة، هل نجده يوافق اتجاه سينيوبوس، علماً بأن المؤرخين الفرنسيين اعترفوا دائماً بأستاذية زملائهم الألمان؟.

الواقع أننا نجد أن ما يسمى وضعانية في فرنسا يسمى تاريخانية في ألمانيا. لا تتّضح الأساليب والمناهج البحثية والفلسفات الضمنية وتمايز إلّا لمن درس ظروف نشأتها في هذا البلد الأوروبي أو ذاك. في غياب هذه التوضيحات ماذا ينتج عن الترجمة الحرفية، حتى في حالة جودتها ودقتها، سوى الاضطراب؟ تختل المناهج، إذ تصبح بالضرورة تقريرية غير نقدية، مفصولة عن أصولها المعرفية، خاصة وأن الأمثلة المعتمدة في الكتاب الأصل هي غريبة عن القارىء، فيضطرّ إلى البحث في ذاكرته عن بدائل ونظائر لها، وليس هذا بالأمر الهين على المبتدىء. يحصل ما نشاهده يومياً في أي نقاش بين الأساتذة والطلبة، بل بين الأساتذة أنفسهم، من خلط ولبس وإبهام بسبب عدم الاتفاق مسبقاً على المصطلح والتعريف. لا يفهم أي كتاب عن التاريخ في غياب فكر تاريخي مسبق. تترجم كتب حول مفهوم التاريخ في سياق غير تاريخي فتتحول إلى طلاسم.

يقول البعض: لماذا الترجمة والتعريب ولنا في تراثنا ما يغنينا عنها فيؤلفون للطلبة كتباً بعناوين مثل فلسفة التاريخ الإسلامي أو المنهج الإسلامي. . ما قلناه سابقاً عن حدود الاقتداء بالأسلوب الخلدوني يكفي للردّ على هؤلاء. نترك جانباً قضية فلسفة التاريخ: هل هي قسم من تاريخ الأفكار أم هل هي عبارة متناقضة في ذاتها؟ [3.8.3] ونقتصر على طرح سؤال اجرائي: هل فلسفة التاريخ الإسلامية خاصة بالإسلام أم عامّة؟ إذا أدخل صاحب المقالة تاريخ غير المسلمين، من زنوج وهنود حمر وصينيين، في قالب إسلامي فإنه يرتكب الخطأ الذي لا يفتأ يحاكم المستشرقين الغربيين عليه، وإن اكتفى بالتاريخ

الإسلامي فكيف يدعي أنه يقدم فلسفة والكلمة تتضمن بالتعريف العموم والاطلاق؟ إن الكتب الموجودة اليوم في السوق هي سوقية بالفعل، أصحابها غير فلاسفة وغير مؤرخين. هذا لا يعني أنه لا يمكن استنباط فلسفة تاريخ من القرآن والسنة.. إلا أن النتيجة ستقاس حتماً بما يشابهها من أعمال أوغسطين أو هيغل. ستتعرض للتاريخ كمصير وقلنا إن هذا خارج عن قصدنا.

بيد أنه يوجد في السياق نفسه مبحث يهتم بالمنهج وهذا من صلب موضوعنا. إذا درسنا التاريخيات الإسلامية، إذا عدنا إلى قواعد النقد (الجرح والتعديل) عند أصحاب الحديث وقواعد الإمكان والاستحالة عند ابن خلدون، إذا حلّلنا، لغوياً ومعرفياً، المفاهيم الأصيلة المستعملة عند المؤرخين المسلمين، من حديث وأثر وخبر وشهادة وعدالة.. الخ، نصل إلى تصوّر متكامل للتاريخ كصناعة وتخصص، ونصبح بذلك خبراء متخصّصين في ميدان معرفي متميز. ومع هذا يبقى إشكال: بصرف النظر عن خصوصية المفردات، ما هو الشيء الذي يميز هؤلاء المتخصصين، عندما يكتبون في مواضيع إسلامية وغير إسلامية، ويحتم علينا أن ننعتهم بمؤرخين مسلمين؟ ما المانع أن نجد في إيطاليا أو بولونيا من يكتب بنفس الخبرة والتخصص في موضوعات إسلامية وغير إسلامية انطلاقاً من مفردات لاتينية أو يونانية؟ ليس هذا أمراً ممكناً فقط بل هو حاصل، إلاّ أن مؤلفي الكتب عن خصوصية المنهج الإسلامي لا يعرفون ذلك. الإشكال الثاني هو: ما حدود هذا المنهج المؤسس على مفاهيم الخبر/ الشهادة/ التعديل؟ هل يمكن أن يصلح لدراسة تاريخ مصر الفرعونية حيث توجد شواهد لا شهادات، شواهد بقيت قروناً عديدة لغزاً مقفلاً؟ المنهجية المذكورة متميزة فعلاً، قائمة بذاتها، كافية شافية ولكن في موضوعات خصوصية، والاكتفاء بها يعني الوقوف عند حدود مرسومة [4.5].

3 الأعمال

تكلمنا على مؤلفات منهجية، موضوعة أو مترجمة، وأخذنا عليها صفتها العملية التدريبية. لكن إذا أعطت نتائج محمودة، إذا استفاد منها المؤرخ المبتدىء ونسج على منوال مؤرخ آخر، معاصر أو غير معاصر، ليؤلف بحثاً يوسع به معلوماتنا ويعمق به وعينا، ما القول في ذلك؟

لنأخذ إذاً أمثلة بين الأعمال المنجزة بأقلام باحثين محترفين.

يتقيد الكاتب بالقواعد النقدية التي تعلمها في الجامعة. ينقب عن وثائق أصيلة، يدرسها بدقة، يؤولها حسب طرق مقنعة ثم يؤلف من استنتاجاتٍ مستقيمة صورة متكاملة

عن ماضي منطقة محدودة. يختار المنطقة بسبب توافر الوثائق. ولأنه لا يريد أن يحملها أكثر مما تحمل. تجتمع فيه إذاً كل الصفات الحميدة، يتأثر بأحدث التوجيهات ويستشهد بأقوى الدراسات. ماذا ينقصه إذاً؟ الوعي بإشكالية المنهج. ما يؤخذ عليه هو اطمئنانه إلى ما تعلم وقرأ. لا يريد أن يذكر أو يتذكر، وربّما أن يعرف، أن المنهج المتّبع محدد زمانياً ومكانياً، مطوق بسلسلة من الإشكالات والشُبهات، يناقض منهجاً آخر، سابقاً أو لاحقاً، والاستنتاجات المبنية عليه لا محالة محددة بدورها. وبما أن صاحب البحث لا يرى الأمور من هذا المنظور، لا يرى المنهج في إطار التغيرات التاريخية، فإنه يقدم لنا دراسة كاملة، وافية شافية، ولكنها غير تاريخية رغم كل التحريات والاحترازات. يرتب المواد ترتيباً اثنوغرافياً. يتصور أن المقاطعة مستقلة عن محيطها، يصف الأمور وكأن الدولة في طور نشأتها بدون اعتبار لحدّ الزمان الذي يتكلم عنه [القرن التاسع عشر]. يسوق أحكاماً عامّة لا ندري أصولها وأسبابها، ثم يبيّن صحتها بتقديم أمثلة عليها في النطاق المحلي، فتعود العملية كلّها تبريرية. الواقع أنها أحكام مسبقة، عامّة غير خاصة بالمنطقة المدروسة، مستوحاة من الدراسات المأخوذة كمثال يُحتذى ومنوال ينسج عليه. تربط علاقات مباشرة بين ما هو إنساني عامّة وما هو محلّي خاصّة بدون التفاتٍ إلى الوسائط مثل الدولة أو الأمة أو الملّة، من غير أن يوضح السبب كما لو كانت الطريقة بديهيّة عند المؤرخين، مع أن هذه المسألة هي أصل الخلاف بين التاريخيات والاجتماعيات. لكل باحث الحق أن يضع مفهوماً من المفاهيم بين قوسين ـ الدولة مثلاً أو الوطن ـ ولكن لا مفرّ من أن يفعل ذلك جهراً وعن وعي، وأن يحدد هل يفعل ذلك استئنافاً أم استنتاجاً، أي هل ينطلق منه أم ينتهي إليه. وهذا هو الدليل الحق على الموضوعية والاحتراز.

نأخذ مثلاً ثانياً وهو عمل من المستوى الرفيع.

نمت الاجتماعيات [السوسيولوجيا] في أحضان علوم التاريخ ثم استقلّت عنها ثم عادت لتؤثر فيها. فظهرت مؤخراً بحوث تصف الحياة الاجتماعية من منظور سوسيولوجي لكن في عهد ماضٍ. وهكذا درست مراسم الموت وتقنيات النظافة البدنية وفنون الطبخ وصناعة الملابس ومشاعر الأبوّة والأمومة، الخ.. اعتماداً على الدراسات التاريخية نفسها وعلى الكتابات الأدبية والأعمال الفنية. تُستقى المعلومات الضرورية من هذه المصادر المختلفة، إلاّ أنها تنزع من التسلسلات العادية لتوضع في تواليات أخرى مستوحاة من مناهج علوم الاجتماع. نلاحظ في هذه الأعمال أسلوباً جديداً يعتمد منطق التساكن

والتلازم عوض التتابع والتوالي الذي هو لبّ التأليف التاريخي.

من هذه الزاوية درست قضية الرق في مغرب القرن الماضي، وهي قضية اجتماعية فعلاً، إذ تؤثر في كل مستويات الحياة العامة من سياسة وإنتاج وأسرة وعاطفة وجنس وتعبير. هذه الفعاليات لا توصف مباشرة في الوثائق العادية. كيف تضبط؟ بالتحليل والمقارنة، بالتسلسل والتجريد. توجد معلومة مفردة يتيمة في رسالة سلطانية، مذكورة في سياق إداري أو سياسي فلا تحمل أي معنى من المعاني التي نحن بصدد جمعها، ولكن عندما ننزعها من ذلك السياق ونضعها في سياق آخر، عندما نقارنها بمعلومة ثانية مأخوذة من فتوى فقهية وثالثة من شهادة شفوية ورابعة من ملاحظة ميدانية، الخ. . تعود ذات مغزى بالنسبة لموضوع الدراسة. واضح أن هذا الإجراء خارج عن الوثيقة المتوافرة. لا يحصل، لا يعرض لذهن الباحث إلا انطلاقاً من إشكالية خارجية. كان من الممكن أن تظهر في مجتمعنا لأنها موجودة فيه بالقوة، إلّا أنها ظهرت أولاً خارجه، وأخذناها منه (أي من الخارج) جاهزة. ماذا فعل الباحث بالضبط؟ اطلع على هذه الإشكالية، درس كيف طبقت في مواطن أخرى وقرر أن يطبقها بدوره على المجتمع المغربي في القرن الماضي. بحث عن وثائق، وجدها، قرأها، استخرج منها المعلومات المناسبة، مفرقة مفككة، أفرغها في قالب الإشكالية المذكورة وتوصل إلى استنتاجات تعارض، بالطبع، الأحكام المتعارفة.

ما هو المشكل والحال هذه؟ المشكل في عدم المشكل، في عدم تناول الإشكالية المستوحاة بالقدر اللازم من النقد، في تقبلها كمنهج خالص عام مجرّد عن «الظروف والمسبقات». وماذا كانت النتائج؟ ماذا كانت السلبيات؟ 1. وضعت كل الوثائق في المستوى نفسه، قبلت بدون أدنى تحفظ كل وثيقة تحمل معلومة تمس موضوع الرق؛ 2. وضعت كل المؤسسات (دولة، أسرة، جماعة، حرفة) في مرتبة واحدة؛ 3. ألغيت الفوارق المكانية؛ 4. نُفي المنظور الزماني فجرت عملية تسطيح في حق كل المستندات، عملية منافية في العمق لروح البحث التاريخي وهي غير واعية لأنها مبطنة في الإشكالية ذاتها. وسبب هذه السلبيات كلها هو بالضبط عدم التعرض بدءاً للمنهج المتّبع. فرغم الجهد المبذول، وهو كبير حقاً، ورغم عدد الوثائق الهائل، ورغم سراعة التحليل، نتساءل في النهاية: ما قيمة العمل؟ خاصة عندما نلاحظ أن البحث يتحول شيئاً فشيئاً إلى تشهير ومحاكمة، وأن المؤرخ يختفي ليحل محله الناقد الاجتماعي. أهملت التساؤلات المنهجية، حرصاً على الاعتدال وهروباً من الأحكام المسبقة، فإذا بالإهمال المذكور يباعد الدراسة عن الوصف الموضوعي ليجعل منها دعوة ومرافعة.

4 الوعي

أتوقف، قبل أن استخرج من هذين المثلين خلاصة عامة، وأتصور طفلاً يزور برفقة والده قصر فرعون [وليلي]. يقف تحت قوس قراقلا ويسأل: ما جرى؟ فيروي له والده رواية ذات فصول عن شياطين وجان، عن ملوك وأنبياء، عن الحق والباطل، عن الكفر والإيمان، عن ضعف الإنسان وعظمة الرحمان. تمر الأيام ويكبر الطفل ويعود طالباً جامعياً مرافقاً أستاذه. يدخل إلى قاعة الحفريات وتترجم له النقوش بأسمائها وتواريخها. نقول: هذا تاريخ وتلك أساطير.

نعتقد بداهة أن أخبار الماضي تفرغ إما في شكل خرافة وإما في شكل قول مثبت بوثيقة. الواقع أن قسماً ضئيلاً جدّاً من معلوماتنا حول الماضي خاضع إلى التوثيق، أما القسم الأكبر فهو دائماً وباستمرار مفرغ في تصور عام وعامّي يمثل جانباً من ثقافتنا الوطنية. لا ننسَ أن دروس التاريخ، من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، هي رواية شفوية، والأستاذ لا يعرف بالوثائق، إذا عرف، فالنزر القليل مما هو مكلف بتلقينه. هذا الأستاذ درس بالوثائق عهد المولى اسماعيل، لكنه يروي تاريخ الإنكا. كل واحد منا إذاً، حتى أستاذ التاريخ، مثل الطفل الصغير في قصر فرعون، إلاّ فيما ندر. وهذه الوضعية، العامة والدائمة، هي التي تستوجب التساؤل حول منهج دراسة التاريخ. هذه ضرورة لتطوير الثقافة القومية، مهما كان تحفظ المؤرخ المحترف إزاء فائدة التساؤل بالنسبة إليه هو خاصة. الباحث المتخصص محدود الأفق كما يدل على ذلك اسمه. يعرف الخبر بالوثيقة، هذا صحيح، ولكن أثناء الدراسة وبالنسبة لموضوعه. ومع ذلك قد يتحول إلى أديب مشارك، صاحب مُلح ونوادر، إذا كان هذا هو المطلوب منه داخل مجتمعه. وحتى إذا تغلغل فيه منطق التحليل والتمحيص فيما يخص ميدان خبرته، فإنه يبقى خارج ذلك الميدان خاضعاً للرواية العامية. لا يتحرر منها ـ نسبياً ـ إلاّ إذا فكّر بجدّ ومواظبة في صناعته، وكسب بذلك ذهنية تاريخية يجب عليه أن يرعاها باستمرار. وهذا يعني بالطبع تجاوز التخصص.

ألمحنا إلى دراسات قام بها باحثون متخصصون ولاحظنا عليها أنها ذات طابع تقريري. يتعرف أصحابها على أسلوب من أساليب التأليف، في الماضي أو الحاضر، يعتزمون الاقتداء به، يعودون إلى أصول يستقون منها معلومات يعتبرونها يقينية ويستخلصون منها أحكاماً تدل في نظرهم على تطور ملموس. يسبحون باستمرار في عالم سميك لا فجوة فيه. الإشكالات في رأيهم عارضة، مصدرها ضعف بشري موقت، يمس

الذاكرة أو العبارة أو النفس. أما الصناعة التاريخية، أما التاريخ الفعلي [**التاريخ - الوقائع**]، فهو مخزون مكنوز، في المتناول. وإذا جرى الكلام على النقد والتمحيص فيتلخص في مقارنات شكلية أو مصادرات نظرية، في ملاحظات أكاديمية بـالمعنى القدحي. تذكر لتذكر ولا تؤثر في الاستنتاجات. . رواية بدون دراية أو مجتمع بدون تاريخ [7.3].

عندما يقال: هناك مجتمعات تاريخية وأخرى غير تاريخية، لا يتعلق الأمر بالتاريخ كوقائع لأن هذه تحدث بدون انقطاع، ولكن بوجود أو انعدام وعي تاريخي وهذا بدوره يتعلق بذهنية العمومِلا بإنتاج المؤرخين المحترفين. قد يوجد في البلد عدد كبير من هؤلاء، يؤلفون كتباً كثيرة ولا يشاركون بشيء في رفع مستوى الوعي بتقلبات التاريخ إذ يفتقدون أنفسهم ذلك الوعي. هناك مجتمعات تعيش التاريخ عفوياً، تكتب عنه تلقائياً، تعتقد أنه في المتناول، قابل للفهم بدون وساطة. يكتب المؤرخ المحترف، في ذلك المجتمع، بدون إشكال لأن فكر العموم، المتحكم في جميع المباحث، غير نقدي. التساؤل حول صناعة المؤرخ هي مساهمة في رفع مستوى الوعي لا عند المؤرخ بل عند المواطن.

نواجه في هذه النقطة اعتراضين: قلنا إن التاريخ المبني على فكرة الماضي الجاهز الكنز هو المكتوب بصيغة: إعلم أن. في حين أن التاريخ النقدي هو الذي يتساءل: كيف أن. لكن ألا ينتهي الثاني أيضاً بنوع من التقرير؟ كل كلام في كلا الصيغتين ينتهي بحكم [5.2.1.5].

نجيب: لقد حكى تيت - ليف [تيطس - ليفيوس] أوليات روما اعتماداً على الرواية التقليدية الموروثة جيلاً عن جيل. جاءت المدرسة النقدية الألمانية وحطمت هذه الرواية باعتبارات منهجية كانت تبدو في غاية القوة والمناعة، وعمّ الاعتقاد أن بدايات روما ستبقى مجهولة أبد الدهر. ثم ظهرت وسائل جديدة، في صناعة الحفريات وفي التحليلات المخبرية، أعادت المصداقية إلى أقوال تيت - ليف وعفت على جميع التحفظات النقدية المنهجية. ومع هذا هل المؤرخ المعاصر الذي يروي اليوم بداية أو ما يماثل تمام المماثلة تيت - ليف؟ من الواضح أن علاقة كل واحد منهما بحرفته ذات طابع خاص. تيت - ليف متيقن من واقع ماضٍ، من رواية صادقة، من شهادة وفية، المؤرخ المعاصر متيقّن (مؤقتاً)، بعد شكٍ وتساؤل، من نتائج تحليلات موادّ طبيعية. المهم ليس موافقة الحكمين بل اختلاف المنهجين؛ المهم هو الموقف المعرفي إزاء عوارض

الماضي، هذا الموقف الذي يميز، في كل مجتمع وفي الوقت نفسه، ذهن المؤرخ المحترف وذهن العموم. أما الحكم في قضية معينة، في جزئية، فقد يتغير وقد لا يتغير، بل قد يتغير ثم يعود إلى الأصل كما رأينا في مسألة بداية روما، ومع ذلك لا انتصار للتقليد والتقرير.

اعتراض ثانٍ:

لنفرض أن التساؤل حول مفهوم التاريخ يغير ذهنية العموم وأن في التغيير منفعة، هل ينفع بالتبعية المؤرخ في حرفته؟ هل توجد علاقة مباشرة بين إشكاليات التاريخ وبين البحث والتأليف في مسائل تاريخية؟ نلاحظ في الواقع أن التمادي في الإشكاليات ينتهي إلى الشك وإلى العدمية[1] ونلاحظ كذلك أن البعض يقفز من الاحتراز والتحفظ إلى إقرار الكشف المباشر. ألا يحق للمؤرخ المحترف، انتصاراً لحرفته، ان يهمل التساؤلات المنهجية والمعرفية والتأصيلية التي تعجز في الحقيقة عن الوقوف عند حدّ معقول؟

لنلتفت إلى مجتمع ازدهر فيه الاتجاه النقدي منذ قرون، ماذا نجد؟ تقدماً متوازياً بين الإشكالية النّقدية و السرد التاريخي[2]. بقدر ما يبتعد المؤرخ المحترف من السرد والتقرير ويتجه إلى النقد والتحليل بقدر ما يضخم ويكبر إنتاج القصص التاريخي لأنه يستجيب إلى حاجة اجتماعية وربما بشرية. في بعض المجتمعات لا يوجد فرق بين تاريخ الأخبار وبين القصص التاريخي فيكون المؤرخ راوية وقصّاصاً وفي مجتمعات أخرى، حيث ينفصل التاريخ النقدي عن التقريري، قد ينتهي الأول إلى الإحجام الكلي، العجز التام عن التأليف بالإمعان في الشك والاحتراز ولا يتخطى مرحلة جمع ونقد المصادر، ولكن في الوقت نفسه يتطعّم القصص التاريخي بالبحوث النقدية ويحل محل السرد التاريخي المنسق. فيكون النقد سبب ازدهار وتجديد الصناعة السردية. عندما نتكلم على الوعي بالتاريخ، بالنسبة للعموم لا بالنسبة لجماعة محدّدة بحرفتها، فلا بد أن نعتبر الإنتاج الفكري العام، ونلاحظ عند ذاك أن الإشكاليات لا تقود بالضرورة إلى العجز والإحجام، فلا داعي إذاً إلى أن يعرض المؤرخ المحترف إعراضاً تاماً عن التساؤل في أصول حرفته.

---

(1) انظر للمؤلف، الايديولوجية العربية المعاصرة (باريس 1968) ص 97 وما بعدها.

(2) نعني بالسرد صيغة معينة في تناول وعرض المعلومات عن الماضي (التاريخ السردي مقابل التحليلي النقدي) ونعني بالرواية التقديم المقبول لدى العموم في زمان معين حول حادثة أو مجموعة حوادث. ونعني بالقصص التقديم الخاص بمؤلف معين والذي يمتزج فيه، بأقدار متفاوتة، الأخبار الموثقة والادعاءات الخيالية المستبعدة والمحتملة.

5 الهيكل

نتمنى أن نكون قد أوضحنا وجه المنفعة فيما نرمي إليه من تساؤلات. هل نستطيع أن نتخلص من الأفكار المسبقة، من التفكيربالأمثال، من الاقتداء بتجارب وإنجازات الغير؟ هل نستطيع أن نتساءل حول صناعة المؤرخ دون أن نقول: إعلم أن التاريخ هو كذا وكذا. . فنسقط في تناقض واضح؟ لقد أكدنا اختيارنا المنهجي، لا نقول عن التاريخ إلاّ ما قاله أو ما يقوله المؤرخون الممارسون بكل وعي لصناعة استحضار حوادث الماضي. ماذا يعني هذا الاختيار؟ يعني أولاً وقبل كل شيء أننا نذكر باستمرار أننا سجناء اللحظة والموقف [5.2.1.4]. ليس مطلوباً ـ هنا ـ أن نواصل التوضيحات إلى ما لا نهاية. المطلوب منا هو إدخال ذلك الاعتبار في كل حكم من أحكامنا وأن نحاول قدر المستطاع أن لا نترك في عباراتنا أي إشارة إلى اطلاع لدني كشفي.

يهدف مشروعنا هذا إلى توضيح مفهوم التاريخ وها نحن، منذ البداية، لا نفتأ نستعمل الكلمة وما يرافقها عادة كمفردات مؤرخ، وثيقة، نقد، شهادة، تأليف، الخ. واضح أننا لو حرصنا على أن لا نستعمل من الكلمات والمفاهيم إلاّ ما سبق حدّه وتعريفه، لأرغمنا على الصمت. نبدأ بتقديم موجز لمفردات هي أدوات الصناعة ونأخذها على علاتها، على غموضها واشتراكها في المعنى، كما تجري عادة وبداهة على لسان وتحت قلم المؤرخ الراوي، ثم نتطرق في مرحلة ثانية إلى توظيفاتها العملية لدى المؤرخين عبر العصور، وبعد ذلك نعود إلى المفاهيم نفسها مستهدفين هذه المرة الدقة والشمول. قد يقول البعض: هذا دورمما لا يستسيغه المنطق. الواقع أن كل محلل يتوخى الصدق والوفاء لما يجرب لا لما يرث، لا بدّ وأن يمر بذلك الدور بالضبط، ومن يتعنّت ويطالب غير المستطاع فما عليه إلا أن يراجع كتب المنطق. نتعمد أن تكون بحوثنا كلها استقرائية، وعندما نتوقف للتحليل والتأمل فلا ننسَ أبداً أننا نتأمل في خلاصات استقرائية لكي لا يتسرب إلى قولنا أدنى إشارة إلى الكشف. قد نتساءل حول مدى التطابق بين التاريخ الفعلي [التاريخ ـ الوقائع] وبين التاريخ المروي [**التاريخ ـ الأخبار**]، ولكن لا ندّعي في أي وقت أننا نعرف حقيقة وكُنْهَ التاريخ، ما لم ينكشف بعدُ أو لن ينكشفَ أبداً إلى المؤرخ. نحدّ الكشف بما ينجلي للمؤرخ إذ يؤرخ، وما عدا ذلك فهو بالتعريف خارج نطاق صناعة التاريخ.

ينتج عن هذا الحرص الاستقرائي نتائج. منها أن النسق الزماني لا يوافق أحياناً التلازم المنطقي. الخبر المسموع يسبق في التاريخ الخبر المكتوب، هذا أمر واضح

مسلم، لكن إذا نظرنا إلى المنهجيات وتوالي مدارسها نجد أن التأمل في الوثيقة المكتوبة [العقد] سبق فعلاً التفكير في الرواية السمعية. في ميدان التأليف التاريخي نفسه نجد تخالفاً بين توالي المدارس في الزمان، وبين خطوط التقدم في هذه المدرسة أو تلك. صناعة التاريخ نفسها لم تسر على خط نمو مستمر. نميل في بحثنا هذا إلى تفضيل الحاصل وإن كان غير منسق على تطور منسقٍ غير حاصل. هذا اختيار منهجي أقدمنا عليه لأنه يساعدنا على تفهم كيفية استعمال المؤرخ للمرويات. من نتائج الحرص الاستقرائي كذلك عدم التساهل في النمذجة، أي إطلاق النعوت على المؤرخين الأشخاص وعلى المدارس. إذا قلنا هذا المؤرخ ينتمي إلى المدرسة النقدية أو الوضعية أو النفسانية أو المادية، الخ، واقتصرنا على ذلك النعت فإننا لا نقول شيئاً محدداً لأن نعتاً واحداً قد ينطبق على عدة مؤرخين بالنظر إلى ظاهرة واحدة، فيما أنهم متباثنون أشد التباين بالنظر إلى ظاهرة أخرى. يجتمع رانكه وغيزو وميشله وتين في كونهم يعتقدون جميعاً أن للتاريخ قصداً وغايـة، فهم بهذا المعنى مثاليون جميعهم، ولكنهم يختلفـون أشد الاختلاف فيما يرجع إلى أساليبهم في التأليف وإلى معتقداتهم الفلسفية أو الدينية. لا بدّ لنا من اختيار قاعدة نُعيد على ضوئها نمذجة المدارس، والقاعدة التي اخترناها، تماشياً مع الهم الاستقرائي، هي تعامل كل مؤرخ مع الوثيقة بمعناها الواسع (الشاهدة) عوض أن ننطلق من الاختيارات المعلنة وأن نضع كل مؤرخ ضمن الجماعة التي يقول إنه ينتمي إليها، أننا ننظر أولاً إلى المنهج الذي يطبقه فعلاً ونستخلص منه فلسفة ضمنية ننعته بها. لا ندعي أن هذه القاعدة تقودنا حتماً إلى نمذجة أدق وأشمل من غيرها، ولكن نقول إنها ألصق بما نتوخاه.

نفتح دراستنا إذاً بملاحظات عامة حول أدوات المؤرخ المفهومية، التي تمكنه من بدء الخطاب، ثم ننتقل إلى جرد بمناهج البحث والتحليل مستنيرين بنسق مدارس المؤرخين، ونصل إلى منطق المؤرخ، إلى مجموع المصطلحات والتعريفات التي تحد وتوجه معرفة أحوال الأشياء في منظور الزمان المنصرم، عند كل من يقصد تلك المعرفة، عندما يقصدها. يبقى بعد ذلك أن نتساءل: ما وضع تلك المعرفة بالنسبة للإنسان كعامل فاعل (مسألة التاريخانية) وبالنسبة للإنسان ككائن (مسألة الارخانية)؟ هل كان من اللازم علينا أن نواصل البحث إلى هذه النقطة؟ سنحاول فيما بعد إظهار وجه اللزوم، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن المسألتين موضوعيتان، ناتجتان عن ممارسة البحث، لا عن مجرد اشتقاق لغوي مستوحى من تعابير أجنبية.

6 الفائدة

قلنا: (1) إن التساؤل حول مفهوم التاريخ لا ينفع المؤرخ المحترف كثيراً؛ (2) إنه ينفع المجتمع ككل بتغيير ذهنية العموم؛ (3) إن التساؤل لا يكون موضوعياً إلا إذا اتبع النهج الاستقرائي واقتصر على جرد أعمال المؤرخين؛ (4) إن المرشح للقيام بهذا العمل الاستقرائي وتوظيف نتائجه هو المؤرخ المحترف مع أنه غير مقيد بالنتائج في عمله المهني. ملخص المقولة إذاً هو: يحمل وزر الأمة مذكروها. أليس في هذا تناقض؟

التناقض في مفهوم التخصص.

نتخصص في التاريخ كما نتخصص في اللغة. لا نتعلم لغة ما بدارسة اللّسنيات العامّة. هذا مسلّم، فنقول: لا نتعلم طرق البحث في التاريخيات بالاطّلاع على المنهجيات. وهذا صحيح أيضاً إذا بقينا في نطاق كل تخصص. لكن إذا ارتقينا إلى مستوى أعلى، ماذا نلاحظ؟ نلاحظ أن التاريخ (تغير الأحوال عند ابن خلدون) ليس مثل اللغة أو ترتّب الحيوان أو نظام الأعداد، الخ. . لأنه وجه من وجوه كل هذه الموضوعات. تستعمل جميعها أدوات معرفية ولكل أداة بُعد زماني. التاريخ ظاهرة عامّة من ناحية (كل موضوع موضوع تاريخي) ومن ناحية ثانية لا يوجد تاريخ عام وإنما توجد تواريخ خاصة فقط. لا يوجد إذاً منهج عام ينفع كل المؤرخين على اختلاف مباحثهم. ولكن جميع المباحث والتخصصات تطرح أسئلة لها كلها جوانب تاريخية. التساؤلات المنهجية والمعرفية العامة لا تعين الباحث في بحثه الخاص (تطور العملة، تنظيم العمل، تقنية الحرب، الخ. . .)، ولكن توضح أشياء كثيرة تهم كل تخصص. وتلك التساؤلات لا يطرحها في إطارها الصحيح إلاّ من له دربة وامتراس في ميدان البحث التاريخي. عندما نتكلم على التاريخ كمنحى بين مناحي الفكر، كمسلكٍ بين مسالك المعرفة، فإننا نعني شأناً غير التاريخ بمعنى المحيط العام الذي تسبح فيه كل الفعاليات البشرية. وهذا هو الفرق بين التاريخانية [6.2] والارخانية [6.3].

عودة إلى المقدمة

بدأ ابن خلدون بسؤال منهجي: طريقة الحكم بالامكان والاستحالة فيما يتعلق بالمرويات، وانتهى بوصف تصور كل علم من العلوم الإسلامية. انتقل إذاً من المنهجية إلى جرد معلمي الأنسيكلوبيديا. وهذا أمر طبيعي. علم أن مقدمته لا تنفع المؤرخ المحترف ـ قرأها ابن حجر فلم يستفد منها وما كان له أن يستفيد، بل كتبها ابن خلدون وما استفادَ منها في كتابة تاريخه ـ ما هو مؤلم ومزعج ليس أن المقدمةلم تغير وجهة

المؤرخين، ذلك منتظر، بل كونها لم تغير الذهنية العمومية. وعند التدقيق ما كان يمكن أن تؤثر والمجتمع في حالة تفكك وانحطاط. الوعي التاريخي لا يحصل إلا في عهود التقدم والازدهار.

التساؤل حول مفهوم التاريخ أمر جوهري وتافه في آن. هذا ما قاله ابن خلدون وهذا ما نؤكده اليوم.. جوهري لأنه قائم ـ أينما اتّجه الفكر، وتافه لأن منفعته غير واضحة لكل فرد متخصص. الخطاب موجه في ظاهره إلى المؤرخ، لكنه في العمق يستهدف كل مفكّر، إلاّ أن تجاوز المؤرخ إلى المفكر عامّةً لا يتحقق بالفعل إلا إذا انتفع به أولاً وشارك في دعمه ثانياً المؤرخون المحترفون عندما يقبلون التحرر مؤقتاً من حدود مباحثهم.

هل أوضحت بما فيه الكفاية أهمية الموضوع رغم ما يكتنفه من إشكال؟ إذا بقي مجال للشك أطرح السؤال التالي: لماذا يميل اليوم عدد من الاجتماعيين والمناطقة والاقتصاديين والفلاسفة إلى إنجاز بحوث تاريخية الطابع، وإذا سئلوا عن أسباب مزاحمتهم للمؤرخين المحترفين، قالوا إنهم لا يجدون عند هؤلاء ما يشفي الغليل؟ إذا كان الخبير المتخصص لا يجد جواباً على سؤاله في مجال خبرته، ولا يجده عند المؤرخ المتخصص، فيتحول هو نفسه إلى باحث في التاريخيات، داخل مجتمع يعبد التاريخ بصفته كنزاً محفوظاً وينفيه كحركة تكسب الوعي، ألا يجدر بنا جميعاً أن نتأمل جدياً هذا المفهوم الذي هو في آنٍ عبءٌ ووعي، كنز وحركة، كشف وبحث، حضور وغياب، تخيل واستخبار؟

القسم الاول

تساؤلات تمهيدية

الفصل الأول

التاريخ

ان التاريخ في الاصطلاح لفظ مشترك
كاشتراك العين بين معانيها.

الكفياجي

1.1.1 الشيء وتصوره

نترك المسائل المنطقية الدقيقة الى فصل لاحق، ونكتفي هنا بملاحظات عامة نهدف من ذكرها إلى إظهار أصل المفارقات والشبهات التي ستلاحقنا طوال هذه الصفحات.

نذكر كلمات تاريخ/مؤرخ/ علم التاريخ، ونرى في الحين أن الغموض كامن فيها اذا وضعناها مقابل كلمات أخرى مثل نجم /منجم/ تنجيم أو نبات /نباتي/ نبتيات. لا أحد، سوى الفلاسفة، يقول أن لا فرق بين عالَم النجوم وعِلم المنجم، أو بين مجموع أنواع النباتات وما يعرفه عنها العالِم النباتي، في حين أننا بداهة ولأسباب وجيهة تتضح بعد حين، لا نميز بين الأمرين عندما نتكلم على التاريخ. نقصد بالكلمة شأنين مختلفين: مجموع أحوال الكون في زمان غابر ومجموع معلوماتنا حول تلك الأحوال. نضع كأمر مسلّم أن كل شيء ماض غير معلوم فهو في حكم المعدوم. على هذا المستوى يبدو القول سليماً، إذ يتعلق الأمر بأحوال والأحوال عوارض، كل ما يدل على عَرْضِها هو الخبر عنها. إذا انعدم الخبر بعد انعدام العرض انتهى كل شيء. لكن هذا القول لا يستقيم إلاّ إذا قيدنا معنى **الخبر**كما سيظهر ذلك جلياً بعد قليل.

نعتقد تلقائياً أن لا فرق بين التاريخ ـ الوقائع والتاريخ ـ الأخبار. هذا يعني أن التاريخ لا ينفصل عن الإنسان وبخاصة الإنسان المتخصص الذي نسميه بالمؤرخ. في هذا السياق لا يمكن تقديم التاريخ على المؤرخ فهما متلازمان ولذلك نتكلم عن عهد لاتاريخي أو **قبتاريخي** عن عهد لم يكن فيه لا مؤرخ ولا تاريخ. لو لم تكن هذه الفكرة

بديهية بالنسبة لنا لما تصورنا أصلاً بداية للتاريخ. نعني في الغالب بداية علم التاريخ، لكن نميل إلى الاعتقاد أنه قبل نشأة العلم لم يكن تاريخ يستحق الذكر.

لنتفحص لحظة المفردات العربية المستعملة في هذا الميدان. كلمة **خبر** لها معنيان : الخبر كلام /وصف/ تقرير ، وفي الوقت نفسه مضمون/ حالة حاصلة. الأخبار هي مجموع الأقوال الدالة على أحوال ماضية يحفظها **حافظ** وهذه الكلمة بدورها مزدوجة المعنى ، إذ الحافظ يحفظ القول ويحافظ على الشيء، بدونه تعدم الحالة العارضة لقسم من الكون في زمان معين. أحوال الماضي محفوظة في وجدان، **في وعي** الحافظ، والوعي قدرة على الفهم والادراك **ووعاء**للحفظ والمحافظة. إذا تأملنا كلمات أخرى مستعملة في الحقل نفسه، حادث /حديث/ محدث، لاحظنا فيها الازدواجية نفسها، ازدواجية عامّة ومنتظرة لأن الموضوع الذي نتكلم فيه، أحوال الماضي، هو في آن مادّي وذهني، عرضي وجوهري، غائب وحاضر. هذه علاقات ملازمة للموضوع ومتناقضة في ذاتها وهي التي يجب أن نفصّل فيها الكلام.

1.1.2 التاريخ بشري بالتعريف

عوض أن نبعثر جهودنا في تحليل ونقد مقولات جزئية هامشية تطفح بها كتب منهجيات التاريخ، عزمنا أن نذهب مباشرة إلى المقولة الأساس والتي تؤكد أن التاريخ حقاً هو تاريخ البشر للبشر وبالبشر. أما ما سواه فهو إما تاريخ بشري مقنّع أو خاضع لمنطق آخر، منطق الملاحظة [الطبيعيات] أو الكشف [الغيبيات][1].

نقول: هذه المقولة متسمة بالغلو والتطرف، إلا أنها مرغمة على التطرف لأنها تهدف إلى الانفلات من الشُبَه التي تكلّمنا عليها سابقاً. فهي في الواقع لا تعدو أن تتقيد بما يصاحب بالضرورة ممارسة جميع المؤرخين، من عهد اليونان إلى يومنا هذا. وهي في حدود تعريفاتها غير مدحوضة. كل ما يمكن أن تواجه به هو إقرار حدودها وتجاوزها بتجاوز التعريفات، أي بتغيير مفهوم التاريخ وهدف المؤرخ ومنحى علم التاريخ.

نفترض أن **التاريخ العام** هو مجموع الأحوال التي عرفها الكون حتى اللحظة (ت) وأن **التاريخ المحفوظ** هو مجموع ما يعرفه المؤرخ في اللحظة (ت) والمؤرخ(م) هنا هو الممثل النظري للحرفة كلها، يشخص أجيال المؤرخين. هل هنا فرق بين التاريخين

(1) نعتمد أساساً على تحليلات كولينجوود. الأفكار نفسها توجد عند **ديلتاي الألماني، كروتشه الايطالي، مارو الفرنسي، بيرد الأمريكي**..

وإذا كان، هل هو محسوس مؤثر أم لا؟ تحت تأثير منهج الطبيعيات نميل إلى الإجابة بنعم، بل نتعجب من السؤال نفسه وننعت بالمثالية الخرقاء كل من يجيب بلا. لكن لنضع موقتاً بين قوسين هذا المنهج أي منهج الطبيعيات، المستحدث، الذي قد لا ينطبق كلياً على الميدان الذي نحن بصدده، ونحاول استعادة السياق الذي ينتهي منطقياً إلى المقولة المذكورة.

العقيدة الأولية هي إثبات تطابق ضروري بديهي بين التاريخ العام (الوقائع) والتاريخ المعلوم (الأخبار) لأن الأول محفوظ كله، في وعي لابشري طبعاً، ولكن في متناول البشر. وهذا ما يعطي لكلمة ذكرمعنى أوسع وأعمق مما يفهم منها عادة عند المؤرخين المتأخرين. في البداية إذاً، في عهد المرويات السمعية، عهد أساطير الأولين، التاريخ هو في آن بشري وكوني[1]. المنطق هو أن التاريخ كوني في مضمونه وبشري في حفظه وذكره. الذكر يروي قصة الكون بلسان البشر، وكون قدرة البشر محدودة لا يمنع من الاطلاع على كل ما حدث في الكون منذ البدء. في الوقت نفسه تاريخ الكون لا يمكن أن يحفظ ويروى إلا عن طريق البشر، وإلا كيف يعرفه الآدمي بواسطة غير آدمية؟ إن المقولة المثالية تحافظ على هذه العلاقة بالضبط، إلّا أنها تقلب اتجاهها. لم تعد معرفة أحوال الماضي نتيجة كشف بل حصيلة بحث واستقصاء من جانب البشر، وبما أنه استقصاء فإنه (أي الاستقصاء) لا يدرك أبداً مجموع التاريخ الكوني في شموليته وكماله. لكن هذا التاريخ المحدود لا يمكن أن يكون إلّا من وللبشر.

هناك قول اتفق عليه المؤرخون القدامى شرقاً وغرباً، وهو أن التاريخ المذكور هو مجموع العوارض والطوارق التي كانت تستحق أن تحفظ. وما لم يذكر فلسبب عدم أهميته أو، كما قيل فيما بعد، لأنه لم تكن له نتائج ظاهرة. يقول أحدهم: «علم التاريخات من ذكر أحداث مشهورة كانت في أزمنة خالية أي لا تحدث إلا في دهور متطاولة كطوفان مخرب أو زلزلة مبيدة أو وباءوقحوط مستأصلة لأمم..» (روزنتال ص 539). نلاحظ أن الحوادث الطبيعية لا تذكر إلّا مقرونة بآثارها على البشر، وإلّا فهي حوادث طبيعية غير تاريخية. التاريخ المحفوظ هو غير التاريخ الكوني، بل العبارة الأخيرة

(1) هذه النظرية لا تنطبق على التاريخ بعد ان أصبح بشرياً وتخلّى نهائياً عن الأساطير، لكن المفاهيم والمفردات بقيت على حالها وإن حملت معاني جديدة. هذا هو أصل الالتباس. رواسب مضمنة في ثنايا اللغة تتحكم في الأذهان وتمنعها من إدراك الإشكالات المطروحة، بل لا ترى ضرورة التساؤ ل حول حدود المعرفة التاريخية [6.4.2].

متناقضة في ذاتها، أي أنها غير مفهومة، غير قائمة، فلا يبقى إلّا المحفوظ من التاريخ، بله هو التاريخ ولا تاريخ غيره.

تترتّب على هذه النظرية نتيجة معروفة، وهي أن الحوادث لا تذكر إلّا إذا كانت تجارب **وعبراً** لا بمعنى أن المؤرخ لا يسجل من الأحداث إلّا ما كان له مغزى، بل إن الحوادث لا تذكر، لا تعلق في الذاكرة، إلّا إذا تحولت هي نفسها في حال حدوثها إلى عبر. عند التدقيق، التاريخ المحفوظ هو بالضبط تاريخ معتبر. وكيف يكون الاعتبار بدون نظر؟ [1] نرى في هذا السياق أن هناك حاجزاً بين ما يقبل وما لا يقبل التأرخة (الذكر). العوارض الطبيعية (**الحوادث**) التي لا تمس البشر، التي لا تتميّز عن مثيلاتها بتأثيرها على حياة البشر، لا تذكر في **ديوان** التاريخ، وإنما تدرس كظواهر متواترة، في نطاق الطبيعيات. [**كوائن** في تعبير المسعودي، **أس وطبائع** في تعبير ابن خلدون]. والعوارض الطبيعية ذات المغزى البشري، فإنها تدخل في الديوان **كطوارق وطوارىء**، كبدايات لمسلسلات حَدَثية، وهي بالضبط ما يسمى بالصدفة والاتفاق.

وهكذا يتضح أن لا تاريخ سوى المذكور، وأن المذكور بشري بالتعريف. نصل إلى المقولة التي بدت لنا أول وهلة غالية متطرفة، والتي تظهر لنا الآن بديهية بعد أن وضعناها في سياقها. لا تاريخ للكون، ما نسميه كذلك إنما هو في الحقيقة تاريخ تصورات البشر حول الكون. يؤكد كولينجوود: «كلما خضع الإنسان في تصرفه لطبيعته الحيوانية، لغرائزه وشهواته، حاد عن شرعة التاريخ (ص 216)» ويقرر **شاتْلَه** «إذا كان التاريخ يعني أساساً الوعي به فلا تاريخ للطبيعة قبل الإنسان» (ص 933).

تتفرّع عن هذه المقولة الرئيسية مقولتان أكثر غرابة:

- التاريخ من صنع المؤرخ.
- التاريخ ينتهي عند المؤرخ.

---

(1) عندما نقول مع ابن خلدون إن التاريخ نظر لا مجرد رواية، ماذا نعني؟ إذا كنا نعني أن المؤرخ هو أعلى مرتبة من الراوي الحافظ فهذا خلط لأن عملهُ يتجاوز عند ذاك حدود التاريخ، إذ ما يحدد عمل المؤرخ هو الحفظ. القول المقبول هو أن النظر لا ينفصل عن الحفظ وأن الحفظ هو نوع من النظر بما أنه تمييز في العمق. المؤرخ الحافظ يفعل ذلك بالضرورة. قد يسهى عنه أحياناً، بيد أن السهو لا يلغي الوعي بالمرة. المؤرخ صاحب النظر هو مذكر منبه عن السهو الذي يعرض للراوي الحافظ.

نشعر أول ما نقرأ هذين التقريرين بشيء من الاستغراب، بل بالاستفزاز، لأننا نفهم من كلمة تاريخ مطلق ما حصل قبلنا، مجموع أحوال الماضي المحفوظة في وعي غير بشري، وفي متناول البشر عن طريق الكشف والاطلاع المباشر. لكن إذا تذكرنا أننا أوضحنا أن التاريخ هو المحفوظ فقط، وأن ما سواه غير منظور على نهج المؤرخ الذي لا يعلم بالتعريف إلا المعلوم ولا يحفظ إلاّ المحفوظ، ارتفع الإشكال وانحلّت المفارقة في البداهة.

قد يقال: الكون في تقادم والمعرفة في تقدم. حجم التاريخ المحفوظ يكبر باستمرار، كل يوم نعرف عن أحوال الماضي أموراً جديدة، وعندما نكتشف ما لم نكن نعرفه فهذا دليل على أن شيئاً كان موجوداً وغير معروف، فكيف يستقيم الادعاء أن المؤرخ هو الذي يحدّ المعلوم من التاريخ؟ الواقع أن الاعتراض يغير المنطق، يضع التاريخ وضعَ الطبيعة والمؤرخ محلّ عالم الطبيعيات. يظن المعترض أن التاريخ تراكمي فينفي ضمنياً المعطى الأساس، أعني الزمان، ويتكلم على المؤرخ الفردي إذ يحكم على سابق بلاحق، فيبدو التناقض في المقولتين معاً. لنعود إلى التعريفات التي انطلقنا منها. (التاريخ من صنع المؤرخ) معناه التاريخ المحفوظ هو ما يرويه الحافظ، أين التناقض؟ (التاريخ ينتهي عند المؤرخ) معناه المؤرخ لا يعرف إلاّ ما حفظ، يجهل بالتعريف غير المحفوظ أكان ذلك المجهول ماضياً أو مستقبلاً، أين التناقض؟

صحيح أننا نعلم اليوم أشياء كثيرة عن مصر القديمة لم يكن يعرفها عمرو بن العاص أو محمد علي باشا. وهي أحداث ووقائع حصلت فعلاً لم يخترعها شامبوليون إذ قرأها في نقوش. لكن إذا قلنا مع كولينجوود وأمثاله إن هدف المؤرخ هو أن يفهم، أن يدرك كُنْهَ أعمال عمرو بن العاص أو محمد علي، وكلها عالقة بنفس وعقل وإرادة، متجذرة في شخصية، وإننا كبشر محفوفون بظروف محددة لا نفهم حقاً إلا بشرًا هم أيضاً في ظروف، وإن الفهم لا يتمّ إلا بالتمثّل والمماثلة، عندئذ كل ما حصل من توسع في المعلومات حول مصر القديمة لا ينفعنا في نوع الاستقصاء الذي نقوم به، لأن المنهج نفسه يمنعنا من التعالي بمعلوماتنا المكتسبة فوق أفق عمرو بن العاص. لو حصل التعالي ارتفع التماثل وتعذر الفهم، لم نعد نستطيع أن نقف موقفه. التقادم والتقدم اللّذان ذكرهما المعترض يميزان ثقافة المؤرخ الفرد، الآن بصفته مواطناً ومفكراً، لا بصفته باحثاً يتحتم عليه التماهي مع الشخصية التي يروم فهمها. كلّما قرأنا أحد مؤرخي الماضي، فإننا نقف تلقائياً في حدود معلوماته، ونعترف عملياً أن التاريخ ينتهي عنده وأن مجموع الأخبار الحاضرة في ذهنه مطابقة تمام المطابقة لمحفوظ أسلافه في الصنعة.

هناك بالطبع مفارقة ولكنها مضمنة في مفهوم التاريخ ذاته كما يستعمله كل مؤرخ مهما كانت ملّته ونحلته. كل ما تفعله المقولة التي شرحناها أنها تقبل المفارقة بكل مظاهرها وتوابعها. بدهي أن المعلوم من التاريخ هو غير الواقع، ولكن هذا صحيح في المنظور السرمدي. أما في منظور الزمان المحدود، منظور اللحظة، فإن الواقع لا يعدو المعلوم. بدهي أن الكون في تقادم مستمر ومعرفة أحوال الماضي في تكاثر، لكن في كل لحظة التاريخ مختوم فهو إذاً محفوظ ومختوم في ذهن المؤرخ الخاضع لقانون الزمان. أصل اللبس في المفهوم والكلمة، ولا وسيلة إلى رفعه إلّا إذا غيّرنا التعريفات، إذا عدنا - في ظروف جديدة - إلى الموقف الأولي، موقف الرواية الأسطورية، إذا قررنا مجدداً أن التاريخ الكوني، الكامل الشامل، هو في متناول البشر عن طريق غير الاستقصاء المنهجي [6.3.5].

1.1.3 التاريخ هو الماضي الحاضر

نقول: مجموع عوارض الماضي حاضرة بأخبارها [آثارها] وفحص تلك الأخبار عملية تنجز دائماً في الحاضر. التاريخ حاضر بمعنيين، بشواهده وفي ذهن المؤرخ. كثيراً ما نقرأ: لا بد من مقارنة الماضي بالحاضر والحاضر بالماضي، ولا نتعجب. نستخلص منها أن معرفة الماضي دائماً نسبية، إذ تستجيب لمتطلبات الوضع القائم، وأنها دائماً عملية، إذ تجيب عن أسئلة حالية. لكن المقولة التي نحن بصددها تذهب أبعد من هذا. معناها أن الماضي التاريخي هو عالم ذهني، يستنبط في كل لحظة من الآثار القائمة أو بعبارة أخرى: موضوع التاريخ هو الماضي الذي هو حاضر. المقصود هنا ليس تمام الماضي وإنما الماضي التاريخي أو ما أسميناه بالتاريخ المحفوظ. هل يمكن أن يكون غير حاضر (في الذهن، في الكلام، في الأشياء، إلخ)؟

يروي القاصّ بداية الخلق. لم يبق من الحالة الأولى سوى الرواية المحمولة في ذهن الراوي الحاضر، يعبّر عنها بكلمات وحركات وإشارات معلومة يفهمها تلقائياً الشهود. كل رواية عن حالة ماضية هي عملية استحضار بدون حركة. الراوي لا يعود إلى ماضٍ غابر، لا يتوغل في أعماق النفس - هذه تشبيهات خطابية - الماضي حاضر قائم في شكل خبر في هذا المنظور لا فرق بين الماضي الغائب والخبر الحاضر فيستقيم الكلام. لنتذكر قولة شائعة: الإنسان لا يتغير. ماذا تعني؟ تبدو متناقضة أول وهلة، إذ من يقولها لا ينفكّ يصف تغير الأحوال. لكن الإنسان الذي لا يتغير ليس الجسماني الحيواني، فهذا يتغير مع محيطه، وإنما الإنسان الذاكر المؤرخ الكامل،

المجسِّد لكل الرواة عبر القرون، وهذا لا يتغير لأنه محلّ كل تغير. أحوال الماضي المحفوظة قائمة فيه فهو ثابت بالتعريف. لو تغير لعاد عاجزاً عن إدراك الأحوال الطارئة الزائلة(1).

ينتج عن هذا التحليل: (1) أن الكلام على أحوال الماضي هو نوع من المشاهدة، إذ لم يبق من الماضي إلّا الأخبار الدالة عليه والمعاصرة لنا؛ (2) إن التاريخ هو مجال الاستنباط، إذ المؤرخ يحمل في ذهنه كل الأخبار عن الماضي المحفوظ، فيستطيع أن يقارن بينها ويستخلص منها قوانين وعبراً، خلاصة بديهية قال بها جلّ المؤرخين القدامى الذين جعلوا من التاريخ مدرسة أخلاق وسياسة؛ (3) إن التاريخ هو مجال الحرية البشرية، إذ الوعي بالقدرة على الترجيح والاختيار ملازم للملاحظة والاستنباط [6.2.4]. هذه نتائج بديهية في سياقها ومع ذلك تبدو مفارقة للواقع. يقول المعترض: ربط الماضي بالحاضر ينتهي حتماً إلى نسبية المعرفة التاريخية، كل معلومة ملونة بلون دواعي وأغراض الحاضر محرفة مدخولة. كذلك كيف يمكن أن نشاهد أمراً ماضياً إذ هناك فرق بين الإشارة والمشار إليه، بين الرمز وما يرمز إليه. وأخيراً الاستنباط (الاستعبار) هو تلاعب بحقائق التاريخ، فهو إما حشو لا فائدة فيه وإما زورٌ وتلفيق. لا حرية إطلاقاً للمؤرخ إزاء الماضي، بل هو عبد خاضع له. واضح أن هذه الاعتراضات تتصور الماضي كنزاً محفوظاً في عالم غير عالم الشهادة، فهي إذاً تنطلق من مفاهيم غير التي أوضحناها. لا يجدي الادعاء أن النتائج مناقضة للبديهة، نفندها بتقرير البديهة دون الرجوع إلى التعريف الأصلي. لا يجدي تولّي المؤرخين القدامى ورفض النتائج المذكورة مع أنها مضمنة في إجراءاتهم وأحياناً في تصريحاتهم. بما أن النتائج مرتبطة بالتعريف الأولى، فإما قبول التعريف بكل ملحقاته، وبينها ما ذكرنا، وإما تجاوزه كلياً.

ما معنى التجاوز وكيف يتمّ؟

يجب قبل ذلك التذكير بالتعريف، وليس هذا بالأمر الهيّن نظراً للازدواجية اللغوية التي تكلمنا عنها أعلاه. نقرأ في التحليلات السابقة كلمة مؤرخ ونفهم هذا المؤرخ أو ذاك، مع أن المقصود هو المؤرخ المثالي، حافظ التاريخ المعلوم، (م). نقرأ كلمة تاريخ ونفهم عالماً كاملاً مستقلاً عن الذي نعيش فيه كما أننا ننسى دائماً أن الحُلم جزء

---

(1) لا بد من التمييز بين المؤرخ الشخص والمؤرخ الممثل للجنس، وينتج عن عدم التمييز مغالطات كثيرة نتعرض لها في القسم السادس (6.2) و(6.3) أرمزنا بحرف (م) إلى ممثل الجنس حيث يندرج تحته الحافظ و الأراخوالمؤرخ والناظر المحقق، إلخ..

من واقعنا. إذا تذكرنا جيداً التعريف، وإذا وعينا كل مستتبعاته، فهمنا أين يحصل التجاوز والتخطي. من مستلزمات التعريف:

- أن المؤرخ يعرف كل ما يمكن أن يُعرف. هل يتحقق هذا في كل فرد فرد؟
- ان الماضي المعلوم دائماً معلوم. ما دور النسيان والسهو؟
- إن الماضي المعلوم هو الماضي المحفوظ. ما وضع اللغز؟
- إن الماضي الحاضر دائماً معلوم. ما وضع اللاوعي؟

هذه الأسئلة الموجزة تحدّ بالضبط أفق التعريف المذكور وتشير إلى ما وراءه. لنعود إلى كشوف شامبوليون. قسم من الماضي حاضر بالفعل لكنه غير فاعل لأنه غير مبين. حسب التعريف يجب أن نقول إن البحاثة الفرنسي أوجد التاريخ الفرعوني بمعنى أنه لم يؤثر إلاّ بعد أن اكتشف. أما قبل ذلك فإنه لم يكن مؤثراً لأنه لم يكن معروفاً، لم يكن جزءاً من التاريخ بل كان جزءاً من الطبيعة. يجب أن نقول أيضاً إن الفرعونيات تنتمي إلى تاريخ أوروبا الحديث لا إلى تاريخ مصر. لا شيء في كشوف شامبوليون أثر في ذهن وعمل محمد علي باشا في حين أن الثقافة الفرنسية أيام شارل العاشر تأثرت ببحوثه التي كانت لها علاقة بتأويل الأناجيل[1]. إزاء هذا الموقف لا جواب سوى التساؤل: ما الرأي إذا كان الأمر المجهول يؤثر لا واعياً في أذهان وأعمال المصريين منذ أيام الفراعنة؟ لكن هل تاريخ بدون وعي تاريخ حسب المعهود؟[2] نرى بوضوح أن الردّ على النظرية المذكورة لا يكون إلا بالخروج عن حدود المفهوم العادي للتاريخ.

التجاوز هو محاولة تغيير التعريف الأصلي.

التعريف، في التحليلات السابقة، كان يهدف إلى إلغاء نسبية المعرفة التاريخية بتخطيط حدود ضيقة لها. نقول إن التاريخ الكوني لا يعدو التاريخ المحفوظ، لأننا نريد أن نتخلّص من الاعتقاد أن الأول موجود بكامله وصفائه في عالم غير عالمنا، عالم نستطيع أن نطلع عليه بالكشف. ونقول إن التاريخ المحفوظ مختوم في كل وقت، لأننا نريد أن نطمئن إلى صحة معلوماتنا. التجاوز يعني بالضبط الاعتراف أن هذين الجوابين

---

(1) انظر جان لاكوتير، شامبوليون: سيرة رجل في عهد الأنوار (باريس 1988).

(2) إن كاتب سيرة ذاتية يسجل ما حصل فعلاً في حين أن كاتب سيرة «موضوعية»، اعتماداً على كل أنواع الوثائق، حتى تلك التي لم تكن متاحة في الزمان المدروس، يسجل عدة ممكنات ويختار إحداها لا يمكن أن يقال فيها سوى أنها احتمالية.

لمسألة النسبية هما في الواقع تكريس لها في صورة كبت طموح الإنسان. ما دام المؤرخ الملموس هو دائماً فرد يستقصي الأخبار فهو أمام مجهول، يقتحمه باستمرار دون أن يستولي عليه أبداً بصفة نهائية. فهو إنسان يلحقه السهو والنسيان، مرة حاضر الوعي ومرة غائب عن نفسه، يكتشف من حين لآخر آثاراً فاعلة ومؤثرة رغم أنها غير معروفة. تتوسع معرفة الماضي من جهتين: كمّاً بتزايد الكشوفات في محيطنا الطبيعي، وكيفاً بوسائل استنباطية صرف. هذا القول لا يفند مقولة الماضي ـ الحاضر، بقدر ما يطرح مسألة ذلك المؤرخ المثالي، (م)، الواعي دائماً بأعلى ما يكون الوعي. هل المؤرخ دائماً مؤرخ؟ وبالتالي هل التاريخ دائماً تاريخ؟ ونرى في الحين أن المسألة مسألة تعريف.

كل التعريفات التي ذكرناها في هذا الفصل مستقيمة، لا غبار عليها، لولا أنها تستلزم ما ليس موجوداً بالضرورة، ألا وهو الوعي الشامل التام. إذا حضر كان التاريخ، وإذا غاب انعدم بغيابه التاريخ. لا مجال هنا للنقاش، المخرج الوحيد هو التجاوز، لا بمعنى تخطي مدرسة أو مقولة بعينها، ولكن بمعنى القفز فوق ممارسة محددة في نقل الأخبار، ممارسة دامت قروناً وقروناً ولا تزال إلى يومنا هذا.

الفصل الثاني

المؤرخ

إذ كان هذا الكتاب كتاب خبر لا كتاب بحثٍ ونظر.

المسعودي

1.2.1 من هو المؤرخ؟

استعملنا كلمة مؤرخ في التعريفات السابقة وكان واضحاً أننا لا نعني مؤرخ اليوم المحترف المتخصص، بل نعني الإنسان بما هو كائن في التاريخ واعٍ به ذاكر لمتغيراته. ما علاقة الإثنين؟

إننا لا نعرف المؤرخ الأمثل ولكن نعرف هيرودوت وثوقديد، الطبري وابن خلدون، ميشله وكارلايل، الخ.. ماذا يجمع بينهم؟ هل كلهم مؤرخون بمعنى واحد؟ هذا يقول: هيرودوت أب التاريخ وذاك أنه صحفي ممتاز أبدع فن الاستطلاع الاثنوغرافي. هذا يقول: إن ثوقديد مؤسس التاريخ النقدي وذاك أنه أحدث علم السياسة. هذا ينظر إلى الطبري كمحدث، وذاك كفقيه. هذا يرى في ابن خلدون شيخ المحقّقين، وذاك تلميذ ابن رشد والشاطبي. قد يقال كان هذا التداخل قبل عصر التخصص، أما اليوم فإن مهنة المؤرخ منظمة وخصائصها معروفة. المؤرخ هو المتخرج من شعبة معينة داخل الجامعة وهو في أغلب الحالات أستاذ فيها. لنبقَ داخل الجامعة، دون أن نلتفت إلى طوابير الهواة والمتطفلين على الفن ممن يوجدون خارجها، ألا نجد في هذه الشعبة من يكتب عن حياة ديكارت وفي تلك من يصف تطور أفكاره؟ ملاحظتنا الأولى هي أن المؤرخ ليس دائماً مؤرخاً وأن غير المؤرخ قد يتحول في بعض الظروف إلى مؤرخ. ما هي الصفة التي تحيل ولو موقتاً كل امرىء إلى مؤرخ؟ الجواب معروف: الوعي بالتغير، هذه كانت خلاصة التحليلات السابقة، لكنها مع ذلك تبقى مبهمة بل تبدو للكثيرين مفارقة. نواجه في الحين اعتراضاً قوياً: المعرفة التاريخية لا تكون موضوعية إلّا بنبذ الذات.

1.2.2 صاحب مهنة

نبدأ بالرجل المكلّف بجمع الأخبار، بالمحافظة على «الآثار الباقية عن القرون الخالية» حسب عبارة البيروني. حافظ، محافظ، خازن، قيّم، ناظر، الخ.. نعوت أطلقت على أفراد ذكروا في فهرستابن النديم و اعلان السخاوي، وهي كما يرى القارىء مشتركة في المعنى ككل شيء يمس مجال الماضي. واضح أن مهمّة المحافظة وتوابعها من ترقيم وترتيب هي اجتماعية بالأساس، تشير إلى ضرورة حيوية وهي مكافحة النسيان والضياع والانتثار. الذكر دَيْن، رعاية حقوق. المؤرخ [نفضل في هذا السياق أن نسميه أرّاخاً] مذكر حافظ الحقوق. يقول هيرودوت في مطلع كتابه المسمّى استقصاء: «أردت أن انقذ من النسيان أعمال الفرس واليونان». هكذا بدأت الحرفة في نهاية حقبة من حقب تطور البشر. يبدأ عمل الأراخ الذاكر عندما ينتهي الفعل، فعل البطل صاحب الوقائع (الكوائن حسب تعبير المسعودي). بهذا المعنى الأرّاخ هو دائماً صاحب خاتم، يختم الحفظ والذكر.

بالنظر إلى هذا الجانب الاجتماعي يمكن إذاً دراسة المهنة كمؤسسة، كيف ظهرت في المعابد، المتاجر، مجلس الشيوخ، ندوات الأشياخ، قصور الملوك، زوايا الفِرق والشيع، مكاتب الدول. نرى الأرّاخين في أزمنة وبألبسة مختلفة يستخدمون ويخدمون الشعراء والفقهاء والمتكلمين والحكماء والسياسيين؛ يكافحون ويظاهرون النسيان إذ لا ذكر بدون اختيار وانتخاب [7.3]. يكوّن الأرّاخون «قبيلة» لها محاسنها ومثالبها ككل الجماعات المهنية. .مادّة خصبة لدراسات وصفية وتحليلية[1]. كل ما يقال عن نسبية المعرفة التاريخية، عن كون التاريخ المحفوظ من إبداع المؤرخ، داخل في هذه النقطة. وبالفعل من هذا المنظور ـ التاريخ موضوعالمؤرخ، والمؤرخ موضوع التاريخ بالمعنى الحرفي للكلمة. فإن المؤرخ المحترف، في الأصل والعمق، دائماً حافظ محافظ متحفّظ. وللتمييز بين هذه الصفة الأصلية الملتصقة بالحرفة، وبين صفات أخرى مكتسبة من الاختيارات الذاتية لكل فرد، اقترحنا مصطلح أرّاخ ونعني به من يهتم قبل كل شيء بالأرَخيات أي أوليات أو سوابق أو بوادي الأشياء. يمثل الأرّاخ المرتبة الأولى والملازمة للحرفة، فهي سابقة على الحفظ الواعي كما يتبين في منهجية الحديث [4.3].

هذا هو الجانب الاجتماعي. هل تنتهي عنده الحرفة؟ ماذا بعد مرتبة الأرّاخ؟ إذا

---

(1) سبق أن طالب لوسين فيفران تدرس سوسيولوجية مهنة المؤرخين، دفاعاً عن التاريخ (باريس 1965) ص 436 انظر الكتاب الجماعي الصادر عن منظمة اليونسكو بإشراف روفي ريمون: المؤرخ اليوم (باريس 1988).

كان ناظراً بدون نظر، قيّماً بدون استقامة، إذا كان يحافظ ولا يلاحظ، يحفظ ولا يعي، فهو فعلاً موضوع،مجرد آلة وواسطة: الماضي حاضر فيه وبه وهو غائب لا يسمع ولا يعي. يقوم بوظيف الحفظ والاحتفاظ ولا يتعداه، فيكون مخبراً بدون خبرة. قلنا إن التاريخ هو حفظ ونظر؛ في الأرّاخ الحفظ والنظر محققان بمعنى، إذ هو حافظ ناظر، ولكن غير محققين بمعنى آخر. في هذه الحال هل التاريخ موجود؟ نعم موجود كمادّة في الحافظ، ولكن بغياب الحافظ عن نفسه فإن التاريخ، بمعنى آخر، غير موجود. لا زلنا إذاً تحت قبضة الاشتراك والازدواجية في المعنى. ونصل هكذا إلى المقولة الشهيرة:

التاريخ هو مجال الحرية.رغم أنها لا تفهم عادة على وجهها الصحيح، فإنها مضمّنة في التحليل السابق. الأرّاخ الحافظ، غائب عن نفسه لأنه خاضع للتاريخ كمادّة، لأنه حافظ للآثار المادية، المسموعة والمرئية، لأنه بالضبط غير حرّ [6.2.5].

1.2.3 صاحب نظر

التاريخ مجال الحرية

لهذه المقولة معنيان: تعليمي ومعرفي. تعني، تعليمياً، أن التاريخ مدرسة الحرية لأننا نتعلم من أخطاء ومحاولات من سبقنا ما ينير لنا سبل الحرية والانعتاق. المؤرخ الذي يستخلص العبرة من الماضي يعرف بالضبط من كان على صواب ومن كان على خطأ، يقيناً منه أن للتاريخ غاية هي الحرية. كل شيء، في هذا المنظور، متميز: الهدف عن التطور، المؤرخ عن التاريخ، الخير عن الشر. هذه كانت نظرة المدرسة «الفلسفية» التحررية التي مثلها فولتير، ماكولي، غيزو، أكتون، الخ[1]. يبدو لنا اليوم واضحاً أن تلك المدرسة، التي وضعت المعرفة التاريخية في خدمة حركة الحرية، لم تكن هي نفسها حرة في تعاملها مع آثار الماضي، فافتقدت بذلك الجد والموضوعية.

وتعني المقولة المذكورة، معرفياً، ما ألمحنا إليه في ختام الفصل السابق [1.1.3]. لا توجد الحرية في التاريخ ـ الوقائع، المنشور أمامنا كمنظر، لأن مثل هذا التصور خطأ جملة وتفصيلاً. التاريخ المحفوظ /المعلوم/ المفهوم كله مستحضر في ذهن المؤرخ المفكر، أوضحنا ذلك بما يكفي. فالحرية إذاً لا توجد إلّا في الذهن، ولا توجد إلّا إذا كان المؤرخ مؤرخاً حقاً، لا مجرد أرّاخ، أي إذا كان واعياً بذاته وبالعملية التي يقوم بها، غير منغمس في تاريخ خارجي موهوم. حينئذ يكون حراً ضرورياً وتلقائياً: هو حرّ لأنه موضوعي وموضوعي لأنه حرّ. يرد فوستل على فولتير: «كثيراً ما نستغرب من أشياء

(1) «لنا الحق في محاكمة رجال الماضي في نطاق معارف الحاضر» ماكولي، ذكره بيتر غييل ص 35.

كثيرة عند القدامى، هل يجب أن ننفي بذلك وجودها» (ص 153). من الحر أمام الواقع؟ فوستل المحافظ أم فولتير الليبرالي؟ إن فولتير مقيد بفلسفته، بعقيدة مسبقة بأن التاريخ مسيّر إلى غاية حتمية هي تحقيق الحرية، ولهذا السبب بالضبط هو فيلسوف تاريخ لا مؤرخ.

التاريخ في هذا السياق هو تجربة معرفية. لا يمكن أن يكون شأناً آخر إذا تذكّرنا أن التاريخ وعلم التاريخ لا ينفصلان في هذا المنظور. المؤرخ لا يعرّف إذاً بالمهنة أو بالموضوع المدروس، أو بالأسلوب، بل بتلك العملية التي نعتها ابن خلدون بالنظر والتحقيق، يكفي أن نستحضر الماضي، أن نقرر أن الماضي هو مجموع آثار القرون الخالية، أن نأخذ كل واحدة من هذه الكلمات بكل جدّ، لكي ينقلب التعبير الخلدوني وينحلّ في تعابير ذكرناها سابقاً. المؤرخ ناظر، بمعنى آخر، محقّق، بمعنى آخر. قلنا إن علم التاريخ مبني على الملاحظة (وما يستتبعها من قياس واستنباط) وكلمة نظر قد تفهم بنفس المعنى. كما يشير التحقيق، إلى الاطمئنان إلى ما هو حاضر/ مستحضر. تجتمع في المؤرخ، حسب التعريف، الصفات المشتقة من الحفظ والحضور والنظر والشهادة. [6.3.7].

ويتضح هنا ذلك الارتباط، الذي طالما أشار إليه المؤرخون، بين التاريخ والسياسة، الفكر والعمل. كان مضمناً في موقف المدرسة الفلسفية (يدرس التاريخ بهدف تبرير الإصلاح)، ويذكر عادة كبرهان على نسبية المعرفة التاريخية (كل فاعل في حقل التاريخ يذكر من وقائع الماضي ما يعينه على تحقيق أغراضه). إلا أن القضية أعمق من كل هذا. المقولة مبنية على ملاحظة وعلى استنتاج. الملاحظة هي أن كبار المؤرخين كانوا بالفعل رجال تاريخ بمعنى مزدوج، رجال سياسة ورجال دراسة، ذاكرين التاريخ ومؤثرين فيه، بل لا يوجد مؤرخ محترف لم يحاول أن يلعب دوراً سياسياً. أما الاستنتاج، علّة الملاحظة السابقة، فهو أن المؤرخ، عندما يكون مؤرخاً حقاً، يتحول إلى فاعل ولا يمكن عندئذ فصل الناظر عن المنظور، الواضع عن الموضوع. يكتشف المؤرخ الجانب التاريخي [الخلاق] في الإنسان فيتحول بالضرورة إلى إنسان تاريخي وذلك حاصل تلقائياً بمجرد تحقيق الاستحضار [6.3.6]. لا يجحد هذا الواقع النفساني إلّا حاطب ليل، من لم يباشر أبداً التاريخ لا في الكتب ولا في الحياة، من لم يقارب لا المؤرخين الكبار ولا الرجال الأبطال. نقول إن أسلوب المؤرخ المحترف جامد لا حياة فيه، وهذا صحيح في الغالب، لكن عند الأفذاذ، وهذه هي العلامة، من حين إلى حين، يقع ما يشبه الكشف والانفجار، تلك لحظة التوحيد والتطابق بين الفكر والعمل.

ليست هذه التجربة الذهنية خاصة بمؤرخ اليوم، نتيجة تقدم المعرفيات المعاصرة، بل بدأت مع ظهور الوعي بالتاريخ. لا شك أن الحكمةترافقت باستمرار الرواية والحفظ وإن لم نر ذلك واضحاً إلّا بمقارنة ثوقديد وهيرودوت. بماذا يمتاز الأول عن الثاني؟ يعتبر ثوقديد أن أخبار القرون الخالية كلها ظنية غير محققة فيقرّر أن يسجّل تاريخ الحاضر، أن يرصد ذلك الحاضر الذي سيصبح بعد قليل ماضياً. تلتقي هنا عمليتان: الاستمضاء والاستحضار. يسجل الأحداث في حال حدوثها، يحللها على حالها، يعطي أسبابها الظاهرة، يستطلع نتائجها التي لا زالت خفية، ثم يتابع الحركة مقارناً في كل لحظة المتوقع بما يتحقق فعلاً. أي فرق بين موقفه هذا وموقف الرجل السياسي (ولقد كان ثوقديد رجل سياسة قبل أن يصبح رغماً عنه رجل نظر وشهادة)؟ في كلا الحالين يلاحظ المرء، يستنتج، يقارن ثم يقرر. يقول ثوقديد في مستهل كتابه أنه يحافظ قدر المستطاع على عبارات السفراء، لكن هذا لا يمنعه من ترتيبها وتنقيحها لكي تناسب المقام. أما يفعل رئيس الدولة الشيء نفسه بتقارير سفرائه قبل أن يتخذ قراراته؟ لماذا يكتب المؤرخ الأثيني ما يكتب؟ للتفاخر والمباهاة؟ بالتأكيد لا. وإنما يكتب ليحول واقعة زائلة إلى أثرٍ لا يفني (هذه عبارته). وما هو ذلك الأثر الخالد؟ ليس الكتاب في حدّ ذاته، وإنما هو تجربة الإنسان ثوقديد متأملاً أحوال اليونانيين إذ يتقاتلون، تجربة محدودة الموضوع، خالدة المعنى، إذ كل من يستحضرها في ذهنه يعيشها من جديد كما عاشها واصفها ومحللها. والتجربة الوحيدة التي لا تبلى أبداً هي الشعور بحرية العقل البشري. هل عاش هيرودوت نفس التجربة؟ نعم، عاشها جزئياً على الأقل، لا في كل ما كتب ولكن في بعضه. فهو مؤرخ حقاً في ذلك الجزء بالذات، وفيما سواه فهو صحفي جوّال، واصف أجناس وآفاق (شاتله ص 99 و 151)[1].

---

(1) يمكن بالطبع قلب الأحكام السالفة بقلب التعريفات. فيعود هيرودوت مؤرخاً في كل ما كتب وثوقديد مجرد منظر سياسي.

الفصل الثالث

منحى المؤرخ

ما هو التاريخ؟ التخصيص والتحديد والتعيين.

ميشله

1.3.1 ثنائية

اخترنا كلمة منحى لنتخلّص من قضايا الموضوع والمنهج والأسلوب، إذ لا أحد من هذه المفاهيم يكفي ليحدّد بالفعل خصوصية تجربة المؤرخ. نعني بالمنحى الذهنية، الوجهة الفكرية، المنطق المبطن. مسلك المؤرخ هو غير مسلك المناطقة، فلسفته الضمنية مخالفة لفلسفة الحكماء، وجهته غير وجهة الشاعر والقصاص.

أسهل طريق لتحديد تلك الخصوصية هي المقارنة. والتاريخيات مليئة بالثنائيات، بالمواجهات السجالية الدالّة على تعارض عميق بل على تخارج لا تراجع فيه: عند اليونان هوميروس وهيرودوت، الملحمة والتاريخ، الترفيه والتعليم، عند المسلمين الأخبار والحديث، الرواية والدراية، ابن حجر وابن خلدون؛ عند المسيحيين التاريخ المقدس والتاريخي الدنيوي، في القرن الثامن عشر تاريخ البحاثين وتاريخ الفلاسفة، في القرن التاسع عشر التاريخ الفلسفي والتاريخ العلمي، التاريخي النفساني والتاريخ الثقافي لدى الألمان، التاريخ المحافظ والتاريخ التحرري لدى الانجليز، التاريخ الحربي - السياسي والتاريخ الاقتصادي لدى الفرنسيين في القرن العشرين تاريخ الأحداث وتاريخ البِنَى، الزمان السريع والزمان البطيء، الجزئيات والكليات، السطح والعمق. الخ. بالطبع ليست كل هذه المقابلات في المستوى نفسه، منها ما يهمّ الموضوع ومنها ما يهم المنهج ومنها ما يهم الفائدة المرتقبة، لكن وجود هذه الثنائية بهذا الشكل العنيد يشير إلى أمر قائم باستمرار وهو أن المؤرخ عندما يكون مؤرخاً فعلاً يبحث عن موقع فكري خاص به، بعيد ومنقطع عن كل المواقع الأخرى، والسجال الحاصل هو دائماً في العمق بين من يقبل الانغماس في الفكر العام ومن يستميت في إظهار

الخصوصية حتى وإن أخطأ في تحديدها.

من نتائج الثنائية المذكورة، المتعددة الأشكال والمتفاوتة الخطورة، ازدواجية الحكم على عمل المؤرخ: مستغل باستمرار ومحتقر باستمرار، الكل يلجأ إليه ويأخذ منه مادّته والكل يبعده عن دائرة المعارف الرفيعة. وهو نفسه، متواضع حيناً ومتكبر حيناً آخر. يقول مرة أنا حاطب ليل ومرة أنا محط الحكمة كلها وهذا في حدّ ذاته دليل على حقيقة خصوصية منحى المؤرخ، وإن كان من الصعب تقريرها في كلمات وجيزة.

عندما نتكلم على المنحى فإننا نقف في مستوى أعلى من الذي تتفرع فيه مسالك ومباحث التخصصات الجامعية من رياضيات وطبيعيات وطب وآداب والإلّهيات الخ. لا ندرك سبب وعمق المعارضة التي ذكرنا آثارها في مسيرة الفكر إلا إذا فهمنا أن المنحى هنا شمولي يتحكم في كل ما يتولّد عن الذهن. منحى الشعر، أو الحكمة، أو الطبيعيات، أو الاجتماعيات، الخ، هو منطق عام يسيّر كل عمل وتصور وقول وسلوك. الشعر الجاهلي مثلاً ليس مجرد فن قولي، كما هو الشعر المعاصر، بل هو فلسفة ولغة وشعور وحياة، يتضمّن كل ما هو ذهني وأخلاقي وبشري عند عرب الجاهلية، فلا معنى للكلام على فلسفة أو أخلاقية أو منطق الشعر الجاهلي فهو كل ذلك في آن. والشيء نفسه يقال عن الحكمة اليونانية والملحمة الهندية وفيزياء الغرب الحديث. هذه الصفة الشمولية لوجهة الفكر هي ما نعني بالمنحى. ابن خلدون مؤرخ لأنه واعٍ تمام الوعي أن نوعية نظرته إلى الأمور الماضية والحاضرة، لا تترك مجالاً لأي نظرة أخرى. يعرف أنه لا يستطيع أن يكون، وهو مؤرخ، محدثاً مثل مسلم، ولا فيلسوفاً مثل ابن رشد، ولا متصوّفاً مثل ابن عربي، لا بسبب الحرفة [إذ حرفته كانت القضاء] بل بسبب تخارج منطقه مع أي منطق آخر، حتى مع منطق النهج الجديد الذي تطلع إلى فتحه، نهج دراسة طبائع العمران [4.4]. وهذا هو سرّ وجود التواضع والأنفة، الخنوع والاعتزاز، في موقف المؤرخ. يتواضع عندما يخدم الغير ويحافظ على آثار الجماعة، بجعلها في متناول كل من يحتاج إليها، ويتكبر عندما يكتسب التجربة الكبرى، تجربة الحرية كما أسميناها آنفاً. عندئذ يعلن استقلاله بل سمو منحاه عن كل ما سواه.

1.3.2 وجهة الشاعر

يمكن القول إن الملحمة هي تاريخ الآلهة والأبطال العمالقة وإن التاريخ هو ملحمة الملوك وأعوانهم، أما المأساة فهي الميدان الوسط حيث تنحل الملحمة في التاريخ فتتعارض إرادة البشر وأحكام الآلهة. التاريخ إذاً مولّد في مضمونه وشكله عن الشعر

الملحمي والمسرحي، ولم يفعل سوى إبدال القدر بعزم البشر وأسلوب النظم بالنثر. إذا غلب العقل، شكلاً ومضموناً، كان التاريخ حسب مفهوم ثوقديد وإذا غلب القدر كان حسب مفهوم هيرودوت ومن سار على نهجه(1).

إن الناقد الأدبي لا يرى إلا التشابه في الأسلوب، فيجعل من الكتابة التاريخية فناً من الفنون الأدبية. قال أحدهم إن ثوقديد نفسه اتخذ وقائع زمانه موضوعاً، بل ذريعة، لتأليف مأساة على النمط الأدبي المعروف. أسماء الرجال والأمكنة حقيقية، الأحداث مرتبة حسب تواليها الزماني الفعلي، الأوصاف مطابقة لما هو معروف، لكن ما سوى ذلك، أي كل ما هو مهم فنياً، فهو خاضع لقوالب موروثة، استعملت منذ قرون في الشعر الغنائي وفي الملحمة وفي المأساة(2).

في القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد عمد كبار المسرحيين الغربيين إلى روايات الإخباريين، بلوتارك بخاصة، واستوحوا منها مواضيعهم. من يقرأ اليوم تلك الأعمال المسرحية ويقارنها مع أصولها، يجد أن المادّة التاريخية كانت قد أفرغت في قالب مسرحي عند الإخباريين أنفسهم. يهتمّ بلوتارك بالشخصيات أكثر مما يهتم بالوقائع والأحداث، بل يذهب إلى اعتبار هذه مجرد فرص تعين على إظهار وتجسيد طباع البشر، لذا قيل إنه أفلاطوني المذهب. تتوالى الأحداث عنده دون تجديد، فلا تكتسي معنى بشرياً إلا عندما تفرغ في قوالب فنية شعرية. وقبله أعطى ثوقديد مغزى دائماً لمواجهة عابرة باستخدام تقنيات المأساة، في الحوار بخاصة. ولما أراد المسرحي الغربي أن يبعث من جديد فن المأساة، فإنه لم يجد بدّاً من ملء القالب الموروث بأسماء وأحداث استعارها من المؤرخ. المطلوب إذاً من هذا الأخير هو أن يزود الفنان بأخبار، أي أن يبقى دائماً في مستوى الأرّاخ /الراوي/ الحافظ. لا يتعالى عليه، في هذه النظرية، إلاّ إذا أفرغ مادته في قالب شعري. والتجربة التي تكلمنا عليها آنفاً فهي في عمق تجربة شاعر، يكتشفها المؤرخ بتقمّص شخصية غيره [6.3.2].

ناقش النقاد الكلاسيكيون هذه المسألة، وظنوا أن حلها يكمن في فصل الموضوع عن المقصود. يعتمد الشاعر الممكن، كل الممكن، لأن هدفه الاستمالة والتأثير، أما المؤرخ فإنه يقتصر على الواقع المحقق لأن هدفه هو التهذيب، والتهذيب لا يكون

(1) انظر المفاهيم (إسرائيليات، ملاحم، أساطير الأولين) في بداية التأليف التاريخي الإسلامي.
(2) كورنفورد، ثوقديد المؤرخ ـ الأسطوري [1907] (لندن 1965).

باعتماد غير الواقع. هذا كلام بوليب المؤرّخ، الذي يحكم أن من يتقيد بالصدق أرفع أخلاقاً ممن يتساهل في الحق بغية استمالة الغير. مهما يكن من أمر هذه النقطة بالذات، نستخلص أن هناك تناقضاً واضحاً بين التاريخ والشعر: إمّا يتطفل الأول على الثاني ويستعير منه ما يكتسب به مغزى دائماً وقيمة أبدية، وإمّا يفقد الثاني كل دور تربوي وتهذيبي بعد ظهور الأول.

في العهود الأخيرة أفل نجم الملحمة والمأساة، وأصبحت الرواية أهم عبارة فنية تستهوي القارىء. ربط البعض ذلك بتألق الطبقة الوسطى[1]. وطرح المشكل نفسه: ما الفرق بين رواية ذات موضوع تاريخي، ومؤلف تاريخي يستهدف في آن التسلية والتهذيب؟ يقول الخبراء إن من يدرس مجتمعات انجلترا وفرنسا وإيطاليا في بداية القرن التاسع عشر لا يستطيع إهمال أعمال روائيين مثل **سكوت ودوما ومانزوني**، في حين أن العديد من الناس يعتقدون أن واقع التاريخ أغنى من خيال كل القصاصين.

لا أحد ينكر أن هناك فرقاً بين سيرة **فرجيل** يكتبها مؤرخ محترف وأخرى يتخيلها شاعر، مع أن الشاعر لا يجد مادته إلاّ عند المؤرخين وأن المؤرخ لا يجعل من أخباره عملاً مؤثراً إلا في إطار قالب شعري. على مستوى تحقيق الأحداث الفرق واضح بين ما حصل فعلاً وما كان ممكناً ولم يتحقق، لكن على مستوى الشكل والعبارة، عند جمع الأخبار وتأليفها، عند انتقاء الكلمة المؤثرة والجملة البليغة، هل يبقى الفرق بالوضوح نفسه؟ ألا يقترب التاريخ من الأدب، الكلاسيكي والواقعي بخاصة؟ يستعمل المؤرخ كل الأساليب البلاغية، من تقديم وتأخير، من إجمال وتفريع، من إيجاز وإطناب، الخ، بل يدعو المقام إلى محاذاة الواقع بالمحتمل، القطعي بالظني، إذ الواقع يبدو أحياناً مستحيلاً. أثناء عملية التألفة [5.4]، وهي مرحلة من مراحل عمل المؤرخ، يقترب هذا الأخير من الأديب لأنه يضطر إلى استعمال وسائله البلاغية بهدف الاستمالة والتأثير.

نقول التهذيب ونعني به التوعية، ومن وراء هذه الكلمة إشراك الآخر في التجربة الأصيلة، أي اكتشاف الإنسان ككائن تاريخي (**أرخاني**)[6.3.7]. صحيح أنها تجربة آدمية، عامة، عرفها **جلجامش**،وهوميروس، و **سوفوكل**، وشيكسبير، لكن الملاحظ هو أن التاريخ، عند ظهوره كمنحى فكري وتعبيري، استولى عليها واستقلّ بها، فأرغم الفنون الأخرى على البحث عن تجربة غيرها تكون مادتها الأولية. فمات الشعر في شكله

---

(1) لوكاتش، **القصص التاريخي**، ترجمة ف. (باريس 1965).

الملحمي ليحيا في شكل غنائي، وتحولت المأساة إلى دراما، ونرى اليوم انحطاط الرواية الواقعية، أي الملتصقة بالتطورات التاريخية، نراها تبحث جاهدة عن أشكال جديدة تعيد لها شبابها وقدرتها على الإغراء. مهما يكن من أمر الأسبقية يحق لنا أن نقول إن المهمّة التهذيبية، بكل أبعادها الإنسانية، أصبحت منذ زمان من اختصاص التأليف التاريخي، ولا تشارك الفنون الأخرى في تلك المهمة إلا بقدر امتزاجها، مادة وأسلوباً، بمنحى التاريخ [6.3.2].

1.3.3 وجهة الحكيم

من الأفكار الشائعة أن المؤرخ المحترف لا يعترف بإمكانية وجود فلسفة تاريخ ولا بتاريخ فلسفي، كما أن الفيلسوف المحترف يرفض المقولة الهيغلية أن الفلسفة هي تاريخ الفلسفة ويبدلها بأن لكل فيلسوف تاريخ فلسفته. يدور النقاش بين الاثنين حول النسبي والمطلق، الزمان والأزل، التطور والغاية. يقول الفيلسوف: حقيقة نسبية ليست حقيقة ويردّ المؤرخ: المطلق لا يدركه الإنسان المقيّد بالزمان. يؤكد الأول: المطلق يدرك لأن العقل فوق العقل (شعلة من نور) ويردّ الثاني: العلم النسبي، في ظروف العالِم والمعلوم، مطلق. ولا أحد منهما يقنع.

تعارض تام!. بين من ومن؟ الفيلسوف هنا يعني الحكيم على النمط اليوناني، وكذلك المتكلم والمتصوّف. يؤمن هؤلاء جميعاً بوجود عالمين: الحق والباطل، الدائم والزائل، الثابت والمتحول.. لكن إذا اعتقد مؤرخ أن التاريخ كنز محفوظ في حيز غير الذي يعيش فيه هو، يستطيع أن ينتقل إليه ليعرف «حقيقة ما وقع»، حينئذ لم يعد بينه والفيلسوف فرق.. يكون إذاً الأرّاخ /الحافظ/ المحافظ كما أسميناه. التعارض لا يتحقق إلاّ إذا كان المؤرخ صاحب تجربة، «التجربة الجمّة»، حيث يدرك المطلق في اللحظة. إليها تشير العبارة المعروفة: التاريخ ميدان النسبية المطلقة (هيغل ـ كروتشه ـ غرامشي).. عبارة متناقضة تناقض كل مقولة حول التاريخ، متناقضة عن عمد لإفحام الفيلسوف، لأنها تعني بالضبط توحيد الثنائيات: تجسيد الأزل في اللحظة، الدائم في الزائل، الخ.. لنتذكر دعوى ثوقديد: قصة حرب محدودة تحوُّل إلى درس أزلي. قلنا إن الأزلي هنا هو التجربة الذهنية، تجربة الإنسان التاريخي بما هو تاريخي وهذه الصفة (الأرخانية) ملتصقة بالإنسان ما دام هو فاعلاً في الأحداث، ما دام يخطط لقصد، ما لم يغادر التاريخ لوطن آخر.

لذا، لا مجال للتركيز على حالات خصوصية حاربت فيها الكنائس المنظمة البحث

التاريخي وتابعت المؤرخين. من المعلوم أن الصراع بين الفرق الإسلامية، وكذلك بين الكاثوليك والبروتستانت، دار حول مسائل تاريخية[1]. فيميل المرء إلى الاعتقاد أن البحث التاريخي يواجه باستمرار منطق المتكلّم المدافع عن المؤسسة الدينية. فيبدو التاريخ حليف الحكمة في وجه السنة. هذا كان اعتقاد فولتير وكل من تأثر بتعاليمه فيما بعد. لقد ذكرنا أن فلسفة التنوير كانت فلسفة مطلق استخدمت التاريخ بل أخضعته إلى مراميها إلى حدّ أنه لم يعد تاريخاً. الصراع بين فولتير ورجال الكنيسة هو صراع بين فلسفتين ومصلحتين، والهم التاريخي حاضر فيهما معاً وغائب فيهما معاً. التناقض الجوهري هو بين المؤرخ وصاحب المطلق مهما كان، والتناقض حاصل لأن المؤرخ أيضاً صاحب مطلق إلا أنه يدركه من مسلك خاص به.

إن مُدرَك المؤرخ والفيلسوف واحد، إلا أن كل واحد يتّهم الآخر بالغفلة. يقول الفيلسوف إن المؤرخ يدرك فعلاً المطلق لكنه لا يراه ولا يعي به، يكشف عن حقيقة ديكارت ولكن الفيلسوف وحده مؤهل لإظهارها. والمؤرخ يقول إن الفيلسوف يتعامى عن المسلك الذي يوصله إلى حقيقته، ويتخيل منهجاً آخر يسمّيه النهج الفلسفي الذي هو في الواقع مجرّد صيغة لفظية، إذ الفيلسوف الجادّ لا يفعل إلاّ ما يفعله المؤرخ. هذا غافل عن النتيجة في رأي ذاك، وذاك غافل عن المسلك في رأي هذا.

لو لم يكن التناقض حقيقياً، إلى حدّ التنافي، لما رأينا الحكمة تنشأ في اليونان على إثر رفض التاريخ. كهف أفلاطون هو سجن المؤرخ الذي يتعامل مع الأشباح، مع الواقعات. قيل إن المأساة لا تحل إلاّ ضمن التاريخ، وقيل كذلك إن التاريخ لا يجد حلولاً لمسائله إلاّ ضمن الفلسفة. الحقيقة أن لا أحد يرى في الآخر حلاً ناجعاً، بعبارة أدق كل واحد يرى أن الحلّ واحد، لولا أن مسلك الآخر غير صحيح. أكّد هيغل وحدة المسالك من منظور **المعرفة المطلقة**، لكن وحدته تفكّكت. واليوم، بعد أن بدا في القرن الماضي أن منحى المؤرخ قضى على الفلسفة، تعود هذه بقوة وتؤسس من جديد لنفسها قاعدة متينة بنقد الموقف التاريخاني [6.3.5].

1.3.4 وجهة عالم الاجتماع

لم تتكون الاجتماعيات في وقت واحد ولا على مسالك متوازية. نرصد في تطور

(1) ج. هوبرت، التاريخانية في عهد النهضة، **التاريخ والنظرية 1965/5**، ص 48 إلى 60. والطعن في عقيدة الشهرستاني وابن خلدون معروف. وهو في الحقيقة طعن في وجهة المؤرخ بما هو مؤرخ «صاحب تجربة».

كل علم فترات تقدم واستقلال وفترات تراجع واندماج في علوم أخرى. نظرة أولية تشير إلى أن اللغويات كانت السابقة إلى اكتساب صفة العلمية، ثم تلاها الاقتصاد، ثم علم السياسة، ثم الاجتماع، ثم الثقافة، وبجانب كل من هذه العلوم تتطور وتزدهر من حين إلى آخر علوم البيئة أي الجغرافيا. في كل حقبة تتداخل المباحث، يؤثر بعضها في بعض، يحتل علم الصدارة فيحاول إخضاع ما سواه وجعله خادماً لمراميه، حتى يتطور علم من تلك العلوم المساعدة، ويثور ليحتل بدوره الصدارة ويفعل ما فعله السابق، فلا يُعدم أن يواجه ثورة علم آخر. بعد هذه التطورات المتلاحقة، وفي العقود الأخيرة، يتميز في كل علم قسم تاريخي وقسم نظري، الأول متأثر بمنحى التاريخ والثاني بمنحى الفلسفة أو الطبيعيات، وهو أمر واضح بيّن في الاقتصاد، في السياسة، في الاجتماع، في الجنسيات (الأنثولوجيا) الخ. يتجه كل علم، خاصة في قسمه التاريخي، إلى دراسة أقوال المؤرخين، فيجد بالضرورة بينهم من يطلق عليهم اسم الروّاد ويكثر الكلام على الأسبقية، بدون طائل في الغالب.

ما يهمنا هو ذلك التنافس الدائم بين الاتجاهين، التاريخي والنظري، داخل كل علم اجتماعي: الاقتصاد الاستقرائي الألماني مقابل الانجليزي الاستنباطي، الاجتماع الكونتي الفرنسي مقابل التجريبي الأمريكي، اللّسانيات التولدية مقابل البنيوية، المدرسة التأثيرية الانتشارية مقابل الوظيفية في الجنسيات، الخ[1]. كل علم اجتماعي موزّع بين البحث التاريخي وبين الملاحظة والمقارنة والتحليل، إذا مال إلى نهج الطبيعيات أو الفلسفة قيل إنه أصبح فارغاً مجرداً غير قابل للتطبيق، وإذا مال إلى نهج التاريخ قيل إنه فقد صفته العلمية [3.10.5].

ما يلفت النظر هو أن هذا التناقض وجد منذ القديم. عمد أرسطو إلى تأسيس علم الاجتماع السياسي بجمع كل دساتير المدن اليونانية ومقارنة بعضها ببعض وتحرير قواعد عامة تربط كل دستور بالمجتمع الذي نشأ فيه. فعل ذلك ولم يخف احتقاره لأقوال المؤرخين التي تبقى دائماً حسب رأيه في مستوى الظن والتخمين. وابن خلدون، عندما حاول أن يكشف عن عادات متواترة وضوابط عامّة لكل عمران بشري، لم يتوخَ من العلم الجديد أن يحل محل التاريخ، بل نظر إليه كمبحث مساعد فقط، وان كان الأسّ والقاعدة. إذا كان التاريخ هو ذكر تغير الأحوال، فقوانين ذلك التغير، إذا وجدت، تبقى خارجية بالنسبة إليه. يقول: «التاريخ إنما هو ذكر الأخبار الخاصة بعصر وجيل، فأما ذكر

---

(1) انظر بول لازارسْفَلْد، فلسفة علم الاجتماع (باريس 1970).

الأحوال العامة للآفاق والأجيال والأعصار فهو أسّ المؤرخ تنبني عليه أكثر مقاصده وتتبين به أخباره» (ص 52). وفي الاتجاه نفسه أراد بوركهارت أن يتحرر من عبء الجزئيات المتكررة، الأحداث الدائمة التحول والتبدل، بالنفاذ إلى ثقافة العصر، إلى الذهنية العمومية التي تتحكم في أفكار وأعمال الأفراد والجماعات، وأطلق على مبحثه هذا اسم التاريخ الثقافي،معارضاً به التاريخ السياسي أو الحدثي تحت تأثير اجتماعيات عصره. يعلق كروتشه على هذا العمل قائلاً: «برفضه التاريخ كسلسلة أعمال متجددة، وبتصوره التاريخ كتكرار لنماذج قارة، فإن بوركهارت قد قضى عليه نهائياً، إذ التاريخ تاريخ لأنه لا يتكرر ولا يعود، ولأن كل عمل فيه فريد لا مثيل له» (ص 97).

ما هَدَفَ إليه بوركهارت هو ما نسميه اليوم بالأنثروبولوجيا الثقافية. درس مجتمع عهد النهضة من كل جوانبه، واضعاً نصب عينيه «الذهنية المحركة»، وهذه الدراسة تشبه إلى حدٍّ كبير ما سيقوم به في هذا القرن كروبر و بِنديكت. اعتبر كارل لامبرخت أن هذه المحاولة لم تكلل بالنجاح وأن التاريخ الثقافي ليس علمياً، فقرر أن يعوضه بتاريخ آخر مبني على نتائج النفسانيات التجريبية. وفي الوقت نفسه قام بفرنسا فرانسوا سيميان في وجه مؤرخي «الحرب والسياسة» واقترح أن يربط التاريخ بأرقام الإنتاج والتجارة. إزاء هذه التطورات قد يقول البعض إنه لم يعد هناك تعارض، إذ أصبح التاريخ علماً اجتماعياً مثل العلوم الاجتماعية الأخرى، يؤثر فيها ويتأثر بها، والدليل هو تجديد مناهجه ومباحثه في جل البلدان المتقدمة[1]. هل حصل حقاً تفاهم واتفاق بين المؤرخين المحترفين وبين علماء الاجتماع؟ الواقع هو أن النقاش المنهجي لم يبق بين المعسكرين، بل انتقل إلى داخل كل واحد منهما: في كل مبحث، في كل تخصص، يتعارض اليوم المنحى التاريخي (التولّدي) والمنحى التحليلي (التساكني)، في كل من الاقتصاد وعلم النفس والسياسة والأنثروبولوجيا يطرح بإلحاح مشكل الوضع المنطقي للمعطيات التاريخية. الحرب القائمة اليوم بين الفرويدية وعلم الأعصاب هي في العمق حول دور المخزون في الذاكرة، حول حضور الماضي في خبايا الوعي [3.7.5].

رغم كل التطورات الأخيرة لا يمكن أن نجزم أن التاريخ فقد خصوصيته. إن المؤرخ لا ينفك يحيل، وبدون أدنى تردد أو حرج، على القوانين المطردة (الاقتصادية، النفسية، العرقية، الخ...)، لكنه لا يرتاح، لا يشعر أنه في وطنه، إلا إذا غادر مستوى

(1) انظر بحوث برودل (1969).

القاعدة العامة وعاد إلى مستوى الحدث المتميّز الفرد، مخالفاً في هذا زميله الاجتماعي الذي لا يرضى ويطمئن إلاّ بعد أن يتخلص من الأمثلة والحالات الخاصة.

1.3.5 وجهة عالم الطبيعة

يبدو لتلميذ الصفوف الأولى أن علم التاريخ سهل إذا قورن بالرياضيات أو الطبيعيات: تتطلب هذه قدراً غير قليل من الفطنة والذكاء في حين أن الأول لا يستلزم سوى ذاكرة جيدة والإكثار من المراجعة. ثم تمر الأيام وتنقلب الآية، يتضح للجميع أن التفوق في التاريخيات نادر. عندئذ يقول البعض: هذا أمر طبيعي، إذ ذكاء عالم الطبيعة محدود ومخصوص في حين أن المؤرخ يحتاج إلى معلومات أكثر تنوعاً. يقول أحد المنهاجيين: «العلوم التاريخية أكثر عمقاً وتعقيداً من العلوم النظرية، لأنها تجبر من يتعاطاها على أخذ الكون كما هو، وتمنعه من أن يتصوره بكيفية تلائم أغراضه»[1]. قد يبدو هذا الحكم غريباً لأول وهلة، إذ الكتب المنهجية تؤكد غالباً العكس.

منذ عهد أرسطو والدارسون يقولون إن التاريخ يدرس الأحداث الفريدة وإن علم الطبيعيات يدرس الحوادث المتواترة، الفرق بين العلمين قائم إذاً على معارضة العام والخاص. في أواسط القرن الماضي انطلقت المدرسة الكانطية من الفكرة نفسها لتصل إلى موقف أكثر دقة. قال ريكرت إن منطق المؤرخ لا يختلف عن عالم الطبيعة بأن الأول يدرس شؤون البشر والثاني أمور الطبيعة، أو بأن هذا يدرك الثابت وذاك المتحول، أو بأنه يدرس الكلّي وزميله الجزئي، بل لأن عالم الطبيعة يرى الخاص من وجهة عموميته، فيغرقه في القانون الذي يسيره، في حين أن المؤرخ يرى الخاص في خصوصيته. والخاص لا يعني هنا الجزئي أو المتغير أو البشري، هذه أوصاف نلصقها به نحن، الخاص في ذاته هو كامل وقارّ في خصوصيته، قد يكون بشرياً أو طبيعياً، ذهنياً أو مادياً. علم التاريخ إذاً هو في جوهره علم المخصص المعيّن، أياً كان [5.2.1].

يستعمل البعض عوض كلمة خاص كلمة فرد أو مفرد، بأي معنى؟ يقول ديلتاي: «بين جميع أشكال التأليف التاريخي إن فن السيرة هو الأكثر فائدة من الناحية الفلسفية وذلك لأن الفرد صورة مصغرة للكون». (ص229)[2]. السيرة في هذا المنظور ليست حياة

---

(1) تولمين وغودفيلد، اكتشاف الزمان (نيويورك 1965)، ص 271.

(2) يقول ميشله: «ما هو علم التاريخ؟ التعيين. كلما عين التاريخ، خصص وميز، كلما كان تاريخاً حقاً». (الثورة الفرنسية، 1962، ج 2، ص 995).

الفرد العادي، الفرد الوسط، بل سيرة الفرد التاريخي من حيث إنه أُنموذج، بطل تنتهي فيه نتائج الأحداث السابقة وتبدأ منه أحداث تكون لها عواقب خطيرة. في هذه الجملة يتضح ما قلناه سابقاً من أن المؤرخ، عندما يكون في أعلى مستوى الوعي، يعيش في آن تجارب الفنان والفيلسوف والبطل. فلا فرق من هذه الوجهة بين تاريخ الفرد وتاريخ العموم، بين السيرة الحياتية والتجربة الفكرية، بين حياة البطل و إدراك المؤرخ. إذا تغافلنا عن هذه المسبقات، وهي مضمنة في التعريف، تهنا في تساؤلات لا حلّ لها عن دور الفرد في مسيرة التاريخ. كلما وضعنا وجهاً لوجه الفرد العادي والتاريخ كقوة خارجية عنه، تصورنا القضية على شكل الصفر واللامتناهي، المحدود واللاّ محدود (عبارة كستلر). ويبدو التاريخ بالضرورة كمجال القهر والاستبداد أو مجال الخبط والاتفاق.

الفرق بين العام والخاص لا يمس الأحداث البشرية وحدها. الطبيعة نفسها قد تدرس من منظور الخاص المعيّن. تسقط طائرة فيريد الناس أن يعرفوا سبب سقوطها، ليس المطلوب في هذه الحال معرفة مجموع القوانين المتعلقة بحركة الأثقال في الهواء، بل تحديد الظروف التي قد تعود إلى نفسانية السائق أو إلى عطب طارىء في محرّك الطائرة. إن الخبير المكلف بالتحري يستغل قواعد وقوانين علوم الطبيعة، كلما يلجأ إلى معارف العلوم الإنسانية، ولكن التقرير الذي يقدمه في النهاية هو، في العمق والجوهر، بحث تاريخي. لا نتساءل هنا عما إذا كانت الحادثة الطبيعية (سقوط طائرة، تأخر قطار، عطب في جهاز المواصلات، الخ) تماثل الحدث كما يفهمه المؤرخ. صحيح أن سقوط طائرة قد يتحول إلى حدث تاريخي، ولكن في ظروف معينة خارجة عن القوانين الطبيعية، إذا ذهبت مثلاً بحياة زعيم سياسي، أو عطّلت التواصل بين حكومتين في ظرف دقيق، أو كانت تنذر ببداية عدوان، إلخ. نترك هذه النقطة ونعود إلى البحث الذي يقوم به خبير لأغراض قضائية أو مهنية صرف، فهو تاريخي في منهجه لأنه يهدف إلى فهم حدوث حالة معينة. التعيين هي الصفة المحددة للمنهج التاريخي.

منذ قرون والتعارض قائم بين الإنسان والطبيعة، بين الحركة والسكون، بين التطور والركود، بين الحرية والحتمية، فأصبح في منظور الكانطية الجديدة بين دراسة الخاص المعين ودراسة العام المتواتر في أي موضوع كان. الفرق بين التاريخيات والطبيعيات هو إذاً منهجي بالأساس. هذا عن صورة التعارض، ماذا عن أهميته وخطورته؟ هل عاد أقل أم أكثر أهمية؟

للإجابة عن هذا السؤال لا مفرّ من العودة إلى مشكلة الداروينية. هذه نظرية يشتغل في

ضوئها جل علماء الطبيعة ومع ذلك تعتبر إلى اليوم غير مسلمة من الناحية الفلسفية. حقيقة علمية أم مجرد نظرية لا زالت في حاجة إلى برهان؟[1]. إن نظرية التطور والإرتقاء هي العبارة الحديثة والمعاصرة عن مفهوم التاريخ الطبيعي، تمت على أساسها اكتشافات مهمة، كما تحققت تخمينات كثيرة. يبدو وكأن هذه دلائل كافية ليقطع الباحثون بأنها حقيقة تجريبية، ومع ذلك يقولون إنها إلى حد الآن أثبتت صلاحيتها فقط، لا مطابقتها لما وقع بالفعل. إنها تأويل لماضي الحياة، استطاع الدارسون إلى الآن إدخال كل اكتشاف جديد في سياقه، ولكن دائماً برفض أو إهمال تأويل آخر يساويه من حيث التعليل النظري.

الملاحظة نفسها تنطبق على الفرويدية[2] وبأحرى على كل النظريات المتعلقة ببداية الكون. المهم في هذا النقاش هو التخارج بين المنحى التاريخي والمنحى الطبيعي. يتعارض في مسائل المادة والحياة والوعي باستمرار من يبحث عن البداية والأصل ومن يكتفي بدارسة التواترات القائمة حالياً. في كل ميدان من ميادين المعرفة نجد موقفين متناقضين: أحدهما يؤنسن الطبيعة والآخر يطبعن التاريخ.

العملية الأولى قديمة قدم الأساطير التي تروي كلها مبادىء الكون وتربطها دائماً بفعل، بأمر، بقرار تتولد عنه نتائج متعددة الصّور والأشكال، ونرى اليوم العملية ذاتها في معرفيات الفيزياء عند القائلين بنظرية **القطيعة**، الذين يرون في فرضيات العلم الحديث أساطير من نوع جديد، تنشأ عن ميول وتخيلات البشر[3]. أما العملية الثانية فإنها قديمة أيضاً. كل المدارس المادية، الوضعانية، العلموية، تتصور التاريخ على شكل عالَم خلفي يسيّر من بعيد شؤون البشر، فيجب دراسته كما تدرس الطبيعة الجامدة، بالملاحظة والاستقراء، وإذ ترفض أن تنظر إلى التاريخ كماضٍ ـ حاضر في أذهان البشر، فإنها لا تفعل سوى إدماج علم التاريخ في علم الطبيعة.

1.3.6 المنظور

رأينا فيما سبق ثنائيات جزئية، يمكن أن نتمادى في عرضها ونتفنن في سردها دون أن نصل إلى نتيجة قطعية. يمكن أن نقرر أن الفن فلسفة وأن الفلسفة عبارة فنية، إن

---

(1) س.ج. غولد، دارون وألغاز الحياة، (باريس 1979).

(2) أ.م. تورنطون، وهم فرويد (لندن 1986).

(3) بول فيرابند، ضد المنهاج، (باريس 1975).

التاريخ علم وإن العلم تصور تاريخي، الخ. لكي نعرف وجهة التاريخ لا بدّ أن نرى كل المقابلات دفعة واحدة.

نضع الزمان مقابل الأزل، الخاص مقابل العام، العرض مقابل الجوهر، الاتفاق مقابل الضرورة، الواقع مقابل الأنموذج، الفرد مقابل الجماعة، الممكن مقابل المحقق، إلخ. نرى بوضوح أين يوجد موقع التاريخ وأين موقع الفلسفة أو علم الاجتماع أو علم الطبيعة. يتم هكذا التشخيص والتعريف، وفي الوقت نفسه يتم الحكم والتقييم. يمكن للبعض أن يحدد المعرفة التاريخية ليحط من شأنها فيقول إنها معرفة الخاص، المفرد، العابر، العرضي، الواقع، وبالتالي إنها معرفة أولية تقريبية، معرفة الأرّاخ/ الحافظ الذي يجب عليه أن يكون في خدمة غيره من طلاب الحقيقة. ويمكن للبعض الآخر أن يميزها ليعلي من شأنها فيقول إنها إدراك الخاص من حيث إنه عام معين، الفرد من حيث إنه أنموذج مجسد، الواقع من حيث إنه ممكن محقق، العابر من حيث إنه دائم الانتساب إلى نقطة من الزمان، فهي بالتالي معرفة المؤرخ المحقق المتعالي على الأرّاخ/ الحافظ.

النقطة الجوهرية هي أن هذه المناحي ليست مجرد تركيبات ذهنية، قابلة للتفكيك والتأليف مجدداً، ليست فلسفات بالمعنى السوقي، وإنما هي وُجُهات بالمعنى اللغوي التام والصريح: إذا نظر المرء إلى شيء من زاوية فلا يمكن أن يرى ذلك الشيء في الوقت نفسه من زاوية أخرى. منحى المؤرخ هو وجهة فكر المؤرخ إذ يؤرخ، فلا يمكن أن يكون فناناً وهو يؤرخ حتى ولو كان يؤرخ للفن، ولا أن يكون فيلسوفاً حتى ولو كان يؤرخ للفلسفة. اختار ديلتاي عبارة منظور الكون ليعبر عن هذا المفهوم بالذات، وليتخلص من كلمة فلسفة التي ابتذلت بكثرة الاستعمال، إلّا أن العبارة الجديدة لم تلبث أن ابتذلت بدورها وأصبح الكتاب يعزون لكل إنسان نظرة إلى الكون والحياة[1]. الفلسفة كنظرية، كنظيمة فكرية، كمهنة، كمنطق، الخ، خاضعة في كل هذه الصور والأشكال للفلسفة كموقف معرفي أصيل، كوجهة قارة للنظر، كحالة خاصة للذهن. وهذا المنحى لا يمكن أن يتجاوب، أي أن يوجد في ذهن واحد وفي وقت واحد، مع منظور الفنان، أو العالم الفيزيائي، أو المؤرخ.. كل منظور يحيل الآخر إلى نفسه، وهكذا يتكلم الفيلسوف على

(1) ديلتاي، «ماهية الفلسفة (1907)» ضمن عالم الروح ص 365 وما بعدها. منظور الكون،كما يعرفه ديلتاي، هو بين المفهوم الوجودي (التجربة، الموقف، المعاناة) ومفهوم المناطقة (الخطاب، التصور، الأصلة المعرفية).

فلسفة الفن، وفلسفة التاريخ، وفلسفة الطبيعة، وكذلك على فلسفة الفلسفة التي هي الفلسفة. ويفعل عالم الطبيعة الشيء نفسه فيما يسمّى بالمذهب العلموي، والفنان فيما يسمّى بالموقف الجمالياتي(الاستظرافي).

ومنحى المؤرخ، مثل المناحي الفكرية الأخرى، لا يقبل المزج والتداخل. يقوم المؤرخ بأرخنة الفلسفة والفن والعلم. وكما قلنا إن فلسفة الفلسفة هي الفلسفة، نقول إن أرخنة التاريخ هي التاريخ، هذه هي المقولة التي تؤسس التاريخانية [6.2.5]. يرتكب خطأً فادحاً من يرى في التاريخانية إحدى النظريات العديدة الممكنة حول البحث التاريخي. إن المؤرخ، الذي نفترض فيه الوعي والنظر، لا يقول بها، بل يحياها، لأنها مضمنة في سلوكه المهني.

لهذا السبب، لهذا الواقع المشاهد، أعطيناها الصدارة في تحليلاتنا التمهيدية[1].

---

(1) هذا تعريف أولي. للمزيد من التوضيح انظر [6.2].

نقد أم تجاوز؟

الإنسان يشيد التاريخ دون أن يعرف ذلك.
ماركس

كان التاريخ ولم يكن التاريخ. نشأ التاريخ فأصبح ما قبله غير التاريخ.

واليوم نتجاوز التاريخ فهل انتهى التاريخ؟[1].

إذا قلنا مع شاتله إن التاريخ، ونعني به التاريخ الواعي، بدأ في وقت محدد، فما قبله كان بالضرورة شيئاً آخر، واليوم إذا حذفنا منه الوعي، كما يفعل موراز فإننا ندخل بالضرورة مرحلة ما بعد التاريخ.

إذا قلنا إن التاريخ سائر موجّه، بوعي أو بغير وعي البشر، فإننا نقرّر ضمنياً أن التاريخ لا يمثل منحى خصوصياً وإنما هو جزء لا يتجزأ من علوم الطبيعة.

هذه تساؤلات وتقاسيم منطقية لا تفهم إلاّ في إطار تعريف معين لكلمة تاريخ، وإلاّ كانت سفسطة وتلاعباً بالألفاظ. والتعريف هو بالطبع ما قال به المؤرخون التقليديون، أنصار التاريخ البشري /السياسي/ الفكري/ المثالي إلى آخر النعوت المعهودة. لماذا اتخذناه محور تحليلاتنا؟ ما علاقة هذا الاختيار بمنهج الاستقراء الذي تقيدنا به؟

قال اللورد أكتون، مشيراً إلى الثورة النقدية التي حصلت في القرن التاسع عشر الميلادي، إن المؤرخ المحترف تعلم كيف ينظر من خلف ظهر معاصري الأحداث، أي أنه يرى الأحداث بعين المعاصر لها وفي الوقت نفسه يدرك ما يدور في خلد ذلك المعاصر، ثم يأتي مؤرخ ثانٍ فينفذ إلى ما في ذهن المؤرخ الأول وهكذا دواليك..

(1) تكلم هيغل بعد سقوط امبراطورية نابوليون، على نهاية (ختم) التاريخ. ونسمع هذه الأيام (بداية 1990) الكلام نفسه بعد انهيار النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية.

(باترفيلد ص 98). هذه الثورة لم تحصل في القرن الماضي فقط، بل تحصل في كل وقت عندما يتعلق الأمر بمؤرخ فذ. يمكن القول إن ثوقديد رأى الأحداث من وراء ظهر بركليس (قائد أثينا)، وإن ابن خلدون رأى الأحداث من وراء ظهر من استخدمه من ملوك بني مرين. هذه هي بالضبط حركة تعميق الوعي بالتاريخ، وهي في رأي كولينجوود وأمثاله جوهر التاريخ. تتلخص المسألة إذاً في النقطة التالية: هل يمكن فصل الحركتين: سير الأحداث من جهة ومسيرة الوعي بها من جهة ثانية؟ أو بعبارة أدق: هل للوقائع حركة حقاً في غياب وعي البشر بها؟ ولا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بنعم أو لا. إن من يجيب بداهة أن الفصل ممكن، هل يطبقه فعلاً في دراساته؟ هل يستطيع فعلاً أن يكتب تاريخاً طبيعياً (أي حول ظاهرة طبيعية) دون أن يشير بكيفية ما إلى أنه، هو صاحب الكتاب، بشر؟ هناك معطى أولي لا سبيل إلى إنكاره، أو التغافل عنه، وهو أن التاريخ، كوعي بالتغير، حادث مؤرخ، وظهوره في زمن معيّن يفصل بالضرورة ما قبله عما بعده. كيفما حكمنا على هذه الظاهرة، أقُلْنا إنها بداية من صفر، أو إنها أول مرحلة جديدة، أو إنها حالة دورية، إلخ، فلا بد أن نعترف بخصوصيتها والبحث فيها لتتبيّن، بالمقابلة معها، خصوصية ما سواها. وهذا هو النهج الذي اخترناه إذ أعطينا للتاريخيات (الاسطوغرافيا) موقعاً مركزيا في تحليلاتنا.

يقال إن هذا التعريف يقتصر على الذهنيات، على تاريخ فن التاريخ. ومن قال العكس؟ إن التعريف مستنبط من التأليف الكلاسيكي (اليوناني - اللاتيني)، وأنصاره يعتمدون أساساً على مؤلفي العهد القديم، وبخاصة على ثوقديد. عندما يؤكدون أن لا تاريخ للطبيعة، فإنهم يعنون أن دراستها في ذاتها، مستقلة عن أغراض ومقاصد البشر، لا تفيدهم أبداً في فهم أعمال الإنسان الواعي بنفسه والمخطط لمستقبله. انطلاقاً من هذا التعريف، المبطن في ممارسة المؤرخين، القدامى والمحدثين، فإنه لا يمكن تصور تأثير اللاوعي إذ التاريخ، كمنحى فكري متميز، نشأ بالضبط عندما رفض فكرة تحكم قوة خارجية عمياء في مصائر البشر[1].

على أساس التعريف المذكور يكون التقييم. فيقال إن هيرودوت مؤرخ غير مكتمل، وإن فولتير يفتقد الوعي، وإن أوروبا المسيحية لم تخلف سوى الحوليات وإن توينبي متنبىء وليس مؤرخاً. هذا جان ماسن، كاتب فرنسي اشتراكي الاتجاه ومعجب

---

(1) لذا يحرص أنصار المدرسة التاريخانية (كروتشه وكولينجوود) على إهمال الصفحات التي يحاول فيها ثوقديد تفسير الأحداث بعوامل طبيعية.

بشخصية روبسبيير، يقدم كتاب سير العظماء لبلوتارك، فيقرر أنه لا يرقى إلى مستوى ما كتبه ثوقديد أوبوليب. لماذا؟ لأن بلوتارك أفلاطوني النزعة، ينظر إلى الدنيا بنظرة فنية أدبية، يهتم بالشخصيات الفذة وبالطرائف والغرائب. يهدف إلى التهذيب والوعظ فلا يلتفت إلى مغزى الأحداث، يكثر من رواية النوادر ليستميل إليه القارىء ولا يقول كلمة واحدة عما يجري في ذهن اسكندر وهو يهاجم آسيا. بلوتارك، في رأي ماسن، أديب وفيلسوف حكيم، وليس مؤرخاً. ما ينقصه هو ذلك الهم الذي يميز المؤرخ الكبير والهادف إلى التواصل مع ذات الشخصية التاريخية، البطل المؤثر في مسيرة الأحداث[1].

أساس صناعة المؤرخ هو أن يربط التاريخ ـ الوقائع بالوعي الذي هو إنساني بالتعريف. نسمّي ما قبل التاريخ الواعي أساطيرلأنها تاريخ بلا وعي، رواية بلا نظر ولا تحقيق. في هذا المنظور يستقيم مفهوم ما ـ قبل ـ التاريخ (القبتاريخ)، الذي هو حقل دراسة الإنسان ومحيطه في غياب الوعي [3.4.5]. الإنسان، موضوع الدراسة، غير واعٍ بنفسه، والدارس لا يمكن أن يدرك وعياً غير موجود. ومفهوم القبتاريخ، وإن كان محدداً زمنياً، إذ يطلق على الفترة السابقة على تبلور الوعي، فإنه غير محدود مستقبلياً، بمعنى أن الإنسان قابل باستمرار لأن يدرس من حيث طبيعته، حتى بعد أن أصبح واعياً بتغير أحواله وأحوال محيطه [3.10.5].

هذه إذاً ملازِمات التعريف المذكور ـ لا تاريخ سوى تاريخ الوعي البشري.

ماذا يحصل لو غيرنا التعريف وفصلنا الوعي عن التاريخ؟ تتغير كل المفاهيم.

إلا أن الكثيرين يصرون على استعمال الكلمات نفسها مع أن معانيها قد تغيرت بتغيير التعريف الأولي، فيدخلون ميدان المفارقات.

إذا قلنا إن الوعي غير ضروري لتأسيس التاريخ، لماذا نواصل الكلام على فترة قبتاريخية؟

إذا كان التاريخ المكتوب بعد ظهور الوعي به جزءاً تافهاً من التطور العام، لماذا نواصل الاهتمام به بكيفية متميزة؟

إذا كان التاريخ يخاطبنا مباشرة، بدون وسيط، كما تخاطبنا الطبيعة، لماذا لا نزال

(1) بلوتارك، سير العظماء، تقديم جان ماسن (باريس 1967) حول توينبي انظر بيتر غييل.

نميِّز المؤرخ عن العالم الطبيعي؟

إذا كان التاريخ جزءاً من الطبيعيات، لماذا البحث في منهج خاص بالمؤرخ؟

ليس المشكل إذاً في فصل الوعي عن التاريخ، في إقرار تأثير اللاوعي في سير الأحداث، إذ يتعلق الأمر حينذاك بإبدال تعريف بآخر، وإنّما المشكل في المحافظة على مفاهيم لم تعد تستقيم بعد الاستغناء عن مفهوم الوعي في تعريف التاريخ. تنشأ مع مواصلة الاستعمال التقليدي شبهات ومفارقات لا مفر منها. . شبهات لفظية تطفح بها كتب منهجيات ومعرفيات التاريخ. فتوجه بسبب ذلك إلى علم التاريخ انتقادات ليست داخل نطاقه. هذا يكتب عن الجمل وذاك عن اسكندر وكلاهما يسمّى مؤرخاً، هل يسبحان في المحيط نفسه؟

أعطينا للتحليل التقليدي، المستوحى من أعمال المؤرخين الكلاسيكيين، دوراً مركزياً ماكنا، بدونه لندرك خصوصية منحى المؤرخ. تحليل متماسك لأنه لم يعدُ وصف ممارسة دامت قروناً عديدة. وبدا لنا المؤرخ، من خلاله، صاحب منحى خاص به، يعارض به مناحي فكرية أخرى. حتى المعارضون للتحليل التقليدي، رغم تكاثرهم، لا ينفكون يحيلون عليه لأنهم لا يستطيعون الإبانة عن مقصودهم إلّا بالمقارنة معه.

السؤال الصعب هو التالي: هل استطاع المعارضون أن يحرروا فعلًا التاريخ من الوعي؟ هل استطاعوا أن يكتبوا، وهم بشر، تاريخاً طبيعياً بدون أدنى إشارة إلى الإنسان؟ ما نلاحظه في كل ما كتبوا هو أنهم، عن قصد أو عن غير قصد، يؤنسنون دائماً الطبيعة. هذا يحكي لنا قصة مدينة (البندقية، جنوة، القاهرة، الخ)، وهذا تاريخ البحر المتوسط، وذاك تاريخ مؤسسة بنكية، وماذا نرى؟ في كل مرة تتحول الظاهرة الطبيعية إلى كائن حي له رغبة وإرادة، طموح وفكر، عاطفة وعقل، نراه يقدم ويحجم، يقبل ويرفض، ينجح ويفشل، نراه بكلمة واحدة ينشأ وينمو ثم يضمحل ويندثر[1].

---

(1) انظر جان بوفيه، **انهيار بنك الاتحاد العام** (باريس 1960)، وقارن مع رواية أميل زولا، **المال** [1891] (باريس 1985).

القسم الثاني

مفاهيم

الفصل الأول

الحدث

علم التأريخيات من ذكر أحداث مشهودرة
كانت في أزمنة خالية.

ابن فريغون

2.1.1 المادّة الخام

مادة الرياضيات العدد، مادة الطبيعيات الذرة، ما هي مادّة التاريخ؟ إذا أجبنا هي الحادثة أشرنا إلى التاريخ ـ الوقائع، إذا أجبنا هي الوثيقة أشرنا إلى عمل المؤرخ، وعدنا إلى الإزدواجية التي تكلمنا عنها في فصل سابق. إذا حرصنا على الوفاء للتعريف الذي يوحّد بين المفهومين وجب القول إن المادة الأولية هي الحادثة ـ الوثيقة (الحادثة المضمنة في رمز يدل عليها) وهذا بالضبط ما توحي به كلمة خبر في التأليف التقليدي العربي[1]. بيد أن التحليل لا يستقيم إذا لزمنا التعريف والتعريف وحده. . التحليل يدفعنا رغماً عنا إلى الفصل، ولو نظرياً، بين الحادثة والوثيقة والعملية الرابطة بينهما والتي نسميها النقد.

إلا أن الصعوبة الحقيقية ليست في الفصل والتمييز بين المفهومين بقدر ما هي في تقديم أحدهما على الآخر. نقدّم الحادثة فنتساءل: كيف تنشأ الوثيقة بعد حدوث الحادثة وما مقدار مطابقة هذه لتلك؟ أم نقدم الوثيقة ونتساءل: كيف يستنبط الواقع منها؟ قد يقال الموقفان سليمان، الأول متعلق بالشاهد المباشر والثاني بالراوي الذي يأتي بعده. إلا أن اختيار، اعتماد أحد الموقفين في مستهل التحليل يتحكّم مسبقاً في الخلاصة إذ يستتبع نظرة خاصة للتاريخ كواقع وكمعرفة.

يقول الحسن اليوسي في شأن التاريخ: «قد يقع في الدول من أول المملكة

---

(1) حسب استعمال ابن النديم في الفهرست التاريخ هو صنف من التأليف عن الأخبار.

الإنسانية وقد يختص بخبر دون غيره، وقد يختص بالدولة الإسلامية، وقد يكون في أعمار الأعيان ووفياتهم، وقد يكون في اختطاط البلدان والمساجد والرباطات ونحو ذلك، وكل ما يحتاج فيه إلى شيء من أمور الشرع كتاريخ سكة معلومة أو مكيال معلوم أو مسجد عتيق. . والتقى فلان من الرواة بفلان أو مكان التقائه أو كون فلان من المتقدمين أو المتأخرين أو من الصحابة أو لا وغير ذلك فهو داخل في العلوم الشرعية وما سوى ذلك فخارج عنه، غير أنه إن أفاد فائدة أخرى كالاعتبار والاستبصار وكالاهتزاز لوصف محمود بسماع أخبار من اتّصف به من صلاح أو عبادة أو زهد أو شجاعة أو حلم أو سخاء ونحوه وغير ذلك من المصالح فمحمود». هذا جرد لمضامين الكتب التي تحمل في عناوينها كلمات أخبار، نوادر، أعمال، تواريخ، الخ. والغالب عليها التنوع: اختطاط مدينة حادثة مذكورة وكذلك لقاء رجلين؛ موت أحد الأعيان حادثة وكذلك تحديد كيل - هذه الحوادث والوقائع، وأخرى لم يذكرها اليوسي، محفوظة في كتب الأخبار. لا يسأل صاحبنا: هل تستحق أن تحفظ، يكتفي بالإشارة إلى أنها إن لم تفد الشرع أفادت الأخلاق.

لنقارن هذا مع قول شاتله عن الأحداث المذكورة في كتاب هيرودوت: «الحدث هو العمل الخارق الذي يدلّ على همّة فاعله والواقعة الغريبة التي تستحق أن تبقى مسجلة في الذاكرة، وكذلك الفعل الذي غيّر مجرى الحياة البشرية». (ص 31). نلاحظ التنوع نفسه. الحدث قد يكون طبيعياً (واقعةج وقائع) أو بشرياً (حادثةج حوادث) أو يكون نابعاً عن إرادة وتصميم (عملج أعمال). كيف نجمع هذه المظاهر المختلفة تحت تعريف واحد؟

2.1.2 الخبر الصحفي

كيف ينشأ الخبر لدى الصحافيين؟ تحدث حوادث ووقائع في كل لحظة وفي كل مكان، ولا يذكر في نشرات الأخبار إلا ما شاهده أو سمع به مخبر، مبعوث خاص أو مراسل مقيم. لا يوجد المخبر إلا في مظان الحوادث، في أوقات معينة أو بكيفية مستمرة. معنى هذا أن الحدث **المذكور**(بالمعنيين في الذاكرة وباللسان) هو بكيفية من الكيفيات منتظر. هناك إذاً عملية أولى تميز بين الحوادث، بعضها يذكر وبعضها لا يذكر. . بيد أن غير المذكور قد يذكر لاحقاً إذا ما تبيّن، بآثاره، أنه أُهمل خطأ. التمييز بين المهم والتافه، ما يستحق وما لا يستحق الذكر، حكم موقت، قابل دائماً للاستدْراك. صحيح أننا نتّجه منذ مدة نحو نشر الأخبار عند حدوثها وتقول إحدى المحطات الاذاعية الأمريكية: لماذا الانتظار لمعرفة ما يحدث؟ لكن في النشرات الرئيسية، غندما يبدأ دور

المحررين والمحللين ويتغلب على مراسلات المخبرين، تقدّم الأخبار تحت عناوين تقليدية (سياسة، اقتصاد، مجتمع، رياضة، ثقافة، منوعات. .) وتحت كل عنوان ترتب حسب قيمتها الإذاعية. وتدخل في هذا الترتيب اعتبارات كثيرة: الخبر نفسه لا يذكر بالصيغة نفسها عند المراسل والمحرّر والمعلق والمحلّل. مثل هذه الملاحظات تدفع العديد من الملاحظين إلى تشبيه الصحفي بالمؤرخ. فيقال إن الأول مؤرخ اللحظة وإن الثاني صحفي الماضي، كلاهما يعتمد على مخبر وكلاهما يؤول الخبر ليعطيه معنى. الفرق بينهما هو المهلة المخولة لكل واحد منهما، إذا ضاقت تحول المؤرخ إلى صحفي، وإذا عاد الصحفي إلى الأخبار بعد مدّة وتأملها تحول إلى مؤرخ. وإشكالية الموضوعية وحدود إدراك «الواقع كما حدث» واحدة بالنسبة لهما معاً[1].

هذه الفكرة السائدة اليوم ترتكز على تحوير، بسيط ومهم في الوقت نفسه، للتعريف القائل إن التاريخ هو الماضي ـ الحاضر إلى تعريف آخر هو أن التاريخ دائماً تاريخ الحاضر والتعريفان مختلفان أشد الاختلاف إذ يصبح كل مؤرخ حسب التعريف الثاني مشاهداً يروي ما يرى أو يسمع. صحّ أن عدداً من كبار المؤرخين كانوا معاصرين لمروياتهم، لكن المعاصرة لم تكن أهم مميزاتهم. إن التعريف الثاني الذي يقرب المؤرخ من الصحفي يخفي فوارق تقليدية واضحة، بين الإخباري (الأرّاخ) والمؤرخ، بين الحدث العظيم والحدث الطريف. بالمقابل يكشف هذا التعريف عن مشكلة لم تكن مطروحة في السابق، أي قبل عهد الصحافة العصرية، وهي مشكلة الحدث العادي (ما أسميه خبر الآحاد).

لنعد إلى صفحة من الاستقصا للناصري. نجد فيها خبراً عن حركة سلطان لإخماد فتنة، وآخر عن أمر لحصر سكة، وثالثاً حول تعيين قاضٍ، ورابعاً عن بناء مسجد، وخامساً عن موت عالم، وسادساً حول وصول سفير، وسابعاً عن موجة حرّ. . أخبار على مستويات مختلفة، منها العام ومنها الخاص، الإداري والسياسي، الحربي والاقتصادي، الطبيعي والبشري، العفوي والإرادي، العادي والطارىء. يحاول الناصري أن ينوع العبارات، فيسمّي المعركة وقعة، والأمر الطبيعي حادثة، والإبداع الفكري نكتة أو لطيفة. . لكن ما يجمع بينها هو الحدوث أو الظهور في التوالي الزماني، في السير العادي. ألا تشبه صفحة الناصري نشرة أخبارية؟ في النشرة أخبار واضحة الأهمية

---

(1) قد يحول المؤرخ القديم إلى صحفي: قيصر في ألْيزيا مثلاً. وقد كثرت الكتب التاريخية التي تحرر في شكل استطلاعات صحفية.

وأخرى مبهمة، إذا سئل الصحفي لماذا ذكرها؟ أجاب: هذا خبر. يعني أهميته في حدوثه. لماذا يذكر الناصري خبر قحط أو نكتة عالم؟ لأن القحط حدث ولأن النكتة قيلت. الحقيقة أن الناصري لا يعتقد أن الأمور تحدث عبثاً. لكل حادث معنى، ظاهر أو خفي، واضح في الحال أو في المآل، الحادث إذاً بما أنه حدث يجب أن يسجل، خاصة وأنه خبر، أي أنه ذكر، نقش في الذاكرة، وما ذكر إلا لسبب. قد يغيب السبب أو ينسى ولكن تحويل الحادث إلى خبر حجة على ضرورة تسجيله وحفظه. والصحفي الذي يقول: الخبر خبر لا بدّ أن ينشر مهما كان، ألا يعني أن الخبر التافه اليوم قد يتحول غداً إلى أمر مهم؟ التشابه ليس بين الصحفي والمؤرخ مطلقاً، بل بين الصحفي والاخباري الذي يسمّى أحياناً كاتب **الحوليات** [1]. كلاهما يسجل الحدث عند حدوثه، يؤرخ للحاضر (ولا يؤرخ التاريخ ـ الحاضر)، بل يحلّ الزمان كله في اللحظة إذ يعتبر أن للحظة وجوداً فعلياً، عكس ما يقول الفلاسفة. فالتركيز على الحاضر هو الذي يلغي كل شيء سوى الحدوث. الحدث، لحظة حدوثه، مفصول عن كل شيء سواه، معناه ينحصر في حدوثه.

تلعب الطارئة الدور نفسه عند الإخباري وعند الصحفي. في رأي أحد المتأخرين علم التاريخ خو ذكر أحداث.. «لا تحدث إلا في دهور متطاولة كطوفان مخرب أو زلزلة مبيدة أو أوباء وقحوط مستأصلة لأمم». (ابن فريغون، روزنتال ص 539). ولا تخلو نشرة من خبر عن إعصار أو فيضان أو انفجار بركان أو هجوم جراد أو سقوط طائرة، الخ. بعض هذه الفواجع تضر البشر فيكون الخبر داخلاً في الاقتصاد أو المال (علاقة البورصة بأحوال الطقس أمر واضح) ولكن يوجد قسم من الأخبار يذكر لمجرد حدوثه. وهنا لا بدّ من العودة إلى المنطق الذي كان سائداً بين الإخباريين أصحاب الحوليات والنوادر، والذي كان يربط عالم الطبيعة بعالم الإنسان. الطارئة ذات مغزى لأنها إشارة، رمز، إعلان، ذكر، الخ.. تبدو الطارئة وكأنها عين الخبط والاتفاق، لكن ذكرها يدل على عكس فكرة الاتفاق. إذا حدث حادث فلا بد أن يكون له مغزى، الحدوث هو المغزى.

ومن هذا المنظور لا فرق بين الطارئة والطريفة أو النادرة أو النكتة. نقرأ أن السلطان الفلاني كان يحب أكل الفاكهة الفلانية إبّان الصيف، أو أنه رأى يوماً حمامة على رأس صومعة فقال كذا، ونقرأ في صحافة اليوم أن الوزير الأول الفلاني يخرج كل

(1) كاتب الحوليات هو في الواقع كاتب يوميات أو لحظيات. اما اختيار السنة كظرف زماني فإنه لا يؤثر في الكتابة ذاتها.

صباح ليشتري بنفسه هلاليات الإفطار: الفكرة الضمنية في الحالتين هي أن الطريفة تشير إلى نفسانية صاحِبها، إلى أخلاقه، إلى طبعه، وأنها في إيجازها تعوض عن كلام طويل. طرافتها في رمزيتها ومغزاها في إيجازها. لو لم نتصور أنها تحجب أمراً غامضاً لما رأينا وجه الطرافة فيها، ولو لم تخرج عن المألوف لما فكرنا أنها تشير إلى شيء باطن. إذ كتب الطرائف والنوادر دائماً كتب مكملة، تلخص ما هو مبسوط في غيرها. كانت من عمل الأدباء في الماضي وهي اليوم من اختصاص الصحافيين. هؤلاء جميعاً يستغنون عن تحليلات طويلة مملّة «بجزئيات دالّة».

قيل إن الخبر العادي، خبر الآحاد، يلعب في المجتمع الديمقراطي دور الطريفة في المجتمع الارستقراطي. جمع الاخباريون نوادر الملوك ويجمع اليوم الصحفيون أخبار الحياة العادية. ما هي حقيقة خبر الآحاد؟ بل ما هو سرّ انبهار القارىء بهذا النوع من الأخبار[1]؟ يتكرر دون أن يتجدد في عمقه ومع ذلك لا نملّ من التلذذ به. يشير خبر الآحاد في عين الصحافيين أنفسهم إلى طبيعة المجتمع، بمعنى أن ما يحصل لفرد، ما يصدر عنه، لا يعبر عن إرادة وروية بقدر ما يعكس عادات ونواميس عامّة، والدليل على العمومية أن الحدث نفسه يظهر في أحوال وظروف مختلفة جدّاً. الظاهرة العادية في الخبر هي الدليل على عموميته. عندما يهتم الصحافي بنشر أخبار الآحاد فإنه يعمل كمساعد للمحلل الاجتماعي، يلفت نظره إلى تطور في بداية بروزه قبل أن يتعاظم ويتكرس. خبر الآحاد هو مؤشر على قانون في طور التكوين. لذا، لا يبقى الخبر على حاله، أي خبر آحاد، إلا إذا لم يغمس تماماً في قانون عام، إذا احتفظ بشيء من خصوصيته، وبالتالي بشيء من العفوية والغموض. ما يبهرنا فيه هو معناه الخفي. نعتقد مسبقاً أن له دلالة، إنها مضمّنة في بعض الجزئيات الكامنة فيه. فنبحث عن تلك الجزئية الدالّة في قلب خبر الآحاد الذي يمثل هو نفسه جزئية، ونبقى مشدودين إليه ما دمنا نبحث، والبحث لا ينتهي إلى نتيجة لأن خبر الآحاد محدود بطبعه. كثيراً ما نتخيل ظروفاً مكملة ونطعم المعلومات المتوافرة لدينا بأخرى فنحول الخبر إلى قصة[2]. الانبهار الذي تكلمنا عنه ناتج عن كون الخبر مغلقاً على نفسه ومع ذلك غير مكتمل، قابلاً للزيادة

---

(1) رولان بارث، «بنية خبر الآحاد» ضمن مقاربات نقدية (باريس 1964). قارن مع مفهوم النادرة (شاتله ص 17).

(2) هذا ما يفعله الروائيون الواقعيون، من ستاندال (صاحب الجزئية الدالّة) إلى جون دوس باسوس الذي زاوج بين الصحافة والأدب، الواقعية والتركيبية السينمائية.

والإتمام. إذا أغرقناه في قوانين معروفة وربطناه بسوابقه، أو إذا تخيلنا نهايته في قصة مكتملة، جعلنا منه شيئاً آخر وفقد ما كان يستهوينا به. يشد اهتمامنا ما دام مقصوراً على لحظة حدوثه، مفصولاً عن سوابقه ولواحقه، مستقلاً وناقصاً في آن، نفترض فيه مغزى لا نتسرع إلى إدراكه.

2.1.3 الحدث التاريخي

قد يعتقد البعض أن الطارئة تطلق عادة على حادثة طبيعية وأن النادرة متصلة غالباً بالأمراء والوزراء والقادة، وأن خبر الآحاد ينسب لأفراد العامّة، فيستنتج أن هذه هي الصفات المميزة لكل صنف من أصناف الوقائع. لكن هذا ملك خرج يتصيّد فعرق فتوقف ثم شرب ماءً صاقعاً فمرض ومات، أليست هذه طارئة فاجعة؟ وهذا قطُّ ضاع في شمال ألمانيا فقطع أكثر من ألف كيلومتر ليعود إلى بيت صاحبه جنوب فرنسا، أليست هذه نادرة طريفة؟ وهذا أمير يميل إلى الأفكار الإصلاحية التحررية وجد ميتاً مع خليلته في منزهٍ للصيد في جبال النمسا، أليس هذا خبر آحاد؟ يمكن تقديم التاريخ على أنه مجموعة طوارىء أو نوادر أو أخبار آحاد، وهذا ما يفعله الأدباء والصحافيون، وعندئذ لم يعد هناك فرق بين حدث وآخر، تصبح كل الوقائع متساوية، كلها مهمّة وكلها تافهة[1]. صحيح أن التسجيل (الذكر) نفسه عملية فرز: تذكر أحداث ولا تذكر أخرى كثيرة مزامنة لها، إما لأنها بقيت مجهولة وإما لأنها عرفت وأُهملت، ولكن هذا الفرز الأولي ينسى وتبقى الأخبار، الأحداث المذكورة، متساوية.

لماذا يقال إن الطوارىء، الطرائف والنوادر، أخبار الآحاد، ليست أخباراً تاريخية؟ هل الفرق موجود في الوقائع ذاتها أم هو من عمل المؤرخ؟ يقول مارك بلوك: «لا يعني التاريخ جمع وتكديس كل أخبار الماضي، الكثيرة المتنوعة، بل هو علم المجتمعات البشرية..» (ص 110) ثم يوضح: «الأحداث التاريخية هي في جوهرها وقائع نفسانية» (ص 101) ويقول مورازه: «إن الواقعة المجردة من قبيل الثقافة لا من قبيل التاريخ، دور الواقعة المذكورة في التطور الإنساني يشبه دور التخالف الشكلي في تطور الطبيعي» (ص 88.9) ويؤكد آرون: «أن الواقعة الخاضعة تماماً للقوانين المتواترة ليست حدثاً

---

(1) هذه العملية التي تستهدف تسطيح التاريخ قد تكون مقصودة. يقول بيير نورا: كل المجتمعات القائمة تحافظ على نظامها وقيمها بطمس الحدث لأن الحدث، مثل الحقيقة، دائماً مثير، هو الحصاة التي توقف الآلة. **تأليف التاريخ** بإشراف لوغوف ونورا I ص 220.

تاريخياً» (ص 119). حسب هذه التعريفات يتميز الحدث التاريخي بكونه خارجاً عن القوانين الطبيعية وبصلته بالبشر. هل هذا التحديد كافٍ؟

ننظر أولاً في عنصر المفاجأة، المخالفة، الخروج عن المألوف والمعروف. يذكر الحدث لأنه يستدعي الانتباه، لأنه لا يدخل في السير العادي للكون. ليس من الأمور العادية أن يقطع قطٌّ ألف كيلومتر ليعود إلى منزل صاحبه، ولا أن يثور النحل ثورة جماعية يهاجم أثناءها كل الأحياء، ولا أن يموت المرء بعد أن يشرب ماءً صاقعاً، الخ. . لكن نلاحظ أنه يوجد دائماً من يشاهد ويصور الوقائع المستبعدة. كلما حدث أمر غريب وُجد له، بعد التفكير، سابقة مذكورة. هذه أمريكا، قارة مجهولة معزولة منذ قرون، سكنها أقوام جاءت من آسيا واكتشفها رجال أتوا من أوروبا، تختلف الجماعتان لغة ولوناً وثقافة، لم يكن هنود أمريكا قد رأوا من قبل الرجل الأبيض ولا الحصان ولا سلاحاً نارياً. هل يمكن تصور مفاجأة أكبر من تلك التي طرقت سكان القارة الجديدة وهم يرون مراكب تقترب من شواطئهم. ومع ذلك قالوا: إننا نُبِّئنا بالحدث منذ قرون، كنا ننتظر عودة «كائن أشقر يركب مطية من نار»[1]. واليوم تسقط طائرة فيفتح تحقيق فلا تمرّ أيام معدودة إلاّ ويكتشف أن خبيراً كان قد حذر من وقوعها. الواقعة غير المنتظرة تماماً، الخارجة تماماً عن كل سياق، المفاجئة تمام المفاجأة، قليلة جداً في الطبيعة وأقلّ منها في تاريخ البشر. يكون عنصر المفاجأة كبيراً عند الحدوث، فيركز عليه الصحافي والإخباري، ثم يتضاءل إلى حدّ أنه يُتعجب عادة من تعجب المعاصرين. الواقعة، في آخر تحليل، هي دائماً متوقعة وغير متوقعة، وبالتالي وجه المفاجأة فيها جزئي فقط، يمس ظاهرة، صفة، ظرفاً من الظروف المحيطة بالواقعة. نعرف أن أمراً سيحدث ولا نعرف كيف، نعرف كيف سيحدث ولا نعرف متى، نعرف كيف ومتى ولا نعرف من سيتولاه، الخ. . وهذا الجانب المجهول هو الذي يضمحلّ فيما بعد إذ نكتشف أن الجهل كان في الواقع تجاهلاً أو إهمالاً[2].

تكلم مورازه على دور الحدث في التطور الإنساني وقبله قال المؤرخ البلجيكي

---

(1) ناتان فاشتل، نظرة المغلوبين :هنود البيرو إزاء الغزو الاسباني من 1530 إلى 1570. (باريس 1971).

(2) تكلم الرئيس عبد الناصر طويلاً على عنصر المفاجأة في حرب 1967. ثم علم فيما بعد أن الحكومة المصرية كانت تتلقى أخباراً من جاسوس لها في أعلى مستوى القيادة الإسرائيلية. وعلم كذلك أن ستالين أخبر مسبقاً بهجوم الجيش الألماني وأن ألمانيا أخبرت بتاريخ نزول القوات الأمريكية على الشاطىء النورماندي.

الشهير هنري بيرانإن الحدث التاريخي هو الذي يولّد نتائج. من الواضح أن المرء لا يمكن أن يتنبأ ويقول: هذا حدث تاريخي، عند حدوثه، لأنه يعلم أن نتائجه ستكون هامّة. نقرأ أن الملك الفلاني وبّخ وزيره بكلمة أسرّها الوزير وعمل فيما بعد على تقويض ملك صاحبه، فتكون كلمة السوء هي سبب الكارثة. إذا كانت الكلمة قد قيلت بالفعل وسجلت، فإنها تحفظ لشيء ملفت فيها، في الصيغة أو اللهجة أو ظروف القول، لا بسبب نتائج لم يكن أحد يستطيع أن يطلع عليها.

هل الحدث قطيعة في نسيج الزمان؟ هذا ما يوحي به المفهومان السابقان: يفاجىء الحدث لأنه غير منتظر ويولّد نتائج، يستتبع حوادث أخرى متعددة ومؤثرة، فيكون في رأس سلسلة من الأحداث يأخذ بعضها برقاب بعض. هذا هو منظور سينيوبوس حيث يقول: «إن التاريخ سلسلة بديهية ويقينية من الحوادث، كل حادثة سابقة تحتم حدوث اللاحقة» (ص 253)[1].

وتؤلف بالفعل كتب حول **الأوليات**، البدايات، الحوادث المفاجئة التي كانت أصول تطورات مثل تأسيس دولة أو مِلّة أو زاوية أو حزب أو مدرسة، ألخ. نلاحظ أن محرري النشرات الإخبارية يحاولون أحياناً متابعة ما يتولد عن بعض الأحداث، لكنهم يتوقفون بعد يومين أو ثلاثة لأن المتابعة تخالف منطق الخبر الصحفي. إذا تولّدت أحداث عن حدث أصلي حسب نواميس معلومة، يمكن لكل ملاحظ مطلع أن يتنبأ بها، فلا وجه لنشر ما هو معلوم افتراضاً، ما هو منتظر. لا ينشر إلا ما جاء مخالفاً للتطور المرتقب والمتوقع. ذاك هو الخبر الذي يحتفظ بصفته الخبرية عندما تكون عواقبه غير واضحة. الإخبار عند الصحافيين والإخباريين، هو تكسير متعمّد للتواتر، وبذلك تسقط فكرة الأصل والبدء من أساسها. منطق الإخبار هو تحول مستمر من بدء إلى آخر. هل قطيعة متنقلة تستحق أن تسمّى قطيعة؟

لا نستطيع، اعتماداً على هذه الصفات الثلاث (المفاجأة، الاستتباع، البدء)، أن نميز، عند الحدوث، الحدث التاريخي عن غيره، أي عن الطارئة أو الطريفة أو خبر الآحاد. كل حدث حادث، مفاجىء غير منتظر، أصل أحداث أخرى متولدة عنه، وفي الوقت نفسه منتظر داخل في حسابات وتوقعات، مليء بالممكنات. لا يمكن بحال أن

---

(1) كما يتبين من التحليل اللاحق، إذا كانت الحادثة اللاحقة محتمة بحدوث السابقة لم تعد حادثة غير منتظرة. توجد علاقة مباشرة بين مفهوم الحدث ومفهوم السبب [5.3.2.3].

يقال إن الصحافي، مؤرخ اللحظة العابرة، يهتمّ بالطوارىء والنوادر وأخبار الآحاد، وإن المؤرخ يهتم بأحداث أكبر أهمية، تلك التي تتولد عنها تطورات خطيرة. الحدث التاريخي، الحدث في عين المؤرخ، لا يحمل صفة خاصة دالة عليه، صفة الأرخانية، إحدى أو مجموع الصفات التي ذكرناها، لأنها موجودة في كل أمر يحدث. الحدث حدث وحسب.

2.1.4 التأطير

نسمع كل يوم: هذه كلمة أو مبادرة تاريخية، هذا تحول أو انعطاف تاريخي. هل هذا كلام فارغ، حكم ذاتي لا حقيقة لـه، أم استباق ومصادرة، محاولة تأثير على الزمان ليتحقق الأمل ويتحول التخمين إلى حقيقة يعترف بها الجميع؟

يقـول كروتشـه: «إن الأحداث التـاريخية هي المـوضـوعـة في إطـار تـطور» (ص 113)[1]. يعني أن المؤرخ يحول الحدث، أي حدث، إلى مادة تاريخية عندما يضعه في تسلسل زماني معين. في حقيقة الأمر يبدأ العملية الصحافي المشاهد إذ يتخيل التطور المحتمل، والمؤرخ يأتي بعد بلورة التطور ليسجله. وهنا يطرح السؤال الصعب: هل الحدث المثقل بكل سوابقه ولواحقه هو الحدث نفسه عند حدوثه؟ رأينا أن الواقعة المذكورة، وهي منتخبة مختارة بمجرّد أنها مذكورة، موضوعة في إطار حتى عند المراسل الذي يصفها على الفور مباشرة بعد حدوثها. فحضوره في مكان معين وزمان محدّد، مستعداً للرصد والوصف، دليل على وجود إطار مسبق مهيأ لتحويل الواقعة إلى خبر. هذا التأطير هو تأطير عام، تأطير مؤسسات، غير خاص بالصحافي، يتلوه تأطير آخر، من نوع جديد، يقوم به المؤرخ وهو الذي أشار إليه كروتشه. الأول ملتصق بالخبر إذ به يتكون، أما الثاني فإنه يبقى دائماً خارجياً لأنه حكم يلصقه المؤرخ بالحدث. مفهوم التأطير وحده لا يميز بين الحدث من منظور الصحافي ومن منظور المؤرخ، بل يمكن التساؤل: هل للمقارنة فائدة؟ نتصور أن الحدث الذي يصفه الصحافي ويتركه للمؤرخ هو حدث واحد في حين أن المفهوم نفسه يختلف عند هذا وذاك.

ليس الصحافي مؤرخ اللحظة وليس المؤرخ صحافي أحداث مـاضية. كـل المقابلات الناتجة عن هذا التماثل تحمل في ذاتها خطأً منطقياً وهو فهم القول ـ إن

---

(1) التحليل نفسه نجده عند المؤرخ الأمريكي كارل بِكَر في مقال «ما هي الأحداث التاريخية؟» ذكره ميرهوف ص 120 إلى 137.

«التاريخ هو الماضي ـ الحاضر» على أنه يعني أن التاريخ هو دائماً تاريخ الحاضر. يتبع هذا الخطأ أننا ننظر إلى الأمور دائماً في اتجاه واحد: من الواقعة إلى الخبر. في هذا الاتجاه لم يعد بالفعل فرق بين المؤرخ والصحافي، ويعود عمل المؤرخ هو فقط إلصاق الصفة التاريخية، تخميناً وتطوعاً، بهذه الواقعة أو تلك. إلا أنه إذا صحّ هذا الوصف على الإخباري/ الأراخ فإنه لا يصح على المؤرخ. الأرّاخ، الذي يكتب يوميات /شهرياتٌ /حوليات، يضع الواقعة نصب عينيه، أو الواقعة هي التي تضع نفسها أمام عينيه؛ مثله مثل الصحافي، يصف الطوارىء والنوادر وأخبار الآحاد، هذه هي مادّته، يتعامل معها بالفعل كما لو كانت ذرات إخبارية تامة منغلقة على ذاتها. قد يعود من حين إلى حين إلى الوراء ويلاحظ: هذه الواقعة تولدت عن السابقة الفلانية، وقد يتطوع ويقول: لا شك أن يكون لهذه الحادثة عواقب. في كل هذا لا يختلف عمله عن عمل الصحافي المشاهد الذي قد يتذكر أحياناً ويتوقع أحياناً. إلاّ أن طريق المؤرخ المحترف غير طريق هذا وذلك. لا ينطلق أبداً من الواقعة (قول، عمل، أو سلوك). لأنه يجهل بالتعريف «حقيقة» الواقعة، يعرفها بالاسم، بالإشارة، بالأوصاف ولكن لا يعرف وجهها، وعدم المعرفة هو بالضبط ما يدفعه إلى البحث والتنقيب عنها. ينطلق من أثر الواقعة، كيفما كان، الذي يسمّى الوثيقة. في عين المؤرخ ـ الباحث الواقع، الماثل أمامه هو الوثيقة والوثيقة وحدها، إذا كان له أن يصف شيئاً حاضراً بالنسبة إليه فلا يمكن أن يصف إلا الوثيقة. الأوصاف التي ذكرناها، من مفاجأة واستتباع وقطيعة الاستمرارية الزمانية، لا تنطبق على الوثيقة ما دامت وثيقة[1]. صفتها البديهية هي أنها لغز قد يفك وقد لا يفك. يعرف عنها فقط أنها تشير إلى أحداث. الرمز هنا ليس الحدث الذي يشير إلى أحداث أخرى سابقة أو لاحقه، بل هو الوثيقة ذاتها. الحدث هنا هدف يأمل المؤرخ ـ الباحث الكشف عنه من خلال الوثيقة وليس أصلاً. قد يقف الصحافي نفسه أمام آثار حدث ما، فإذا قرر أن يبحث عن ذلك الحدث من خلال آثاره تحول في الحال إلى مؤرخ، كما أن المؤرخ، بعد أن يحلّ اللغز ويتحقق مس الحادث، يستطيع أن يصفه وصف الشاهد المعاصر ويقف عندئذ موقف الصحافي.

هناك فرق جوهري بين حادثة الصحافي (الحدث عند حدوثه) وحادثة المؤرخ (الحدث المنحل في أثره). الأول مجمد في حاضره تجميداً مقصوداً قسرياً. وانبهارنا

---

(1) إذا كانت الوثيقة، في ماديتها، هي موضوع البحث، حينئذ تنطبق عليها الأوصاف المذكورة. إلا أنها تصبح كنزاً ولم تعد وثيقة، حتى ولو كانت كتاباً أو معاهدة أو رسالة، إلخ. . .

بأخبار الآحاد هو انغماس في حاضر دائم، في خصوصية اللحظة العابرة. ولهذا السبب بالذات، لا حدّ لرمزية الطارئة أو النادرة أو النكتة.. في خصوصيتها اللحظية تحمل معاني متعددة، وهي بالتالي قابلة لكل تأويل، فلا تصلح مادّة للمؤرخ. إن التاريخ التحليلي لا يقضي نهائياً على النوادر والطرائف لأنه ليس في مستواها. أما حادثة المؤرخ فإنها مكيفة، مؤطرة، اصطناعية، وقدر التهيئة والتأطير متفاوت من حقل إلى آخر [5.4]. ليست المادّة الأولية بالنسبة لمؤرخ الاقتصاد سعر اليوم بل ميل الاسعار الذي هو أمر غير ملموس في السوق، لا يدركه على الفور البائع والشاري. وحتى المؤرخ التقليدي، الذي يعنى بالأحداث كما حدثت، عندما يتحدث عن خوارق وطوارىء، نوادر وطرائف، عندما يتكلم على أفعال وأقوال العظماء، فإنه لا يتعرض لما يذكره أخباري الأمس أو صحافي اليوم. كلما علا شأوه في صناعته، رأى خصوصية الأحداث في إطار عموميتها، وأبان من رمزيتها ما يبدو لغيره غامضاً مبهماً. الفرق بين ابن خلدون والناصري هر أن هذا يسوق كل خبر وكأنه معجزة في حين أن ذاك يرى فيه عين القانون المطرد: هذا مهدد بالسقوط في الأدبيات وذاك في الاجتماعيات [5.3.2.1].

2.1.5 عودة الحدث

يمثل بول فيين ردّة عنيفة ضد الاتجاه الغالب والرامي إلى تقريب التاريخ من العلوم الاجتماعية. يقول ويكرر: ليس التاريخ سوى عرض الجزئيات ولا دافع للمؤرخ سوى التطلع والفضول. قوله صحيح ولكن في حدود. يتكلم عن شيء يوجد عند كل مؤرخ، ولكنه شيء خاص متميز. يتكلم على المؤرخ عندما ينبهر، ككل إنسان، بالحدث كحدث، عندما يرغب، ككل إنسان، أن يكون باستمرار في مستوى الحدث إذ يحدث، أي على المؤرخ المتأثر بمنطق عصر المواصلات السريعة والذي يودّ أن يتحول إلى صحافي الماضي[1].

كثر الحديث هذه الأيام بين المؤرخين المحترفين حول «عود الحدث»[2]، عن الابتعاد عن تاريخ القوانين وإحياء تاريخ الحوادث. وراء تحديد الحدث كذرة منغلقة على نفسها تكمن فلسفة حقيقيّة، فلسفة أصحاب النوادر والنكت، ولا غرابة إذا انتهى هذا الاتجاه إلى اعتناق فكرة الخبط والاتفاق، وإلى القول إن تطورات كبرى تبدأ بواقعة

---

(1) هناك علاقة واضحة بين الاستطراف والتخصص وتفتيت التاريخ في نطاق المجتمع العلمي المعاصر [7.4].

(2) الموسوعة الجامعة، باريس (نرمز إليها فيما يلي م.ج.) ص 822 إلى 824 (مادة واقعة).

بسيطة غير منتظرة، غير مرتبطة بأي شيء آخر، تكون هي سبب الأسباب، تولد نتائج لأنها لم تكن هي مولّدة عن أمر سابق. أهميتها في كونها التقاء عفوي بين خطوط تولّد متعددة ومستقلة دون أن تكون هي مسطرة في أي خط. فيقال إن التاريخ هو علم **التولّدات** عبارة جديدة لما كان يسمى علم البدايات والأوليات.

قلنا إن المؤرخ المحلل لا ينطلق ـ لا يمكن أن ينطلق ـ من الحدث، بل من الأثر المترتّب عنه. يجب إذاً الكلام، لا على عودة الحدث، بل على العودة إلى الحدث. في منظور الإخباري أو الصحافي، في منظور المشاهِد الحاضر، مرّ المرء طبيعياً من **الماجرى** إلى الخبر أي الحدث المذكور. وهذا الحدث، الذي هو في آن ما جرى مادّي وخبر معنوي، يمثّل وحدة تامة، جزئية مستقلة. كيف؟ بإجراء عملية تأطير وتحجيم وتحديد. هذا ما أسميناه بالتأطير المؤسسي. إذا تابَعنا التحليل نجد أن الخبر هو الماجرى الذي يدخل في إطار ذكريات ومشاريع إنسانية، فهو حاضربمعنى خاص، حضور الوجدان الذي له اتساع، لا حضور الوقت المتآكل باستمرار. هذا تأطير عام يشترك فيه الجميع، الإخباريون من كل نوع، المشاهدون والصحافيون، وبالطبع المؤرخون مهما تمادوا في التحليل والتنظير. إلاّ أن المؤرخ لا يكتفي بهذا التأطير العام. إنه عادةً غير حاضر لحدوث الحدث وإنما حاضر لأثره. كل عمله يتلخص في تحقيق علاقة الأثر بأصله. وهذا التحقيق يتم في شكل احياء، استحضار التأطير السابق في إطار جديد. يحق إذاً أن نتكلم على تأطير لاحق. فيكوّن المؤرخ حدثاً تاريخياً بما لديه من معلومات استخرجها من الوثيقة، لا بمعنى أنه يحول الواقعة التي لم تكن تاريخية إلى حدث تاريخي بسرّ عملية كيماوية، بل بمعنى أنه **يكوّن**، يشيد، يصطنع، مركباً مفهومياً على مستوى معيّن من التجريد يسميه ونسميه بعده حدثاً تاريخياً، مستوى غير مستوى الوقائع الخبرية، وبأحرى غير مستوى الماجريات الطبيعية.

الحدث التاريخي بالمعنى الدقيق غير موجود. الموجود بالفعل هو الماجرى، الواقعة العابرة العارضة البالغة التجريد، التي ترى ولا تنظر، والواقعة المتواترة التي تصبح قانوناً. الحدث التاريخي هو في الواقع حدث المؤرخ وللمؤرخ، أي نتيجة بحث ونظر وتحقيق.

الماجريات تترجم، بالذكر، إلى أخبار. والخبر وحدة مستقلة، نواة مغلقة، عالم تام، تافه ومهمّ، عفوي وحتمي، سبب ونتيجة، بداية ونهاية، لا شيء وكل شيء، في غاية الخصوصية وفي غاية العمومية. لذا، هو **معجز**، أي خارج عن كل إدراك. بيد أنه

لا يبدو كذلك إلاّ للمشاهد المعاصر له، الذي لا يستطيع أن يقول سوى أنه حدث. واضح أن من يريد أن ينظر فيه، أن يتكلّم عنه بكلام غير مجرد الشهادة على الحدوث، أن يتعالى عن الإخبار، فلا بد له أن يفكك الخبر ويجعل منه هدَف بحثٍ واستطلاع. والباحث هو المؤرخ الذي لا يجد أمامه سوى لغز مختف في أثر ماثل أمامه. ماذا يفعل المؤرخ؟ يربط أحداثاً بأخرى انطلاقاً من الوثيقة. أمامه أسباب تستدعي نتائج ونتائج تستدعي أسباباً، أو سوابق في حاجة إلى لواحق ولواحق في حاجة إلى سوابق.. كل هذه متزامنة في عينه، عند بداية البحث، فيدخل الترتيب، الاتجاه، الزمان، إشارة التطور في تعبير كروتشه. بعبارة أخرى، لكي يتمكن المؤرخ من الكلام على أي حادثة، لا بدّ أن يحولها إلى شيء آخر هو الحدث بمعناه التاريخي. لكن ذلك الحدث المعبأ الاصطناعي لا يقضي نهائياً على الواقعة الجوهرية، فهذه تبقى محفوظة[بالفعل أو بالقوة] كما يقرها الاخباري، يعود إليها المؤرخ، إذ استطاع عند الحاجة ليتملّاها وينبهر بها كالأديب والفنان. وفي الوقت نفسه الحدث التاريخي، حدث المؤرخ، رغم تعبئته واصطناعيته، لا يصل إلى عمومية القانون المتواتر. أقل خصوصيةً من «ما جرى»، من واقعة الإخباري والصحافي، وأقل عموميةً من ناموس عالم الطبيعة. منمّط مؤطر فهو غير قارّ، يفرض نفسه على المؤرخ كشيء موضوعي لا يمكن تخطيه، ومع ذلك له من الليونة ما يجعله قابلاً لتأطيرٍ متغير.

الفصل الثاني

الشاهدة

النقوش والأمثال شواهد على تأسيس الأمم.
فيكو

2.2.1 تنوع

لو سألنا باحثاً في متحف أثري عن ماهية الوثيقة، لقال على الفور: هي بقايا حجرية، حيوانية، أو نباتية. لو سألنا باحثاً على عتبة مكتبة وطنية، لقال: هي المخطوطات والرسائل والكناشات. لو سألنا متخصصاً في تاريخ القرن التاسع عشر الميلادي، لقال: هي التقارير القنصلية والصور الشمسية والنقود. لو سألنا متخصصاً في تاريخ القرن العشرين، لقال: هي الخطب المسجلة والأفلام الوثائقية والاستجوابات والأشعار والأغاني.. من الواضع أن التعامل مع الأحجار المنحوتة غير التعامل مع الكتابات المنقوشة، التعامل مع الأواني والأنسجة غير التعامل مع الأفلام والأسطوانات: في كل حالة يجب على الباحث أن يكتسب مهارة خاصة، أن يستعين بخبير معين، أن يتدرب على قواعد مضبوطة لفكّ نوعٍ محددٍ من الرموز والألغاز. لا وجود للمؤرخ المطلق كما لا وجود للوثيقة المجردة. كل ما يوجد هو وثيقة متميزة يستعملها باحث متخصص. وينبني على هذا الوضع نتائج تتعلق بالكيفية التي يفهم بها المتخصص صناعته بل التاريخ. من يتأمل يومياً الأحجار، أو حبوب الذرة، أو أواني الفخار، لا يفهم التاريخ كما يفهمه ويتصوره من لا ينفك يقرأ المخطوطات، أو يتابع تطور أسعار القمح أو اللحم. لكلٍ وثيقته ولكلٍ تاريخه.

جمع الناصري أخبار الدولة السعدية. اعتمد على روايات الأنصار وعلى كتابات الأعداء بل لجأ إلى أقوال كاتب بورتغالي. جمع كل ما يمكن أن يجمعه في عصره، وألف ما وجد متوخياً من تأليفه الصدق والأمانة. واليوم لا نعتبر مصادر الناصري أصولاً، بل لا نعدّ الناصري نفسه أصلاً لمعرفة تاريخ السعديين. تحول إلى مرجع بين المراجع، لأنه احتفظ لنا بمحتوى مؤلفات ضاعت بعده. نعتبره شاهداً بين الشهود، لا على عصر

السعديين، بل على العصر الذي عاش فيه هو. لم نعد نرى فيه مؤرخاً لما سبق زمانه، بقدر ما نرى فيه وثيقة على نفسه وعلى زمانه. كان يظن أن معلوماته كافية ونحن نرى أنها ناقصة، وهذا النقص نفسه أصبح دليلاً على الأفق الثقافي لعالم موظفٍ مخزني في نهاية القرن الماضي. كان يظن أنه اعتمد على وثائق ونحن نقول إنه جمع أقوالاً وآراء. كان يبحث عن شهادات ونبحث نحن عن معالم أصلية[1]. توجد إذاً ثنائية في معنى الوثيقة، يشير إليها كروتشه في الفقرة التالية «يعني المؤرخون بالوثائق عادة المعاهدات والعقود العدلية والقرارات الإدارية والرسائل الديبلوماسية، إلخ. ولا شك أن هذه تمثل من جهة بقايا من إنجازات الماضي، لكنها من جهة ثانية تمثل شهادات عن وقائع، ومن هذا المنظور يجب أن تضاف إلى أقوال الشهود. كما أن الأخبار المروية تكتسي وجهين اثنين. مهما استخففنا بها كروايات، فإنها تحتفظ، بمجرد كونها رواية، بقيمتها كشهادة». (ص 7 - 106).

2.2.2 العلوم المساعدة

يردد كثيراً المؤرخون الفرنسيون المعاصرون فقرة كتبها لوسين فيفر، مؤسس مدرسة **الأنّال** (الحوليات): «لا شك أن التاريخ يكتب اعتماداً على الوثائق المكتوبة، إن وجدت. لكن يمكن، بل يجب، أن يكتب اعتماداً على كل ما يستطيع الباحث، بمهارته وحذقه، أن يستنبطه من أي مصدر: من المفردات والرموز، من المناظر الطبيعية ومن تركيب الآجر، من أشكال المزارع ومن الأعشاب الطفيلية، من خسوفات القمر ومن مقارن الثيران، من فحوص العالم الجيولوجي للأحجار ومن تحليلات الكيميائي للسيوف الحديدية». (1965 ص 428). تستغل هذه المقولة لغرضين: أولاً لتفنيد نظرية أنصار التاريخ التقليدي، الحربي /السياسي/ الديبلوماسي، الذين يقررون باستمرار أن لا تاريخ بدون وثائق مكتوبة، وثانياً للدفاع عن التناهج، أي التعاون العضوي بين التخصصات المختلفة على أساس أن التاريخ هو «علم العلوم». كل مثل ذكر في قولة لوسين فيفر يشير إلى تخصص: المفردات إلى اللغويات وعلم الأعلام والألقاب، الرموز إلى علم الشارات (**الرنوك**)والطوابع والعلامات، المناظر إلى الجغرافيا، المزارع إلى التقنيات، القمر إلى تاريخ الطقس وعلم الهيئة، الأحجار إلى طبقات الأرض، السيوف إلى الطبيعيات، إلخ. هذه التخصصات تسمّى عادة علوماً مساعدة وهي في الواقع إما مباحث جزئية مثل الشارات والموازين والألقاب، وإما علوم قائمة بذاتها تساعد المؤرخ

(1) العبارة لشامبوليون في رسالة للعالم الألماني فون هامبولت. لاكوتير ص 344.

في عمله كما أن التاريخ يساعد أحياناً المتعاطين لبعض تلك العلوم. لا يمكن، في وقت معين، حصر العلوم المساعدة لأنها تتعدد وتتنوع باستمرار. يحتاج القاضي دائماً إلى خبراء، وعددهم يتكاثر مع تقدم العلوم، كذلك المؤرخ يستغل كل خبرة جديدة يتحقق من نفعها له. آخر ما ظهر في علم الحياة توزيع التركيبة الدموية بين أجناس البشر، فاستنبط منه المؤرخون نتائج مهمة [3.6]. وهكذا نلمس توسيع معنى التاريخ بتنوع الوثائق. بهذا التوسع تظهر مشكلات مستحدثة وتعرض شبهات لم تكن واردة من قبل حول مفهوم التاريخ نفسه، سنتعرض لها كلها في آخر فصل التاريخيات [3.10.3].

2.2.3 المعنى لغوياً

استعملنا إلى حدّ الآن كلمة وثيقة جرياً على العادة، مقابل الكلمات المشتقة من المفرد اللاتيني **دوكومنتوم** الذي يحمل في الأصل معنىً قانونياً. يطلق على الحجّة التي تقنع القاضي، والمعنى نفسه تحمله كلمة **افدنس** الانجليزية. بما أن المؤرخ العربي ما زال يستعمل في الغالب الحجج المكتوبة المخطوطة، فإنه يرى أن كلمة وثيقة العربية هي أحسن مقابل للكلمة اللاتينية. لكن إذا أدخلنا في الاعتبار أنواع الحجج الأخرى، تبدو في الحين أن كلمة وثيقة ضيقة بالنسبة للمحتوى الموجود في الذهن. بأي مفرد عربي آخر يمكن أن نعوّض تلك الكلمة التي أصبحت اليوم غير صالحة؟ الاستعمال اللغوي نفسه يشير إلى وجود مشكل اشتراك معنوي. نسوق هنا بعض الأمثلة:

نقول التفسير **بالأثر** أو **بالمأثور** ونعني به تفسير الصحابة المنقول إلينا بطرق صحيحة، تشير الكلمة إلى قول، وفي الوقت نفسه نتكلم على الأثريات ونعني بها الارخيولوجيا وهي علم يدرس البقايا المادية بشتى أنواعها. كلمة أثر تدل في آن على المسموع (المنقول من الصدر إلى الصدر) وعلى المكتوب (المخطوط والمطبوع) وعلى الشيء الطبيعي. نقول الشاهد هو من حضر حدوث حادثة ومن يشهد فيما بعد على حدوثها، ونقول كذلك شاهد القبر وهو العلامة الدالة عليه، فالشاهد إذاً بشري وطبيعي. نقول هذا رسم ملكية وهو مكتوب، ونقول رسم الشيء وهو صورته. هذه بعض المفردات المستعملة والاشتراك المعنوي بادٍ فيها، بسبب التوسع المطّرد في الاستعمال. يحق لنا أن نسير في الاتجاه نفسه وأن نعمّم ما كان مخصصاً، فنقول **الشواهد** ج شاهدة هي كل أنواع مخلفات الماضي، مهما كانت أشكالها وموادها ومنافعها، **الرسوم** ج رسم (مقابل **الايقونوغرافيات**) هي الشواهد التي تحمل رموزاً غير كتابية. والوثائق هي الرسوم المكتوبة بكل أنواعها، بما فيها الأشرطة والنسائخ المستحدثة..

هذا حلّ موقت لأن التطور لا يقف عند حدّ. إن الكلمات التي كانت مخصصة، وعممناها نحن، ستزداد تعميماً في المستقبل ويزداد بذلك اشتراك معانيها، لأن المخلفات تتضاعف باستمرار، بالنسبة للماضي وللحاضر. نخلف اليوم آثاراً أكثر مما خلف أسلافنا، ونكتشف كل يوم آثاراً جديدة عن الماضي. بل نكتشف أن كل شيء قابل ليتحول إلى شاهدة، إذا نظر إليه من منظور معيَّن (كولينجوود ص 247).

2.2.4 الشاهدة صفة

نصل إلى مقولة شهيرة: المؤرخ ينشىء وثائقه. كيف يصح ذلك؟ أوليست الشاهدة شيئاً انحدر إلينا من القرون الخالية، فهي قسم من الماضي حاضر بيننا؟ هذا ما نفهم من كلام ديفيد هيوم: «يجد المرء في الخلاء أطلالاً كثيرة، فيستنتج أن البلاد كانت مسكونة في الماضي، أما إذا لم يَرَ شيئاً من ذلك، فلا يستطيع أن يصل إلى أية نتيجة»[1]. تقع واقعة فتتجسد في شاهدة؛ يعثر المؤرخ على الشاهدة فيستحضر الواقعة. تعود إلى الوجود، في ذهن الباحث على الأقل، باعتبار الشاهدة الدالّة على وقوعها. يلتقي جيشان، ينتصر أحدهما على الآخر فيشيد نصباً لتخليد ذلك الانتصار. إذا كان النصب يحمل مكتوباً، قرأ المؤرخ فيه تاريخ المعركة وأموراً كثيرة أخرى. إذا لم يوجد أي مكتوب، يمكن للباحث، بوسائل غير مباشرة ألمح إليها لوسين فيفر، أن يصل إلى نتائج مماثلة. وإذا لم يكن أي رسم؟ كنا نظن أن الواقعة ستتبخّر في الهواء وتصبح، كما يقال، قد عفّى عليها الزمان. لكن اليوم، بتحليل التربة، بالتصوير الجوي، بدراسة بقايا اللقاح، الخ.. يمكن التوصل إلى معرفة جانبٍ مما وقع. أشياء جامدة، ما كان أحد يتصور أنها تحتفظ بذكرى المعركة، ها هي اليوم تخاطبنا عنها كما يخاطبنا أبو تمام عن غزوة عمّورية. هذه شواهد من إبداع المؤرخ، أو لنقل، من إبداع التاريخ على يد المؤرخ المعاصر. سبب هذا التطور هو بالطبع تقدم علوم الطبيعة، ميل الإنسان المعاصر إلى كنز التُحف بل النفايات، لكن يوجد سبب آخر، ربما أكبر أهمية، وهو الاكتشاف أن التاريخ هو الماضي - الحاضر. بدا هذا التعريف أول الأمر وكأنه يضيّق الخناق على المؤرخ ويحدّ التاريخ بالمذكور المحفوظ، ثم اتّضح بعد التدقيق أن العكس هو الصحيح. الماضي - الحاضر يعني أن لكل واقعة آثاراً إلى اليوم وستبقى بصورة من الصور بعد اليوم. إذا بحثنا عليها، إذا تعلمنا كيف نكشف عنها الستائر والحجب،

---

(1) هيوم، بحث في العقل البشري، (باريس 1947).

أدركناها. كل شيء شاهد بالقوة على شيء آخر[1].

يتكلم الألمان على **اليوريستيك**، العلم الذي يبحث في طرق التوثيق، أي تصور أنواع الأصول التي تمكن المرء من تحقيق الحق. ويتكلم الفرنسيون على **الإشكالية**، أي النظر في المسألة المطروحة وفي وسائل تصورها على وجه يجعل حلها ممكناً. وكلا المفهومين يشير إلى أن الباحث يتصور الشواهد قبل الحصول عليها، بل لا يكتشفها إلّا إذا تصورها. لذا، يبدأ الباحث اليوم من قضية، ثم يتصور وسائل الإثبات، أي الشواهد، فيبحث عنها، باللجوء إلى علوم أخرى متقدمة، ليست دائماً العلوم المساعدة التقليدية. ويجد عادة الشواهد في أشكالٍ شتّى: في أشياء مدروسة لم تعد تعتبر أصولاً ويحولها هو إلى أصول، أشياء عادية تستعمل يومياً، لا يرى أحد فيها صفة «الشهادة» على حدوث حدث ويجعل منها هو شاهدة.. أنواع الشواهد لا تحصى: معادن، أتربة، ورق، حبوب، قبور، كلمات، نقوش، ألوان، خطوط، حركات، صور، أحلام، الخ..

2.2.5 ترتيب وإشكال

النصب شاهدة وكذلك البراءة واللوحة الزيتية والقطعة المسكوكة واللقب الرسمي.. ماذا نعتبر في كل واحدة من هذه الشواهد؟ الحامل؟ الصناعة؟ المعنى الظاهر؟ الإشارة الخفيّة؟ إذا اعتبرنا الحوامل نجد أن الكلمة المنقوشة غير المكتوبة بالقلم على رق الغزال وغير الكلمة المسموعة في رواية شعرية. لكل واحدة منها متخصص. إذا اعتبرنا المعنى الظاهر، شيخ القبيلة ليس هو شيخ الزاوية أو عضو مجلس برلماني. إذا اعتبرنا الإشارة الخفيّة، الهلال في سجادة إيرانية هو غير الهلال في لوحة زيتية إيطالية. على أي أساس نرتب الشواهد؟

نفتح كتاب اندريه **كورفيزيه(1980)**، وهو مدخل للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي المعاصر موجه لطلبة الجامعة الفرنسية، فنجد الترتيب التالي: الوثائق المكتوبة، الشواهد الايقونوغرافية (الرسوم في تعريفنا)، الأنصاب المادية، الرسوم المرئية والمسجلات الصوتية. واضح أن الاهتمام هنا بالكم، بقابلية أنواع الشواهد المختلفة للاستغلال الاحصائي، لأن دور الإحصاء في الاقتصاد والاجتماع أساسي. فيميز المؤلف بين الوثائق المتناثرة والمتسلسلة، بين الجداول الأولية الموجودة في الوثائق نفسها والجداول

---

(1) الفكرة التقليدية عن الحفظ صحيحة. كل الوقائع، كبيرها وصغيرها، محفوظة، لكن الآن وفي هذا الكون، إلا أن المحفوظ ليس معلوماً بالضرورة.

المولّدة المستنبطة التي هي من اجتهاد الباحث. فهذا ترتيب يلائم نوعاً خاصاً من التأليف التاريخي. واضح أنه لا ينفع دارس الأرخيات الذي قد يلجأ بدوره إلى الإحصاء ولكن من منظور مختلف خاص به [3.5].

نلاحظ أن ترتيب أنـواع الشواهـد يعكس دائماً همّ كـل تخصص: فالتـاريخ السياسي/ الديبوماسي يضع على رأس القائمة الشواهـد المكتوبـة، المخطوطـة أو المطبوعة؛ وتاريخ الفن الرسوم والأشكال التمثيلية مهما اختلفت حواملها؛ والأرخيات المواد المستعملة؛ وتاريخ الإنتاج الجداول الاحصائيـة، الأولية والمـولدة، وتـاريخ الذهنيات الأدبيات والأساطير والأحلام. بناء على هذه الملاحظة يمكن القول إن أي مجتمع، في أية حقبة، يخلّف نوعين من الشواهد: النوع الأول غير مقصود لأنه طبيعي ملازم للحياة البشرية، والنوع الثاني مقصود. فالمؤرخ المتخصص يهتم أساساً بهذا الأخير ويضعه دائماً على رأس القائمة. هناك إذاً علاقة قائمة بين كل مجتمع وما يترك من مخلفات. قلنا إن كل شيء قابل ليكون شاهدة، ولكن لم نقل إن ذلك صحيح في كل مجتمع وفي كل حقبة. لذلك وجب الاعتناء أولاً وقبل كل شيء بالإشكالية لتحديد نوع الشواهد المطلوب. وهنا تطرح مسألة في غاية الأهمية: إذا كانت إشكالية البحث تستدعي صنفاً معيناً من الشواهد، هل ذلك الصنف يستتبع إطاراً معرفياً عاماً في كل الاستنتاجات وبالتالي في الرؤيا إلى التاريخ ككل؟ المؤرخ هو الذي يكتشف الشواهد، فهل الشواهد تسيّر فيما بعد فكر المؤرخ؟ هل في كل من الأنصاب، أو النقوش، أو العقود، أو الجداول، أو الرسوم، أو الأساطير، إلخ، رؤيا ضمنية إلى الزمان والمصير، يتشبع بها الدارس المتخصص ولا يستطيع بعدئذ التخلص منها [3.10].

الفصل الثالث

النقد

يبدأ العلم المعقول بنقد التقليد الموروث.
رانكه

دلائل الأمور أشد تثبيتاً من شهادات الرجال.
الجاحظ

2.3.1 النقض

بين الشاهدة والواقعة يقف المؤرخ متسائلاً. من أين يستوحي تساؤلاته؟ يعيش المؤرخ دائماً داخل التاريخ، لا يبتدعه ابتداعاً، حتى ولو كان شامبوليون. هناك إذاً علم موروث، مهما كانت قيمته، وفي نطاقه تطرح أسئلة بديهية. هي المنطلق وهي التي تتعرض، طبيعياً، للنفي أو التحوير.

يبحث المؤرخ عن شواهد، فيجدها عند الخبراء (أصحاب العلوم المساعدة) مهيأة للاستعمال. هذا واضح بالنسبة للغويات أو الرقميات أو الحلميات. . لا يأخذ المؤرخ الكلمة، أو الأسطورة، أو اللوحة الزيتية، إلا بعد أن يكون الخبير قد درسها من قبل. هناك إذاً أشياء قابلة لتكون شواهد، بمجرد أن يطرح المؤرخ سؤالاً أو يتقدم بفرضية في شأنها، شريطة أن يوجد خبير ليهيّء مسبقاً أصل الشاهدة. حينذاك، وحينذاك فقط، يشرع المؤرخ في عمله الذي هو في جوهره مقايسة، مماثلة ومفارقة، فصل وربط، مقاربة ومباعدة [5.3.1.3].

قلنا في فصل سابق إن الأحداث بمثابة جزئيات مختزلة من التيار الزماني، قابلة أن تكون أسباباً في حاجة إلى نتائج، أو نتائج في حاجة إلى أسباب، وصاحب الأمر في هذه القضية هو المؤرخ الذي يسمي الأشياء [5.2.1]، فيقول هذه سابقة وهذه لاحقة، بالنظر إلى قضية مطروحة. مجموع الشواهد يقابل مجموع الأحداث المذكورة /المروية/ المحفوظة، ونسبة هذه بتلك هو بالضبط ما يعرف بالنقد.

الكلمة مشتركة، كغيرها من الكلمات المستعملة في هذا الفن. ماذا يعني النقد

عند المؤرخين؟ ما هو الفرق بين نقد المؤرخ ونقد الأديب أو الفنان أو الفيلسوف. .؟ ما علاقة النقد بالنقض؟ يبدو المؤرخ المحترف وكأنه رجل لا يهمّه إلّا تشكيك الناس في معتقداتهم التقليدية. هل لهذا الظن أصل في الواقع؟

يقول الطبري في مقدمة تاريخه: «فما يكن من كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، مما يستنكره قارئه أو يستبشعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنما أدّينا ذلك على نحو ما أدي إلينا». فنقول هذا كلام حافظ ناقل.
ثم نقرأ عند الناصري قوله عن قضية شرف السعديين: «مستند من يطعن في نسبهم عدم وضوحه، ولا يلزم من عدم وضوحه عدم ثبوته في نفس الأمر. هؤلاء السادة الزيدانيون، لو فرضنا أنهم ما كانوا ملوكاً، ولا بلغوا من الشهرة إلى حيث ما بلغوا، ثم ادعوا هذا النسب الكريم، فلا سبيل لأحد أن يدفعهم عنه إلا بقاطع، ولا قاطع كما علمت». (ج 7 ص 5). بما أن الكلام مبني على مسلمات وقواعد استنتاجية متفق عليها، نقول إن الناصري، على الأقل في هذه النقطة، أقرب إلى طريقة المؤرخ المعاصر من الطبري.
كلام الناصري هو في الحقيقة صدى لردّ ابن خلدون على منكري نسب ابن تومرت. يسوق القاعدة الفقهية نفسها، وهي أن الانتساب لا يدفع إلا بقاطع، ثم يعزز ذلك بملاحظات حول طبائع العمران. يفند قول المعترض، أن الرئاسة لا تكون إلا في أهل الجلدة، وأن ابن تومرت لو كان عربي الأصل لما نال الرئاسة في قبيلة بربرية، بأن النسب قد تنوسي مع مرور السنين، فلم يعد ابن توترت محتاجاً إليه، فادعاؤه الشرف مع عدم الحاجة إليه دليل على صحته (ص 44و45).

إن الطبري يمتنع من إعمال العقل في رواية الأخبار، يَنقل هذه كما وصلت إليه حتى وإن خالفت أوامر الدين أو عارضت الذوق السليم. أما الناصري فإنه يبدي رأيه في أقوال الماضين إذا كانت مناقضة لقاعدة شرعية؛ وابن خلدون يمحص الأخبار اعتماداً على العادات والقواعد المطردة في الاجتماع البشري. إلا أن أقصى ما يرقى إليه نظر ابن خلدون وحكم الناصري هو إثبات إمكان الأمر المدروس. حاصل كلامهما هو أن شرف ابن تومرت وبني سعد غير مستحيل، وهذا ليس هو المطلوب. المسألة الحقيقية هي لماذا ادعاء الشرف، لا هل هو ممكن أو مستحيل في ذاته؟ جواب الفقيه ودارس العمران لا يفي إذاً بالغرض، ولا يمكن أن يقنع المؤرخ.

لا يعني النقد التاريخي إبداء رأي الفقهاء وعلماء الاجتماع. سبق أن ذكرنا قول

فوستل: «قد نلاحظ عند الأقدمين أشياء كثيرة لا توافق العقل والذوق، وهل يدل هذا على أنها لم تقع بالفعل؟» (ص 153). يؤكد فولتير، إمام التاريخ الفلسفي: «لو رضي المؤلفون بأن يقدموا العقل على الحفظ، وأن يمحصوا الأخبار قبل روايتها، لما تمادوا في تسويد الصحائف ونشر الأغاليط». (ص 43)، فيعارضه فوستل، حامل لواء التاريخ النقدي: «لا يكفي أن نقرأ النصوص، يجب أن نقرأها قبل أن نجعل من آرائنا عقيدة راسخة». (ذكره سنيوبوس ص 120).

أوضحنا أن الحدث هو في الوقت نفسه ممكن ومحقق وحتمي. قبل أن يحدث فهو أحد الممكنات، والإمكان لا يضمن الحدوث؛ بعد أن يحدث ينتظم في سلسلة متراصّة من السوابق واللواحق، دون أن ينعكس الأمر ويصبح الحدث أمراً محتماً قبل حدوثه. الواقعة إذاً صنف مستقل، يتداخل فيه الممكن والحتمي وذلك بسبب الحدوث الذي هو وقوع في الزمان. بناء على هذا التعريف يبدو واضحاً أن نقد الفقيه وعالم الاجتماع، اعتماداً على القواعد الانشائية والعادة المستقرة، ليس من قبيل نقد المؤرخ المتعلق أساساً بالحدوث. أين تقع بالضبط نقطة الاختلاف؟

كل من الطبري وابن خلدون والناصري وفولتير يعتمد على الرواية ولا يتجاوزها. صحيح أن كل واحد من هؤلاء يعطي للرواية معنى خاصاً، رواية الطبري ليست رواية ابن خلدون، وفولتير لا يطمئن إلا للرواية المطبوعة لأنها مستقرة عكس الرواية المحفوظة في الصدور أو في الصحائف المخطوطة. لكن رغم هذا الاختلاف في المواقف، الذي يبدو أحياناً شاسعاً، فإن الأصل يبقى عند الجميع هو الخبر المروي. أما فوستل، ممثل التاريخ النقدي، فإنه لا يسجن نفسه أبداً في نطاق الرواية. ينطلق منها، وهذا أمر لا مفرّ منه، ولكنه يجهد للتخلص منها، والوصول إلى الشاهدة؛ والشاهدة عنده ليست هي الرواية وإن كانت مضمنة فيها. الوقوف عند ظاهر الرواية يجعل من النقد مسألة حكم و رأي، في حين أن اعتماد الشاهدة التي تتطلب دائماً الاستنطاق، يجعل من الإدراك و التفهم هدف المؤرخ الأساسي. قد نجد عند قدماء المؤرخين إرهاصات لهذا الموقف، ولكننا لا نجده واضحاً إلّا في القرن الماضي، حيث تم الانتقال من الحكم (الأخلاقي، القانوني، العلمي، إلخ) إلى مجرد الفهم [5.3.3]. نتج عن هذا تحويل الانتباه من المعنى الظاهر إلى الإشارة الخفية. يمكن لنا أن نستعمل في هذا المقام عبارة الجاحظ المعتزلي (دلائل الأمور أشد تثبيتاً من شهادات الرجال)، ونقول إن المؤرخ

المعاصر، المؤرخ الناقد، يقدم دائماً دلائل الأشياء (الشواهد) على شهادات الشهود[1].

2.3.2 التدقيق

يميز كروتشه ثلاث مراحل في دراسة شؤون الماضي: الفيلولوجيا ثم التاريخ ثم الفلسفة (ص 125)، ويعني بهذه الكلمات ما نعبر عنه بالتحقيق والتفسير [5.3.1] والتأويل [5.3.3]. نبقى في هذا المقطع على مستوى المرحلة الأولى.

ما يسميه كروتشه فيلولوجيا، الاشتقاق، لأنه يعتبر التاريخ التقليدي المكتوب فقط، قابل للتعميم تماماً كما وسّع مفهوم الوثيقة من النص المكتوب إلى الشاهدة المادية. لنأخذ كلمات منقوشة على نصب حجري، أو على مسكوك، أو على نسيج، أو على رق غزال، إلخ، فقبل أن نحاول فكّ ألغاز الكتابات لا بدّ من فحص كل حامل على حدة، لأن ذلك الفحص المادّي قد يسهّل قراءة النقوش. اللغوي خبير، ولكنه خبير بين خبراء كثيرين، تعج بهم اليوم المخابر الملحقة بالمتاحف وكبرى خزانات الكتب، يخدمون البحث التاريخي كما يخدمون التحقيق القضائي. يقومون بعمل يشبه إلى حدّ عمل الصاغة التقليديين، يميّزون الصحيح من الفاسد، فيكون نقدهم قريباً من المعنى الاشتقاقي للكلمة. هل هذا هو نقد المؤرخ؟

نلاحظ أن كبار المؤرخين يستغلون باستمرار أعمال المدققين، ومع ذلك يحتقرونهم ويستهزئون بهم[2]. يشير ابن خلدون إلى غفلة الرواة، ويعطي كمثال على ذلك ما فعله مؤرخ إحدى دول الطوائف في الأندلس من ذكر أسماء قضاة ملوكها، اقتداء بمن سبقه من المؤلفين، دون أن ينتبه إلى أن دور القاضي قد تقلص ولم تعد له في القرون الأخيرة أهمية . يتساءل ابن خلدون كذلك عن الفائدة من ذكر أسماء الأمراء الذين ماتوا قبل الاحتلام، من ذكر أسماء زوجات وأولاد الشاعر ابن المعتز الذي بويع خليفة يوماً واحداً؟ هذه دقائق يتعب البحاثة المفتن (الكلمة عند ابن النديم) في التنقيب عنها، ويلتذ بها، لكنها ليست من قبيل النوادر أو أخبار الآحاد، إذ لا تحمل في طياتها أية إشارة؛ ليست رموزاً دالّة على مغزى. وهنا تختلف نظرة المؤرخ ونظرة المدقق. قد يرى

---

(1) قد يقال: أوليس هذا قانون ابن خلدون؟ نعم ولكن ابن خلدون وقف في نصف الطريق، لأن «الأمور» التي يرتكز عليها قواعد اجتماعية بشرية وليست طبيعية مادية. لم تكن الطبيعيات قد تأسست بالفعل في عهده. لذا، يختلط عنده الفحص والفهم بشيء من الحكم التقييمي. [4.4].

(2) انظر في كتاب لانغلوا وسنيوبوس الفرق بين نقد المدقق (أصل الوثيقة، سلامة لغتها، الخ) ونقد المؤرخ (أمانة الراوي، مطابقة المضمون للواقع، إلخ).

الأول أهمية حدث ما ولا يربط تلك الأهميّة بظروف الحدث، بمعرفة الطالع مثلاً أو حالة الطقس. إذا أهمل هذه المعطيات، أو أخطأ عند ذكرها، وعارضه المدقق، فلا عجب أن يتضايق من هذا النقد ويصرّ على التمييز بين نظر المؤرخ وتدقيق المدقق. ونجد عبارات من هذا التضايق عند ابن خلدون وعند فولتير وعند مونتسكيو..

يخطىء المؤرخ الفذ في جزئيات (تواريخ، أسماء، ألقاب، أعداد، إلخ.)، في حين أن المدقق (البحاثة، المفنن)، الذي لا يرتكب أبداً مثل هذه الهفوات، يهمل أحداثاً خطيرة تقع حوله ولا يراها. هذا شأن المدقق الذي يظن أنه مؤرخ، أما إذا فهم أن الهدف من خبرته هو مساعدة المؤرخ أو القاضي أو المحتسب أو الوزير، ويقبل أن يقف عند حدّ مهنته، فيمكن القول إن عمله مفيد في كل الظروف، وإن التاريخ العلمي لا يستغني أبداً عنه. إن المؤرخ الذي يقول اليوم: هذه دقائق تافهة قد يجد فيها مستقبلاً ما يعزز به نظرية أو يفند به أخرى. أو لا نسمع الاحصائيين يشتكون اليوم من شحة المعلومات حول الطقس أو الأمراض أو الأسعار، تلك المعلومات التي كانت تبدو إلى وقت قريب تافهة؟ إن احترازات المدقق هي التي تحمي المؤرخ من نفسه، وتمنعه من أن ينساق مع الخيال فيكتب تاريخ الممكن المحتمل لا تاريخ ما حصل فعلاً. إن علم الأنساب أو الشارات أو الموازين أو المسكوكات ليس هو علم التاريخ، ولكن التاريخ النقدي لا يكتب بدونه.

لا يتلخص نقد المؤرخ في تحقيق الجزئيات، في عمل الخبير المدقق، وإنما ينطلق منه ويرتكز عليه.

2.3.3 الاحياء

ينطلق المؤرخ من شاهدة (مسكوك، نصب تذكاري، آنية، قطعة نسيج، قصائد وأمثال، إلخ). وينطلق كذلك، وفي الوقت نفسه، من رواية، قديمة أو حديثة، أسطورية أو علمية، حول موضوع الدراسة. لا يوجد حدث إلاّ وقيلت فيه أقوال وصلت إلينا بطرق مختلفة. تحيط بكل موضوع أسطوغرافية[1]. لا يدخل الباحث في أي موضوع دون أن يُكون فكرة مسبقة عنه. لا يمكن محو أساطير هوميروس من ذهن **شليمان**[2]، ولا أسطورة نابوليون من ذهن المؤرخ المعاصر الذي يتصفح رسائله من إيطاليا إلى مدراء

---

(1) الأسطواغرافية، بالمعنى الضيق، هي مجموع ما قيل وكتب حول موضوع معين. وتسمى أحياناً أدبيات الموضوع، العبارة منتوحاة من الانجليزية. فهي غير الأصول، غير الوثائق الأولية.

(2) هاينريش شليمان هو العالم الأثري الألماني، العصامي، الذي اكتشف سنة 1870 موقع مدينة طروادة.

الثورة في باريس. نسمي الرواية الموروثة، الفكرة المسبقة حول الموضوع المدروس، التقليد أو المسند. ونظر المؤرخ ليس سوى مقابلة الرواية الموروثة بالشاهدة القائمة. يقول رانكه: «علم التاريخ يبدأ بنقد التقليد». ويقول رينان: «جوهر النقد هو إدراك حالات مخالفة جداً لما نعرف من محيطنا العادي». المعنى واحد لأن التقليد يجعل المرء ينكر الحالة غير العادية. التقليد بمثابة حكم مسبق على المعروف والمنكر، هو المرجع، المرتكز، القاعدة المسلمة التي تقاس عليها كل حالة. والنقد التاريخي يكسر ذلك الحاجز النفساني والمنطقي، يتجاوز الحكم التلقائي السلبي ويتحرر من قيد الموروث لينفتح على حالات «منكرة».. النقد إذاً هو شرط التفهم، وإن كان التفهم لا يقود بالضرورة إلى الفهم الحقيقي.

الشاهدة نص مغلق، خطاب غير معرب. هذا واضح فيما يتعلق بأبي الهول أو بصمٍّ منحوتٍ أو بهندسة مسجد، إلخ. لكن عندما تكون الشاهدة قصيدة مثلاً، فإن الأمر يبدو مختلفاً إذ نستمع إليها كما لو كان ناظمها أحد المعاصرين لنا. وهذا خطأ كبير، كثيراً ما يسقط فيه من لا يملك ذهنية تاريخية. يكفي أن نتذكر هيروغليف مصر قبل شامبوليون، وعشرات اللغات المنقوشة والتي لا زالت غير مقروءة لكي نقتنع أن النص المكتوب، مهما بدا لنا واضحاً، هو دائـمـاً مغلق مختوم، مثله مثل الشواهد الطبيعية الأخرى. هذه مفردة (لقب، تحلية، تعريف قضائي، إلخ) تشير إلى معانٍ استحالت إلى غيرها مع مرور الأيام فيصعب التمييز بين السابق واللاّحق فيها.. هذا بناء في قلب افريقيا شيّد بنوعٍ من الحجر لا يوجد مثله إلاّ في اليمن، زينت جدرانه بتصاوير غير معروفة وبألوان غير عادية.. هذه أوانٍ اكتُشفت في بلد، تشبه مصنوعات بلد آخر، ولا ندري هل هي مستوردة أم محلية أم مصنوعة محلياً تحت تأثير اجنبي.. الشاهدة دائماً مستغلقة لأنها كالصخور البهماء التي تمكث آلاف السنين في جوف الأرض قبل أن ترمى على السطح إثر انفجار بركاني. الشاهدة بهماء لأن عناصرها متداخلة مختلطة، فلا يمكن أن تعبر على حدث واحد. لا بدّ إذاً من تفكيكها إلى عدد كبير من الأجزاء وردّ كل جزء إلى إطاره الأصلي. لا تدخل القطعة النقدية الواحدة في إطار واحد، إذ تلتقي فيها وتتقاطع إطارات مختلفة: الأول خاص بالكتابة والثاني بالمعدن والثالث بالشارات والرابع بالصور والخامس بالألقاب، إلخ. يستدعي التفكيك مقابلة مستمرة بين هذه المستويات المختلفة أولاً، وثانياً بين المستويات، مجتمعة أو مفترقة، والرواية التقليدية. كل تناقض بين مستوى وآخر يدل على غش وتدليس، وكل تناقض بين أحد المستويات والرواية يدلّ

على خطأ الراوي[1].

هذا التفكيك، وما يتبعه من جمع وتحريك، هو جوهر نقد المؤرخ [5.4]، والتحريك هو بالضبط الفهم. لقد لوحظ مراراً أن الهيروغليف يشبه إلى حدّ كبير احدى الشرائح المصورة. وأحسن مثال على عمل المؤرخ هو تحليل فيلم سينمائي. إن مشاهد الشريط تحيل على أحداث وقعت في أزمنة صورت حسب ترتيب غير الترتيب الأصلي. لنقصّ هذه المشاهد، واحداً واحداً، ثم نخلطها ونصوّرها على شريط جديد. بعد هذا ندفع الفيلم في مرحلة أولى إلى مخبر لتُجرى عليه فحوص حول تكوينه الكيماوي، وفي مرحلة ثانية إلى بحاثة مدقّق ليستخرج منه معلومات حول الملابس أو الحلي أو المأكولات أو الحروف، الخ. لا يعنى الخبير ولا المدقق بالترتيب إذ المعلومات التي تهم هذا أو ذاك قد لا توجد إلاّ في مشهد واحد. ولكن، بسبب عدم الاهتمام بترتيب المشاهد، يبقى الشريط مستغلقاً. لا يتضح معناه إلا بعد أن يفكك، في مرحلة ثالثة، إلى أجزاء أكبر من الجزيئة التي استخدمها الخبير أو المدقّق، يتم جمعها وترتيبها. لا شيء يحد نظرياً حرية «مركّب» الفيلم، ولكن عدد أشكال التأليف الممكنة محدود باعتبار محتوى المشاهد والصنف الذي ينتمي إليه الشريط. بعد هذه العملية، وبعدها فقط، تتحول الصور المتحركة إلى شريط بالمعنى الكامل، إذ يصبح له معنى ومقصد في ذهن المشاهد، معنى يعطى لكل مشهد دلالة ووزناً ودوراً.

الشاهدة بمثابة الشريط، مادة نقشت عليها أو ضمنت فيها صور أحداثٍ متفاوتة الدلالة والقدم، فهي محمل أوسام وآثار متنوعة، ولا تصبح شاهدة على حادث معين إلاّ إذا فككت وركبت من جديد في اتجاه خاص. هذا التوجيه هو الذي يحولها إلى إشارة. ومن هنا تكلم المؤرخون على الاستحضار والاحياء. هدف المؤرخ هو أن يجعل الشواهد الصامتة تحيا من جديد وتنطق. وهكذا يبدأ النقد التاريخي بالنقض والانكار وينتهي بالحشر والإثبات[2].

يتوقف الكثيرون عند المرحلة الأولى، عند الشك والتشكيك في الرواية التقليدية

---

(1) من الممكن جداً أن تحفظ وثيقة معينة بنية التغليط. لذلك يجب التمييز بين الوثيقة والشاهدة (أي المادة التي تحمل الشهادة). والشاهدة تكشف عن التدليس لأنها في الغالب أثر غير مقصود.. لا فرق، على هذا المستوى، بين تقنيات البحث التاريخي والتحقيق القضائي، كلاهما يعتمد على صناعة خبير.

(2) قيل إن المؤرخ يتشكك في كل شيء ويتفهم كل شيء. يبدأ بالإنكار وينتهي بالايجاب. [6.3.3].

باستغلال التعارض بين أجزائها أو بينها والشواهد الطبيعية. يتوقف عنده الكثيرون لأنه إلزامي ولأنه صعب ومضنٍ إذ غايته تجريد الخبر ـ الأصل من كل أسباب التلوين والتحوير. إلّا أن الخبر وحده لا يمكن الباحث أبداً من الفصل في أية قضية. فتظهر هذه العملية الطويلة العسيرة في آخر المطاف قليلة الجدوى. لا يمكن الفصل إلّا بالعثور على شاهدة، وهذه بدورها، بعد التدقيق والتحقيق، لا تفصح إلا بعد أن توضع في إطار، إلّا إذا بعثت فيها الحركة. فيكلّل النفي بالإثبات.

يتفق النقد التاريخي في كثير من مظاهره مع النقد القانوني، أو العلمي أو الفني.. يعتمد على كل ذلك وكثيراً ما يستأثر بنتائج هذا أو ذاك، لكن النقد لا يكون تاريخياً حقاً إلّا إذا انتهى بالتحريك، ببث الحياة في الشواهد المستنطقة. وليس المقصود من التحريك استخراج خلاصة من مسلمة، كما هو الأمر في الحكم الأخلاقي أو القضائي، ولا إلصاق معنى بحادث في نطاق نسق مقبول مسبقاً، كما يفعل الناقد الأدبي أو الفني، بل المقصود هو استنباط معنى من شاهدة جامدة حسب توال خاضع لتتابع الزمان. ما يتوصل إليه المؤرخ هو وجهة الحركة المسيرة للحدث المستنبط من الشاهدة، وتلك الوجهة لا هي حتمية ولا هي عشوائية، بل تجمع بين الأمرين كما أبنّا ذلك في تحليلنا لمفهوم الحدث. قد يصل المؤرخ إلى توالٍ مخالف للعقل والقانون والأخلاق والذوق، وفي تلك المخالفة نفسها دليل على أن الحاصل قد حصل فعلاً ولم يكن مجرد تصور لممكن[1].

(1) لهذا المقطع علاقة بمفهوم البدوة وبمفهوم التألفة. [3.10.5] و [5.4].

القسم الثالث

تاريخيات (الإسطوغرافيا)

الفصل الأول

التـاريـخ بالخبر

لكي تقبل شهادة على معجزة يجب أن تكون من
اليقين إلى حد أن الخطأ فيها أقل احتمالاً من
المعجزة نفسها.

هيوم

البدء والنمذجة

نتعرض في هذا القسم لما أسميناه التاريخيات، مقابل كلمة اسطوغرافيا وهذه تعني، بالمعنى الضيق، مجموع النتائج التي توصل إليها الدارسون للكتابات التقليدية مثل الحوليات والمذكرات والأخبار الجزئية والطبقات والسير. . الخ (لانغلوا وسينيوبوس)، وفي المعنى الواسع، دراسة طرق البحث والاستقصاء في شؤون الماضي[1]. يشير التحديد الأول إلى المضمون والثاني إلى الشكل. ما يهمنا نحن هو بالطبع المظهر المنهجي إذ الهدف من استعراض طرق الكتابة التاريخية هو استنباط مفهوم التاريخ عند المؤرخين، ولذلك ميزنا أنواع الكتابة بأنواع الشواهد المعتمدة. لكن هذا الاختيار نفسه يفرض علينا ترتيباً خاصاً، ليس هو الترتيب العادي ولا هو البديهي. لماذا نقدم أو نؤخر هذه الشاهدة، وبالتالي هذا النوع من الكتابة؟ لقد كتب الفيلسوف كارل لوفيث كتاباً حول فلسفة التاريخ (1949) ولم يفعل سوى قلب الترتيب العادي إذ بدأ بماركس وانتهى بالقديس أوغسطين. المشكل إذاً هو تبرير اختبارنا ترتيب الاتجاهات حسب الشواهد المستعملة. كل نمذجة تبدو عملية ذاتية، إمّا تهدف إلى التبسيط والتوضيح وإما تخفي فلسفة مقنعة.

الواقع أن المتأمّل في التاريخ يواجه باستمرار مشكل البدوة على مستويات

(1) لستر د. ستيفنس، الاسطوغرافيا: قائمة مراجع. 1975 [يحتوي على 2293 عنواناً، أغلبها من مؤلفين انجلو- أمريكيين].

مختلفة [3.10.5] و[5.5.2]. في النقطة التي نحن بصددها، عرض التاريخيات، نقول إن كل ترتيب قابل للنقاش، واختيارنا هو الأقل إشكالاً لأن إشكالاته هي بالضبط إشكالات التاريخ نفسه. لماذا نبدأ بالخبر المسموع في حين أن الكثيرين يجعلونه تاريخاً من الدرجة الثانية ولا يلجأون إليه إلّا إذا انعدمت الوسائل الأخرى؟ نفعل ذلك لأننا نلاحظ، كما يفعل الجميع، أن التاريخ المحفوظ بدأ بالفعل كرواية مخزونة في الصدور، بل إنه إلى يومنا هذا لا يزال يُحفظ. الكتابة تمثّل وسيلة فقط للحفظ، خلّفت مشكلات جديدة عكف عليها المنهاجيون منذ قرون وتفننوا في عرضها وتفصيلها، ومع ذلك يبقى التاريخ إلى اليوم مادّة تُروى. أوليس طبيعياً ـ ولا نقول ضرورياً ـ أن نضع التاريخ كرواية سمعية على رأس قائمة التواريخ؟ هذه خطة تبدو لنا مطابقة للمادة المدروسة.

3.1.1 تحديد

يصعب تحديد مفهوم التاريخ الشفوي بسبب الخلط المستمر بين مسائل متعلقة بالماضي والتاريخ وأخرى مرتبطة بالحاضر والانثولوجيا. لكي يستقيم كلامنا في هذا الموضوع لا بد أن نميز بين شؤون مختلفة:

ـ البحث عن أصول مروية لنصوص مكتوبة منذ قرون عديدة مثل ملحمة هوميروس أو الشعر الجاهلي، وهذا ميدان واسع يصول فيه ويجول مؤرخو ونقاد الآداب؛

ـ تدوين الأدب الشعبي، يختص به الفولكلوريون ولهم فيه مقاصد ومناهج معروفة؛

ـ تسجيل أخبار مجتمع لا يعرف، أو لم يعرف إلا مؤخراً، الكتابة؛ وهو ما يحصل اليوم في مناطق كثيرة من إفريقيا[1].

ـ تسجيل الشهادة الفورية على واقعة ما، وهذا هو التاريخ اللحظي، تاريخ الصحافيين، والذي يقال عنه إنه يزودنا بالمعنى المضمن في ما جرى، كما عاشه صاحبه وقبل أن يتحول إلى شيء آخر بسبب التأطير [5.2.1]؛

ـ رواية أستاذ التاريخ في قاعة الدرس أمام التلاميذ والطلبة، إذ القاعة بمثابة حلقة

---

(1) عبارة التاريخ الشفوي صحيحة في إطار مجتمعات افريقيا السوداء التي تحفظ أخبار الماضي ضماناً لحقوق مكتسبة، فتكلف لهذا الغرض أشخاصاً متخصصين تعود إليهم عند الحاجة لفض قضايا قانونية أو سياسية أو دينية. لا شيء يميز المجتمع الافريقي عن غيره سوى افتقاد الكتابة كوسيلة لحفظ الخبر وتعويضها بالذاكرة.

والأستاذ في مقام الراوي[1].

يبدو أننا في كل هذه الحالات أمام موقف واحد: راوية يروي وحوله جمع من الناس يسمعون ويسجلون في ذاكرتهم أو على الورق أو على الشريط.. هل الظروف والأهداف واحدة؟ إذا أجبنا بنعم دخلنا ميداناً ملغوماً لا يمكن أن نخرج منه سالمين. إذا وضعنا في نفس المرتبة هيرودوت وهو يستنطق المصريين عن ماضي بلادهم، واللغويين العرب وهم يستنشدون الأعراب في أسواق الكوفة والبصرة، وجان فانسينا وهو يسجل أخبار قبائل الكونغو، والمختار السوسي وهو يسوّد الصفحات بما يقول الرجال..، لم نعد نرى المشكلات التي تخصّ المؤرخ، عندما يعمد إلى استغلال المرويات الشفوية. لا بد أن نفرق بين الراوي المكلف داخل مجتمع ما بالمحافظة على أخبار، الذي يكون بمثابة المؤرخ الرسمي لجماعة لا تعرف الكتابة أو لا تحتاج إليها، وبين شاهد على حوادث يحكي مذكراته بعد فترة قد تطول أو تقصر. من المحتمل أن يكون الشاهد أمياً، ولكن، بما أنه ينتمي إلى مجتمع راقم، فإنه يَعلم مسبقاً أن شهادته ستقارن بشهادات أخرى. يجب أن نميز على الأقل بين الرواية الشفوية التي تمثل التاريخ وكل التاريخ، والرواية التي ليست إلا إحدى شواهده. لذا، عندما نقابل التاريخ الشفوي والتاريخ المكتوب، فإننا لا نعني بالعبارة الثانية كل مروية مسجلة بالحروف: الرواية الشفوية تبقى كذلك حتى في صورة المكتوب إذا سجلت بأمانة. إننا نضع الصيغة المكتوبة اعتماداً على المرويات مقابل تلك التي تكتب اعتماداً على الوثيقة المعاصرة للحدث. نعارض التاريخ **بالخبر** والتاريخ **بالعهد**. [3.2].

نعني بالخبر الوصف الشفوي للواقعة، والتاريخ بالخبر، في اصطلاحنا، هو تاريخ الأحداث المبني على المرويات المتوارثة شفوياً جيلاً عن جيل. يمثل هذا النوع جزءاً كبيراً من مراجع المؤرخين إلى يومنا هذا.

3.1.2 الراوي والسامع والواعي

يقول مختار السوسي في مقدمة كتابه **من أفواه الرجال**: «هذا كتاب ليس كالكتب لأنه مكتوب عن بداهة وألقى فيه الراوون ما يقولون بدون تعمّل. يسأل السائل فيجيب

---

(1) م. ب. ج 7 ص 454 إلى 460. م. ج.، ملحق 1 ص 742 إلى 743. الحوليات [أنّال] عدد خاص بالتاريخ الشفوي 1979 عدد 4. تاريخ افريقيا ج 1 ص 167 إلى 190. وثائق تاريخ العرب ص 293 إلى 307.

المجيب فيلقف القلم فإذا بالصحائف تسود». المادة هي الكلمة، اللفظة المسموعة والمفهومة. الراوي ينطق والسامع يلتقط والواعي يدرك ويفهم. أين دور المؤرخ؟

نقرر من الآن أن الراوي، إذ يروي، ليس مؤرخاً. إنه في الحقيقة غير حاضر فيما يروي، وعبارة (قال الراوي) هي بالضرورة مقحمة في روايته. من يقحمها؟ الشخص الذي يوشك أن يكون مؤرخاً. يتحول السامع إلى مؤرخ عندما يتبع الرواية بملاحظات حول شخصية الراوي. هو الذي يثبت وجود الراوي إذ يذكرنا أن **الحدث لا يحدّث**، أي أن لا حدث بدون راوٍ. والمؤرخ مؤرخ إذا بقي في حدود ولم يتجاوزها، وإلّا تحول إلى حكيم فيلسوف كما نوضح ذلك فيما بعد.

مادة الخبر هي الكلمة. لا انفصال إذاً بين المؤرخ واللغوي(1). التاريخ بالخبر هو تحديداً تاريخ الإنسان الناطق الذي هو في آن سابق على الإنسان الراقم وملازم له باستمرار. المرويات مكونة من لهجة ومفردات وتراكيب الخ.. يدرس عالم اللهجات مخارج الحروف، وعالم الاشتقاق الكلمات، وعالم اللّسانيات التراكيب، وعالم الدلالات الإشارات إلى الموجودات النفسانية والمادية.. يلتقي في جمع وترتيب وتحليل المادة اللغوية خبراء كثيرون، ولكل تخصص تاريخ طويل يعود أحياناً إلى العهد الهلّستيني. هل يقول المؤرخ: هذه كلها علوم مساعدة بالنسبة لي، وان تقدم أي واحدة منها هو ضمنياً تقدم للبحث التاريخي؟ يؤكد فانسينا أن المرويات لا تُفهم إلّا في نطاق اللغة وما تدل عليه من فِكْر وعقيدة وسلوك اجتماعي (**تاريخ افريقيا** ص 179). يبدو القول منطقياً إذ الإنسان الناطق يخلف في كلامه شواهد كثيرة على حياته، فلا داعي للتمييز في هذه المرحلة على الأقل بين التاريخ واللغة، بين المؤرخ واللغوي، إلا أن هذا يستلزم أن تكون المادة اللغوية واحدة بالنسبة للاثنين. هل هذا صحيح؟ أمام الراوي السامع «سامع» ليس إلا، أكان مؤرخاً أو لا، لكن ماذا عن الوعي والفهم والتدبر؟

يتعلق الشفوي بفترة معينة من الزمان، وفي الوقت نفسه بظاهرة ملازمة للإنسان. فلا يستطيع الدارس أن يميز بين ما هو ثابت، آدمي، وبين ما هو متغير تاريخي. لا عجب أن تكون اللغة هي المثل المعتمد عند علماء الانثروبولوجيا، لأنها في الوقت نفسه لغة عامة ثابتة و كلام خاص متطور. يلجأ هؤلاء العلماء إلى المقارنة، يبحثون عن المشترك من وراء المختلف، الثابت من وراء المتحول، وينتهون بطرح أسئلة تهم الآدمي من حيث هو. يقرر أميل بنفنيست: «أن الإنسان يتمثل الثقافة، يحافظ عليها أو يغيرها،

---

(1) مارسل كوهن، «اللغويات والتاريخ»، ضمن **التاريخ ومناهجه** (1961) ص 823 إلى 846.

بوساطة اللغة. فكل ثقافة، مثل كل لغة، تستخدم نظيمة من الرموز خاصة بها، تتميز بها عن غيرها من الثقافات». (مسائل في اللغويات العامة1966، ج 1 ص 25). ويقول جورج دومزيل : «إن الهندآريين يستعملون لغة واحدة، فيشتركون بذلك في كثير من الأفكار التي نستطيع الاطلاع عليها إذا عرفنا كيف نطبق مناهج القياس والمقارنة». (الأدلوجة الثلاثية عند الهندآريين ، 1958، ص 91). أما كلود ليفي - ستروس فإنه يذهب إلى أبعد من هذا ويرى في الأماثيل [3.3.3] نظائم من المعادلات والمفارقات، تعبر عن المجتمع والكون، لا تقل تناسقاً وقيمة عن النظريات العلمية المعاصرة المليئة بالرموز والأعداد. واضح أن هؤلاء الباحثين لا يعيرون أي اهتمام للوقائع التي تغير العقائد والنظم الاجتماعية وأنماط السلوك بل النطق وأسلوب التعبير. حتى لو كانت في متناولهم فإنهم يحكمون بقلة جدواها؛ يؤولونها دائماً حسب منطق سابق، مستقل عن التطورات العارضة، منطق اللغة والفكر. في هذه الحال نتساءل: أي دور للمؤرخ الذي يهتم أساساً بتأطير الحدث زمانياً؟ إن علماء الآدميات، على مختلف اتجاهاتهم، يعتقدون أن الإنسان الناطق هو أصل الإنسان الراقم: دراسته إذاً أغنى وأهم. لكن هذا الموقف المبدئي لا يحل مشكل المؤرخ. ما العمل إذا لم يتوفر له من شواهد الماضي سوى الروايات الشفوية؟ كيف يتعامل معها؟ كيف يختار منها ما يفيده في تحرياته؟ هل العلوم التي ذكرناها، اللغويات والآدميات، علوم مساعدة للتاريخ أم موازية، وربما منافسة له، قد يستفيد منها ولكن في حدود ضيقة وبحذر شديد؟ وإذا كانت تساعد المؤرخ في بعض الحالات، هل يحق له أن يعتمد عليها كلياً ويذهب فيها بعيداً على طريق التأويل؟

3.1.3 التاريخي والآدمي

يقول دومزيل إن علم الأرخيات يمدنا بتواريخ فقط ولا يصور لنا الأحداث، منبهاً على الدور المنطقي الذي كثيراً ما يسقط فيه الباحث عندما يؤول كشوفاته في ضوء المرويات ثم يدعي أن الآثار تدعم ما جاء في التاريخ المكتوب[1]. لا شك أن مثل هذا الخطأ يوجد عند الدارسين المبتدئين، إلّا أن دومزيل يذهب بعيداً في نقده ولم يعد يقبل أية شاهدة سوى الوثيقة اللغوية وبشرط أن تؤول حسب قواعده هو. في هذا الموقف المتطرف يتجلى التعارض بين منحى المؤرخ وموقف عالم الآدميات.

---

(1) انظر في هذه النقطة ما قلناه في كتابنا مجمل تاريخ المغرب [1984] ص 64 و 65.

تخصص دومزيل في اللغويات الهندآرية ووظف لأغراض المقارنة مادّة غزيرة متنوعة من ملاحم وروايات تاريخية، من قصص وأشعار، من أوراد وأمثال، من حِكَم وقوانين، من أحاجٍ ومعميات، الخ[1]. وجد فيها كلها، بعبارة واضحة أو مقنعة، ما أسماه بالمثلث الوظيفي: (1) الإدارة والسياسة؛ (2) الحرب والدفاع؛ (3) الاقتصاد والإنتاج. يلاحظ القارىء بإعجاب واستغراب أن الباحث يستطيع أن يستخرج هذه التجزئة من أي نص كان، حتى ولو بدا أول الأمر بعيداً جداً عن الموضوع. فمرة يجدها على الترتيب المذكور ومرة على ترتيب معكوس، مرة يجد أربع أو خمس وظائف فيختزلها إلى ثلاث ومرة يجد اثنتين فيضعفها إلى ثلاث. أمام هذه القدرة الفائقة على التحليل والاستنباط، التتبّع والاستخراج، لا يسع المؤرخ المحترف إلا إبداء إعجابه واستعداده للاستمتاع والإفادة. لكن دومزيل لم يقف عند المادة الأدبية والاثنوغرافية والاسطورية، بل تعداها إلى التاريخيات نفسها، فكان لا مناص من أن يتصادم مع المؤرخين.

تكلم تيت ـ ليف طويلاً على بدايات روما ناقلاً أخباراً سُجلت في عهد بعيد عن مرويات شفوية. تتميز هذه المرويات، كما هو منتظر في مثل هذه الحال، بكثير من الاضطراب والتناقض، وتيت ـ ليف نفسه لا يخفي ارتيابه في بعضها. يمكن القول إن المؤرخين بدأوا بقبول هذه الرواية، باعتبار أنه لا يوجد دليل قوي لتفنيدها، ثم تحت تأثير نقد المدرسة الوضعانية رفضوا أكثرها، وأخيراً عادوا وقبلوا جزءاً كبيراً منها على أساس أن الرواية لا تفنَّد إلا بكشف أثري[2]. ماذا يقول دومزيل؟

ينفي أن تكون رواية تيت ـ ليف مجموعة أخبار تاريخية، ويقرر أنها عمل فني مؤلف من أساطير قديمة تمّ لأغراض تهذيبية، فهي في مقام ملاحم الهند أو ساغات اسكاندينافية. يجب، في رأيه، أن نفهم من وراء أسماء الملوك، الوظائف الثلاث التي تتحكم في منطق وخيال الآريين. رومولوس مثلاً لا يشير إلى شخص بعينه، إلى مؤسس مدينة روما بقدر ما يدلّ على وظيفة تتجسَّد في إله عند الهنود وفي ملكٍ عند الرومان؛ وكذلك القول في نوما، ليس ملكاً معيناً جاء بعد رومولوس وإنما هو رمز لوظيفة ثانية، وظيفة التنظيم بعد التأسيس، السلم بعد الحرب، السكون بعد الحركة، الداعة بعد النصب. ويصل دومزيل إلى النتيجة التالية وهي أن رواة روما الأوائل، تصوروا بداية روما على نمط مستوحى من هوميروس، وربما من نمط أقدم مشترك بعد

---

(1) يوميّة لوموند (باريس) عدد 4يناير 1969 ، صفحات مخصصة لتقديم أعمال جورج دومزيل.
(2) ريمون بلوك، أوائل روما (باريس 1968).

كل الشعوب الهندآرية[1]. لم تكن أبداً الرواية التي نقلها تيت ـ ليف مجموعة أوصاف لوقائع أو شهادات أو حوادث، انحدرت إليه عبر سلسلة متصلة من الرواة الثقاة، وإنما كانت منذ البداية تأليفاً، بالمعنى اللغوي، قام به في عهد لاحق زعماء سياسيّون وشيوخ مهذّبون يفكرون جميعاً في نطاق المثلث الوظيفي المميز لعقلية الهندآريين. وهكذا تكون رواية تيت ـ ليف، وإن بدت مضطربة تاريخياً، متماسكة أسطورياً، بمعنى أنها وفية لمنطق العرق والجنس. في هذا المنظور نفهم لماذا يقدم الكاتب اللاتيني هذا الخبر ويؤخر ذاك، لماذا يعود ليكرر الإشارة إلى الحادثة نفسها، كل ذلك وفاء لنمط فكري موروث، لا احتقاراً للتسلسل المنطقي أو تجاهلاً لأبسط قواعد التمحيص والنظر.

يهمل دومزيل باستمرار مسألة حقيقة الواقع؛ يذيب الحادثة في العبارة ولا يهتم إلّا بالقالب الشكلي. لا يفقأ يستهزىء بأولئك المدققين الذين يعتمدون على الآثار المادية يؤولونها تأويلاً عشوائياً[2]. بماذا يرد المؤرخون المتخصصون على هذا الموقف العدائي؟ بموقف عدائي مماثل. لنفرض أن مؤرخاً إسلامياً لا يتوفر إلّا على الأخبار الطوال للدينوري، ولنفرض أنه لاحظ تشابهاً بين هيكل الكتاب وملحمة فارسية قديمة فراح يؤول كتاب الدينوري، لا بالرجوع إلى منطق الأحداث، ولكن إلى منطق النمط الموروث الدال على استمرار الذهنية الآرية حتى بعد اعتناق الإسلام واستيعاب اللغة العربية. هل تبقى له وسيلة لمعرفة ما وقع بالفعل في فارس بعد الفتح؟ هل يبقى أي مجال لبحث تاريخي بالمعنى المعروف؟ كذلك، لو قلنا إن الثورة الفرنسية وصفت منذ انطلاقها حسب نمط موروث مقتبس من روما القنصلية، وقررنا مسبقاً أن الآثار المادية نفسها لا تقوم أبداً حجة ضد هذه الفرضية، كيف يمكننا بعد هذا أن نفرز الواقع عن المحتمل والمتخيل؟ حتى إذا قلنا إن جميع تحليلات دومزيل صحيحة، لا شيء يمنعنا من طرح السؤال التالي: لماذا جاءت العبارة على الوظائف الثلاث أسطورية في الهند، ملحمية في جرمانيا، وتاريخية في روما؟ نمط واحد تحت عبارات مختلفة: ألا نلمس هنا أثر الواقعة التاريخية؟ لقد لاحظ بعض النقاد أن دومزيل لا يرى إلا الموافقات ويهمل دائماً المفارقات التي قد تمثل آثار التاريخ، فيكون نفي التحول والتطور مضمناً في المنهج ذاته[3]. إن المسلك الذي اختاره دومزيل والذي توصل به إلى تحليلات في

---

(1) دومزيل، أبولو الناطق، 1982، ص 111 وما بعدها.
(2) م. س. ص 162 و 108.
(3) سميث وسيربر، «ميثولوجيات ج دومزيل»، أنّال 4 - 1971/3 ص 575.

منتهى الدقة والبراعة لا يحتمل بحال مفهوم الواقعة، فلا غرابة أن يتكلم على «التاريخ المزعوم».

3.1.4 ماذا حققت اللغويات؟

كان مارسل كوهن ينتظر من اللغويات الإحصائية أن تحدد التاريخ الذي افترقت فيه كل لغة عن أختها. الواقع هو أن هذا الأمل لم يتحقق وأن دور اللغويات في تجديد الدراسات التاريخية بقي إلى يومنا هذا هامشياً[1]. والدليل على هذا الإخفاق هو الاختلاف في الرأي بين المدارس اللسنية والإهمال المتزايد للغويات التاريخية. يتشبث بنفنيست بمفهوم الاشتقاق ويميز بين **المعنى** - علاقة تولدية يشعر بها المتكلم الأصيل ويكتشفها الباحث - ، و **الإشارة** إلى شيء خارج اللغة، ويقول إن فهم وجهة تطور الاشتقاق هو الوسيلة لكي نتخطى الإشارة إلى المعنى، لكي نتجاوز العالم الخارجي إلى العالم الذهني[2]. لكن دومزيل يعارض مبدئياً اللجوء إلى الاشتقاق مؤكداً: «لا داعي للتساؤل كيف تمّ التطور وفي أي اتجاه. . » إذ المثلث الوظيفي يتحكم في كل ظاهرة لغوية، سابقة كانت أو مسبوقة[3].

كم يكون سعيداً الباحث في تاريخ المغرب لو يستطيع بمعونة اللغويات أن يدرك مضامين أعلام مثل تاشفين وبلكّين، أسماء أماكن كفاس ومراكش وتازا، أسماء وظائف كمزوار وأكرام. . لكن الملاحظ هو أن اللغوي لا يدرك البعد الزماني إلاّ إذا توافرت لديه وثائق مكتوبة. وكلّما افتقد تلك الركيزة تاه في دروب الخيال كما يفعل عادة الهواة والمتطفلون على البحث التاريخي[4]. صحيح أن اللغة تحتفظ في بعض الحالات بآثار الحدث التاريخي فتؤدي عندئذ للمؤرخ خدمة عظيمة، لكن تلك الحالات قليلة جداً. ولا أدل على ذلك من صعوبة استعمال مادّة الأمثال. كثيراً ما نجد مع المثل قصة تروي الظروف التي قيل فيها، إلا أن شيئاً من النظر والتروي يكشف أنها مشتقة من المثل نفسه. هذا كتاب **زهرة الأكم في الأمثال والحكم** (الدار البيضاء 1981)، مؤلفه معروف هو الحسن اليوسي وتاريخ تأليفه معروف كذلك. قد نتصور أن دراسته قد تساعدنا على

---

(1) تاريخ افريقيا ج 2 ص 288.

(2) أنّال عدد 1979/4 ص 653 إلى 663.

(3) أبولو ص 98.

(4) انظر غوبينو، مقال في التفاوت بين أجناس البشر (باريس 1967). يجد فيه القارىء أمثلة كثيرة عما يسمى الاشتقاق السوقي، المبني على التشابه الظاهر.

معرفة بعض جوانب الحياة الاجتماعية في المغرب أثناء القرن السابع عشر الميلادي، لكن نظرة سريعة لمحتواه تكفي لنقتنع أن الأمثال المجموعة لا تهم المغرب وأن الهدف من جمعها أدبي بالدرجة الأولى.

نقرأ عند عديد غير قليل من الدارسين أن علمي اللغويات والآدميات لم يستقلا فعلاً إلّا بعد أن انفصلا عن التاريخ وأبدلا علاقات التولد والاستتباع (الدياكرونية) بعلاقات التلازم والتزامن (السنكرونية)، لأن هذه وحدها تثبت وجود قوانين موضوعية ثابتة. إذا كان هذا الأمر صحيحاً، ولا نشك أنه صحيح، إذا كانت نتائج العلمين المذكورين مرتبطة منهجياً بنفي التطور وإهمال كل آثار الزمان، هل يمكن للمؤرخ أن يأخذ تلك النتائج على وجهها الظاهر ويبني عليها تفسيراته؟ لا نقصد الجوانب الوصفية ـ الأعلام، الأنساب، الاشتقاق، الخ، فهذه قاعدة مشتركة لكل العلوم الإنسانية، وإنما نعني التخصصات التي تتجاوز الترتيب والتصنيف إلى التأويل والتنظير وتدعي الكشف عن بنى قارة في اللغة والسلوك والفكر والوجدان. هذا المستوى لا يتحدد معرفياً إلا بطمس البعد الزماني، بإغراق الحدث في الذهنية الموروثة، وعندئذ تفقد اهتمامات المؤرخ، المنصبّة على التواليات الزمانية، كل جدوى. يحق لعالم الآدميات أن يجيب: البحث عن السبب الأول، عن الأصل، عن نقطة الافتراق والتفرع، غير مجدٍ لأنه غير ممكن. لكن لبّ المسألة هو: ماذا يفعل المؤرخ بنتائج الآدميات؟ هل يعتبرها سابقة على التاريخ فيتجاهلها، أم يعتبرها ملازمة للإنسان فيدخلها في تحليلاته كأحد الأسباب وربما سبب الأسباب؟ وإذا فعل ماذا يكون دوره الخاص؟

3.1.5 التمحيص

قلنا إن الراوي، بالمعنى التقليدي، لا يروي الخبر بقدر ما يستحضر الغائب[1]. فلا يحتاج إلى دليل يعضد ما يقول إذ الحجة هي حضور الغائب، والغائب حاضر أثناء الرواية نفسها، في عين الراوي والسامع معاً.

تطرح مسألة التمحيص والتمييز مع بداية عهد التسجيل، الانتقال من عهد الخبر المحفوظ في الصدور إلى عهد المخزون في السطور. يريد طالب الخبر أن يسجله كتابة فيستنطق الراوي ويكتب (قال الراوي)، يتساءل: هل أثبت هذا الخبر أم لا؟ لماذا أقبل عبارة هذا الراوي وأرفض عبارة ذاك؟ هذا الموقف، غير التقليدي، يدل على قفزة من

---

(1) كلود برّو، «التاريخ في ممالك أغنى من ساحل العاج»، أنّال عدد 1979/4 ص 1164.

مرحلة إلى أخرى، وهذه القفزة هي التي تعطي للراوي شخصية متميزة. يوجد إذاً موقف تقليدي وآخر نقدي إزاء الرواية الشفوية، قديمة كانت أو حديثة، وموقف المؤرخ هو الثاني بالطبع. لا تاريخ بدون تجاوز ولو بسيط للرواية الشفوية.

عبّر عدد كبير من أقطاب التأليف التاريخي على أهم قواعد تمحيص الأخبار قبل أن تحرر وتضبط خلال القرن التاسع عشر. تكلم فيها كل من ثوقديد وتاقيت، ثم توسع في مسائلها المحدثون المسلمون، ثم عاد إليها كتاب عصر النهضة في أوروبا، والفلاسفة العقلانيون مثل سبينوزا ودفيد هيوم وكذلك منهجيو المدرسة الوضعانية. ويحاول اليوم دارسو التاريخ الافريقي ومسجلو التاريخ الفوري أن يحرروا من جديد تلك القواعد. لا غرابة أن نجد عند هؤلاء جميعاً نصائح مماثلة. يحيل سنيوبوس على مقدمة ابن خلدون وفانسينا على شروط الجرح والتعديل. يمثل الانتقال من الشفوي إلى المكتوب قفزة من مستوى تاريخي إلى آخر في كل المجتمعات.

تتعلق قواعد التمحيص بالنقاط التالية:

(1) بشخصية الراوي، فينظر هل عرف بالصدق والأمانة والتجرد والثبات، إلخ؛

(2) بلغة الراوي لمعرفة مدى وضوحها ومتنانتها وتناسقها؛

(3) بمضمون الرواية[1]؛

(4) بشخصية السامع فيطلب منه، زيادة على الأمانة والمروءة، الحذق والنباهة، أي القدرة على «إدراك المقاصد» حسب تعبير ابن خلدون.

كثيراً ما تذكر هذه القواعد في مجال نقد الوثيقة المكتوبة، لكن عند التدقيق نرى أنها تُعنى بالشهادة التي هي في الأصل دائماً شفوية. إن من يدوّن مذكراته اليوم شاهد على حوادث ويريد أن يؤدي شهادته، فيخاطب عبر الكتابة الأجيال المقبلة تماماً كما لو كان يخاطب جلساء له يقلدهم أمانة تبليغ أقواله. تمثل تلك القواعد مسطرة احترازية يجب أن يتبعها كل من يسجل المرويات متجاوزاً بعمله هذا عهد الاتصال الشفوي إلى عهد الكتابة. وهذا التجاوز لم يحصل مرة واحدة في تاريخ محدد من حياة البشر، بل هو ملازم للإنسان كما نلمس ذلك يومياً كلما فتحنا جهاز التلفزيون. ما يهم المؤرخ بخاصة

(1) من هنا الكلام الطويل على الخوارق: هل تصدق إذا جاءت في رواية موثقة؟ انظر ابن خلدون ص 61، دفيد هيوم، مرجع. س. ص 158 إلى 185، منطق بور روايال [1662] (باريس 1970) ص 418 إلى 422.

هو التسجيل الذي حصل منذ قرون: هل تنفع في تمحيصه القواعد المذكورة؟

إن القسم الأكبر من التاريخ المكتوب تدوين قديم لرواية شفوية: أما أن قواعد التمحيص قد طبقت إبان التسجيل وانتهى الأمر بقبول بعض المرويات، وهي ما نقرأ اليوم، وبرفض البعض الآخر ممّا عفى عليه الزمان، وأمّا أن القواعد لم تطبق آنذاك ولم تعد تنفعنا اليوم، حتى فيما يتعلق بالمضمون لأن ما كان خارقاً للعادة في الأيام السالفة قد يصبح من مستقرها فيما بعد[1]. لقد انتبه لهذه النقطة عدد من الأصوليين المسلمين المتأخرين فقالوا إن نقد الرجال بعد القرن الثالث هـ قد يتحول إلى نوع من الغيبة، فيجب على الناقد أن يطبق قواعد الجرح والتعديل على حاملي الحديث المعاصرين له، لا على الرواة الأصليين [4.3].

لو عثرنا اليوم على قصيدة طويلة، لم تسجل من قبل، تروي أخبار المهدي بن تومرت في بداية أمره وتتضمن أنباءً مخالفة لما نقله المؤرخون في فترة لاحقة، هل يصح أن نتولاها كلياً ونعتبرها عين الحق؟ أقصى ما يصح لنا هو أن نضع الروايتين جنباً إلى جنب في انتظار كشف أثري مادّي يرجح الواحدة على الأخرى. قواعد التمحيص التي ذكرناها موقوتة إذاً، تخص مرحلة الانتقال من الشفوي إلى الكتابي، متى تمّ ذلك الانتقال. لا تجدي كثيراً في تمحيص أخبار الماضي المدوَّنة منذ زمان، لكنها تنفع لنقد شهادات المعاصرين، الروايات المتعلقة بحوادث قريبة من زمان الراوي والتي يَتكون منها، بعد التمحيص والتنسيق، مسند التاريخ.

3.1.6 الحنين إلى الذات

نلاحظ اليوم اهتماماً متزايداً بالرواية الشفوية، بل عودة إليها مقرونة بعودة الحدث [2.1.5] كما لو كانت فترة التاريخ المكتوب مجرد مرحلة انتقالية بين عهدين متميزين بثقافة سمعية. ما هو سبب التضايق الواضح من المناهج المعتمدة على الحرف والرقم؟

يقول فانسينا إن الفائدة الكبرى التي يجنيها مؤرخ افريقيا من الرواية الشفوية هي إدراك الأحداث من الداخل، ويؤكد المتحمّسون لتسجيل التاريخ الشفوي للمجتمعات

---

(1) تبدو ملاحظات ابن خلدون في مستهل المقدمة، حيث يحكم باستحالة بعض الأخبار، غير مقنعة، لأن ما كان محالاً في وقته (مثلاً الانغماس في قعر البحر داخل بيت من زجاج) أصبح عادياً في يومنا هذا. وكذلك لا يستقيم رفض هيوم للخوارق إلّا بقبول مسلمة وهي أن الطبيعة الآدمية ثابتة لا تتغير أبداً.

الغربية المتقدمة، أن قصص الحياة كما يرويها أصحابها تمزج حقائق موضوعية بأخرى شعورية ذاتية، تجارب واقعية ملموسة بأخرى خيالية. . قد نكتب تاريخ الحرب العالمية الثانية بالأرقام والخرائط، بأقوال القادة والجنرالات، فتخرج باردة جامدة، ثم لنسمع أحد المشاة يصف المعارك التي شارك فيها، فنشعر وكأننا نعيش مباشرة أطوار تلك الحرب. ما يستهوي الباحث في الرواية الشفوية هو الجانب النفساني، إن لم نقل الجواني. واضح أن الكتاب والقراء سئموا من التحليلات المبنية على الشواهد المادية، واقتنعوا أن البعد الإنساني لا يدرك إلا بالشهادة الفورية. كل حادث يفقد خصوصيته مع مرّ الأيام ويصبح قابلاً لكل تأويل؛ يتكلم فيه من لا يعرفه، بل من لا يستطيع أن يعرفه. واللجوء إلى المماثلة والتشبّه عملية اصطناعية لا يمكن أن تحل محلّ المعرفة المباشرة الذوقية. يهدف تدوين الرواية الشفوية إلى ضبط التاريخ عند نشأته.

هل هذا الهدف في متناول المؤرخ؟ هل التاريخ الفوري هو تمام التاريخ؟ نعود إذاً إلى تساؤلاتنا حول حقيقة الخبر الصحافي. ألا يمكن القول إن الحنين إلى الحدث الفائر، يشير إلى رغبة دفينة لطمس معالم التاريخ؟ لذا، يميل أنصار الرواية الشفوية إلى الاعتماد في تحليلاتهم على قوانين الآدميات العامّة. ويساعدهم في ذلك التسجيل الآلي الذي يخفي شخصية الراوي ويعود إلى الموقف الأصلي، موقف «استحضار الغائب». في مثل هذه الحال، بما إننا نواجه الحياة رأساً، لم تعد هناك حاجة إلى تطبيق قواعد التمحيص. يستطيع الباحث، بسبب التقدم التقني، أن يبقى باستمرار في مستوى المعطيات الثابتة غير المتغيرة في الإنسان.

ظن المؤرخون، ولمدة طويلة، أن التاريخ المكتوب يتمتّع بميزة خاصة، ولم ينتبهوا إلى أن معظمه رواية شفوية سجلت بالحرف في وقت ما. لم يتفطنوا إلى أن الكلمة شاهدة بين الشواهد، وأن الإنسان الناطق يحمل في نطقه وقوله دلائل على ماضيه. لم يدركوا أن التاريخ في عبارته الشفوية المسموعة أغنى وأغزر منه في شكله المكتوب المقروء. شعروا، بعد الاطلاع على نتائج التخصصات الأخرى، بضرورة توسيع محتوى بحوثهم وإثراء مناهجهم بالاتجاه إلى المرويات الشفوية، القديمة والمعاصرة، المسجلة وغير المسجلة، والعمل على جمعها وتحقيق نصوصها، خاصة وأن الإنسانية عادت إلى ثقافة مسموعة بانتشار وسائل التواصل الحديثة.

غير أن زمان الانبهار لم يدم طويلاً. تبعه زمان الاعتبار والنقد. ليست كل المرويات الشفوية من قبيل التاريخ. بعضها ذو طابع تاريخي، يتناوله المؤرخ ويجري

عليه عملية تمحيص حسب قواعد ضبطت منذ قرون، ويصل إلى حكم ترجيحي حول مادية الحوادث ونسق آثارها. كل حادثة خارقة بوجه من الوجوه، والخوارق العالقة بالذاكرة هي حوادث مضخمة تغير مجرى العادة في مجالات كثيرة، فتترك آثاراً في المحيط الطبيعي، في السلوك، في الكلام، الخ. منحى المؤرخ هو الكشف عن نقاط الافتراق، عن التفرعات، عن أوليات التنظيمات والتشكيلات. أما إذا ذاب الأثر في التشكيلة الموجودة، واضمحلّت الخارقة في ظاهر العادة، لم يبق للمؤرخ متعلَّق إذ لم يبق للحادثة ما يشهد على حدوثها في الكلام وبالتالي في الوعي والذاكرة. لم يعد الحدث مأثوراً مذكوراً.

إن القواعد التي فصلناها سابقاً هي في الحقيقة وسيلة الكشف عما آل إليه الأثر: هل استمر في الظهور أم ذاب في البنية الثابتة؟ والمؤرخ إذ يحاول فصل الحادثة عن البنية يستهدف غاية ممكنة وإن كانت شاقة وأحياناً ممتنعة؛ في الحالة الثانية وجب عليه التوقف وترك المجال لغيره من الباحثين في تخصصات غير التاريخ. إذ لم يعد يتوفر على المادّة التي تستلزمها صناعته، فلا ينفعه توظيف نتائج التخصصات الأخرى لأن منطقها مبني أصلاً على اختزال الزمان[1].

---

(1) انظر فيما يلي [7.3] و[7.4]. هناك ارتباط بين التضايق من التاريخ والحنين إلى الحدث الخالص قبل ان يتحول إلى مفهوم. يلاحظ هذا في المجتمع التقليدي عند الانتقال من الشفوي إلى المكتوب، وفي المجتمع الصناعي المعاصر، حيث ينتهي عهد المكتوب ويقوى دور الخبر السمعي.

الفصل الثاني

التاريخ بالعهد

العهد هو الأمان واليمين والموثق والذمّة والحفاظ الوصية.

صحاح الجوهري

تقديس النص من علامات الذهنية العلمية.

روبر ماريشال

3.2.1 تعريف

سبق أن قررنا أن التاريخ المكتوب، الذي قد يكون خبراً شفوياً مسجلاً بالحرف، غير التاريخ بالمكتوب، أي المعتمد أساساً على الوثيقة المكتوبة المعاصرة للحدث. في هذا المنظور يبدو واضحاً أن جل التاريخات الموجودة لا تدخل في نطاق هذا الفصل.

تلى اختراع الكتابة تطوران متوازيان لكن مختلفان أشد الاختلاف. تم تدوين الأخبار وكلما مرت الأيام زاد حجم هذا التدوين الذي كان يمثل قسماً فقط من تدوين أكبر يهم الشعر واللغة والآداب بصفة عامّة. ومن جهة أخرى حرص الناس على تسجيل «الشهادات» عن الحوادث لكي لا تعهد فقط إلى الذاكرة: شهادات على عقود ومواثيق عامة وخاصة، أوامر، نصائح، موالد، وفيات، الخ.. هذه شهادات ووثائق بالمعنى الدقيق، المعنى القانوني، هي عنوان الانتقال من عهد العرف إلى عهد القانون المكتوب.[1].

هناك بالطبع تداخل بين التطورين فنرى كبار المؤلفين في كل القرون يستغلون بعض الوثائق بالمعنى الدقيق، إلا أنها لا تمثل إلا جزءاً صغيراً جدّاً من مؤلفاتهم ولا تؤثر في منطقهم العام، يستعملونها كأدلّة مرجحة اذا توافرت لديهم، ويبقى الأصل عندهم هو الرواية التقليدية المتواترة المتماسكة. ولنا أمثلة كثيرة على ذلك عند تيت ـ ليف

(1) كلمة دوكمنت تدل على العقد الصحيح القاضي بحق من الحقوق. مقابله بالعربية هو عهد .

والطبري والمسعودي وغيرهم.

بالنسبة للوثائق نفسها ـ التي هي شهادات مكتوبة ـ كان المفروض أن تبقى بأيدي أصحابها الذين طلبوا كتابتها لتقوم حجة على حقوقهم في حالة منازعة أو شك وريبة. بيد أنها كثيراً ما تفقد قيمتها القانونية مع مرور الأيام، وتعود مجرد تركة، إرث، تحفة. فيعكف البعض على جمعها حباً للماضي واحتراماً لكل ما هو قديم. تنشأ هكذا حرفة الخزانين الوراقين.. لكن الملاحظ أن الورّاق لا ينقلب عادة إلى مؤرخ ولا حتى إلى أخباري، لأن حبّه يتعلق بماهية الوثيقة ذاتها. قد تجمع وتحفظ أعداد مهمة من الوثائق دون أن تغير في شيء النظرة العامّة إلى رواية أحداث الماضي، حتى ولو تناقضت معها بكيفية صارخة. وهذه حالة كانت عادية في الغرب المسيحي طوال القرون الوسطى.

يصح لنا إذاً أن نحدد بداية كتابة التاريخ بالمكتوب عند التحام التطورين، عندما يجتمع الورّاق ـ خزّان الوثائق ـ بالمؤرخ، بل عندما يقرر المؤرخ أن لا يكتب تاريخاً إلا بتلك الوثائق المحفوظة دون ما سواها، وبخاصة دون الاعتماد على الرواية التقليدية المتواترة. بناء على هذا التعريف، لا يكفي أن نجد عند كاتب قديم نص وثيقة أو عدة وثائق، كما لا يكفي أن نلاحظ في فترة ما اهتماماً بجمع وحفظ الوثائق لنستنتج من ذلك أن التاريخ العلمي بدأ مع ذلك الكاتب أو في تلك الفترة.

التاريخ بالمكتوب هو في الواقع مرتبط بالفكر العلمي الحديث، المبني على الملاحظة والتجربة، بل متأخر عليه جدّاً بسبب صعوبة التحرر من الرواية الموروثة. قبل أن تحصل القفزة المعرفية لا بدّ من تحقيق ممهدات. هناك روّاد في هذا الميدان، لا شك في ذلك، ولكن الثورة الفكرية المواكبة لنشأة هذا النوع من التاريخات لم تحصل إلا في حقبة متأخرة من حياة الشعوب، كل الشعوب، وإن سبق بعضها البعض الآخر لأسباب اجتماعية، سياسية أو ثقافية[1].

يقال عن هذا النوع من التأليف التاريخي إنه نقدي (لكن يوجد نقد نظري فارغ لا يعتمد على وثيقة)، وضعاني (باعتبار أنه يؤسس أحكامه على الوثيقة الملموسة كما أن عالم الطبيعيات يجري تجاربه على المادّة الملموسة)، تاريخاني (لأنه لا يعرف أي عامل في ميدان التاريخ سوى المسجل في الوثيقة)، تقني (لأن كاتبه يكون عادة استاذاً جامعياً متخصصاً ومدرباً على استعمال الوثائق). وتطلق عليه تسميات قدحية كالتاريخ

---

(1) نلاحظ تشابهاً في الظروف العامّة التي سبقت ظهور كل من رانكه في ألمانيا، فوستل في فرنسا وأكتون في انجلترا، الخ.

الدقائقي أو التاريخيني [3.9.2] و[5.1.3]. كل هذه النعوت تقحم أفكاراً خارجية عن المفهوم. لذا فضلنا أن نسميه التاريخ بالعهد ونعنى بالعهد الوثيقة المكتوبة.

3.2.2 أنواع العهود

يظن خطأ أن الأثر المكتوب هو المخطوط. قد يصح ذلك في بعض الحالات، خاصة في تاريخ البلاد الإسلامية، لكن نظرياً الأول أوسع بكثير من الثاني. وسبب الخطأ هو عدم التمييز الصريح الواضح بين **الحرف** (الرمز المكتوب) **والحامل**. الحوامل المادية داخلة في جملة الآثار المادية [3.4] أما العبارة المكتوبة فهي مستقلة، على الأقل في معناها. إن الحامل قد يؤثر على نوع الكتابة، على الحرف، ومن هنا تتعدد وتختلف العلوم المساعدة التقليدية. كلّما صعب حلّ الرمز المكتوب نشأ تخصص لأن التدريب يتطلب زماناً طويلاً والتقدم لا يحصل إلا على يد عدد قليل من الباحثين. نذكر بعض التخصصات:

- علم الكتابات او النقشيات **(ابيغرافيا)**، ويتفرع نفسه إلى تخصصات، بعضها أكثر تقدماً من البعض الآخر. لا يمكن لباحث واحد أن يتدرب على قراءات الكتابات المسمارية البابلية والرومانية والحميرية. تكتب هذه الحروف المختلفة على حوامل صلبة من أحجار وحديد وفخار، الخ. تجمع الأصول في متاحف وتنشر صور عنها في فهارس. منها ما فكّت ألغازه ومنها ما أعجز الخبراء إلى يومنا هذا كالخط الليبي القديم[1].

- علم الأقلام القديمة **(باليوغرافيا)** وهو جانب من تاريخ الحرف، أي تطور أشكال الرموز المعبّرة على أصوات لغة ما. يعرف كل المنقبين في المخطوطات العربية أن بعض الخطوط المغربية لا يكاد يقرؤها المشارقة والعكس صحيح كذلك[2].

- علم العهود والمواثيق **(ديبلوماسيات)**، المبرمة بين الملوك وقواد الجيش (العهد القديم)، الرؤساء والأتباع (العهد الوسيط المسيحي)، شيوخ الزوايا والتلاميذ (الشرق الإسلامي)، الحوالات الحبوسيّة والألواح السوسيّة (المغرب)، الخ[3].

- علم النمّيات **(نوميسماتيات)**، علم النقود والمسكوكات. القسم الأكبر منه

---

(1) م.ب. ج VI ص 915 إلى 924. (الكتابات العامة). م.س. ط 2. ج V ص 208 إلى 213 (كتابات عربية).
(2) م.ب. ج 13 ص 911 إلى 914.
(3) م.ب. ج V ص 807 إلى 813. م.س. ط 2، ج ـ ص 309 إلى 325.

داخل في الآثار [3.4]، ولكن توجد على النقود صور [3.3] وكذلك كتابات وهذا الجانب هو الذي يهمّنا هنا إذ من المكتوب على النقود تعرف تواريخ وأسماء وألقاب ومعلومات كثيرة أخرى[4].

ـ علم الحروف السرية (زمام السر). والتقنية المستعملة هنا لا تختلف عن تلك التي تستعمل لحلّ ألغاز الكتابات القديمة التي لا زالت تستعصي على القراءة وتعد إلى يومنا هذا بالميئات[2].

ـ علم الموازين والمكاييل. لا نتكلم عما كتب حولها من الناحية الشرعية من كتب الحسبة أو فروع الفقه وإنما عن المعاير نفسها إذا انحدرت إلينا وكانت تحمل علامات أو حروفاً، إذ دراسة أعيانها تدخل في فصل لاحق [3.4] [3].

هذه التخصصات في تزايد مستمر. تكون في البداية بحوثاً جزئية، دقيقة جدّاً ثم تتوسع قاعدتها، وتتفنن مناهجها، ويكثر الباحثون فيها، فتصبح تخصصاً في خدمة باحثين آخرين من اتجاهات مختلفة. تصبح تخصصاً لسبب أهميته وصعوبته، يكون مرتبطاً بحقبة معينة (القديم) وبلغة معينة (اللاتينية)، كالابيغرافيا مثلاً، فيقال إنه علم مساعد لمؤرخ العهد القديم، كما يقال إن البرديات علم مساعد لمؤرخ الفرعونيات لأنه نشأ فيها وتطور معها. . ولكن هذه تسميات موقتة، لا شيء يمنع توسيع قاعدة كل علم مساعد إلى حقبة ولغة غير اللتين ارتبط بهما في الأصل، فيتفرع إلى تخصص داخل التخصص[4].

واليوم ظهرت ولا تزال تظهر علوم مساعدة جديدة لها علاقة بالتطور الحضاري العام. منها: علم الربائد ويتعلق الأمر بالمخطوطات والمرقونات والمطبوعات ويضاف إليها المسجلات على الأشرطة والاسطوانات وغيرها. إلا أن هذه لا تهمنا في هذا الفصل إلاّ إذا كانت شهادات مزامنة للحدث وكانت قابلة للتحويل الفوري إلى وثائق مكتوبة[5].

---

(1) التاريخ ومناهجه، ص 329 إلى 389 و1242 إلى 1245.

(2) التاريخ ومناهجه، ص 616 إلى 631 (مقال جان ريشار). أمثلة في تاريخ المغرب عند عبد الهادي التازي، الرموز السرية (الرباط 1983).

(3) جان سوفاجه، المدخل إلى تاريخ الإسلام، ص 89.

(4) البرديات الإسلامية داخل البرديات العامة التي كانت يونانية في الأساس.

(5) التاريخ ومناهجه ص 1120 إلى 1161 (مقال بُوتّيه)؛ وثائق تاريخ العرب ص 37 إلى 45 (مقال جرمان عياش) وص 47 إلى (مقال محمد الفاسي).

ما يحدد إذاً مادة هذا الفصل هو الرجوع إلى شهادة مكتوبة معاصرة للحدث ودالّة عليه، مهما كان حامل تلك الشهادة.

3.2.3 الظروف المواتية

نتساءل عن الظروف التي تمكن من جمع الوثائق المكتوبة، الاحتفاظ بها والاعتماد عليها وحدها للكشف عن وقائع الماضي. نتساءل عن نوعية المحيط الذي يقول فيه شخص ما: لا أكتب تاريخاً إلا اعتماداً على عهود محققة.

الظرف المساعد الأول هو بالطبع اختراع الكتابة. يبدو أن العملية الترميزية في حدّ ذاتها كانت منتشرة عبر الأزمنة وإنها تمت في بقع متباعدة جدّاً، إلا أن المهم في عين المؤرخ هو النظام الذي تتم فيه، لا شَبَهَ بين وضع تستغل فيه الكتابة لأغراض دينية فقط ووضع آخر تكون فيه وسيلة اتصال بين طبقة تجارية لها محطات متباعدة جدّاً كالمحطات الفينيقية[1]. واضح الارتباط بين كثرة العهود، بالمعنى الذي حددناه، والازدهار المدني، التجاري والسياسي. إذا لم توجد سلطة مركزة قوية وطبقة تجارية نشيطة أو كنيسة منظمة كثيرة الاتباع، تقل الدوافع الموضوعية لإنتاج العهود وجمعها والحفاظ عليها.

الظرف المساعد الثاني هو الاستمرار والاتصال. من المستبعد أن تكون مجموعة مهمة من الوثائق، كيفما كان نوعها، في المناطق التي لم تنشأ فيها سلطة سياسية قوية إلا في فترات متباعدة. إن استمرار الدولة، رغم تعاقب الأسر الحاكمة والأجناس المتغلبة، هو الذي يغذي الرغبة في جمع العهود والمواثق للاستظهار بها عند الحاجة.

الظرف الثالث هو ما نسميه اليوم بالتعدّدية[2]. إذا كان العهد بمثابة عقد، شهادة على اتفاق بين سلطتين، بقدر ما تتعدد السلطات وتتنوع، بقدر ما تتعارض مصالحها وتمس الحاجة إلى معاهدات واتفاقيات تحفظ لكل ذي حق حقه. ومع استمرار التعددية، ولو في أشكال متغيرة، تلزم المحافظة على تلك العهود. ماهي موضوعات الوثائق المحفوظة اليوم؟ الحروب بين الدول، النزاعات الملّية والمذهبية، الثورات السياسية، الخ. ما هي البلدان التي تكثر فيها؟ تلك التي كانت منقسمة على نفسها كأثينا وروما والمدن الإيطالية والدويلات الجرمانية. متى تركزت فكرة العودة إلى العهود الأصلية في أوروبا الغربية؟ أثناء الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت، أثناء الثورات القومية

---

(1) مفهوم التاريخ في الشرق القديم [إشراف روبرت دنتان] (جامعة ييل 1955).

(2) غيزو، تاريخ الحضارة في أوروبا [1829] (باريس 1985) ص 78.

ضد هيمنة نابوليون. واليوم لا نزال نرى احتداد الاتجاه النقدي في الكتابة التاريخية بسبب تعميق النزاعات الداخلية في كل البلاد الديمقراطية [1].

الظرف الرابع هو التقدم في الميدان العلمي. لا يتعلق الأمر بذهنية العموم، بانتشار العقلية الميالة إلى تفضيل الوصفيات على النظريات، بل يتعلق الأمر هنا بتعبئة الوسائل المادية، الآلات، لجمع ونسخ وحفظ وترميم العهود والمواثيق. هذه العمليات الفنية والمكلّفة لا تتم إلا في حظيرة دولة غنية مزدهرة. ليس من سبيل الاتفاق أن يترسخ هذا النوع من التأليف التاريخي داخل المجتمعات المتقدمة اقتصادياً وثقافياً [2].

وجدت بعض هذه الظروف هنا وهناك، فأثرت في إنتاج هذا المؤرخ أو ذاك، لكن لم تجتمع كلها إلا في القرن التاسع عشر وفي مناطق قليلة. والظروف المذكورة هي التي خلقت موقفاً خاصاً إزاء العهد جمع بين موقفي قاضي التحقيق وعالم الطبيعيات. لا يستطيع العالم أن يغير شيئاً من ظواهر الطبيعة فيلتزم رغماً عنه الموضوعية، ولا يتطاول القاضي على الشهادة لأن المطلوب منه هو التجرد والحياد. لم يكن مؤرخو القرون الماضية يعتقدون أن هذا الموقف لازم، بل كانوا يتصرفون بكل طمأنينة في الوثيقة لأهداف يعتبرونها أعلى من الوثيقة. كانوا يقدسون مضمون الشهادة وليس الشهادة نفسها. أما في القرن الماضي فإن المؤرخين اكتشفوا قدسية الوثيقة ذاتها، أو بعبارة أدق، وسعوا مفهوم القداسة من العهد الديني إلى العهد التاريخي العادي. ومن جراء هذا التقديس لمخلفات الماضي نشأت رغبة عارمة في البحث عنها ثم جمعها وحفظها. لا يمكن بحال طمس آثار الثورة العلمية [7.2] في تغيير ذهنية المؤرخين، لأن العلم الحديث زودهم بالمفاهيم وبالوسائل المادية [6.2.2].

3.2.4 النقد: تحقيق وتحقق

إن اكتشاف قداسة العهد يستلزم الطمأنينة إلى صحته. لا تقدس وثيقة مكتوبة إلا بعد أن تفحص فحوصاً متنوعة دقيقة تؤكد هويتها وأصالتها. ومن هنا يأتي المعنى المعهود، الضيق المخصص، لكلمة نقد. وله وجوه:

ـ أولاً هو انتقاد، تخوف من دوافع الذات، احتراز من أن تنساق النفس إلى ما يستهويها فتحكم مسبقاً بصحته، وأن تشمئز مما لا يوافق ميلها وهواها فتحكم بالغش

(1) انظر حول بداية التاريخ النقدي في فرنسا جورج هوبرت، «باسكيه والتاريخ النقدي»، أنّال 1968/1 ص 69 إلى 105، وحول دور مدرسة غوتينغن في المانيا، باترفيلد ص 51 إلى 61.

(2) انظر [6.3.4] و[7.4] في مسألة ارتباط العلم والتاريخ.

والتزوير. «ليس الخطر الأعظم في قبول أحداثٍ لم تحدث بقدر ما هو في رفض أمورٍ محققة بدعوى أنها خارجة عن المعتاد»[1].

ـ ثانياً هو حذر دائم إزاء الوثيقة. مهما كثرت الفحوص ونتائجها الايجابية لا يجب الحكم النهائي بالصحة إذ قد يكون الهدف الأصلي من كتابة العهد خدع القارىء. كل العمليات الطويلة المضنية الرامية إلى فكّ ألغاز النص، إلى ترميمه، إلى استرجاع الأصل من النسخ المختلفة، إلى فحص الحوامل، إلى مقارنة العهد مع أمثاله ليكون ضمن سلسلة منسّقة.. كل ذلك ينتهي، ولا يمكن أن ينتهي إلا إلى حكم معلق. وهذه الريبة الدائمة هي سبب قداسة العهد. لو لم يكن المؤرخ يقدس العهد المكتوب لما ألحّ هذا الإلحاح على تصفيته من كل الشوائب. لو لم يكن يريد أن يحكم في آخر العملية على نص صحيح، خالٍ من كل علّة، لما امتنع من كل تدخل، من كل تطوع لتصحيحه.

نقد العهود هو إذاً التحقيق، العودة بالنص المكتوب إلى أصله في حالة وجوده، وفي الوقت نفسه هو التحقق، الجري بقدر الإمكان وراء الاطمئنان إلى صحة ذلك النصّ. إن «إرادة النقد»، العقلية النقدية، الميل إلى الشك، كل ذلك قد يوجد عند بعض قدماء المؤرخين ولكنه لا يتساوى مع ما نعني في هذا الفصل، بسبب غياب الوسائل التي لا تتوفر إلا في نطاق تقدم هائل للعلوم الطبيعية كما شاهدها النصف الثاني من القرن الماضي. نقد النصوص هو في الواقع تاريخ النُسخ، تتبّع أحوال النسخ عبر القرون، فهو بالتالي تعامل مع الماديات، مع النص في صورته المادية، وهذا ما يميز النقد التقني عن النقد «الفكري» الذي سبقه. من الطبيعي إذاً أن لا يصل أوجَهُ، أن لا تحرّر قواعده إلا خلال القرن التاسع عشر، عندما نظمت مهنة المؤرخ داخل جامعات الدول المتقدمة. وأصبح التاريخ النقدي يعني أساساً عمل الأساتذة الجامعيين وممارسة المؤرخين المحترفين. قُنّنت **قواعد الحرفة** التي استفاد منها تالياً النقد الأدبي ثم القانوني والفلسفي، وبه توجت مناهج **الإنسانيات التقليدية**[2].

3.2.5 الحدود

عندما حررت قواعد النقد، أولاً داخل التخصصات ثم في كتابة التاريخ

---

(1) روبر ماريشال، «نقد النصوص» ضمن **التاريخ ومناهجه** ص 1358.

(2) م.ب. ج IX ص 567 إلى 547 وج X ص 856 إلى 866. فليب بروكس، **البحث في الربائد أو كيف تستعمل الوثائق الأصلية** (شيكاغو 1969) **أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه**، عن معهد المخطوطات العربية بالكويت.

الديبلوماسي والسياسي والحربي - أي التاريخ بمعناه التقليدي المحدود -، ظن الجميع أن التاريخيات أصبحت في مستوى الطبيعيات، ولذا استعملت كلمة «وضعانية» في الميدانين معاً، بل اعتبرت «التاريخانية» كوضعانية الباحثين في الشؤون البشرية [5.1.2].

نبقى على المستوى المنهجي دون أن نتعرض لما يحيط بالاتجاه الوضعاني في الكتابة التاريخية من اختيارات دينية أو سياسية[1]، ونقول إن التقنين المذكور هو تتويج لحركة عريقة امتدت من ثوقديد إلى رانكه وتلامذته مروراً بكبار مؤرخي روما والإسلام. كما لو كان الفرق الوحيد بين القدامي والمحدثين هو توافر الوسائل. ماذا يميّز رانكه عن ابن خلدون؟ وجود المكتبات، مخازن الربائد، المتاحف. . بسبب قلة هذه الأشياء في وقته، اضطر ابن خلدون أن يخلط الوثائق الربائدية بالرواية الشفوية والملاحظات الشخصية. لم يعش في منطقة تتوافر فيها الربائد في مجموعات متصلة ومنسقة كبرلين في ظل الدولة البروسية، أو روما في طل البابا حيث اشتغل رانكه. عندما نتصفّح أي كتاب من كتب المنهجيات نجد أن القواعد المسطرة فيها بديهية وأنها طبّقت بالفعل، جلياً أو ضمنياً، عند أهل الحديث وعند ابن خلدون، إلا فيما يستلزم استعمال وسائل وتقنيات لم تكن في متناولهم. ومع كل هذا لا يفوت القارىء أن يشعر أن القواعد المذكورة تخص الوثيقة المكتوبة وحدها. ألا يعني هذا الاتجاه أن التاريخ يوجد بوجود الوثائق وينعدم بانعدامها. إن العبارة الشهيرة (لا تاريخ بدون وثيقة) تعني بالضبط لا يمكن، في هذه الحال، كتابة تاريخ موضوعي. وهنا يطرح سؤال: ما هو ذلك التاريخ الذي تتعذر كتابته بانعدام الوثائق المكتوبة؟ واضح أنه تاريخ المؤسسات (الدولة، الهيئات، الحرف، الرهبانيات، الزوايا، دور التجارة، إلخ)، كل الجماعات المنظمة والتي كتب لها الاستمرار. هذا أحد مستويات النشاط البشري. لنسميه مستوى الرجل السياسي أو الفعالية التنظيمية. هذه الفعالية هي التي تخلّف عهوداً، وثائق مكتوبة، بأشكال متنوعة وعلى حوامل مختلفة. والباحث الذي يجمع تلك العهود، قبل أن يرتبها ليستخرج منها معلومات، يبدأ بوصف تلك الحوامل. وعندما يكتب سرديّة، بناء على العهود وحسب قواعد نقدية محررة، فإنه لا يكتب تاريخ حروب وثورات وتجارة، إلخ، بقدر ما يكتب سردية حول نسخ المعاهدات أو قطع النقد أو شواهد القبور، أي تاريخ العهود نفسها. التاريخ النقدي هو بالأساس تاريخ الشواهد، ولا يلتقي إلا لماماً مع الرواية التقليدية حول نفس الفترة[2].

---

(1) بيتر غييل، مرجع س.

(2) انظر ص 15. السردية، الرواية، القصص: عبارات ثلاث للمادة التاريخية نفسها، تحتوي كلها بأقدار =

من هذا المنظور نميِّز ثلاثة ميادين: (1) ميدان التحّاف (جمّاع التحف)، الوثائقي الصرف؛ (2) ميدان المحقق الذي يكتفي بتقويم الجزئيات؛ (3) ميدان السارد. ما يفصل الأول عن الثاني هو العمل النّقدي، أما الانتقال من الثاني إلى الثالث فهو بمثابة قفزة معرفية. كلما تقدم التاريخ النقدي وزاد اعتماداً على العهود، كلما انحصر همه في فحص الجزئيات وعجز عن تأليف حبكة منسقة [5.4.5]. وإذا فعل فإن الحبكة تكون في الغالب مستعارة من الرواية التقليدية. لقد لوحظ أن رانكه لا يبدي أياً من ميوله المحافظة واختياراته الدينية عندما يلخص الوثيقة لأنه يبقى وفياً لها دائماً، نصاً وروحاً، بل عندما يمرّ من مجموعة وثائقية إلى أخرى، هذه قفزة فوق فراغ طبيعي، موجود في كل حقل بحثي، وهو الذي يخلق عند القارىء فكرة خفية توجه ذهنه عندما يستخلص النتائج [3.9.4] و[5.4.5].

ينكب التاريخ بالعهد على توالي الجزئيات لأنه أساساً تاريخ الآثار المكتوبة؛ وبما أنها مكتوبة، أي مقصودة، فإنها لا تسمح للباحث، بعد حلّ ألغازها في نطاق المنهجية المذكورة، أن يذهب بعيداً على طريق التأويل، عكس ما سنرى في الفصل اللاحق [3.3]. هذا النوع من التأليف يقف عند حدّ معلوم، هو الحدّ الموضوعي المتعلق بالمضمون، إذ العهود تتكلم دائماً على الحرب والسلم والسياسة والمؤسسات. لكن هناك حدّ آخر أقوى تأثيراً وهو الذي يمسّ المنهج. يضع التاريخ بالعهد لنفسه قانوناً يفرق به ما يمكن وما لا يمكن أن يعرف. العهد دليل قناعة الباحث. إذا قيل: هذا تعسف، يجيب المؤرخ بالعهد، وكلّه ثقة واطمئنان: هدفي العلم المحقق فاقنع به، وما سواه، قد يعرف بطرق أخرى، لكنها طرق ليست من اختصاصي[1].

تعرض هذا النمط من التأليف التاريخي إلى نقد لاذع مدة خمسين سنة أو أكثر. ثم أعيد إليه الاعتبار بما سمى بعودة الحدث [2.1.5].

= متفاوتة على الحقيقة والخيال. حسب هذا التعريف عمل توكفيل عن الثورة الفرنسية سردية، عمل ميشله رواية وعمل فيكتور هوغو (ثلاث وتسعين) قصص.

(1) يطلق على هذا التيار اسم التاريخانية في ألمانيا واسم الوضعانية في فرنسا. لكل تسمية ما يبررها، لكن لا بدّ من التمييز بين النعتين. الموقف الذي يتلخص في المقولة (لا تاريخ بدون وثيقة) وضعاني بالمعنى الدقيق لأنه يحدّ، كموقف عالم الطبيعيات، الممكن واللاممكن في نطاق قواعد محددة. إلا أن الوثيقة تعني هنا الأصل، الوثيقة الأولية حسب التعبير الأنجلوساكسوني، أما إذا أدخلنا في الاعتبار التاريخيات (الاسطوغرافيا)، كل المراجع الثانوية، فيتبني تأويل على آخر، ظاهر أو باطن، وعندئذ يصبح المنهج تاريخانياً، إذ يتعدى بكيفية ما مضمون العهد [6.2.4].

الفصل الثالث

التاريخ بالتمثال

أعلى ما انتجه عقل العهد الوسيط اكتسى ظاهرة تشكيلية.

أميل مال

3.3.1 تحديد

اخترنا أشمل كلمة موجودة للتعبير عن هذا النوع من الشواهد. أعرضنا عن كلمة رمز لأن الحرف رمز أيضاً، بل قد يجرد من كل مضمون، من كل إشارة ومعنى، ليعتبر كصورة شكلية فقط كما يحصل في دراسة الزخرف والتزويق.

نعني بالتمثال كل شكل استعمل عبر التاريخ للتعبير عن أشياء وأحياء تهم الإنسان. تختلف الأشكال كما تختلف حواملها والأهداف المتوخاة من رسمها: حيوانات منقوشة أو مصبوغة على صخور، سنابل أو أساطين مرسومة على نقود، هندسيات منسوخة داخل سجادات أو أغطية، أشخاص مصبوغة على أوانٍ، شرائح ملونة مخيطة على أعلام، إلخ. والأشكال قد تكون ظاهرة كالتي ذكرنا، تميل إلى تصوير الواقع، وقد تكون خفية، هياكل تشير إلى رموز باطنية ضمن أعمال معمارية، تصورية أو أدبية. نرتفع إذاً من الصورة إلى الشكل المعبّر، ومن التصوير إلى التشكيل. لنأخذ مقبرتين مثلاً: شواهد هذه تحمل كتابات يكلف بحل ألغازها خبير في الابيغرافيا، وشواهد تلك لا تحمل سوى صور وأشكال هندسية، فلا يستطيع فهم إشاراتها إلا خبير من نوع ثانٍ، مطّلع على قواعد الترميز المضمّنة فيها[1]. ولحلّ رموز هذا النوع من الشواهد نشأت تخصصات. عديدة نذكر منها:

---

(1) ميشل فوفل، المسيحية بين الإحياء والاندثار في عهد الباروك (باريس 1973). مارسل لوغلى، ساتورن افريقي (باريس 1961). يعتمد هذان المؤلفان على شواهد القبور والصور المنقوشة فيها.

ـ تاريخ الفن، بمعناه الواسع، الذي يدرس كل ما هو تعبير مباشر عن المحيط الطبيعي والبشري، من نقش ورسم ونحت وتصوير. .[1]؛

ـ الايقونيات وهو العلم الذي يهتم بالصور والأشكال المنقوشة في النقود أو الألواح أو الصحف، الخ [2]؛

ـ علم الخواتم والطوابع والتوقيعات بكل أنواعها[3]؛

ـ علم (الرنوك) الشارات والأوسمة[4]. قد تكون الشارة مقرونة بشعار مكتوب، لكن المهم بالنسبة للخبير في هذا الميدان هو الشارة الدالّة بواسطة لونها وهيكلها، لأنها قد تتفق في دلالتها مع الشعار المكتوب وقد تختلف، بل قد تشير إلى ما هو أعلى وأقدم من المكتوب؛

ـ التصوير الجوي الذي يحدد هندسيات الحقول والمدن القديمة، داخل هو أيضاً في كتابة التاريخ بالتمثال لأن الطائرة والآلة التصويرية إنما هما مجرد وسيلة تقنية، أما الشاهدة التي سيعتمد عليها الباحث فهي الشكل المضمن في الصورة الشمسية؛

ـ دراسات المرئيات المعاصرة مثل البطاقات البريدية والملصقات والكتب المصورة والأفلام، إلخ؛ التخصص هنا لا يمس المكتوب أو المسموع بل التشكيلات والبنى والهياكل الخلفيّة في كل هذه التعابير[5].

3.3.2 الحرف والرمز

نعود إلى سؤال قد عرض لنا سابقاً ويلح علينا لأهميته: لماذا نضع الشاهدة المصورة (التمثال) بعد الوثيقة المكتوبة (العهد) مع أن الإنسان نقش الصخور وزخرف الأواني ووشم جسمه قبل أن يكتب، بل إن الحرف نفسه بدأ كصورة لشيء معين كما هو

---

(1) اميل مال، الفن الديني أثناء القرن الثالث عشر الميلادي بفرنسا (باريس 1899).

(2) اروين يانوفسكي، دراسات في الايقونولوجيا (باريس 1967).

جورج مايلز، ايقونيات النقود الأموية (أكسفورد. . . .).

(3) م. ب. XVI ص 741 إلى 743. م.ج. XIV ص 1004 إلى 1008. م.س. (2) IV ص 1133 إلى 1137 (مقال خاتم). التاريخ ومناهجه ص 393 إلى 443.

(4) م. ب. VIII ص 348 إلى 350. التاريخ ومناهجه ص 740 إلى 754. ل. ماير، الشارات الإسلامية (أكسفورد 1933).

(5) التاريخ ومناهجه ص 771 إلى 779.

واضح في المنقوشات الصينية والهيروغليفات المصرية. هذا صحيح ولكن أسبقية الرمز على الحرف لم تتضح إلاّ في ذهن الإنسان المعاصر. متى اكتشف أن الهيروغليف حرف، ان الشكل المنقوش على قبر أو معبد أو مسكوك عبارة مؤدية لمعنى؟ في زمان متأخر وبعد أن وصلت إلينا رواية شفوية تروي أخباراً خاصة بإنسانية غابرة، وبعد أن انحدرت إلينا عهود وأوفاق فنّدت أو صحّحت تلك الرواية، وبعد أن أصبح التاريخ المكتوب مادّة للنظر والتأمّل. حينذاك أمكن الارتقاء من شاهدة إلى أخرى، وبدأ جمع الهيروغليف والأسطورة والميدالية المسكوكة، لا كتحف أو غرائب، بل كآثار عن ماضٍ واحد. يقول فيكو: «كان على الكتاب أن يتفنّنوا في تأويل النقوش والأساطير التي هي بمثابة ميداليات مزامنة لتأسيس الدول». (ص 178). وهذا ما جعله يفكر في تدوين قاموس ذهني يوضح معاني المفردات التي تتركب منها اللغات المسموعة (ص 159) كان فيكو قد درس القانون وتدرب على تحليل العهود والعقود، ودرس النقد الأدبي فتعمق في فهم أنواع المجازات، ولما سبق غيره وأدرك أن الشواهد الشكلية عبارات مجازية، استطاع أن يبتكر علماً جديداً[1]، أعم وأوسع من التاريخ التقليدي الذي لم يتعدّ النص المكتوب. ابتكر علماً جديداً لأنه استخدم وثائق تؤدي معانيها بالشكل لا بالحرف الذي ليس سوى رمز دال على صوت[2] [5.3.3.2].

3.3.3 من التمثال إلى الأمثولة

يوجد فيكو في ملتقى تيارين:

يرى الأول في الأشكال التعبيرية رموزاً كتابية لها تراكيب ونحو تماماً كما أن للكلام تراكيبَ ونحواً، ويعكس الثاني المعادلة فيرى في التراكيب الكلامية أشكالاً تعبيرية. يبحث الأول عن المضمون من وراء الشكل ويبحث الثاني عن الشكل من وراء المضمون. لم يعد في هذا المنظور فرق جوهري بين الوصف بالكلمات وبين الوصف بالرسوم، يستطيع الباحث أن يلجأ إلى هذه أو إلىّ تلك لكي يتمثل أحوال الماضي. يكتب مثلاً تاريخ اللباس اعتماداً على أوصاف يجدها في قطع شعرية أو مقالات نثرية أو في عقود زواج أو في تركات، إلخ، أو اعتماداً على أشكال وصور يجدها في نقوش

(1) فيكو، مبادىء علم جديد [1744] ترجمة ف. (باريس 1953).

(2) نستطيع أن نقرأ الحروف دون أن نفهم معناها، نحلّ الكتابة ولا ندرك اللغة. ما يحفظ اللغة فعلاً هو الكلام (اللغو) وليس الحرف. بدون لغو يعود الحرف مجرد شكل.

النقود أو في صور السجادات أو الحائطيات. .[1].

وليس فرق كذلك بين مبنى معبد أو منزل وبين مبنى أسطورة أو حكاية. من وراء الهيكل المادي يوجد مخطط هو الذي يشير إلى فكرة، إلى نظرة معينة للكون والحياة، كذلك من وراء مضمون الكلمات البادي في الأسطورة تكمن بنية تشير إلى دلالة أعمق[2].

هذا الابتكار الذي كان من نصيب فيكو ترك آثاراً واضحة في أفكار المؤلفين الرومانسيين. بل يجوز القول ان ميزتهم الأساسية هي العودة إلى العبارة الفنية كأجدى سبيل وأوضح دليل لإدراك نفسانية إنسان العهود البائدة. قبل أن ينجح شامبـوليون ويستخرج من الهيروغليفات تاريخ مصر الفرعونية، حاول العديد من الدارسين، ومنذ قرون، ان يستنبطوا سر حضارة النيـل من هيكل أبي الهـول، أو من بناء المعبـد المصري [3]. ولما كتب ميشله حياة جان دارك فإنه رجع إلى محاضر المحاكمة، لكنه لم يتفهم المسألة كلها إلا باكتشاف الرمز الكامن فيها وهو بالطبع مأساة المسيح. الكنيسة مبنية على شكل صليب، وحياة البطلة الفرنسية مرتبة هي أيضاً حسب أطوار حياة عيسى. لو لم يكن هذا التطابق في الشكل والهيكل، هذا التلازم الرمزي، لما جسّدت الفتاة جان دارك فكرة الوطن الفرنسي[4].

لهذا الاتجاه أهمية كبرى في تطور التأليف التاريخي، به اتسع مجال البحث وبه تجدد الأسلوب. لكنه في نفس الوقت فتح الباب على مصراعيه لكل تأويل مهما بدا لأول وهلة بعيداً غريباً. فكان لا بدّ من تخطيط حدود، من وضع قوانين احترازية لكيفية استعمال التماثيل والأشكال التعبيرية كشواهد على أحداث وأحوال المـاضي. تعلم المؤرخ المحترف كيف يستعملها، بجانب الوثائق المكتوبة، للإجابة عـن أسئلة تهمه هو، قبل أن يتركها لغيره من المتخصصين الذين يبحثون في ميادين عير ميدان المؤرخ. هناك خط واضح يفصل بين المنهجين في استغلال الشواهد التشكيلية، ولا أدل على ذلك من أسلوب بوركهارت وهويزينغا في كتابة التاريخ الثقافي[5].

---

(1) دوزي، قاموس أسماء اللباس عند العرب (امستردام 1845)؛

جرمان دوماي، اللباس في العهد الوسيط حسب الطوابع (باريس 1880).

(2) بانوفسكي، معمار العهد القوطي والفكر السكولاستيكي (باريس 1967).

(3) هيغل، فلسفة التاريخ، ترجمة ف. (باريس 1946)، ص 182.

(4) ميشله، جان دارك [1853] (باريس 1974).

(5) جورج دوبي «تاريخ الذهنيات» ضمن التاريخ ومناهجه، ص 937 إلى 965.

3.3.4 النقد المتحفي

يرجع الفرق بين تخيلات فيكو وهيغل من جهة وتحليلات بوركهارت وهويزينغا من جهة ثانية إلى سبب مادي صرف، وجود متاحف كثيرة، غنية ومنظمة[1]. إن سرّ الانتقال من عهد التأويل الفلسفي الافتراضي إلى عهد التحليل التاريخي الموضوعي يكمن في تنظيم متاحف، تماماً كما كان تأسيس وتنظيم مخازن للكتب والوثائق الدافع وراء كتابة التاريخ بالعهود. في المتحف يبدأ النقد ـ التقييم. هل الحجارة المنقوشة، القطعة المسكوكة، النسيج الملون، الصفحة المنمقة، الجلد الملمع، هل حوامل الوثيقة التمثالية أصلية أم لا؟ يلحق بكل متحف خبراء متخصصون في شتى أنواع التحقيق، تختلف خبرتهم عن خبرة الملحقين بالخزانات بكونهم يهتمون أساساً بفحص أحوال الحوامل المادية.

بعد التحقيق من صحة وأصلية الحامل لا بد من مواجهة مشكل ثان يتعلق بقضية التصنيف. صحيح أنه مشكل عام بالنسبة لكل الآثار، مكتوبة كانت أو مصورة أو مادية، إلا أن الصعوبة مضعفة بالنسبة للتماثيل لأنها غير مؤرخة في الغالب وغير معنونة [5.2.1.3]. يفكك الخبير التمثال إلى أجزاء دون أن يمسه وذلك بوساطة وسائل النسخ المتوافرة اليوم، وسائل التكبير والتصغير، يستطيع أن يلحق كل جزئية بمجموعة، وذلك الالحاق هو الذي يعطينا معنى الجزئية. النقد في المتاحف ينبني أساساً على هذا الترتيب التيماوي، حسب الموضوعات، أي حسب المواد الجزئية التي لها دلالة رمزية مثل الهلال، أو الصليب، أو السنبلة، أو القرن، إلخ[2]. هذا التخصص هو لبّ الايقونولوجيا. تبدو التأويلات الايقونولوجية أحياناً في غاية الابتذال ومع ذلك صعوبة التخصص تكمن بالضبط في تجاوز الابتذال. نظن أن الهلال يشير دائماً إلى أصل إسلامي أو شرقي، لكن البحث يكشف عن حالات غريبة[3].

إن المؤرخ يعتبر تمثالاً ما شاهداً على فترة تاريخية معينة إذا استطاع أن يلحقه بمجموعة، أما إذا استعصى عليه ذلك الالحاق فيبقى التمثال يتيماً، غريباً، منغلقاً على سرة. وفي هذه النقطة بالذات يفترق المؤرخ عن التحّاف أو الفنان أو الشاعر أو الفيلسوف. هؤلاء يندفعون في شتى طرق التأويل في حين أن الأول يلوذ بالصمت في

---

(1) التاريخ ومناهجه ص 1024 إلى 1058. .

(2) واضح أن المدخل إلى أسطورة ما عن طريق الرمز التشكيلي هو غير المدخل إليها عن طريق الخبر.

(3) م.س. III ص 393 إلى 398 (مادّة هلال).

انتظار شواهد أخرى. يحتاج المؤرخ دائماً، عندما يتعامل مع التمثال، إلى تزكية المكتوب أو الخبر المروي، لا يقبله على علاته ولكنه يستغله لتفكيك اللغز المصور. كل تمثال هيروغليف، كما يقول فيكو، لا يشقّ ويفهم إلا بالمقارنة مع رموز أخرى قريبة الايحالة، واضحة الإشارة.

معروف أن الباحث في المخطوطات لا يقرؤها بسهولة إلا إذا كان قد أدرك مضمونها، ولا شك أن القاعدة نفسها تصدق على من يحاول «قراءة» رموز التماثيل. نقول إن المعنى مبطن في الهيكل وفي البنية، كيف الوصول إليه من خلال الستائر والحجب المتراكمة حوله؟ نعرف أن أطفال اليوم يقرؤون بسهولة قصصاً مصورة يعجز الكبار عن تتبع فصولها، لأنهم يعرفون مسبقاً قواعد نحوها وتراكيبها. هذه صورة تبدو للكبار واقعية مع أنها رمزية في الواقع، تتضح الإشارات الكامنة فيها لمن تعود على مقابلتها مع غيرها. توجد في الكنائس رسوم كثيرة تهدف إلى تبليغ فكرة ظهور القديسين. نتساءل: كيف يتمّ التعبير عن الحركة المباغتة، عن الظهور من الخفاء؟ كيف يتم كل ذلك على لوحة مسطحة؟ لا بد أن توجد في الصورة نفسها إشارة خفية ولا بدّ أن تكون الإشارة مرتبطة بموقعين في اللوحة، أحدهما عاديّ والآخر غير منتظر. يحصل الإدراك بالمقارنة بين اللوحة المرئية وأخرى منقوشة في ذهن الرائي وتعبر على العلاقات العادية المعروفة. ما يجعل الرائي يدرك أن القديس «ظهر» وطلع على الحاضرين، هو دخوله من موقع ما كان ينتظر أن يدخل منه لو مثّل المشهد على خشبة المسرح[1].

قراءة التماثيل صعبة إذاً، والخبير هو من يتقن مناهجها التي تتجدد باستمرار. يتفنن الاخصائيون في ابتكار طرائق ذكية لفك ألغاز الصور والأشكال، ولا يسع المؤرخ إلا أن يتابع جهودهم باهتمام وإعجاب، لكن عندما يتعلق الأمر باعتبار تلك التماثيل كشواهد تاريخية لا بد أن يحتاط ويحترز لسببين:

الأول هو أن الرموز تتخلف دائماً عن التطور المحيط بها. نلاحظ أن التشبيهات الشعرية لا تزال إلى اليوم تحيل على فنون الزراعة حتى في المجتمع الصناعي. وشعراء العرب أما كانوا يطربون لذكر الفيافي والقفار حتى بعد أن سكنوا بغداد وقرطبة؟ تحافظ الدولة على طوابع وشارات وأعلام دولة سابقة، وتنقش على شواهد القبور تماثيل لم تعد مفهومة. يسجل الدارسون قاعدة تكاد أن تكون متواترة، وهي أن تاريخ الحامل متأخر

---

(1) أنال عدد 4 - 1971/3، ص 676.

عن الزمان الذي كان فيه التمثال المنقوش على ذلك الحامل يعبر عبارة مباشرة عن عقيدة قائمة أو شعور حيّ. ولهذا السبب بالذات لا يقتنعون بأن صور الحيوانات المنقوشة على صخور الصحراء تدل دلالة قطعية على أن الطقس كان أكثر رطوبة في تلك المناطق. يقول جورج دوبي حول استغلال التماثيل كشواهد: «لا نستطيع أن نميز هل التمثال يمثل مشهداً واقعياً، أم أنه منسوخ على نمط مستورد، أم هو إرث قديم، أم استعمل كشكل رمزي فقط»[1].

ونذكر كمثال على التسرع في الاستنتاج في هذا الميدان ما توهمه البعض من وجود الصليب في زخاريف وتقاطيع الزرابي والسجادات الامازيغية فرأى في ذلك دليلاً على استمرار تأثير المسيحية القديمة.

السبب الثاني هو شفافية الرمز. إن علاقة الشكل والمعنى في التمثال غير قارة. قد يكون التمثال صورة مطابقة لشيء ملموس ثم لا يلبث أن يتحول مع مرور الأيام إلى رمز يشير إلى شيء آخر. كيف يكشف الباحث عن هذا التحوير المجازي إذا لم يتوفر على إشارة إضافية؟ بدون تلك الإشارة سيغلّب لا محالة القديم الموروث على الحادث المتجدد، وهذا هو ما يتخوف منه المؤرخ، أن يطمس الحدث ويذيبه في اللازمان.

3.3.5 الفعالية الرمزية

كتب المؤرخ الهولاندي الكبير يوهان هويزينغا كتاباً بعنوان **أفول العهد الوسيط** أراد أن يصور فيه نفسانية إنسان تلك الحقبة، ويعارض به كتاب بوركهارت حول إنسان عهد النهضة[2]. استعمل وثائق مكتوبة كثيرة - أدبية، قانونية، شعرية، إلخ - ، لكنه استوحى مبتكراته الفكرية من فحص تخطيط المباني وتنظيم اللوحات الزيتية وتزيين السجادات والحائطيات، إلخ. استطاع أن يحل ألغازاً وجدها عند الكاتب الإخباري **فرواسار** بتحليل أعمال الرسام فان أيك[3]. رأى في الأدب والرسم طريقتين مختلفتين ومتكاملتين للتعبير عن الواقع: إحداهما أبلغ في التعبير عن الألم والحزن والخوف وكل

---

(1) **محاربون ومزارعون** (باريس 1978)، ص 22.

(2) يوهان هويزينغا، **أفول العهد الوسيط** [1919]، ترجمة انجليزية (لندن 1955)؛
جاكوب بوركهارت، **حضارة النهضة في ايطاليا** [1860] ترجمة ف. (باريس 1958).

(3) جان فرواسار شاعر واخباري فرنسي عاش من 1337 م تقريباً إلى ما بعد 1404. أما الأخوان فان أيك، هوبر وجان، فهما من كبار الرسامين الفلامانيين الأوائل، عاشا في النصف الأول من القرن 15 م ويصعب التمييز بين أعمالهما.

مشاعر المأساة، والأخرى أعمق وأشمل في تصوير عواطف الملهاة من مرح وفكاهة وانشراح. لنقارن الآن مؤلف هويزينغا بمؤلف مؤرخ يعتمد على العهود فقط، فوستل مثلاً. يبدو واضحاً أن التماثيل بكل أنواعها، وضمنها الأدبية، تفتح آفاقاً جديدة أمام الباحث، بل تمدّه بوسائل ناجعة لكي يؤرخ لفعاليات لا تترك في الغالب أي أثر مكتوب. والاعتماد على الشواهد المصورة، كلياً أو جزئياً، يترك بصماته في الفكرة والأسلوب. بوركهارت مثلاً يتكلم على الدولة كعملية فنية[1]، وميشله يعرض لنا أحداث التاريخ كلوحات رسّام: جان دارك تجسيد جديد لمأساة المسيح. الثورة الفرنسية مسرحية هائلة ذات أطوار ومشاهد، فرنسا امرأة تفرح وتحزن، بل التاريخ كله «قصة صراع بدأ مع الخلق وينتهي بانتهائه، صراع الإنسان ضد الطبيعة، صراع الروح ضد المادة، صراع الحرية ضد الدهر».

يحدثنا التاريخ ـ بالخبر عن الإنسان الناطق، والتاريخ ـ بالعهد عن الإنسان المتعاقد، والتاريخ ـ بالتمثال عن الإنسان الفنان الذي يتعامل بالرموز. إن من يتعاطى هذا النوع من التأليف يجعل من التاريخ تمثيلية، حتى وإن اعتمد على وثائق مكتوبة لأنه يحولها إلى أعمال فنية على طريقة ميشله. وكما أن التاريخ ـ بالعهد يقود تلقائياً إلى نظرية معينة، هي الوضعانية بالمعنى القانوني، فإن التاريخ ـ بالتمثال يولّد في ذهن صاحبه فلسفة رومانسية مثالية. المؤرخ ـ بالعهد لا يرى في المسكوكات إلا الحرف المنقوش فيها، والمؤرخ ـ بالتمثال إلا الرمز المضمن في شكلها: يضع الأول الفن في خدمة السلطة ويجعل الثاني من السلطة رمزاً فنياً، هل يتكلم الاثنان على نفس الإنسانية؟[2].

(1) هذا عنوان أحد فصول كتابه.

(2) من منظور آخر هل يمكن أن نؤرخ للدولة إذا كنا لا نتوفر إلا على تماثيل، وهل يمكن أن نؤرخ للمشاعر والعواطف إذا كنا لا نتوفر إلا على معاهدات سياسية وأحكام قضائية؟ هل الفرق بين ميشله الرومانسي وفوستل الوضعاني عائد فقط إلى اختلاف في شخصية الرجلين؟

الفصل الرابع

التاريخ بالأثر (الطبيعي)

الارخيولوجيا علم إنساني وليس عبادة الكراكير.
آن ـ ماري ردو مرو

3.4.1 الزمن في الطبيعة

كتب بوسويه: «إن الرهبان الذين مدّدوا بدون موجب تاريخ مصر وملأوه بالأساطير وبسُلالات الآلهة كانوا يفعلون ذلك ليرسّخوا في أذهان العامّة قدم وشرف أمّتهم»[1]. هذا نقد نسمّيه اليوم أدلوجياً لأنه يحكم على القول بالغاية المتوخاة منه، إلا أن ما دفع بوسويه إلى أن يبدي هذه الملاحظة هو أنه وجد صعوبة كبيرة ليوفق بين التاريخ كما يصفه المصريون، وحتى اليونانيون، والتاريخ كما تراه الكنيسة. حاول الأسقف الفرنسي أن يوفّق بين الروايتين، الكنسية والوثنية، ونجح إلى حدّ ما في الحدود المخوّلة له، أي في فترة لا تزيد على ستة آلاف سنة[2]. في هذه الحدود نجد كلامه متماسكاً مليئاً بأحكام تدل على نظر واطلاع، لكن ما قولنا فيه إذا أدخلنا في اعتبارنا اكتشافات شامبوليون و رولينسون[3]، وما انفتح من آفاق واسعة للعقل البشري من جراء ذلك؟ كيف نحكم على مثل هذا النوع من التأليف التاريخي بعد أن اتضح أن التاريخ ـ الوقائع أوسع بكثير من التاريخ المحفوظ المذكور؟

المؤرخ يشبه القاضي من عدة وجوه. كان القاضي في البداية يسمع إلى أقوال المتقاضين، وينظر في تناسق وتماسك المقالين، وإذا ما تساويا لديه لجأ إلى أداء اليمين. ثم أصبح يتسلم العقود والعهود والمواثق [الرسوم] وينظر في صحة ثبوتها تفادياً

(1) مقال في تاريخ العالم [1681] (باريس 1966).
(2) يبقى هيغل في كتابه فلسفة التاريخ وفياً للنظرة التقليدية.
(3) هنري رولينسون الانجليزي هو أول من استطاع قراءة الحرف المسماري حوالي 1857.

للكذب المكتوب، أي التدليس والتزوير. ثم بعد حين عاد، في المسائل الجنائية بخاصة، لا يعتمد إلاّ الحجج المادية ويرفض الاعتراف، شفوياً كان أو كتابياً. واليوم يدور النقاش بين رجال القانون حول حجّية الآثار المادية التي تلازم كل فعل بشري.

بوسويه وفولتير وقبلهما ثوقديد وابن خلدون وآخرون، ينظرون في سوابق الأحداث اعتماداً على شهادات وعقود [مقالات ورسوم]؛ موقفهم إذاً هو موقف القاضي. يحق لنا أن نطرح السؤال التالي: ما هو عمق التاريخ عندهم؟ إذا قيل: لا تأثير للمسألة في أحكامهم، نغيّر صيغة السؤال ونقول: ما هو هذا النوع من التاريخ الذي لا يتغير معناه، طالت أم قصرت مدته؟ إن من يدعي أن تاريخ ثوقديد يبقى على حاله مهما كان طول ونطاق ماضي الإنسانية يقف بالضرورة عند مقال بوسويه، أي قبل أن يُفصل التاريخ المعروف بالوثائق المكتوبة وآخر عن التاريخ المعروف بالآثار المادية.

أثناء القرن الثامن عشر الميلادي، وتحت تأثير تقدم علوم الطبيعة، بدأ المفكرون الأروبيون يقتنعون أن ماضي البشرية أطول بكثير مما يظن ويقال. لأول مرة اكتشف العلماء أن الطبيعة لها أيضاً تاريخ[1]. صحيح أن المسألة لم تحسم فلسفياً، لا آنذاك ولا اليوم، إلاّ أنها غيرت نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى الكون. ونلاحظ أن همّ بوسويه الأدلوجي لا يزال يوجه العقول إلى يومنا هذا، إذ نرى الكتب المؤلفة في موضوع المنهجيات لا تعطي لهذه الثورة الفكرية ما تستحق من عناية. يربط الدارسون التقدم المنهجي بأشياء كثيرة، فكرية وسياسية وعقائدية، سوى تطور الطبيعيات. هل يتصور أحد أن شامبوليون كان يستطيع أن يفك ألغاز الهيروغليفات لو لم يتغير الجو الثقافي المحيط به؟ بماذا امتاز على الباحثين الكثيرين الذين حاولوا منذ عهد النهضة ما حاول هو والذين توصلوا إلى حلول جزئية لا تبعد كثيراً عما حققه؟ امتاز بأنه لم يكن مقيداً بعقيدة بوسويه. تأثر شامبوليون بفلسفة الأنوار، المتولدة عن علوم الطبيعة، واقتنع أن تاريخ مصر الفعلي أطول بكثير مما يقوله غير المصريين، وربما حتى المصريون الذين اعتنقوا عقائد الشعوب المجاورة لهم، فاستخلص أن تاريخ الفراعنة محفوظ في الأحجار لا في أقوال الرواة، مهما كانوا.

إن فكّ ألغاز النقوش الفرعونية كان بمثابة العثور على كتاب مفقود. لم يتسبب إذاً

---

(1) تولمين وغودفيلد مرجع س. درس اليونان والرومان والعرب وغيرهم الطبيعة ولكن في غياب البعد الزماني. بعد القرن الثامن عشر تغير مفهوم التاريخ الطبيعي، وتحول التصنيف الوصفي إلى ترتيب تطوري [7.2].

في قطيعة داخل التأليف الكلاسيكي. ما تولد عنه، وكان في غاية الأهمية، هو تغيير الاتجاه من البحث عن المكتوب، عن المرويات، عن أقوال البشر إلى الحفر عن آثار مدفونة في جوف الأرض. تركز البحث أولاً عن أحجار تحمل حروفاً أو صوراً هندسية، ثم انتقل الاهتمام إلى أحجاز مصقولة أو منحوتة أو مثقوبة، الخ، تحمل دلالتها في بناها وفي هياكلها؛ فتغيّر بذلك علم الأوليات.

3.4.2 من التحفة إلى النفاية

لا زلنا نستعمل كلمة ارخيولوجيا، علم الأوليات، رغم أن المدلول قد تطور وأصبحنا نتكلم على ارخيولوجيا صناعية[1]. ظل المفهوم ملتصقاً مدة طويلة بالفترة السابقة على اختراع الحرف، فكان الناس يظنون أن الباحث لا يلجأ إلى الحفريات إلا في حالة انعدام تاريخ مكتوب[2]، أما اليوم فلم يعد ميدان الأثريات محدوداً لا في المكان ولا في الزمان. حيثما نزل الإنسان يترك مخلفات مادية متنوعة يدرسها الباحث تماماً كما يدرس قاضي التحقيق آثار المجرم بمساعدة خبراء الشرطة القضائية. وهذا ما دفع فريقاً من الدارسين المعاصرين إلى تصور وتنفيذ تجربة منهجية رائدة[3]. وعندما ينعدم الوجود البشري يفتح المجال لعلماء **الأرضيات (الجيولوجيا)** والنبْتيات والحيوانات القديمة ليدرسوا المحيط الطبيعي الذي وجده الإنسان في منطقة معينة. الارخيات علم ملازم للتطور البشري، من أقدم العصور إلى يومنا هذا. هناك تقنيات مشتركة نعرض لها بعد حين ولكن اختلاف التخصصات واضح: إن الخبير في الفرعونيات غير الخبير في الحفريات الوسيطية، ودارس نشأة المدن في الشرق الأوسط غير الباحث في أصل سكان **الغرونلاند**[4]. يقول أحد الباحثين الفرنسيين: «إن على العالم الأثري أن يتعرف على تقنيات الفيزيائي والأرضياتي ومخطط المدن، لا ليكون ذلك العالم الكامل المشارك

---

(1) م.ج. ملحق 1 ص 188 إلى 189.

(2) اندريه لورْوا ـ غوران، «الارخيات قبل التاريخ» ضمن **التاريخ ومناهجه** ص 1207 إلى 1222.

(3) هنري دلبورت، **الأرخيات والواقع** (باريس 1984) ص 127. أقيم مخيم ميلّي في كندا ثم، بعد إخلائه من السكان، درس حسب قواعد الأرخيات وقورنت النتائج مع التجارب التي عاشها المخيمون لمعرفة صحة طرق الاستنتاج.

(4) **التاريخ ومناهجه** ص 250 إلى 273 وص 1223 إلى 1225 (أثريات العهد القديم)؛ ص 275 إلى 323 وص 1226 إلى 1240 (أثريات العهد الوسيط).
م.ج. ملحق 1 ص 194 (أثريات العهد الوسيط).

الذي تطلع إليه عصر النهضة ولكن ليستطيع أن يلمس الفوارق ويؤسس بجانب تاريخ فنون القول تاريخ طرق العمل والإنجاز»[1].

تشكل الأثريات اليوم، بجانب التاريخ الاقتصادي، وربما أكثر منه، ألصق التخصصات التاريخية بالتطور العلمي. وصلت إلى حدّ من الدقة والتفنّن جعل من الصعب النظر إليها كعلم مساعد للتاريخ. أصبحت علماً مستقلاً يهدف إلى ما يهدف إليه التاريخ التقليدي وبطرق أصيلة تبدو للجميع أكثر موضوعية وأقل تأثّراً بالأهواء والأغراض. تموّل الدولة الفرنسية برنامجاً ضخماً للحفريات يمتد على عشر سنوات «لدراسة مجتمع بلاد الغال، نظامه المدني وحياته الاقتصادية»[2]. وعندما يطالب باحثون من بلدان مختلفة بتنظيم حملة عالمية لحفر منطقة سجلماسة على أبواب الصحراء الكبرى، فإنهم ينتظرون منها أن تلقي أضواءً كاشفة على تجارة ومجتمع المنطقة بكاملها، يأملون أن يجدوا تحت الرمال آثاراً تجيب عما سكتت عنه المراجع والوثائق المكتوبة.

استعملنا للتعبير عن كل سرد يستند أساساً على كشوف الحفريات عبارة التاريخ **بالأثر**، ونعني به مخلفاً مادياً، لا أثراً بالمعنى التقليدي الإسلامي، أي رواية شفوية انحدرت إلينا عبر سلسلة متّصلة من الرواة. الأثر هنا طبيعي ملموس: حجر، عظم، لباس، أثاث، حليّ، سلاح، نفاية طعام، إلخ.. لكل مخلف أوصافه الخاصة، يحال للفحص والدراسة على خبير. لذا أصبحت الأثريات شبكة تلتقي فيها جميع العلوم الطبيعية الحديثة والمتطورة جداً. ليست علماً موحداً بقدر ما هي مجموع تخصصات.

3.4.3 الإجرائيات

من الصعب الكلام على علوم مساعدة خاصة بالأثريات، لأن هذه تستغل اليوم كل العلوم، التقليدية والحديثة، وضمنها التاريخ المكتوب[3]. رغم هذا نخص بالذكر الطرق

---

(1) ماريو بوريو، الأرخيات والحساب (باريس 1978). مجموع مقالات، انظر من بينها مقال سرج كلوزيون ص 38.

(2) لوفيغارو عدد 9 اكتوبر 1989. مشروع دولي لحفر جبل بوفري قرب شاطو ـ شينون، والهدف منه إظهار أن الحضارة المدنية كانت موجودة في بلاد الغال قبل الغزو الروماني.

(3) «نقول إن بناءً ما مؤرخٌ عندما تنص الحوليات أو الرسائل أو الخطب أو التقاييد الحسابية أو العقود العدلية أو النقوش على سنة الشروع وسنة الانتهاء من بنائه» جان هوبر، مساهمة ضمن التاريخ ومناهجه، ص 1231.

المستحدثة، المرتكزة على الطبيعيات والرياضيات، التي يستعين بها الباحث الأثري حتى ولو لم يكن ملماً بتقنياتها:

(1) **الحفريات** بالمعنى الدقيق أي رصد المواقع التي يظن أنها تحتوي على آثار. ما كان يوجد إلى وقت قريب بالصدفة والاتفاق أصبح اليوم يتوج عملية تخطيط دقيق. وهذه الحملات الاستكشافية، البرية والبحرية، لا تختلف عن حملات التنقيب عن البترول أو اليورانيوم أو المياه الجوفية. كلما تطورت وسائل الاستطلاع الجوي أو المغناطيسي أو النووي، تضاعفت حظوظ تقدم علم الأثريات[1]؛

(2) **التوقيت والتأرخة** [5.2.3.3]. توجد مؤسسات متخصصة في تحديد عهد كل نوع من المخلفات بوسائل متنوعة وبالغة الدقة[2]؛

(3) التحليل الكيميائي والفيزيائي للقطع المكتشفة، عضوية كانت أو معدنية، مثل العظام والأخشاب والحبوب وسائر المعادن... وتستنبط من التحليلات خارطة تاريخية لكل منطقة[3]؛

(4) الترتيب والتصنيف الاحصائيين للمعلومات المستخرجة من الآثار.

عندما كانت الكشوفات قليلة وذات قيمة فنية أو حاملة لكتابات أو لها مميزات واضحة، كان من الممكن وصفها وترتيبها، قبل استغلالها، يدوياً وتبعاً لمقاييس ذوقية؛ أما وقد عادت عمليات الحفر ثقيلة بكل معنى الكلمة، وتوسع مفهوم الأثر المادي، وتضاعفت الكشوفات إلى أعداد خياليّة، - كل قطعة تحمل عشرات بل مئات المعلومات حول موضعها وشكلها ولونها ومادتها ووجهتها، إلخ -، لم يعد بالإمكان معالجة تلك المعلومات إلا باستعمال الحاسوب الالكتروني [3.5.3][4]. والاعتماد على وسائل مادية هائلة وضع الأثريات اليوم في مركز متميز، يشبه إلى حدّ كبير مركز الطب. كلا العلمين مجال تطبيق بالنسبة للرياضيات والطبيعيات، كلاهما يخضع لقوانين صارمة ولتسيير دقيق، كلاهما يشكل وجه التقدم العلمي والرقيّ الحضاري. ونذكر بالمناسبة أن العلمين

---

(1) م.ج. ملحق 1 ص 180 إلى 184.

(2) م.ب. ج 5 ص 496 إلى 513.

(3) ريمون بلوك، «مناهج الأرخيات الحديثة»، ضمن التاريخ ومناهجه ص 191 إلى 214.

(4) ماريا دومبيسكا، «النبتيات القديمة علم مساعد التاريخ»، أنّال 1970/5 ص 1471 إلى 1474.
شارل هيغونه، «التاريخ الجغرافي» ضمن التاريخ ومناهجه ص 68 إلى 88.

لعبا دوراً مهماً، أثناء فترة التوسع الاستعماري، في إثبات تفوق الدول المهيمنة. عندما نتكلم اليوم على الاستغلال السلمي للطاقة الذرّية، إننا نعني بالدرجة الأولى تطبيقاتها في مجال الصحة وعلم الآثار.

3.4.4 أزمة

أدّى تضخم صناعة الحفريات إلى تخمة يشتكي منها الخبراء. يبدو أن انغماس الأثريات في التقنيات المتطورة، وأحياناً المتطورة جدّاً، يشير إلى هروب إلى الأمام. تشكل اليوم وجهاً من السياسة الثقافية للدولة، والهم القومي واضح في برمجة أعمال الحفر التي تقوم بها السلطات المركزية والمحلية والمؤسسات الحرة. فتتحول بالضرورة إلى صناعة تموّن سوق التحف التي تنمو وتتسع باطراد. شيئاً فشيئاً يختفي الهم العلمي الصرف وراء الاعتبارات المالية، ولا أدل على ما نقول من ازدهار شركات الغوص على الكنوز في أعماق البحار. خلق هذا التحول السريع أزمة واضحة في أوساط المؤرخين بعامة والأثريين بخاصة.

تتضاعف أنواع الآثار، تتعدد المعلومات المستنبطة من كشف واحد، فيبدو واضحاً أن كل كشف يشير إلى وجود آثار عديدة لا زالت مدفونة في باطن الأرض. يدعو المنطق إذاً إلى الانتظار ومواصلة البحث والتصنيف. وبقدر ما يطول العمل التمهيدي ويرتفع عدد الكشوف، بقدر ما يصعب التعيين بسبب تشعب طرق الوصف واختلاف معايير الترتيب، فيتعود الباحث على تحرير تقرير سنوي يلخص فيه استنتاجات موقتة. تتجدد التقارير، متضاربة في الغالب، دون أن تصل أبداً إلى خلاصة. ترامى اليوم علم الآثار إلى مجموع الأرض إذ أصبحت كلها موضع نفايات، وإلى مجموع الحقب، البعيدة والقريبة، فعاد عاجزاً عن كل تأليف. يقول أحد الخبراء في هذا الميدان: «إننا نجمع ونكدس بدون تمييز، في الوقت الذي نعلن فيه للغير أن علم الآثار يدرس الإنسان ولا يتعلق بالأصنام»[1]. كان يؤخذ فيما مضى على العالم الأثري أنه يخدع بسهولة، فيبني نظريات غريبة على أسس واهية[2]. هذا مأخذ قد اختفى حالياً بسبب تطور مناهج التحليل والتأرخة، وحل محله النقد الذي ألمحنا إليه والمتعلق بقلة النتائج القطعية رغم دقة المناهج وضخامة الوسائل المادية المستعملة. تتكاثر الآثار باستمرار ومع ذلك تتضاءل فائدتها في عين المؤرخ[3].

(1) أن ـ ماري رومرو، **لوفيغارو** عدد 9 اكتوبر 1989.

(2) جان هوبر. مرجع س. ص 1230. كذلك فيسون دي برادن، **التدليس في أرخيات ما قبل التاريخ** (باريس 1932).

(3) دلبورت، مرجع س.ص 127.

يدور النقد حول الفجوة الواضحة بين قوة الاستنتاجات ـ أصل المعدن، نوع الحجر المنحوت، إلخ ـ التي لا تهم المؤرخ، وضعف تلك التي تهمه والخاصة بالتنظيم الاجتماعي أو العقائد أو الطقوس، أي بكل ما هو بشري حقاً. يصل الباحث الأثري إلى اليقين فيا يتعلق بالبيئة، بالحياة المادية، بهيكل المساكن، بالطرق التجارية، بتقنيات العمل، إلخ، لأنه يكتفي هنا بالخضوع لمنطق الطبيعيات، لكن بمجرد ما يتعدى هذا المستوى ويتوخّى المقارنة والاستقراء، فإنه يقتحم أرضاً ملغومة، وبعد محاولات غير موفقة فإنه أصبح يتحاشاها ويتمسّك بالنتائج الظاهرة البسيطة.

وفي هذه الحال يحق للقارىء غير الخبير أن يتساءل: ما الفائدة من كل هذا العمل الطويل المضني والمكلّف؟ ماذا يعنينا كبشر أن نعرف بالتدقيق نقطة انتشار زراعة القمح أو وطن الفرس الأصلي أو نوع الخشب المستعمل لنحت تابوت الفرعون الفلاني؟ هل تستحق الارخيات أن تعدّ بين علوم الإنسان؟ هذا ما يقوله بعض المؤرخين، وبخاصة دارسو اللغويات والأساطير. ولقد رأينا شيئاً من ذلك عند دومزيل [3.1.4].

بيد أن ازدهار الارخيات بكل تخصصاتها، وتقدمها السريع، واهتمام الدولة والمجتمع بها، كل ذلك يضع التاريخ التقليدي، وبدون إصرار سابق، في قفص الاتهام. كان المؤرخ التقليدي، إلى غاية انفجار الصناعة الأثرية، واثقاً من نسق الأحداث كما يستخرجه من العقود بعد تحقيقها، وهذا التحقيق يستند كما أوضحنا إلى تقنيات دقيقة. إلا أن من تعود على الاستنتاجات المتعلقة بالماديات، تلك التي يجدها عند خبراء الحفريات، يرى في الحال تهافت نتائج التاريخ التقليدي، حتى عندما يصل إلى قمة النقد اللغوي والفكري كما هو الحال عند فوستل. ذلك التاريخ، الذي يغفل دائماً القاعدة المادية للمجتمع، ينطلق من مسلمات يظن أنها قارة ثابتة مع أنها خاضعة ككل شيء في التاريخ إلى قانون التغير. بسبب هذا النقص البيّن انتعشت من جديد الجغرافيا التاريخية [5.2.2.3]. إن النظرية الجغرافية، كما عبرت عنها المدرسة الفرنسية[1]، هي ميدان وسط يلتقي فيه التاريخ والأرضيات. التاريخ يفسر خصائص البيئة والمناظر الريفية، والجغرافيا تفسر اتجاه التطور التاريخي. الفكرة قديمة قدم علم التنجيم، لكن النظرية المعاصرة وثيقة الاتصال بانفجار التقنيات الأثرية.

---

(1) «أرخيات المناظر الجغرافية». م.ج. ملحق 1 ص 184 إلى 187. كذلك لوسين فيفر، الأرض والتطور البشري. المدخل الجغرافي إلى التاريخ (باريس 1922)؛ موريس لومبار، الإسلام في عظمته الأولى، تقديم هشام جعيط، (باريس 1971).

3.4.5 الخط المادّي

إن التاريخ بالأثر المادي لا يعني فقط تاريخ الشعوب الأمّية، أو تاريخ الإنسان قبل الكتابة [الأثريات القبتاريخية]، وإنما يعم كل تأليف تاريخي يعتمد فقط، أو بالدرجة الأولى، المخلفات المادية، ابتداء بالهياكل العظمية في المقابر، وانتهاءً بالمصانع المتروكة (انجلترا) والمدن المعدنية المهجورة (أمريكا)، يلجأ الباحثون إلى علوم مساعدة تقليدية (نقش، كتابة، رواية، مخطوط) لجمع وتعيين وترتيب تلك الآثار، ولكن الشاهدة، في شكلها الظاهر وتكوينها المادي، تبقى هي العماد، أكانت مخدومة (أرتِفاكت) أو غير مخدومة. لا يعنينا في هذا السياق أن يسمى بحثٌ ما «تاريخ المحراث»، أو «علاقة الإنسان وآلات الحرث»، أو «تأثير المحراث في تاريخ الإنسانية»[1]، أن يُضمّ إلى التاريخ أو الجغرافيا أو الأثريات أو إلى أي تخصص آخر؛ ما يعنينا، لندرجه في جملة التاريخ ـ بالأثر، هو أن يخالف مؤلفاً مكتوباً في الموضوع نفسه ولكن اعتماداً على سلسلة عقود أو على مجموعة لوحات زيتية.

واضح أن الآثار المذكورة هنا هي في الأساس مخلفات آدم الطبيعي، تتعلق بالإنسان من حيث أنه كائن حي نشيط فطن. قد يدل بعضها على ذوق فني أو على شعور ديني (الحلي مثلاً أو قبلة القبور)، كما أن بعضها الآخر يدل على نمط متميّز في المعيشة، لكن هذه الدلالة هامشية وظنية إذا قورنت بدلالة أخرى محورية وقطعية. إن الإنسان الذي تؤرخ له الآثار المادية منغمس كلياً في محيطه الطبيعي، يتأثر به في كل أطوار حياته ويؤثر بدوره فيه، ولهذا السبب يترك بالضرورة ورغماً عنه آثاراً دالة عليه. هذا مستوى ملازم للإنسان، لا فرق فيه بين القديم وبين الحديث. لا تختص علوم البيئة بالماضي دون الحاضر، بالإنسانية المتخلّفة دون المتقدمة، بقبائل الأمازون دون سكان نيويورك.

تأثر التأليف التاريخي منذ البداية بعلوم البيئة، حتى في أطوارها الأولى، عندما كانت مرتبطة بالتنجيم. قلنا إن هذا الخط في التأليف تطور وارتفع إلى درجة أعلى من الوضوح والدقة في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي بسبب الثورة المنهجية التي طرأت على الطبيعيات. بقي قوياً في فرنسا بالخصوص رغم ذيوع صيت ميشله وتأثير أسلوبه الرومانسي. إليه ينتمي تين الذي ركز كل تحليلاته على العوامل الثلاثة (العرق، البيئة،

---

(1) هودريكو، الإنسان والمحراث عبر العالم (باريس 1955)؛ بولّيت، الجمل والعجلة (هارفرد 1975).

الحقبة)؛ وحاول أن يفسر بها كل أحداث التاريخ وكذلك نفسانية كل شعب وأعمال كل أديب وفنان[1]. ورغم أن أكثر المبرزين في هذا الخط فرنسيون، فإننا نجد ممثلين عنه في بلدان أخرى، وإن كان تحت نعوت مغايرة.

ما نحب أن نؤكد عليه في هذا الصدد هو أن الاختلاف بين المدارس التاريخية لا يعود بالأساس إلى ميول الشعوب والأفراد، وإنما إلى نوعية المخلفات المعتمدة. إذا غلب الاعتماد على الشواهد المادية في تأليف تاريخي ما جنح إلى التشبّه بالعلوم الطبيعية، وإذا عمّ فيه استغلال الأعمال الفنية، انحاز إلى ميدان الفن والأدب. وهذا أمر واضح في كل خصام ينشأ بين المتخصصين في المنهاج.

---

(1) تعرف مدرسة تين بالوضعانية (بالمعنى الفلسفي لا القانوني الذي رأيناه في فصل سابق)، ونفس المنهجية عندما تطبق في النقد الأدبي أو تاريخ الفن تعرف بالتاريخانية مع أنها لا تمتّ بصلة إلى تاريخانية رانكه. هذا مثال على الخلط في المصطلحات عندما نجتاز من مجال تخصص إلى آخر.

الفصل الخامس

التاريخ بالعدد

التاريخ بالأرقام ثورة في فهم التاريخ.
فرانسوا فوره

لا همّ لهذا الكاتب البئيس سوى أسعار المواد وشؤون البطن: غلاء الخبز وقلة الخضر وخطر الجليد على العنب، إلخ، إلخ..
ميشله

3.5.1 تمهيد

يمتاز المجتمع الأمريكي عن سائر المجتمعات بكون الدراسات التاريخية استندت دائماً فيه إلى الاقتصاد والإحصاء، وسبب ذلك هو أن الأمّة الأمريكية نشأت في عصر الثورة الرأسمالية الديمقراطية، فكان تاريخها معاصراً بكل معاني الكلمة. وإن ظهرت في أمريكا الأرخيات الجديدة، فأحرى أن يظهر فيها التاريخ الاقتصادي الجديد[1]، حيث تعوّض الأحكام الكيفية، المدعمة أحياناً بأرقام متناثرة، بأنساق من المعادلات داخلة في «نظيمة مقفلة». واضح أن المنهجية المستعملة في تلك البحوث مأخوذة بحذافيرها من الاقتصاد الكمّي. لذا نحتت كلمة كليومتريكس (تاريخ كمي) على وزن اكونومتريكس. وهكذا كتب ليونتيف كتابه حول بنية الاقتصاد الأمريكي من سنة 1919 إلى سنة 1939، وفوغل الخطوط الحديدية ونمو الاقتصاد الأمريكي، وتكرست، بناء على دراسات إحصائية مماثلة، نظرية الاقلاع المرتبطة باسم والت روستو[2].

وما كان لهذا الاتجاه في البحث التاريخي أن ينمو ويتطور بسرعة لولا اختراع

(1) ليفي ـ لوبُويه، «التاريخ الاقتصادي الجديد» ضمن أنال عدد 1969/5، ص 1035 إلى 1065.
(2) والت روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة ف. (باريس 1960).

الحواسيب الالكترونية القويـة، القادرة على خـزن وتعبئة آلاف وربمـا مئات آلاف المعلومات. فالإنجاز الذي كان يتطلب تضافر جهود عشرات الباحثين على مدى سنين عديدة أصبح في متناول فرد وفي ظرف زمني معقول. وبفضل الحاسوب استطاع الباحث المستقل أن يستغل معلومات رقمية هائلة لم يكن أحد يحلم بالاستفادة منها. وهكذا بدأت ثورة الكم أو الرقم في البحوث التاريخية، في أمريكا أولاً ومنها انتقلت العدوى إلى انجلترا ثم إلى فرنسا وإيطاليا، أي إلى البلدان التي تملك وثائق رقمية كثيرة ومنسّقة[1].

نتج هذا الاتجاه في التأليف عن ثورتين: الأولى مرتبطة بعلم الاقتصاد والثانية بالعلوم الدقيقة إذ الحاسوب وليد قفزة في ميدان الفيزياء والرياضيات. إذا نظرنا إلى النتيجة، إلى المؤلفات المكتوبة حسب هذا الاتجاه والمملوءة بالأرقام والجداول والرسوم البيانية، حق لنا أن نتكلم على تاريخ كمي أو عددي أو إحصائي، وهذا هو الاصطلاح الانجلوساكسوني، أما إذا نظرنا إلى نوع الوثائق المستعملة، إلى المادّة التي تغذّي الحاسوب والتي لا يمكن استعمال الحاسوب بكيفية فعالة إلا بتواجدها، تكلمنا على تاريخ جدولي. لا يكفي أن يملك الباحث أرقاماً مبعثرة، غير منتظمة ولا منسقة، ليدخل هذا الميدان، لا بدّ أن تتوافر لديه طوابير من الأعداد المتناسقة في الحقل الواحد (الأسعار، الكميات، المسافات، المساحات، إلخ). إن لم تكن الجداول جاهزة يمكن بالطبع استنباطها، ولكن شريطة أن توجد مادة قابلة للبدل والتحويل. التاريخ الكمّي وارد في ظروف معينة، لا يتحقق إلا حيث توجد جداول إحصائية وهذه لا توجد في كل مكان وزمان. هذا تعريف يحدّ من حرية الباحث إذ يضع شروطاً كثيرة لتطبيق المنـاهج الاحصائية. ولئن كانت عامة المؤرخين تقبل هذه الشروط، فإن عدداً غير قليل منهم يرفضونها. وحتى لا نفصل في القضية منذ البداية اخترنا أن نسمي هذا الاتجاه كتابة **التاريخ بالعدد**. والعدد، كما سنرى لاحقاً، لا يشير إلى تقنية بقدر ما يتضمّن فلسفة محددة عن التاريخ والحدث والعلة[2].

---

(1) التاريخ ومناهجه، ص 893 إلى 933.

(2) فلود، المدخل إلى التاريخ الكمّي (لندن 1973)؛ شونو، «التاريخ الجدولي: حصيلة وآفاق» في المجلة التاريخية (باريس) مجلد 3 سنة 1970، ص 297 إلى 320؛ فوره «التاريخ الكمي» ضمن تأليف التاريخ، بإشراف جاك لوغوف وبيير نورا (باريس 1974)، ج 1 ص 42 إلى 61؛ «مسالك جديدة للبحث التاريخي» لوموند عدد 25 يناير 1969.

3.5.2 الإنسان المنتج

لا بدّ لنا من العودة إلى الوراء لكي نفهم المشكلات المتعلقة بالتاريخ المكتوب بالعدد.

إن الحاسوب غيّر ظروف عمل الباحثين في ميادين شتّى. لكن هذه الثورة جاءت كتتويج لتطور يعود إلى ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي. منذ أن تكونت الامبراطوريات القديمة والدواوين (الخراج، العسكر، البريد) تقوم بإحصاء كل ما يوجد فوق وتحت الأرض لأغراض جبائية وعسكرية. وهكذا عرفت الصين ومصر الفرعونية وروما والخلافة الإسلامية إحصاء السكان والأراضي والمواشي والتجار والطرق، إلخ. هذه ظاهرة عامة، لكن بعض الدول، لأسباب معروفة تتعلق بانعزالها وعدم تعرضها لهجومات خارجية متوالية ولوجود مؤسسات محرمة على المقاتلين والنهّاب، استطاعت أن تحافظ على وثائق إحصائية كثيرة نمت مع مرّ القرون لتكون جداول متصلة، وتلك البلدان هي التي ذكرناها سابقاً: انجلترا، فرنسا، إيطاليا، ونلحق بها أمريكا واليابان. .

بيد أن ثورة العدد هي في جوهرها ثورة في المعاملات التجارية. غيّرت أولاً المحاسبة وموازنة المصاريف والمداخيل. والجداول التي يستغلها الباحثون اليوم (الأسعار، الواردات، الصادرات، الديون، إلخ) هي في الواقع ما تبقّى من وثائق دور التجارة أو القرض أو التأمين. لا عجب أن ينشأ الاقتصاد كعلم مستقل في نطاق التاريخ الحديث وفي أوروبا الغربية، وأن يهتم بالمال (المدرسة المركنتيلية) قبل أن يتجه إلى مسائل الإنتاج الزراعي (المدرسة الفيزيوقراطية) ويكشف عن مفهوم القيمة (آدم سميث). يمكن القول إن الاقتصاد، حتى أواخر القرن الثامن عشر، لا يعدو أن يكون وصفاً لمراحل الإنتاج والتبادل، أو بعبارة أخرى هو تاريخ الإنسان المنتج.

أثّر علم الاقتصاد في منطق الفلاسفة والمفكرين بعامّة، وتسبب في ظهور النظرية الاقتصادية للتاريخ التي تؤكد على أن التاريخ هو سيرورة الإنسان المنتج، بل مفهوم التطور لا يتبلور بالفعل إلاّ في ميدان الإنتاج المادّي ومنه يسحب على الفكر والثقافة. كل المقولات التي تنسب إلى الماركسية تحت اسم المادية التاريخية ليست في حقيقة الأمر سوى استنتاج يكاد يكون بديهياً لمسلّمة تحدد التاريخ العام بالفعالية الإنتاجية. هذا الخط في التفكير[1] اكتسح، خلال القرن العشرين للميلاد، كل المجتمعات وانسحب على كل

---

(1) هذا الخط الاقتصادي الاجتماعي هو غير الخط الطبيعي المادّي [3.4.5].

الأزمنة وطبقت منهجيته حتى على المجتمعات التي لم تخلف وثائق مكتوبة، وطبعاً بقدر ما تقل الوثائق تُستبدل البراهين بالأحكام المسبقة[1].

هذا تطور بيّن في دراسة القاعدة الإنتاجية، من تجارة إلى زراعة إلى صناعة إلى تقنيات، لكن نلمس بجانبه تطوراً آخر يبدو بعيداً وغريباً جدّاً عنه ومع ذلك تداخل معه في أواسط القرن الماضي، نعني البحوث المتعلقة بقواعد الاتفاق وقانون العشوائيات. أثناء القرن الثامن عشر نشأ علم الإحصاء الوصفي؛ ومعروف أن الباعث على ذلك همّ أرباب التأمين. نعلم أننا لا نعرف بالعين من سيموت بين سكان مجموعة بشرية في اليوم الفلاني أو الشهر الفلاني، ولكن نستطيع، انطلاقاً من عدد السكان وتوزيعهم حسب أعمارهم وبتطبيق قواعد الإحصاء، أن نعرف معدل الأموات في كل يوم وشهر، وهذا كافٍ في صناعة التأمين. كل المعادلات الاحصائية المهمة (المعدلات، النزعة المركزية، التشتت والانحراف، مؤشرات الاستدلال، إلخ..) اكتشفت قبل نهاية الثلث الثاني من القرن الماضي. ومنذ ذلك التاريخ بدا واضحاً أن الرياضيات الاحتمالية التي تدرس قواعد العلاقات العشوائية، أي الممكنة وليست الحتمية، تلائم تقلبات الجماعات البشرية وتساعد على فحصها في حالها ومآلها. ما يظهر في اللحظة وليد الصدفة، مقدراً بالخبط والاتفاق، قد يدخل، على مستوى آخر، في نسق ويخضَعُ لقاعدة ثابتة. إن الدراسات التي نسميها اليوم استطلاعات كانت تسمّى في القرن الماضي إحصائيات[2].

ونصل إلى مرحلة ثالثة في قصة التشابك بين الاقتصاد والتاريخ وهي التي تلت أزمة 1930. بعد أن اتضح للجميع أن الكساد العام، الناتج عن انهيار بورصة نيويورك، ليس من قبيل الأزمات العُشرية المعتادة، راح الباحثون ينقبون في أخبار الماضي عن حالات تماثلها خطورةً واتساعاً. اضطروا إلى حشد أعداد هائلة من الأرقام عن الأسعار والأرباح والأجور ولم يستطيعوا أن يوظفوها إلاّ باستعمال أرقى وأدق التقنيات الاحصائية. فتألق نجم المدرسة الفرنسية وبخاصة اسم الباحث فرانسوا سيميّان. عاد إلى كتب التاريخ، استخرج منها معلومات رقمية، كون منها جداول منسقة ثم أجرى عليها المعادلات الاحصائية، فكشف عن علاقات خفية. تحت الدورات العشرية المعروفة لدى الاقتصاديين وجد دورة أطول، نصف ـ قرنية تتجزأ إلى حقبة توسع وانفتاح، ترتفع فيها

(1) النقص واضح في الاسطوغرافيا السوفياتية أو الصينية حول المجتمعات غير الرأسمالية.

(2) بول لازارسفلد، مرجع. س. ص 75 إلى 162. (ملحوظات عن تاريخ إدخال العدد في الاجتماعيات).

الأربـاح والأسعار ومقـادير الإنتـاج، وحقبة انكمـاش وانحصار، تنخفض معهـا كل المؤشرات السابقة. بيّن سيميان أن توالي الحقبتين لم ينقطع منذ القرن الرابع عشر في أوروبا الغربية. هذا الايقاع البطيء، المختفي تحت إيقاعات أسرع وأظهر، غيّر منظور المؤرخين المحترفين إلى كثير من الأحداث[1]. سار أرنست لابروس على الدرب نفسه، فدرس اقتصاد فرنسا أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر في محاولة لوضع حدّ للنقاش الدائر منذ عقود حول ماهية ثورة 1789. هل هي ثورة شعب جائع، كما قال بذلك ميشله، أم ثورة طبقة وسطى غنية مثقفة وغاضبة على الحكم المطلق، كما تصورها جان جورس؟ أوضح لابروس، بعد دراسة إحصائية دقيقة وعبر رسوم بيانية في غاية الوضوح، أن الأيام الثورية هي بالضبط تلك التي عرفت أدنى مستوى في إنتاج الحبوب والتي بلغت فيها أسعار الخبز والخمر أعلى مستوى. قد لا تقنع هذه الحجة بعض المؤرخين، ولكن يصعب على الجميع إهمال هذا التوافق الزمني. وهذه العلاقة بين وجهة مؤشرات الاقتصاد والواقعة السياسية ما كانت تطفو على سطح التاريخ لولا تقدم تقنيات الإحصاء. كانت الأرقام موجودة في تقارير «عمّال الملك»، المتأثرين بتعاليم المدرسة الفيزيوقراطية، غير أن الدارسين كانوا يجهلون طرق الاستفادة منها قبل أن يتعلموها من الاحصائيين[2].

لكن، إذا كانت دراسة الإنسان المنتج في تقدم متواصل منذ بداية العهد الحديث، على الأقل في أوروبا الغربية، فماذا جدّ في أواسط هذا القرن حتى استطاع أن يتكلم البعض عن نشأة تاريخ اقتصادي جديد؟ يقول فرانسوا فوره «إن التاريخ الكمي يعوّض الحدث بالنسق وإنه يرمي إلى وضع الواقعة في تواليات زمنية منسجمة وقابلة للمقارنة لكي يمكن تقييم التطور داخل فترات محددة، سنوية في الغالب»[3]. نقرأ العبـارة ونتساءل: أوليس هذا ما قام به سيميان ولابروس؟ الواقع هو أن هدف التاريخ بالعدد (الكمي في إصطلاح فوره، الجدولي النسقي في اصطلاح بيير شونو) هو هدف تاريخ الإنتاج، كلاهما يستغل مفاهيم الاقتصاد ويوظف تقنيات الإحصاء. ما جدّ في أواسط هذا القرن هو:

---

(1) فرانسوا سيميان، **الأجرة، التطور الاجتماعي والعملة**، 3 أجزاء، (باريس 1932). تأثير هذا الكتاب في أقطاب مدرسة **الحوليات** (أنّال) وبخاصة في فرنان برودل أمر مسلم ومعروف.

(2) أرنست لابروس، **أزمة الاقتصاد الفرنسي في نهاية العهد القديم وبداية الثورة**، ج 1 (باريس 1941).

(3) فرانسوا فوره، مرجع. س. ص 45.

(1) القفزة النوعية المتمثلة في اختراع الحاسوب الالكتروني الذي سهل العمليات الحسابية بحيث ما كان يتطلب في زمان سيميان تضافر جهود جيل بأكمله عاد ينجز في سنة وربما في شهر واحد؛

(2) التمكن من استغلال وثائق لا تمس الإنتاج مباشرة. لم يعد التعبير بالعدد وقفاً على إنتاج البضائع والاتجار بها، شؤون المعاش حسب تعبير ابن خلدون، بل تعداه إلى مستوى المؤسسات والإبداع الفكري.

(3) إبداع ما سُمي بمنهاج **الفرضية العكسواقعية** والذي يعادل إدخال التجربة في التاريخيات. يشتغل الباحث حسب برنام حاسوبي معيّن مبني على علاقات مضبوطة بين مؤشرات تدلّ على تطورات وتغيرات مسجلة، يمكن إذاً أن يبدل مؤشراً بآخر ويرى النتيجة المحتملة. ادعى مؤرخون أن سبب سرعة نمو الاقتصاد الأمريكي هو مدّ الخطوط الحديدية عبر القارة، فقال فوغل: لنسحب هذا المعامل من **المودل** [النموذج] المستعمل. إذا جاءت النتيجة النهائية مخالفة لما هو معروف لدينا حكمنا بفعالية المعامل المذكور وثبت القول التقليدي، لكن إذا بقيت النتيجة على حالها فهذا دليل على أن مدّ الخطوط الحديدية ليس هو الدافع وراء نمو الاقتصاد الأمريكي السريع. افتراض عكس الواقع للحكم على دور عامل معين أمر عادي عند المؤرخين وأبلغ عبارة عند ما قاله **باسكال**: لو كان أنف كليوباتره أقصر لتغيّر تاريخ العالم. ولكن مع الحاسوب خرج من حيز التخمين إلى حيز الاستدلال.

الثورة الحقيقية التي غيرت مسار البحث التاريخي في أواسط الخمسينات من هذا القرن لم تكن إدخال العدد وحسب بل كانت تطبيق مناهج دراسة الإنتاج إلى ميادين أخرى باستغلال وثائق غير مؤشرات «السوق والمعاش».

3.5.3 الحاسوب. .

إن استعمال الحاسوب في الدراسات التاريخية كوّن ثورة بمعنَيْين: بمضاعفة القدرة الحسابية من جهة وبإدخال العدد في ميادين سوى الإنتاج الماديّ من جهة أخرى. بالمعنى الأول كان طفرة ولكن في اتجاه معروف منذ القرن الثامن عشر بحيث لم يخلق أية مشكلة من الوجهة المعرفية؛ أما بالمعنى الثاني فبقدر ما فتحت الثورة الحاسوبية آفاقاً واسعة للإبداع والابتكار بقدر ما طرحت مسائل منهجية ومعرفية عويصة.

واضح أن الحاسوب لا يفيد إلا إذا غذي بأعداد كثيرة ومنسقة في تواليات متصلة.

قبل اللجوء إلى الآلة لا مناص من عمل تمهيدي طويل وشاقّ. لقد قيل إن الوقت الضروري لتهيئة الجداول القابلة للاستعمال يفوق الوقت المقتصد في العملية الحسابية ذاتها[1].

ويؤكد فوره أن التعبئة التمهيدية، أي صناعة الجداول، هي أساس الثورة الاسطوغرافية، لأن الباحث في التاريخيات اكتشف، وهو يقوم بذلك العمل، أن مادته ليست الحدث الخام بقدر ما هي مفهوم مكيّف مستخلص من الخبر[2]. وفي هذا المنظور أصبح من اللازم تكوين توثيق جديد. لكي يستطيع الباحث أن يستغلّ الحاسوب فلا بدّ له من إعادة ترتيب وتنظيم الوثائق المحفوظة. تُقدم محفوظات لأنها جاهزة للاستعمال الحاسوبي وتُؤخر أخرى لأنها تحتاج إلى تسوية وتنميط. ولا عجب إذا واجهت هذه الدعوة إلى تغيير جذري في النظام المكتبي معارضة قوية عند أصحاب المهنة: كيف الاندفاع وراء هذه الثورة ذات الأبعاد الخطيرة قبل الاطمئنان إلى صلاحية المنهج الذي يستلزم توثيقاً جديداً؟ وإذا اتضح أن نفعه ضئيل، هل يمكن العودة إلى النظام السابق؟

ما هي الوثائق المعنية وما المقصود من تكييفها؟ يميز الباحثون ثلاث مراحل في تكوينها:

ـ المرحلة الاحصائية بالمعنى الدقيق هي التي تهم القرن التاسع عشر الميلادي الغربي[3]؛

ـ المرحلة التي تمتد من 1680 إلى بداية القرن التاسع عشر، تنعت بأنها قرإحصائية، وتخص بالأساس انجلترا وفرنسا وأيطاليا واسبانيا.

ـ المرحلة الثالثة تمتدّ من القرن الثالث عشر الميلادي إلى 1680 وتسمّى قبإحصائية. خلفت في أوروبا وفي غيرها من البلدان وثائق وصفية تحتوي على أرقام ولكن مبعثرة وغير متتابعة.

على أي أساس تمّ التمييز بين المراحل؟ إن الجداول المتوافرة تشير كلها إلى

---

(1) فلود، ص 204.

(2) فوره، مرجع. س. ، ص 54.

(3) تعم المرحلة الاحصائية المناطق المستعمرة والتابعة لأن تاريخ الاستعمار قسم من تاريخ التوسع الرأسمالي. انظر دراسات جان ـ لوي مييج حول المغرب، جان غانياج حول تونس، جان شِنو عن الصين، إلخ.

الإنتاج البضاعي وإلى المبادلات، أي إلى تطوّر النظام الرأسمالي. ما يميّز مرحلة عن أخرى هو وفرة وتسلسل الجداول. هذه ظاهرة شكلية. لا يمكن كتابة تاريخ بالعدد إلاّ إذا وجدت تواليات عددية. كلما انعدم التوالي وانقطع التسلسل والنسق قلّت حظوظ ظهور هذا النوع من التأليف التاريخي. تستتبع هذه الملاحظة نتيجة بالغة الخطورة: المجتمعات التي لا يكتب فيها تاريخ بالعدد هي بالضبط المجتمعات المتخلفة لأن الرأسمال والإحصاء والتنمية ظواهر مرتبطة بعضها ببعض، توجد كلها أو تنعدم كلها. وهكذا تبدو المجتمعات السابقة على القرن الثالث عشر الميلادي، داخل وخارج أوروبا، هادئة باردة قارة، وبكلمة واحدة، تقليدية.

بالنسبة للمجتمعات «الإحصائية» يمكن ترتيب الوثائق الرقمية إلى ثلاثة أنواع:

ـ الجداول العددية بالمعنى الدقيق. توجد في اللوائح الضريبية أو الديوانية، في كنانيش التجار، في دواوين العساكر، في إحصاء السكان، في دفاتير الكنيسة عن الولادة والتعميد والزواج والوفاة، في تقارير صحية، في سردات السجون، إلخ[1]؛

ـ الجداول الاستبدالية، المحولة من وثائق أولية. يدرس الديموغرافيون رسوم الزواج مثلاً لمعرفة معدّل الزيجات، ولكن يمكن استعمالها لمعرفة معدّل الأمية بتعداد التوقيعات بالحروف. وهكذا يستخرج من جدول جاهز جدول ثانٍ يصبح هو الوثيقة المعتمدة لدراسة حقل تاريخي معين. كل البحوث التي جدّدت معرفة المجتمع الفرنسي أو الانجليزي في القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد وظفت بهذه الطريقة كنانيش الحالة المدنية التي كانت موكولة لرجال الدين[2].

ـ الجداول المستنبطة التي لا تمس مباشرة الإنتاج ولا الحياة الاجتماعية بالمعنى العادي، فهي بالتالي غير مرتبطة بالنظام الرأسمالي. يصل الباحث إلى العدد بعد عملية ترقيم، أي بعد أن يحول وصفاً مضمناً في وثيقة إلى رقم. هذه العملية، تحويل الكيف إلى الكمّ، نسميها كمكمة ونلاحظ في الحين أنها، وإن كانت مستحدثة في حقل التاريخيات، قديمة معهودة في الطبيعيات وكذلك في الاجتماعيات[3]. لا شك أن العدد

---

(1) نستعمل في المغرب عبارات محلية: مكس (ضريبة)، كانون (سكان)، وسق (تجارة)، إلخ.

(2) غوبر، لويس 14 وعشرون مليوناً من الفرنسيين (باريس 1966)؛ نونان، العزل والزواج، ترجمة ف. (باريس 1969).

(3) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، بإشراف فستينغر وكاتز، ترجمة ف. (باريس 1963)، ج 1 ص 350 إلى 378.

ثوّر دراسة التاريخ، ولكنها ثورة متأخرة نسبياً جاءت لتتوج حركة مسَّت كل العلوم الاجتماعية، وذلك قبل اختراع الحاسوب. سهّل الحاسوب كمكمة التاريخيات ولكنه لم ينشئها من لا شيء.

3.5.4 . . والجداول

أشرنا إلى تقدم الحفريات وعلاقة ذلك بتقدم الطبيعيات [3.4.3]، وبما أن الأمر يتعلق أساساً بترتيب المعلومات جاز لنا أن نقول إن الكلام هنا يدور حول فهرسة آلية. كانت الفهرسة التقليدية أيضاً نوعاً من الترقيم (النومرة)، أي إلصاق نمرة معينة على كشف قبل ترتيب الأرقام التأشيرية وإعادة ترتيبها عند الحاجة. واضح أن هذه العملية، وإن استعملت الرقم، غير التي تتعلق بالإنتاج لأن مؤشرات الإنتاج تدل على مقادير وكميات ملموسة، أما النوامر هنا فهي اصطلاحية تدل على موقع منسوب إلى نقطة ـ أصل أو على رتبة منسوبة إلى منطلق. في بداية صناعة الحفريات كان همّ الباحثين المحافظة على المواقع الأثرية إذ الحفر يعني في غالب الأحيان الاتلاف، فكان الأثريون يلجأون إلى القياس والتصوير وكانت النتائج بعيدة جدّاً عن المراد. أما الآن بعد اكتشاف الحاسوب الالكتروني وبواسطة قدرته الخيالية على خزن المعلومات واستردادها، فيمكن الحفاظ على حالة الموقع الأولي وإن استخرج منه مليون معلومة وأكثر. تُحوّل الأوصاف إلى أرقام ـ أتعلقت بآلات أو أسلحة أو مواعين أو حلي أو اشداف أو نقود، إلخ ـ، فيسهل بعدئذ التعامل معها بالطرق الإحصائية المعروفة. قلنا إن هذه المرحلة هي الأقل كلفة. بعدما يأتي دور **التأويل** أي القفز من الرسم البياني إلى الوضع التاريخي. تؤول مثلاً نقطة الارتكاز في الرسم إلى مركز إشعاع حضاري أو أصل انتشار نبات. في هذا الإطار لم يعد هناك فرق حقيقي بين البحث في العهود الإحصائية (المجتمعات الرأسمالية) التي تخلف جداول إنتاجية جاهزة والبحث في القبتاريخ باستغلال جداول مستنبطة، لأن القوانين الإحصائية لا تتغير، ولأن الحاسوب لا يميز بين هذه وتلك. لكن يحق للمنهجي أن يتساءل: بما أن الأعداد المرتبطة بالحفريات اصطلاحية صرف، ما علاقة النتائج المستخرجة منها بالوقائع التاريخية؟

التساؤل نفسه يصح على الأعمال التي تستخدم الحاسوب لمعالجة معلومات مقتطفة من مؤلفات أدبية[1]. كل عمل أدبي مكون من مفردات تتوزع إلى أنواع مختلفة:

---

(1) فروجه، نقد النصوص بوسائل الآلة (باريس 1968).

أعلام بشرية ومكانية، أسماء قبائل وبطون، مفاهيم مجردة، حروف نحوية، مصطلحات، إلخ. بالرجوع إلى عدد كبير من النصوص (الطبقات، الرحلات، دواوين الشعر، إلخ) نستطيع أن نستنبط جداول عددية، وهذا عمل داخل في نطاق التوثيق الجديد الذي يستبدل الوثائق الوصفية التقليدية بأخرى قابلة للنومرة. معروف أن المصادر التقليدية تبدي أموراً وتخفي أموراً أخرى. لا تبدي مثلاً للقارىء العادي تغير الأسماء والكُنى والألقاب من العصر الأموي إلى الفاطمي والمغولي. . نلحظ من حين لآخر هذه التغيرات ولكن يبقى ذلك على مستوى الحدس والتخمين. أما عندما تفرغ كل المعلومات، المضمنة في مجموع المصادر المتوافرة، في الحاسوب[1] فيبدو التطور واضحاً على جميع مراحله وبكل تفاصيله. كان مخفياً ضمن المرويات المتناثرة وكان محكوماً عليه أن يبقى كذلك لولا قدرة الإحصاء على إظهار اتجاه التطور. وهكذا نجد أنفسنا أمام دراسة كمّية (عددية) تخص مجتمعاً غير إحصائي. نقفز مباشرة إلى المستوى الاجتماعي ونتخطى مستوى الإنتاج الذي عادة ما يخلف وحده جداول متناسقة من الأعداد الدالّة. السؤال هو: هل هذا النوع من البحث ينتمي فعلاً إلى التاريخ الكميّ أم هل هو فهرسة آلية لا غير؟ لا شك أن الباحث يستفيد من كل فهرسة، وبخاصة إذا كانت شاملة دقيقة ومتنوعة، إلّا أن السؤال المطروح يتعلق بأمر جوهري: هل العلاقات الاجتماعية التي يكشف عنها علم الإحصاء لها المضمون نفسه عندما تشير إلى الإنتاج والمبادلات، إلى التّسكان والتزاوج، وعندما تشير إلى كثرة أو قلة مفردة في نصٍّ أدبي أو صورة في قطعة أثرية؟

3.5.5 . . والمستوى الثالث

إن التاريخ بالعدد بدأ بدراسة الإنتاج والمبادلات في الفترات الإحصائية بصورة خاصة (المستوى الأول)، ثم انتقل إلى دراسة التسكان وحياة الأسرة في المجتمعات والفترات القربإحصائية (المستوى الثاني)، ليتوصل أخيراً إلى دراسة النفسانيات والعقائديات في كل المجتمعات حتى القبتاريخية (المستوى الثالث)[2]. وعى الباحثون مخاطر هذه القفزة من مستوى إلى آخر منذ البداية، وهي مخاطر تتعلق بتعبئة الوثائق من جهة وبتأويل النتائج الإحصائية من جهة ثانية[3]. ورغم هذا اندفعوا بحماس نحو هذه

---

(1) سوبله، «طبقات الرجال عند العرب» في أنال عدد 1970/5، ص 1236 إلى 1239؛ قناع الاسم: مقالة في الأعلام العربية (باريس 1991).

(2) شونو، «حقل جديد للتاريخ الجدولي: الكم في دراسة المستوى الثالث» ضمن أعمال مهداة إلى برودل (تولوز 1973)، ج 2 ص 105 إلى 126.

(3) لوغوف، لوموند، مرجع. س.

الدراسات لأنهم رأوا فيها فوائد كثيرة:

- الأولى هي الكشف عن مسبقات أحكام المؤرخين التقليديين. إن ترجمة العلاقات الكيفية إلى معادلات عددية تفرض على الباحث الوعي بمسلماته وكذلك الدقة في تقرير فرضياته، وهذا واضح في الحقل الاقتصادي؛

- الفائدة الثانية أن الباحث، بعد أن تحرّر من عبء العمليات الحسابية وجد متسعاً من الوقت لضبط الفرضيات وتأويل النتائج. عكس ما يتبادر إلى الذهن، إن اعتماد العدد يعزز حظوظ التجديد والابتكار؛

- الفائدة الثالثة هي أن المعالجة العددية رفعت القناع عن اختلاف في وتيرة التغير حسب مستوى الفعاليات البشرية، مما يفرض إعادة النظر في التحقيبات التقليدية، وهذا ما نتج بالضبط عن بحوث سيميان[1]؛

- الفائدة الرابعة هي أن كل إنجاز في التاريخيات العددية يفتح الطريق لإدخال العدد في دراسة ميادين جديدة. لا حدّ إذاً لعملية النومرة و المودَلة التي بواسطتها يدخل التاريخ، بعد الاقتصاد والاجتماع، حيِّز العلوم الموضوعية. يقول شونو: «ظن البعض أن التاريخ الجدولي يفتت وحدة الدراسات التاريخية، لكن الجميع اقتنع الآن بأنه أعاد إلى الإنسان وحدته في إطار التنوع الذي يعني بالذات الشمول والكلية»[2].

عندما نسمع دعوى المتحمسين نظن أن التاريخ بالعدد هو نهاية الأرب في التاريخيات، العبارة التامة والكاملة عن حقيقة التاريخ. هل هذا صحيح؟ لا بدّ أن نطرح السؤال الأساس: ماذا يعني العدد المستعمل في هذه الدراسات؟ هل هو رمز مباشر لشيء ملموس، كما هو الحال في الطبيعيات، أم هل هو رمز بواسطة والواسطة هنا هي عمل المؤرخ، وإذا كان كذلك إلى أي حدّ يجب أن نقف للمحافظة على القدر الأدنى من الارتباط بالواقع؟

3.5.6 نقد المنهج

ذكرنا أن الحاسوب لا يسهل إلّا العملية الحسابية ذاتها التي هي مرحلة وسط بين التعبئة والتأويل.

---

(1) لوزْوا - لادوري، مرجع.س.

(2) شونو، «التاريخ الجدولي..».

تعني التعبئة الترجمة من لغة الألفاظ إلى لغة الأعداد. تمر بمراحل شتى وتتطلب تقنيات معقدة يستعين فيها الباحث المؤرخ بخبير في المعلوميّات. والخبير قبل أن ينجح في إبداع منطاق ملائم ونافع يحتاج أن يمدّه المؤرخ بمفاهيم محورية محددة. إذا اختزلت هذه العملية التمهيدية، أو تمّت في ظروف غامضة وبأفكار فضفاضة بالغة التجريد، كانت النتيجة النهائية في المستوى نفسه. وهنا بالذات يظهر التفاوت بين حقول البحث: إذا كانت الدراسات المتعلقة بالبيئة[1] أو بالإنتاج أو بالتسكان هي التي تنال رضى وإعجاب الجميع، فليس لأنها تستعمل وثائق عددية وجداول جاهزة، بل لأنها توظف مفاهيم اقتصادية واضحة ومعادلات معروفة ومجربة منذ عقود. إن المباحث الاقتصادية تقبل بسهولة وتفهم بدون عناء لأن المنطق الرياضي المستعمل فيها يتفق تلقائياً مع منطق المؤرخ العادي. فتبدو معالجة المعلومات التاريخية بالأرقام طبيعية، بل ضرورية لتحاشي الخلط والإطناب. رغم كل هذا، عندما تتجاوز تلك المعادلات حدّاً معقولاً من التعقيد، أو تُقدم كأنها عبارة عن حقيقة عامة غير محددة بزمان ومكان، يتساءل الكثيرون عن صلاحيتها. غالباً ما يقول الباحثون إنهم يلجأون إليها بهدف توضيح الإشكاليات [اليوريستيك]، فيشترط أن يكونوا واعين بذلك طول مدة البحث وأن لا يخلطوا أبداً التجربة الذهنية بالواقع. الحيطة إذاً واجبة، حتى ولو تعلق الأمر بجداول الإنتاج، أي عندما ترمز الأعداد إلى كميات من أشياء مادية ملموسة، فهي أوجب في حالة توظيف جداول اصطناعية يستنبطها المؤرخ عن طريق الإبدال والنومرة. على الباحث أن يتذكر باستمرار أن نحو الحاسوب من إبداعه وهو ليس نحو التاريخ[2].

التعبئة ترجمة من الوثيقة الوصفية إلى الرقم، والتأويل ترجمة عكسية من الرقم إلى الواقع. يحرز الخبير الإحصائي أو المعلوميّاتي على مؤشرات تدل على مدى التشتت أو الارتكاز، على النزعة أو الميل، فيقدم بصفته خبير تلك الأرقام إلى المؤرخ، حتى ولو اتّحد الاثنان في شخصٍ واحد، لكي يحولها إلى أعمال وأقوال، إلى حركات وسكنات. . ، أي إلى مفاهيم تاريخية. يقول فلود: «إذا تحقق الباحث أن هناك علاقة قوية بين ظاهرتين، وأنها غير عرضية، يستطيع حينئذ وحينئذ فقط أن يحشر معلوماته ليكسبها معنى تاريخياً». (ص 141)، ثم يواصل كلامه محذراً: «أما إذا لم يعتقد أن نسقاً

(1) لورْوا ـ لادوري، تاريخ الطقس منذ سنة ألف م (باريس 1983).

(2) ولا أدل على ما نقول من الدراسات البيبلومترية، الكمية الإحصائية للإنتاج الفكري حيث تحكم على كل فترة تاريخية بكثرة أو قلة مطبوعاتها. .

معيناً من الأحداث يتأثر بوقائع تأتي دورياً، فيجب عليه الاستغناء عن منهج الإحصاء الذي يستلزم ذلك التأثير» (ص 90). هذه ملاحظة في غاية الأهمية. تعني بالضبط أن كل باحث يستخدم بدون احتراز المناهج الإحصائية يفترض مسبقاً وبدون حجة أن الحوادث المدروسة مرتبطة بعضها ببعض. وهكذا تقحم المنهجية ذاتها في الوقائع سببيّة لا دليل على وجودها. إزاء هذا النقد لا يكفي أن نقول مع فوره إن المؤرخ التقليدي يضمّن هو الآخر في مروياته نسقاً من نوع خاص، إذ يضع تلقائياً كل حدث داخل سلسلة متجهة نحو غاية مرسومة، إلّهية كانت أو بشرية (م.س. ص 54). أقصى ما يستنتج من هذا الاعتراض الخطابي أن المؤرخَيْن، التقليدي والكمّي، مخطئان معاً، وهذا هو استنتاج بول فيين الذي ينفي أن يكون للتاريخ الفعلي وحدة وهدف. ولا يكفي أن نزيد، دائماً مع فوره، أن التحليل النسقي ـ معالجة التواليات الإحصائية ـ لا يجدي إلّا إذا دار في إطار المدى الطويل لكي يتضح الفرق بين التحولات الآنية وبين الميل، لأن هذا الميل هو ناتج إحصائي لا يدل بالضرورة على واقع تاريخي. المشكل الحقيقي هو إذاً مدى موضوعية حصيلة الحسابات الإحصائية. تقرر المادية التاريخية أن الإنتاج ـ إنتاج الإنسان أي الديموغرافية وإنتاج موادّ المعاش ـ يمثل الفعالية الأكثر التصاقاً بمنطق الوقائع، والأرقام إنما هي رموز دالّة على كميات منتجة فعلاً. فالتاريخ الكمّي هو بالتعريف تاريخ الإنسان المنتج الذي هو بالتعريف أيضاً الإنسان التاريخي. لكن عندما نتجاوز المقولة بتعميمها لنقرر أن الموضوعية التاريخية ليست في الكمّ المادي بل في الرمز العددي وإننا كلما رمزنا على شيء بعدد، كلّما ترجمنا الكيف إلى الكم، أدركنا مستوى الواقع المؤثر فعلاً، حتى ولو كان الأمر المدروس يتعلق بالعقائد والمشاعر[1]، يجوز لنا أن نتساءل هل يوجد ما يبرر هذه القفزة نحو فيثاغورية جديدة؟ صحيح أن العملية استمرار للحركة التجريدية التي يقوم بها كل مؤرخ وأن الطبيعيات سبقت التاريخيات في هذا المضمار، صحيح كذلك أن إبدال الألفاظ بالأرقام والنظائم اللفظية بالنماذج العددية يزيد الفكر دقة ووضوحاً، لكن لا شيء في كل هذا يجيب عن السؤال: ألا يوجد فرق بين أعمال البشر وحركات الإلكترون؟

3.5.7 تجديد أم نفي؟

إن التاريخ بالعدد لا يطرح قضية التأشير (إلصاق رقم بمعلومة تاريخية) بقدر ما يطرح قضية المنطق الإحصائي.

---

(1) البحث الإحصائي هو محاولة الكشف عن سبب خفي وراء التحولات المشهودة في التاريخ.

كيف نؤول نتائج الاستنباط الإحصائي؟ هل يجب أن نميّز بين الإنتاج المادّي، بما فيه التسكان، وبين الإنتاج الفنّي والفكري (المستوى الثالث)، فنقول إن المعالجة الحاسوبية موضوعية في حالة الأول ومجازية فقط في حالة الثاني؟ أم نهمل الفوارق اعتقاداً منّا أن العدد هو لغة الواقع التاريخي، لغة الزمان كما أنه لغة المكان منذ غليليو؟ إن تعميم منهجية الكمكمة على كل مباحث التاريخ يستلزم قبول أن المنطق الاحتمالي هو المسيّر لكل الفعاليات البشرية وأن السببيّة في التاريخ لا تتحقق إلا في شكل علاقة إحصائية.

إن الإحصاء يعني قفزة نوعية في ميدان الرياضيات، النظرية والعملية، وبذلك يساير سلسلة من الثورات في التجارة والزراعة والصناعة. لا يتصور إحصاء مع الرقم الروماني ولا رسم بياني في نطاق الجبر العربي. هناك إذاً عهد إحصائي، ظاهر المعالم، في التاريخ البشري. أثناءه يقوم «الفاعل» نفسه بعملية القياسة والترقيم (النومرة) لأنها جزء من فعاليته كتاجر أو ناظر ضيعة أو مهندس أو عامل في مصنع.. فيترك وثائق تشهد على فعاليته تلك. أما عندما يتعلق الأمر بعهود ومجتمعات غير إحصائية، فإن المؤرخ الذي يدرسها بعد مضي قرون وقرون هو الذي يقوم بالعملية المذكورة، هو الذي يؤشر ويهيىء الجداول العددية. هذا فارق واضح، لا يجوز إهماله، ومع ذلك هو بالضبط ما يهمله عادة دعاة التاريخ الكمّي. لا إشكال في إعداد الجداول، إذ هو أمر ممكن مهما كان نوع الوثائق المتوفرة. الإشكال في قضية من يقوم بالعمل: الفاعل التاريخي، المعاصر للأحداث، أم المؤرخ المتؤخر عنها بمئات وربما آلاف السنين؟

لذا، نتساءل عن مطابقة المنطق الاحتمالي للواقع التاريخي. ماذا نفهم بالضبط من علاقة الارتباط، من الميل والاتجاه، من مقياس التشتّت، من المعدّلات والمؤشرات؟ يقول المؤرخ التقليدي: هذه المفاهيم تهم فقط المدى الطويل في حين أن ما يهمنا نحن المؤرخين هو المدى القصير لأنه منظور الفرد الفاعل، منظور الغاية البشرية. عندما يعارض البعض بين الغائية التخمينية المبطنة في تحليلات الإخباريين وبين الميل الإحصائي المحجوب عن المعاصرين، والذي يكشف وحده عن التطور الموضوعي، فإنهم في الواقع يعارضون بين الأحداث التاريخية من جهة والقوانين الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية. لقد استخف كينز بالاقتصاديات الكلاسيكية التي تقرر أن التوازن يتحقق دائماً على المدى الطويل قائلاً: «على المدى الطويل نكون قد متنا

جميعاً». وهذا بالضبط هو موقف المؤرخ الذي يربط الغاية في التاريخ بالمدى المنظور.

تعبر العلاقات الاحتمالية على تطور واقعي ولكن من منظور المآل لا منظور الحال.

فلا تقوم إلّا بعد نفي الذات والفرد والآن، أي ينفي التاريخ بمعناه العادي [7.4].

التاريخ بالعدد تاريخ ولكن هل هو كل التاريخ؟

الفصل السادس

التاريخ بالموروث

ليس التاريخ من عمل الجماعات أو الأفراد بل من عمل الطبيعة.

غوبينو

إن الرسالة الوراثية، بسبب تركيبها الذاتي، لا تترك أي فرصة لأي تدخل مخطّط من الخارج.

فرانسوا جاكوب

3.6.1 الشاهدة الجسمية

قد يتعجب القارىء ويقول: هل يجوز أن نضع المؤلفات التاريخية المعتمدة على معطيات بيولوجية جنب تلك التي تستوحي منهجها من الاقتصاد والإحصاء؟ ويحق له أن يتعجب إذا هو اعتبر فقط حجم الإنتاج في كلا الاتجاهين، لكن إذا التفت أيضاً إلى المنهج، فسيلاحظ لا محالة أن الاتجاه الثاني يعتريه اليوم كثير من التكرار في حين أن الأول لا يزال يعد بالتجديد والابتكار.

كيف يتحول عالم بيولوجي إلى مؤرخ؟ تماماً كالخبير في الاقتصاد أو اللغويات أو علم الأجناس. يكتشف وثيقة من نوع جديد تدلّ على حصول أحداث في الماضي القريب أو البعيد. وهذا ما اتفق للطبيب الفرنسي جان برنار في بداية الستينات من هذا القرن. والوثيقة التي عثر عليها هي التي تحدّد هوية كل فردٍ منا. لقد خطت دراسة الدم البشري خطوات كبيرة ومطردة منذ العام 1900. درست الكريات الحمراء وحددت الفصائل الدموية، ثم زاد التصنيف دقة بدراسة الكريات البيضاء. فوضع كل فرد في فصيلة محددة وتيسرت بذلك معرفة أصله البعيد، إذ الدم موروث بل هو حامل كل الموروثات، وهذا أمر كان معروفاً بالحدس والتخمين منذ القديم. دراسات جان برنار تصنيفية إحصائية، وبما أن الدم هو مرآة للمحيط الذي يعيش فيه الفرد، يحتفظ بآثار الطقس والغذاء في حالة الصحة والمرض، فيترتب على التصنيف الإحصائي توزيع

جغرافي يكشف عن ارتباط كل خلل في النظام البيولوجي بالبيئة الأصلية. وهكذا تأسست جغرافية التغذية وجغرافية الأمراض بالموازاة مع تحديد الفصائل الدموية[1].

يقدم لنا جان برنار أمثلة كثيرة على هذا الارتباط الوثيق. يوجد مرض في أمريكا يمس جماعة معينة، اتضح فيما بعد أن أعضاءها ينتمون إلى مناطق من البحر المتوسط (جزيرة صقيلية، اليونان، سوريا) يعرف أن المرض موجود فيها. أمر عادي إذاً، إذا صحّ التعبير. ثم اكتشفت حالات إصابة بالمرض نفسه في الصين فلم يعد الأمر عادياً. أي علاقة بين المنطقتين؟ هل هو اتفاق صرف أم هل هناك سرّ خفي؟ السرّ هو أن المرض ظهر فعلاً أول ما ظهر في الصين ثم أدرك حوض البحر المتوسط أثناء الغزو المغولي. لكن هناك جماعة تسكن أمريكا جاءت هي أيضاً من تخوم الصين ولو على طريق مخالف، هي جماعة الهنود الحمر، ولم تسجل فيها أية إصابة بالمرض المذكور. الخلاصة المنطقية الوحيدة من هذه المعطيات هي أن المرض لم يظهر في الصين إلا بعد نزوح الهنود الحمر منها. وهكذا نستخرج من التحليل الدموي معلومات حول الأصل الجغرافي لمرض ما وتاريخ ظهوره. نعتمد في هذه الحالة لا على نوعية الدم بل على خلل طرأ عليه، الخلل هو الوثيقة الدالّة على الحدث التاريخي تماماً كما يدلّ على واقعة التغيير الحاصل في التركيب الكيماوي لقطعة أثرية. نسجل في المثل الذي سقناه أن المؤرخ، بتحديد زمان الغزو المغولي، هو الذي ساعد البيولوجي على تأويل كشفه، لكن في أمثلة أخرى كثيرة تنعكس الآية، ونرى البيولوجي يقدم أجوبة مقنعة عن أسئلة استعصت زماناً طويلاً على المؤرخ، مثل أصل الهنود الحمر في أمريكا وجماعة **الأينو** في اليابان والطوائف المسيحية في لبنان وسكان مدغشقر وحدود مملكة **الخمير** في كامبوديا أثناء القرن التاسع عشر الميلادي، إلخ[2].

يواجه المؤرخ مشكلات لا يستطيع أن يتغلب عليها لا عن طريق الوثائق المكتوبة ولا اللغويات ولا العادات ولا الأثريات، وهذه حالة غير نادرة في تاريخ أفريقيا. لماذا لا يلجأ إلى البيولوجيا؟ إن التحليل الدموي المبني على الإحصاء قد لا يعطي أجوبة إيجابية قطعية، ولكنه على الأقل يقضي على بعض التخمينات الرائجة عند الباحثين. إذا وجد تشابه كبير في تصنيف الفصائل ونسبها بين سكان منطقة بواتيه الفرنسية وسكان المغرب

---

(1) جان برنار وجاك روفيه، **التوزيع الجغرافي للفصائل الدموية** (باريس 1966).
جان برنار، الدم شاهد وربّان التاريخ في مجلّة **أكاديمية** (الرباط 1986) ص 27 إلى 42.
(2) جان برنار، التاريخ وجغرافية مرض اليحمور س، مجلة **أكاديمية**، 1984 ص 9 إلى 26.

فأقل ما يستنتج من هذه الظاهرة المحققة أن الجيش الإسلامي لم يتبخّر سنة 732 م كما يروى عادة في التاريخ المدرسي. لا أحد يستطيع إلى حدّ اليوم أن يقول إلى أي سلالة ينتمي البشكيون في شمال اسبانيا، وقد يأتي الجواب عن طريق تحليل دم جميع السكان. كل فرد يحمل في جسمه بطاقة تعريف. فهذه أكثر موضوعية من كل شاهدة ظاهرة كالسحنة أو اللغة أو الثقافة[1]. هذه هي خصوصية الوثيقة البيولوجية وعليها تترتب أصالة الكتابات التاريخية التي تستغلها.

3.6.2 من الأنساب إلى علم الوراثة

نتكلم في هذا الفصل على كتابات تعتمد على وثيقة من نوع خاص، إلا أن طرق التعامل معها ليست جديدة. قبل أن يصنف الباحثون الأفراد حسب الفصائل فقد صنفوهم في فترة سابقة وبالطرق نفسها حسب قياسات الجماجم. الفرق إذاً بين دراسات الأمس ودراسات اليوم هو إبدال خاصية ظاهرة تقاس فيزيائياً بأخرى باطنية تحلّل كيميائياً[2].

لا مناص هنا من تقديم ملاحظة لغوية لها دلالتها. النواة الطبيعية التي تتحكم في تكوين الخاصية الدموية هي **الجينة** (المورّثة) وعلى دراستها انبنى علم الوراثة أو **الجينيات**. بيد أن الكلمة اليونانية التي اشتق منها المصطلح أعطت ومنذ زمان في العربية كلمة جنس، أساس علم الأجناس أو السلالات وهو علم توأم للتاريخ كما تشهد على ذلك كتابات هيرودوت والإخباريين المسلمين. ومن الجذر نفسه اشتق مصطلح **جينالوجيا** (علم الأنساب). منذ بداية الكتابة التاريخية والبحث يجري على الأصول، الأوليات، نقط الانطلاق والانتشار. وهو بحث في التغير الطارىء على أصل ثابت، تغير في اللون أو الهيكل الجسماني، في التغذية أو العادات أو اللغة، بعبارة وجيزة تغير ناتج عن تحول في المحيط الطبيعي. يوجد إذاً خط متّصل داخل التآليف التاريخية وهو الذي يربط أخبار البشر بأحوال الطبيعة.

يبدأ هذا الخط بالتاريخ المروي حسب القبائل أو الشعوب (**الاثنيات**) وهو المحفوظ في الذاكرة. يحكي الإخباريون المسلمون تاريخ العرب والبربر والعجم حسب التقسيمات والتفريعات القبلية[3]، ولقد علق غوتْيه على هذه الطريقة الموجودة عند ابن خلدون

---

(1) في مسألة الثقافة كمجموع عادات وتصرفات جسمانية لا واعية انظر كتاب ادورد ت. هول، ما وراء الثقافة (نيويورك 1977).

(2) انظر تقرير الطبيب الدكتور فالْوا في كتاب ليونل بالو، **فبتاريخ شمال افريقيا** (باريس 1955).

(3) الشعب، القبيلة، العمارة، البطن، الفخذ، الفصيلة.

قائلاً: إنه يؤلف مادته كما لو حاول مؤرخ أوروبي أن يروي أخبار الجيل الأول من النورمان في بلدهم الأصلي، ثم يأتي بأخبار الجيل الثاني في مقاطعة نورمانديا الفرنسية، ثم أخبار الجيل الثالث في جزيرة صقيلية، ثم أخبار الجيل الرابع في انجلترا، فيكتب تاريخ أوروبا على نحو مخالف لما تعودنا على قراءته. إلاّ أننا نجد في كتابات القرن التاسع عشر الأوروبي ما يشبه هذا النمط بالذات، أخبار أوروبا مصنّفة حسب القبائل الجرمانية أو السلافية وليس حسب البلدان، تماماً كما يكتب اليوم تاريخ إفريقيا.

كذلك تظافرت منذ القديم جهود الجغرافيين المتأثرين بالتنجيم والأطباء الحكماء الذين يسبرون أسباب الأمراض وآثار الأغذية. فتكونت عبر القرون، بجانب الجغرافية، أي وصف الأرض، والتاريخ، أي حفظ وقائع الحدثان، جغرافية طبية تصنّف عوارض الجسم حسب الأقاليم، وتأسست كذلك، وبالطريقة نفسها، جغرافية التغذية. وما علينا إلا أن نذكر أسماء المسعودي وابن خلدون عند المسلمين وبودان ومونتسكيو عند الغربيين[1].

في مرحلة ثالثة تطورت اللغويات تحت تأثير البيئيات (الايكولوجيا) واكتسب مفهوم السلالة قيمة وصفية تصنيفية في نطاق نظرية داروين. السلالة هي الأصل والعامل الأقوى في كل التحولات البشرية عبر التاريخ، وهي بالطبع مخفية في الجسم، تدلّ عليها مظاهر جسمانية كاللون أو الهيكل أو الهيئة، لكن الدالّة الأكثر ثباتاً إلى حدّ أنها أصبحت العنوان على الانتماء السلالي هي اللغة، لا في مظهرها المعجمي الذي قد يتأثر بعوامل خارجية عارضة، بل في تراكيبها الضمنية، أي في نحوها وصرفها.

إن المدرسة التي مثّلها في فرنسا هيبوليت تين والتي تسمّى تجاوزاً وضعانية كانت في حقيقة الأمر محصلة هذه التطورات الثلاثة. لقد وضع قاعدة شهيرة، تفسّر في نظره خصوصيات أي إنتاج فكري، وتعرف باسم قانون العوامل الثلاثة: السلالة ثم البيئة وأخيراً الفترة الزمنية[2]. وتين إنما هو واحد بين كثيرين أرادوا في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن إرساء التاريخ بكل تحولاته على قاعدة طبيعية ثابتة ليجعلوا منه علماً موضوعياً كالعلوم الطبيعية. الهمّ، كما ألمحنا إلى ذلك، ليس جديداً بل هو مواكب للتاريخ منذ بداية تدوينه. نعرض عن الجانب الفلسفي من هذه المسألة، المتعلق بقضية

---

(1) انظر لوسين فيفر، مرجع.س. ص 1 إلى 38.

(2) كثيراً ما يلجأ إلى هذا القانون طه حسين في دراساته الأدبية. ولقد ورثها مباشرة من تين عن طريق غوستاف لانسون.

التفسير، [5.3.2.4] ونلتفت إلى ما هو مشترك بين هذا الخط الثابت في التاريخيات والتطورات الأخيرة المتولدة عن إبداعات البيولوجيا. كلا المنهجين، القديم والمستحدث، يعتمد ظاهرة يحملها المرء في جسمه، تدرس في حالتَيها الصحية والمرضية، العاديه والطارئة، وتنسب لأحوال البيئة باعتبارها أصل الغذاء والمرض معاً. كلاهما يوزع البشر إلى جماعات، كل جماعة مرتبطة ببيئة معينة، تميزها لغة دالة على خصوصية حالها. يتشابه الاثنان في المرمى والهدف، ولكن يختلفان أشد ما يكون الاختلاف في الطرق والوسائل؛ حتى اللغة نفسها تطور مفهومها عند بيولوجيي اليوم. لم يعد يعني الخطاب المنطوق المسموع بقدر ما أصبح يشير إلى تلك الرسالة الرمزية المنقوشة في الجينة والمتوارثة عبر الأجيال والتي يسميها أصحاب الاختصاص بالراموز الوراثي.

3.6.3 خطاب الجينة

سردنا في المقطع السابق أفكاراً مبنية على الإيمان بوجود عامل خفي يتحكم في الوراثة. لا أحد يشك في وجوده إذ يلاحظ نتائجه ويلمس خضوعه لقوانين الإحصاء، إلّا أنه يبقى مع ذلك افتراضياً تماماً كالذرة التي افترض وجودها الفلاسفة والمتكلمون منذ العهد القديم. ثم تقدم العلم وتطوّرت الصناعات فوجدت وسائل تقنولوجية أمكنت الباحثين من العثور على الجينة كهيكل عضوي ملموس. فكانت ثورة البيولوجيا الجزيئية أواسط هذا القرن، ثورة وصفها جاك مونو وكتب تاريخها فرانسوا جاكوب وأوضح أبعادها المنهجية شارل مورازه[1]. يقول هذا الأخير إن أهمية الاكتشاف تكمن في المكاسب الآتية:

(1) ـ الموروث عامل كيميائي عضوي أي مادّي محسوس؛

(2) ـ تركيب هذا العامل المادّي هو خطاب، برنام يقود العملية الكيميائية التي تجري باستمرار داخل الخلية؛

(3) ـ البرنام سهل إذ يتلخص في انقسام الجزيئة إلى شطرين متساويين، فيطبق في معظم الحالات تطبيقاً دقيقاً ولكن، في حالات نادرة، وبسبب السهولة ذاتها، تقدّم عملية على أخرى فيحصل انفصام في مسلسل الوراثة وتظهر طفرة نوعية.

---

(1) جاك مونو الاتفاق والضرورة (باريس 1970)؛ فرانسوا جاكوب، منطق الحي (باريس 1970)؛ شارل مورازه، «منطق الحي منطق التاريخ»، (أنال) 1974/1 ص 107 إلى 137.

نتج عن هذا الكشف أن ما كان ظنياً مفترضاً في علوم الطبيعة (التطور الداروني) أو في تحليلات الدم، أصبح برهانياً، بعد أن اتضحت قاعدته المادية وانكشف المنطق الذي يسيّر تغيراته. يقول فرانسوا جاكوب: «ليس البرنام الوراثي سوى توفيقات عناصر ثابتة، والرسالة الوراثية، بسبب بنيتها الذاتية، مفصولة عن أي أثر خارجي مقصود». (ص 11) ثم يؤكد: «أما الانحرافات التي تحوّل اتجاه التطور بسبب الانتقاء الطبيعي فإنها تستعصي على كل تنبؤ». (ص 345). التغير إذاً واقع لا شك فيه، ولكن بدون قصد أو تخطيط. تضمن الجينة الاستمرار، وهذا هو معنى الوراثة، في حين أن الخطأ الناشىء عن مجرد الاتفاق هو أصل الانحراف الذي يبدو تطوراً عندما تحتضنه الطبيعة وتوظفه. العامل المادّي نفسه يفسر الثبات والتغير، الاستقرار والاضطراب، الجمود والتطور.

اكتشاف مثل هذا يؤثر لا محالة في ذهن كل مؤرخ حتى إذا كان تخصصه محصوراً في أسباب الحروب، أو انهيار الامبراطوريات، أو انحلال الأحزاب، أو تقنيات النقد والصرف. إن البيولوجيا الحديثة أثبتت أمرين جوهريين، ـ مادية عامل التغير من جهة ووحدة الشكل والمضمون من جهة ثانية ـ كان المؤرخ، أي مؤرخ، يفترضهما في كل تحليلاته. لذا اعتبر مورازه قصّة اكتشاف الجينة، والراموز الوراثي على وجه الدقة، نموذجية في مسيرة التقدم العلمي، فبحث عن أسباب تلك الطفرة الهائلة من فكرة مفترضة إلى شيء ملموس، طفرة تشبه اكتشاف الذرة، إلا أنها أهم بكثير إذ تمسّ الحياة. يكتفي مورازه بملاحظات تشير إلى مصادفات تكتسي أهمية كبرى بسبب النتائج المنهجية المترتبة عنها. يقول إن الفكر البورجوازي، بطبيعته النقدية، جرّد الزمان والمكان من الكائنات الخرافية، فجعل من الأول مجرد توالي دقات مستقلة ومتميزة، ومن الثاني محض علاقات بين المسافات والأبعاد. ولولا هذا العمل التمهيدي، لولا انتشار هذا التصور، لما تبلورت فكرة العلاقات العشوائية ذات النتائج المحقّقة. قبل هذا الكسب الثقافي والذهني، كانت الطبيعيات تستعير من الثقافة السوقية مفاهيمها العامّة لتوظيفها ضمن إشكالياتها، إلى أن تطورت الصناعات الجديدة وشُيدت المخابر الضخمة وتعددت الآلات الدقيقة، حينذاك تحولت الطبيعيات الوصفية والتصنيفية إلى بيولوجيا (علم الحياة) حقيقية. فتأسست بجانب الكيمياء العامة كيمياء عضوية واكتشفت الحمضآمينات.. وأخيراً رفع الستار عن بريد **الجينة** أي الرسالة المادية التي تضمن الاستمرار الوراثي. تعرف الإنسان على مادية من نوع جديد، مادية شكلية إن صحّ التعبير، إذ اتضح أن تجزئة (تنصيف) الخلية هي في آن عملية وخطاب، **فعل و أمر** . . بعدئذ أصبحت البيولوجيا هي أصل المجازات والاستعارات، هي التي تمدّ العلوم

الإنسانية الأخرى بالأفكار والتصورات والمفاهيم. لذا يتساءل مورازه: «أما يجب أن نفترض أن منطق الحي، كما تعرضه علينا البيولوجيا المعاصرة، هو منطق التاريخ كله، وأن قصة اكتشاف العلّة المادية (الجينة في هذه الحال) هو جوهر التاريخ العلمي وأن ما سواه هو مجرد تردّد بين الخطأ والصواب، فيكون مفهوم العشوائية قد فنّد بصفة نهائية عقيدة الغائية. ينحلّ الهدف في الواقعة ذاتها ولا يمكن في إطار المنطق العشوائي الإيمان أن كل ما حدث مهـم. هذه خلاصة فلسفية، تسوّي بين الحدث التاريخي والطفرة العشوائية، وتفوق ماديةً كل ما يعرف بالمادية التاريخية، إذ البيولوجيا توظف الإحصاء في دراسة معطيات ملموسة، لا جداول مستنبطة كما رأينا ذلك في الفصل السابق. نفهم اليوم تفاصيل العملية العضوية التي تجري في الجسم وتجعل الأب والابن ينتميان إلى فصيلة دموية واحدة، نعرف كيف يترجم في تركيب الدم آثار البيئة عن طريق الغذاء، نعرف كيف تترجم كيميائياً حالة الصحة وحالة السقم. المهم هو هذا الارتقاء من مرحلة الوصف إلى مرحلة التحليل، من التخمين إلى الاستدلال، من الافتراض إلى الاستقراء. لا جدال في أن هذا القفز يعني تقدماً وتعمقاً على طريق الموضوعية العلمية.

يبقى أن منهج التوظيف والاستغلال، أي التوزيع الإحصائي، لا يتغير. يجوز لنا أن نتساءل: ألا يحمل المنطق العشوائي في حدّ ذاته فلسفة ضمنية مستقلة عن المادة التي يطبق عليها؟ هل فلسفة تين ملغاة بمجرد أننا نفهم اليوم خفايا الوراثة؟ نعرف الآن دقائق وآليات روابط الموروث بالبيئة ولكن العلاقة لا زالت موجودة وهي التي كانت بجملتها أساس طبعانية تين، أولا زالت «تعقل» اليوم كما كانت بالأمس؟ نتجاوز السؤال المنهجي الذي طرحه مورازه ـ هل التاريخ الموضوعي هو غير تاريخ العلوم الوضعية؟ ـ لنقول: ما هي آفاق كل كتابة تاريخية تعتمد البيولوجيا أساساً علمياً لها؟ أوَلا تحمل ضمنياً فلسفة رأينا بعض نماذجها عند كتّاب القرن التاسع عشر؟

3.6.4 السلالية

«ليس التاريخ من عمل الجماعات أو الأفراد وإنما هو من عمل الطبيعة». «إن كل تطور يقع طبيعياً وتلقائياً خارج وعي وضدّ إرادة القائمين عليه». «علم السلالات هو القاعدة العلمية لدراسة التاريخ». مَنْ صاحب هذه الأحكام ذات الطابع الوضعاني الواضح؟ غوبينو، مؤلف **المقالة عن التفاوت بين الأجناس**[1].

(1) غوبينو، **الأعمال الكاملة** (باريس 1983) ج 1 ص 1038 و 1151.

نسجل أن من يعتقد أن تقدم العلم التجريبي هو مقياس التطور التاريخي، من يتطلع إلى تعميم المنهج الموضوعي المستقل عن تأثير الذات في كل الدراسات البشرية، يتشبّث من جهة بمبدأ السببية المطلقة الذي ينفي كل حرية بشرية، ومن جهة ثانية بوجود السلالات واستمرارها. واضح كذلك أن البيولوجيا المعاصرة مادية بالمعنى الفلسفي، بل أصبحت اليوم ركيزة كل فكر مادّي، علماً بأن الفيزياء والرياضيات تسير في اتجاه مخالف بعيد عن منطق الحتمية. كان الارتباط في مرحلة سابقة بين المادية والحتمية والسلالية، ونحن الآن في مرحلة ترتبط فيها المادية بالاحتمال، فهل تبقى السلالية مرتبطة بالمادية دون الحتمية أم تُنفى بنفي الحتمية؟ هذه هي النقطة التي تعرض لها بعض الفلاسفة والانثروبولوجيين بدوافع دينية أو أدلوجية[1]. ما يهمّنا في هذا النقاش هو هل تستطيع بالفعل البيولوجيا المعاصرة أن تستقل عن كل فكرة سلالية؟

كانت السلالية نظرية مقبولة طوال القرن التاسع عشر الميلادي إلى أن وظفت لسياسات تمييزية عرقية وانتهت بمآسٍ فظيعة. حينذاك تنكر لها عدد كبير من العلميين والباحثين. إلا أن الاستنكار كان في الغالب بدافع سياسي أو أخلاقي. يبقى المشكل قائماً من الوجهة العلمية الصرف[2]. يقال إن السلالية لم تنتج عن البيولوجيا بقدر ما نتجت عن السببية المطلقة التي كانت مرتبطة بها آنذاك، إذ كان الموروث يبدو وكأنه قدر محتوم، محمول في الدم، ومن هنا بدت علمية وموضوعية. أما اليوم فإن البيولوجيا الجزيئية مبنية، كما رأينا ذلك، على الاحتمال والمصادفة، ففقدت السلالية إذاً قاعدتها الموضوعية. وإذا كفر بها العلميون بعد الحرب العالمية التالية فلأسباب علمية متولدة عن نتائج البحث المجرد، وليس لدوافع سياسية أو أخلاقية فقط. هذا هو ادعاء كلود ليفي - ستروس في كتابه **السلالة والتاريخ** الذي ألفه بإيعاز من منظمة اليونسكو.

معلوم أن المؤلف مادي التفكير فكان بذلك متجاوباً مع إنجازات البيولوجيا المعاصرة. لم يَنْفِ حقيقة السلالة، على الأقل كمفهوم ثقافي، وإنما نفى فقط التفاوت التام والدائم بين الجماعات البشرية. استهدف أمراً واحداً وهو الاستدلال على أن الاختلاف لا يعني التفاوت، فلجأ إلى المنطق العشوائي. لا سبيل إلى إنكار أن الحضارات والثقافات متفاوتة في ميادين الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا الثقيلة، لكن التفاوت يبدو حقيقة قائمة إذا بقينا على المستوى نفسه، أما إذا انتقلنا من مستوى

---

(1) برتليمي - مادول، **أدلوجة الاتفاق والضرورة** (باريس 1972).

(2) ليفي - ستروس، **السلالة والتاريخ** (باريس 1961).

إلى آخر، وعممنا المفاهيم والتعريفات، فإننا نجد أن كل تخلّفٍ في اتجاه يعادله تقدم في اتجاه آخر. فهذه الجماعة تتقدم في هذه الوجهة لأنها تتأخر في وجهة أخرى، تفقد في هذا المنظور ما تربح في منظور آخر. كل تفوق وكل تخلف إنما هو نتيجة اختيار مسبق، والاختيار يخضع بالضرورة لمنطق الخبط والاتفاق إذ لا يمكن تحقيق كل الممكنات في آن. لذا، يشبه ليفي - ستروس في مناسبات كثيرة مسيرة التاريخ بلعب الورق.

هذا قول الأنثروبولوجي، أما قول العالم البيولوجي فيتلخص في نقطتين. الأولى أن التصور الجديد الناتج عن مكاسب علوم الحياة يلغي نهائياً مفهوم السلالة إذ يجعل منه مجرد حصيلة إحصائية لا تنطبق على أي فرد بعينه. يؤكد جان برنار أن الباحثين استطاعوا لأول مرة أن يعرّفوا الفرد تعريفاً بيولوجياً بوساطة الفصائل الدموية. بعد اكتشاف مكوّنات الكريّات البيضاء تمّ إرصاد أكثر من مائة مليون تأليفة، وهذا يعني أنه لا يوجد فرد يشبه تمام الشبه فرداً آخر، ما لم يكن توأماً حقيقياً له. الفرد مميز بفرديته ولا يشبه فرداً آخر إلا في هذه الخاصية (أي الفردية). النقطة الثانية أن كل آفة تتسبب في طفرة وتظهر بمظهر العلة هي أيضاً تعبير إحصائي على تفاعلات أسباب عدّة وليست نتيجة مباشرة لسبب واحد. مثال ذلك السرطان الذي هو مجرد اسم يطلق على أنواع مختلفة من الخلل، كل نوع يطرأ في ظروف خاصة. في إطار هذا التحليل لا عجب إذا انتهى جان برنار إلى التأكيد أن **التهجين** مفيد طبياً لأنه يقوّي ويضعّف وسائل المناعة، خلاصة مناقضة لما يدعو إليه المفكرون العنصريون[1].

هل هذه التأكيدات المتعددة الجوانب كافية لمنع استغلال الوثيقة البيولوجية من طرف كتّاب التاريخ أنصار النظرية السلالية؟ نصادف يومياً رجال علم يتبرأون نظرياً من كل رأي عنصري ومع ذلك يتصرفون كما لو كانوا يؤمنون بحقيقة السلالات والتفاوت بينها. لو كانت التفنيدات السابقة مقنعة ومفحمة لما قامت الضجة الأخيرة حول ما سمّي بقضية **البيو - اجتماعيات**[2]. هذا مبحث تخصصي وسط بين الطبيعيات والنفسانيات، توخّى تطبيق قواعد مقبولة لدى كل علماء الحيوان على الإنسان بصفته حيواناً. وقراءة سريعة لوثائق النقاش الساخن الذي دار حول الموضوع يكشف أن علماء الطبيعيات يقبلون استنتاجات زملائهم المتهمين بعنصرية خفية ويكتفون بالتنبيه على عدم إهمال دور

(1) جان برنار، 1984، ص 21.

(2) ميشل فويْ، **البيو - اجتماعيات** (باريس 1986).

التربية والثقافة في تغيير مسار الغريزة. الواقع هو أن مفهوم الاحتمال ذاته، الذي اعتمد عليه ليفي ـ ستروس اعتماداً كلياً، يمنع من الوصول ألى خلاصات قطعية. كل حكم مبني على منجزات علم الوراثة يبقى دائماً، لهذا السبب بالذات، في نطاق الظنّ.

نختم هذا الفصل بما ختمنا به فصلاً سابقاً [3.1.6] متعلقاً بالرواية الشفوية. لا عجب في ذلك إذ السلالية ارتبطتْ دائماً باللغويات، بل مفهوم السلالة نفسه لم يتبلور إلاّ عن طريق اللغة.

إذا حصرنا كلامنا في التاريخ بالمعنى المتداول، تاريخ الحروب الداخلية والخارجية، بدت مساهمة اللغويات والطبيعيات ضعيفة، وآثارها في الكتابة التاريخية شبه منعدمة. الإنسان الناطق/ الحاكي والإنسان الحي ـ الذي يتغذى ويمرض ويتداوى ـ لا يعيشان في زمان الإنسان المحارب/المسالم. هذا أمر بديهي؛ لكن انطلاقاً من هذا الأمر الواضح، هل يجوز أن نغفل وجود خطاب آخر غير الخطاب الشفوي، وجود زمان آخر غير زمان الحرب والسياسة؟ هناك أمر بديهي آخر وهو أن الفرد يحمل في جسمه، خارج وعيه وضدّ إرادته، آثار تحولاته عبر الزمان ورموز تنقلاتهِ على وجه الأرض. الماضي حاضر في الكلمة وهو أيضاً حاضر في الجسم. بجانب الوثيقة الكلامية، المحفوظة في الذاكرة أو في رمز مكتوب، توجد وثيقة محفوظة في الجسم، هذه حقيقة جوهرية، عرفها المؤرخون بالحدس منذ زمن طويل ثم دلّت على وجودها دلالة قطعية البيولوجيا الحديثة، وبمساعدة العلوم المتقدّمة الأخرى أصبحنا نستطيع أن نوظفها لمعرفة بعض وقائع الماضي الغابر.

الفصل السابع

التاريخ بالحلم

خطر لنا أن نشبّه سمات الهيستريا
بهيروغليفات توصل الباحثون إلى فك ألغازها
بعد العثور على ألواح كتبت بلغتين.
بروير وفرويد

3.7.1 النفسانية

هناك مسلمة ينطلق منها جلّ المؤرخين وهي أنهم يتكلمون على أناس يشبهون في ظاهرهم وباطنهم سائر البشر. إن الدوافع الأساسية من خوف وإقدام، من مروءة وخسة، من حِلم وطيش، من كرم وحسد، إلخ.. تسيّر تصرفات الإنسان في الماضي وفي الحاضر. بدون هذه الفرضية يتعذر على الأوروبي أن يتفهم التاريخ الصيني وعلى العربي أن يتمثّل أخبار الهند. بيد أن هناك مسلمة ثانية لا تقل وضوحاً عن الأولى، ركّز عليها كبار المؤرخين القدامى، وهي أن الوقائع تغيّر نفسانية المشاركين فيها. لو كانت النفسانية العادية، كما يجربها المؤرخ يومياً في نفسه ونفس أقاربه، هي التي تساير الحوادث الكبرى عبر العصور وفي كل الأوطان، لما كان للتاريخ عِبرة. المؤرخ إذاً، من حيث أنه مؤرخ، يطرق دائماً طريقين: يقرب روايته من أفهام معاصريه بإحالتهم «على المعروف» وفي الوقت نفسه لا يفتأ يشير إلى أنه يروي حوادث تاريخية، أي تلك التي تركت آثاراً واضحة في نفوس الأجيال اللاحقة، مفسراً بذلك الفوارق بين الأمم والشعوب. أمام كل سرد تاريخي نتساءل باستمرار: هل الحدث وليد نفسانية الأفراد أم هذه هي التي تولدت عن الأحداث؟

هذا تساؤل قديم، إلا أنه عاد في أواسط القرن الماضي ليلحّ على أذهان المفكرين بسبب تقدم المعرفة التاريخية. إن حصيلة القرون الثلاثة التي تلت النهضة في أوروبا كانت مذهلة بكل المقاييس. رفع الستار عن حضارات كانت مجهولة إلى ذلك الحين، وتكاثرت المعلومات المدقّقة حول الحضارات التي كانت معروفة. قبل النهضة

كانت الإنسانية تنسى بقدر ما كانت تذكر، فتحافظ على نفس القدر من المعارف حول الماضي؛ أما بعد النهضة، في أوروبا الغربية على الأقل، فأصبحت تحفظ أكثر ما يمكن من الوقائع، المهمة وحتى التافهة، وفي الوقت نفسه تنبش عن أخبار ماضي البشر وغير البشر، فيتضاعف التاريخ المحفوظ من طرفيه. أمام هذا التطور تساءل البعض عما إذا كان تضخم المعرفة التاريخية يؤثر سلبياً في نفسانية الإنسان المعاصر. أو لم يكن هذا هو أصل ذلك الشعور المنتشر بين المثقفين المحدثين، الشعور بالملل واليأس وبأن كل الممكنات قد تحققت ولم يعد مجال لأي ابتكار؟ سؤال طرحه نيتشه الفيلسوف وبوركهارت المؤرخ.

كان الأول أستاذ اللغويات التاريخية فتكلم في الموضوع عن علم ودراية. ربط نفسانية عصره، المتميزة بالشك والريبة، بشعور مؤلم إنها تعيش حقبة تدهور وانحطاط بتراكم وتزاحم الحوادث وتكاثر المعلومات عن ماضي الأرض والإنسان. رأى في اهتمام معاصريه المفرط بشؤون الماضي الغابر دليلاً واضحاً على رغبتهم القوية في الهروب من ضغط المجتمع. التاريخ، واقعاً ومعرفةً، يخلف نفسانية ضعيفة واهية حذرة مترقبة، وهذه النفسانية تؤثر بدورها في مواقع التاريخ فتجعل منه عالماً باهتاً أجوف، لا فسحة فيه ولا عمق. وتؤثّر كذلك في تمثلها لأحداث الماضي. إن الموضوعية التي يفتخر بها الباحثون المحدثون، الاحتراز، تجنّب الأحكام الذاتية، كل ذلك لا يعدو، في نظر نيتشه، أن يكون عبارة عن الخشية والحذر والتردد، صفات الفرد المعاصر الساقط المنحط. كيف يستطيع ذلك الفرد بتلك الصفات أن يتمثّل على حقيقته البطل اليوناني وهو يتصوره على صورته هو، ضعيف الإرادة، قاصر الطموح؟[1].

أما بوركهارت، المؤرخ المحترف، زميل نيتشه في جامعة بازل السويسرية، فإنه يجسّد في فكره وتصرفه نمط المؤرخ الأوروبي المحدث كما صوره الفيلسوف الألماني. يقول إن الأعمال العظيمة كانت من إنجاز العظماء، الشخصيات الفذّة الاستثنائية، وإن القرن التاسع عشر مثله مثل سائر عهود الانحطاط، يعادي الفرد الحرّ المستقل، ولذلك لا يمكن أن يكون عصر إنجازات عظيمة. تنبأ أن القرن العشرين سيكون عهد فوضى عارمة وحروب متتالية، عهد استبداد واستعباد. درس فترات الضعف والانحلال لأنه كان يعيش هو في عهد انحلال، ولم يكتب عن عصور الازدهار لأنه لم يكن مؤهلاً نفسانياً لذلك[2].

(1) نيتشه، «حول توظيف دراسة التاريخ» ضمن تأملات غير ملائمة [1876 - 1873] ترجمة ف. (باريس 1954).

(2) بوركهارت، تأملات في التاريخ الكوني [1905]، ترجمة ف. (باريس 1971).

بيد أن القرن الماضي عرف أيضاً تقدماً كبيراً في علم النفس التجريبي ترجمت نتائجه في الدراسات التاريخية. بدا التأثير واضحاً في أعمال ومنهجية كارل لامبرخت. إن التأليف التاريخي التقليدي يمزج باستمرار التاريخ وعلم النفس دون أن يفصل السبب عن المسبِّب ـ بركليس وليد أثينا، والنظام الاثيني من إبداع بركليس. أما لامبرخت فإنه ينطلق من نماذج نفسانية محددة تجريبياً، ويَسِمُ كل فترة من تطور ثقافة قومية ما بالنموذج النفساني المتغلب فيها. يقول: «عندما نحاول تمييز خصائص العصور الحضارية وأطوار تقدمها، لا ينبغي أن نعتمد النواحي الاقتصادية والاجتماعية وحدها على زعم أنها تمثل العامل الفعّال، بل يجب أن نستنبط مبادىء التصنيف من حياة العقل. إن العصور الحضارية تعرف وتصنف بوساطة ثمارها لا بجذورها»[1]. يجيب لامبرخت عن السؤال المطروح آنفاً أن حضارة عصر من العصور، وهي حصيلة الأعمال التاريخية التي ميزته، متولدة عن معطيات نفسانية، عن ميول قارّة، موافقاً في ذلك مؤرخين مثل بوركهارت، تين ورينان، إلاّ أنه يتجاوزهم إذ يؤكد أن التاريخ هو علم نفس تطبيقي ليس إلاّ. يبحث بوركهارت عن روح العصر من خلال إنجازات الفن وعن طريق الحدس[2] في حين أن لامبرخت يلجأ إلى تجارب علماء النفس. اتجاهان متعارضان تواجها مواجهة عنيفة في عدّة مناسبات لأن مفهوم الثقافة اكتسى عند كل واحدٍ معنًى خاصاً. عند أنصار التاريخ الثقافي تعني الكلمة مجموع المعارف حول إنجازات الماضي، تلك المعارف التي تكيف ذوق الفرد وميوله والتي هاجمها نيتشه بعنف جاعلاً منها سبب الضعف والانحلال والفراغ في نفوس معاصريه، أما لامبرخت فإنه يرى أن الثقافة هي ما وراء المعارف، حالة نفسية، سليقة وطبع حسب الاستعمال العربي القديم، ولأنها أصيلة وقارة ومتوارثة فإنها تصلح أن تكون مادّة لعلم موضوعي تجريبي. الثقافة بالمعنى الأول زهرة التاريخ وبالمعنى الثاني أصله وأساسه. في كل عصر من تاريخ كل شعب يسود أحد العوامل النفسانية الأصيلة[3].

---

(1) في منهجية لامبرخت انظر ارنست كاسيرر، في المعرفة التاريخية (القسم الثالث من كتاب مشكل المعرفة، ترجمة عربية بقلم أحمد حمدي محمود، وزارة الثقافة، القاهرة، ص 90 إلى 107.

(2) يقول بوركهارت: «بواسطة التاريخ أقف على حافة الكون وأمدّ ذراعيي نحو منبع الأشياء فيبدو لي التاريخ شعراً يدرك بالحدس».

(3) حسب لامبرخت يتغلب النموذج النفساني الرمزي في المجتمع البدائي أو المرحلة البدائية من كل ثقافة، والنموذجي في الوسيط الأول والتقليدي في الوسيط الأخير والفرداني في عهد النهضة، والذاتي في العهد الرومانسي والحساسي المفرط في عهد الصناعي المعاصر. كاسيرر، ص 99.

في هذا الجو نشأ التحليل الفرويدي، فورث الاشكاليتين معاً ومع كل واحدة ورث المعضلات الخاصة بها. سعى إلى تجاوزها دون أن يحرز إلى يومنا هذا على نجاح حاسم. نستعيد أطوار النقاش الذي لم ينته بعد حول أهداف ونتائج طريقة فرويد، فنشعر وكأننا لا زلنا في جوّ الحرب الشعواء التي شنها على لامبرخت خصومه العديدون. نجد بالفعل التساؤلات نفسها:

- ما علاقة الفرد بالتاريخ؟ هل ينحصر البحث التاريخي في دراسة نفسانية الأبطال؟
- ما هو موقع النفسانية الجماعية (العصر، الشعب، الطبقة، القبيلة، الأسرة، إلخ) من نفسانية الفرد؟
- ما هو وزن الموروث البيولوجي ووزن المكتسب [أي التربية] في نفسانية الفرد؟
- ما هو دور العادي والاستثنائي، الصحي والمرضي، في التطور التاريخي؟

هذه مفاهيم يسهل استعمالها بدون احتراز، فتكون النتيجة في منتهى الخطورة على الفهم الصحيح لحوادث الماضي. يقول لامبرخت: «لم يعرف إلا في السنين الأخيرة أن قوانين علم النفس الاجتماعي ليست سوى حالات تطبيقية للقواعد التي تم الكشف عنها في العلوم التجريبية». قد تقوم دلائل قطعية على نواميس النفس الفردية، لكن أين الدليل الحاسم على أن القفز من الفرد إلى الجماعة، من العادات إلى الطوارىء، أمراً مشروعاً؟ هذا اعتراض سيرفعه باستمرار المؤرخون التقليديون في وجه فرويد كما رفعوه في وجه لامبرخت، لأن الخطر القاتل في عين المؤرخ هو اللاتوقيت، الخلط بين العصور والأزمنة[1].

3.7.2 فرويد

إن أكبر دليل على أن الفرويدية وريثة التيارين المذكورين، العلمي التجريبي والنقدي الأدبي، هو استعمال اسم أوديب للتعبير عن المركب الذي يتفجر في داء الهيستيريا[2]. إن مجرد الاسم يوحي بأن اللغز يعمّ الماضي والحاضر، المأساة الكلاسيكية واليأس المعاصر، البطل التاريخي والمؤرخ الحالي. التحليل الفرويدي هو نفساني بالمعنيين، الموضوعي والذاتي، البراني والجواني، تحليل النفس البشرية

(1) في شأن علاقة التاريخ وعلم النفس وخطر اللاتوقيت انظر لوسين فيفر (1965) ص 201 إلى 220.
(2) فرويد وجوزف بروير، دراسات في الهيستيريا [1895]، ترجمة ف. (باريس 1956).

الواحدة عبر الحقب والأجيال في ذات الفنان أو الناقد أو المحلّل. لولا تلك الوحدة لما فهم المرء نفسه ولا غيره. يقول فرويد: «نفترض أن الذكريات القديمة تورث من جيل لآخر، وبافتراضنا هذا نتخطى الهوة الفاصلة بين النفس الفردية ونفسانية الجماعة. فيمكن أن نعالج الشعوب كما نعالج الأفراد المصابين بالعُصاب»[1]. واضح إذاً أنه يشاطر لامبرخت وضعانيته لكنه في الوقت نفسه يخالفه، وبذلك يشاطر بوركهارت في مسلكه، إذ يضع مخبره داخل النفس البشرية، باحثاً عن الموروث في اللاوعي بواسطة الاستنطاق والحوار العقليين. يتميز المسلك الفرويدي عن علم النفس التقليدي باعتبار عامل الزمان في تكوين النفس ذاتها. إن اللاوعي، الذي يتسبّب في الانحرافات المرضية وفي ظهور أطوار غير عادية في الأفراد والجماعات، وربما في البشرية جمعاء، هو الموروث، أي أثر الماضي المنقوش في الذاكرة والمرفوض من جانب العقل من جراء ازدواجية التطور وجدلية الحضارة[2]. التحليل النفسي هو في الجوهر النبش عن الأصول، عن الأوليات التي تركت آثارها منقوشة في أعماق الضمير. ويتمّ الحفاظ على تلك الآثار بالرغم من العقل وبواسطته، إذ استمرار الرفض يعني استمرار المرفوض. إن المواقف النموذجية الأصيلة تتجدد بتمثيلها الدائم في إطار الأسرة والمجتمع نتيجةَ الحواجز التي ترفعها الثقافة لمقاومتها ودحرها[3]. يقوم المحلل بحفريات في النفس تماماً كما يفعل دارس الأثريات أو اللغويات، كل في ميدانه وبوسائله. ويتلخص المنهج التحليل في القواعد التالية:

- مطابقة سيرة الفرد لسيرة الجنس، وهذه مسلمة تعتمدها كل علوم الأحياء وهي أساس نظرية التطور.

- توارث الذاكرة اللّاواعية، وهذه نقطة مشتركة مع علم الوراثة المعاصر. الآثار النفسانية لا تندثر عكس المادية، وبالنسبة للّاوعي تتساوى كل المجموعات البشرية فتتحقق بذلك أرضية واحدة لعلم النفس وعلم الأجناس والتاريخ.

- تواتر العلاقة بين المؤشرات الظاهرة والدوافع النفسانية الباطنية المتمثّلة في

---

(1) ذكره بزنسون، التاريخ وتجربة الذات (باريس 1971) ص 23، عن موسى وأصل التوحيد [1939].

(2) فرويد، قلق في قلب الحضارة [1929]، ترجمة ف. (باريس 1971)؛ مركوزه، الرغبة والحضارة [1955]، ترجمة ف. (باريس 1963).

(3) «لا تختلف الثقافات بأصولها النفسانية، وإنما بأشكال الحواجز الوقائية التي تلجأ إليها لضمان استقرارها». بزنسون، مرجع. س.، ص 67.

مواقف أصيلة مثل المثلث الأوديبي.

ـ دلالة الأحلام على مخزون اللاوعي. والحلم هو كل حالة ترفع فيها قيود العقل، أتحققت بالنوم أو التنويم أو أي وسيلة أخرى[1].

واضح أن المسلك الفرويدي تاريخي المشرب. قلنا في فصل سابق إن الآثار المادية رموز وكذلك الحروف والأرقام والتماثيل. أمام كل نوع من أنواع الرمز يحاول الباحث أن يؤوله حسب قواعد مضبوطة. المؤرخ، مهما كان اختصاصه، يستنطق الشواهد، فهو بكيفية ما محلل نفساني، إذا بقينا على مستوى المنهج، كل طبيب نفساني هو بكيفية ما مؤرخ[2].

3.7.3 شاهدة النفس

نقبل مؤقتاً ادعاء من يقول إن فرويد فتح باباً من أهم أبواب فهم التاريخ[3] ونسجل أن المحلل يتصرف كأي مؤرخ، يبحث عن مصادر أولية ليكوّن منها وثيقة تتناسب مع مشاغله وأغراضه. يلجأ إلى المادة نفسها التي يستغلها المؤرخ أو الأنثروبولوجي أو اللغوي: الأمثال والأحاجي، الطقوس والعادات، الأساطير والعقائد، الأعمال الفنيّة والأدبية، وضمن هذه توضع بالطبع التاريخيات. وبالنظر إلى أغراض التحليل، تأتي على رأس المصادر المفيدة الاعترافات والسير الذاتية. وحتى المصادر البعيدة عن الذات فإنها تحول بطريقة أو بأخرى إلى اعترافات غير مقصودة. أما الوثائق التي يستحيل تحويلها، كلوائح الإنتاج مثلاً، فإنها تعتبر شكلاً من أشكال الوقاية من هوس النفس بالانغماس في «الموضوع». النص الدال إذاً هو الذي يستدعي التأويل فيكون بالنسبة لسائر النصوص «سياج الحصر» (بزنسون ص 88).

إلا أن المصدر الخام لا يمثل في حدّ ذاته شاهدة نفسية، حتى ولو كان اعترافات روسو أو باكونين أو رواية دوستويفسكي. الشاهدة هي الوثيقة المستخرجة من المصدر في صورة أجوبة على أسئلة، تتضمنها استمارة مهيأة لذلك الغرض، أملتها على الباحث

---

(1) مغزى الاشتقاق واضح في المفردات العربية: عقل، ثقافة، ضمير، كل واحدة تؤدي معنى الحصر والكبت.

(2) نرى سبب الاهتمام الخاص بميشله الذي سبق فرويد إلى كثير من ابتكاراته، مما يشير إلى رباط خفي بين الرومانسية والفرويدية. انظر رولان بارت، ميشله بقلمه (باريس 1954).

(3) بزنسون، مرجع. س. ميشل دي سرطور «عمل المؤرخ» ضمن مجموعة تأليف التاريخ ج 1 ص 33 إلى 41.

المواقف المثالية الأصيلة كالمثلث الأوديبي. لا تكتمل الوثيقة إلا برصد المؤشرات وتسويد البياض الذي يتخلل النص، وذلك بالنبش على منطق الرغبة وراء منطق الاقتصاد أو السياسة أو الفن أو العقيدة[1].

عمل تمهيدي تنميطي لا يبدأ من الصفر بل من ملاحظات باحثين آخرين، من أساطير جمعها الرحّالة ورتبها علماء الأجناس، من نصوص حققها اللغويون ودرسها النقاد، من أعمال فنية وصفها الدارسون، من تقارير سياسية أو اقتصادية حررها المسؤولون ونشرها الإخباريون والصحافيون، إلخ. الشاهدة النفسية مولّدة إذاً وتوجد على مستوى ثان من التجريد. لا يمكن أن تكون إلا كذلك لأن البياض مرتبط بالمسوّد، السكوت بالنطق، لا وجود لظاهر بدون باطن ولا لخفي بدون بيّن صريح[2]. نفهم في هذا الإطار الاهتمام بالعظماء الأبطال، بالقادة الذين اختطوا لأنفسهم برنامجاً للحياة، ونفهم كذلك التركيز على روائع الفن والأدب، إذ روعة الإنتاج تكون في مستوى قسوة الكبت.

تلخيصاً، يحول المحلّل النفسي المصدر، الدالّ على عمل تاريخي، إلى حُلم ويُؤوِلّه على ذلك الأساس. أوَلا نتكلم تلقائياً على حُلم اسكندر أو نابوليون؟ التاريخ هو حُلم العظماء: نظرية فرويدية حديثة وتقليدية قديمة، قدم الأساطير والملاحم!

3.7.4 . . وبرنامج التحليل

لم يكن اللقاء الأول بين التاريخ والتحليل النفسي ناجحاً. تلقى الاخصائيون كتابي فرويد حول تأسيس المجتمع وأصول عقيدة التوحيد باستغراب كبير، مشيرين إلى أن المؤلف اعتمد على معلومات ناقصة ومتجاوزة في جملتها. إلاّ أن هذا النقد لم يؤثر في فرويد الذي تشبث بمواقفه، ورفض أن يعتبر أن الذكريات المخزونة في اللاوعي مجرد خرافة، بل أكّد أنها وقعت بالفعل في الماضي السحيق وأن البحوث اللاحقة ستعزّز لا محالة أقواله. هذا الإيمان بالحقيقة التاريخية، الدال على موقف مبدئي وضعاني ـ علموي، ميز دائماً فرويد عن كثير من تلاميذه وزملائه، وخاصة كارل يونغ

(1) استمارة المحلّل تساوي إشكالية المؤرخ. تتميز عنها بالوضوح وربما بالتكرار.

(2) من ناحية التجريد تلتقي الدراسات الفرويدية مع الرقمية. الوثيقة مولدة في كلتا الحالتين. من هنا اللجوء إلى الاستمارة النمطية.

الذي تحول إلى فيلسوف رموز[1]. وبسبب هذا الجانب الوضعاني تعلق بعض المؤرخين بالمسطرة الفرويدية، وقالوا إنها ستعطي ثمارها عندما تطبق في ظروف غير التي أحاطت بفرويد نفسه. فأعادوا صياغتها، وقدموها في شكل برنامج مفتوح يرمي أساساً إلى المقارنة والاستقراء. لقد لخص الأستاذ الفونس ديبرون، أمام مؤتمر دولي عقد في اسْتوكْهولْم، البرنامج الجديد في النقاط الثلاث التالية:

- جرد بكل أشكال «الذهنيات العمومية»؛
- تحليل خاص بكل مجتمع «لدوافع الحياة» فيه؛
- استقراء الوقائع التي قد تكون دوروية[2].

من يستطيع بين المؤرخين المحترفين أن يعترض على مثل هذا البرنامج؟ بل من لا يسعى منهم إلى تحقيقه؟ لا تتميز إذاً المدرسة الفرويدية بأهدافها، ولا حتى بمصادرها وتبنّيها فكرة الاستمارة النفسية، وإنما تتميز بكونها لا تزال تتشبّث بنظرية تعمّ مجموع التاريخ، كما فعل فرويد نفسه، في حين أن المؤرخ المحترف لا يعدو البحث عن مسلك نفساني لفهم موضوع محدد، وهذا واضح في مقال جورج دوبي حول تاريخ الذهنيات[3]، والذي يتعرض فيه إلى كيفية استغلال علم النفس في الدراسات التاريخية. يعتمد بالأساس على مقولات لوسين فيفر، دون أن يذكر ولا مرة واحدة اسم فرويد، ومع ذلك نجد عنده كل الاعتبارات التي فاه بها الباحثون المتأثرون بمنهج التحليل النفسي. يحدد دوبي، تبعاً لفيفر، الميادين، المستويات، الموضوعات التي تستدعي الاستظهار بالنفسانيات:

- التربية بكل صورها وأطوارها لأنها تلقي أضواءً كاشفة عن طبائع وميول وتصرفات أصحاب القرار من ملوك ووزراء وقادة، إلخ؛
- التغذية ونظم الحياة لأنها تتحكم في أحوال الصحة والسقم؛
- الأمراض والأوبئة لأنها تتسبب في أطوار نفسانية وتصرفات غير عادية؛

---

(1) فرويد، الطوطم والطابو [1912]، ترجمة ف. (باريس 1977).
فرويد موسى.. مرجع.س.
يونغ، الردّ على أيوب، ترجمة ف. (باريس1969).
(2) ديبرون، «التاريخ بعد فرويد»، مجلة التعليم العالي (باريس 1969)، ص 27 إلى 63.
(3) التاريخ ومناهجه ص 937 إلى 960.

ـ حالات التحدي والخروج على النظام لأنها تكون أرضيـة ظهور الصعـاليك والمشعوذين والسحرة، إلخ. . ؛

ـ حالات الحروب والصراعات الداخلية ؛

ـ حالات الاضطهاد، أكانت تخص جماعات عرقية أو طبقات اجتماعية أو شعوباً، إلخ. .

واضح أن هذه الحالات الاستثنائية قد اهتمّ بها ونبّه على دورها في التحولات التاريخية كبار المؤرخين القدامى[1]. بدون إغفال مساهمة ولا احتقـار علم النفس التجريبي والطب العقلي التقليدي، فلا بد من الاعتراف بأن الفرويدية تمثل اليوم العامل الأقوى في هذا المضمار. لم يعد يوجد مبحث واحد من الآدميات (اثنولوجيا، اجتماع، تربية، نقد أدبي أو فني، فلسفة، إلخ) لم يتأثر بها، إن قليلاً أو كثيراً. إنها وجه من وجوه الثقافة العامّة المعاصرة، أحببنا أم كرهنا ذلك، ومعارضتها العنيفة تعدّ من أبرز الدلائل على تأثيرها. لا مناص للمؤرخ، مهما كان اتجاهه العقائدي، أن يعي هذا الواقع ويستفيد منه ما استطاع إلى الاستفادة سبيلاً.

3.7.5 حدود ومآخذ

يقول أنصار المنهج التحليلي: لا بدّ من ملء فراغ التاريخ، استنطاق الصمت الكامن فيه. تكمن في هذه القولة بالضبط قوة المنهج وضعفه. فائدته الكبرى وخطره المميت. إن غاية المسلك الفرويدي عظيمة، يتطلع إليها كل مؤرخ، بل كل إنسان عندما يسير بين الأطلال وفي رحاب المدن الخربة. يبقى السؤال حـول الطريقـة المقترحة: إلى أي حدّ تفي بوعودها دون أن تنقلب إلى دعوة فلسفية أو دينية؟ يحتاج العلم الموضوعي إلى دليل واضح، أين دليل التحليل النفساني؟

تكثر الاعتراضات بقدر ما تقل الدراسات التي تحظى برضى الاخصائيين[2]. إن

---

(1) ثوقديد وهو يصور آثار الوباء في أثينا المحاصرة، تاقيت وهو يؤكد على تربية تيبريوس ونيرون، ميشله وهو يؤلف كتاب الساحرة، هويزنغا وهو يصف نفسانية رجال أواخر العهد الوسيط، تين وهو يصف نفسانية الإرهابي أيام الثورة الفرنسية، إلخ.

(2) إن الدراسة الوحيدة التي قبلت بالترحيب من طرف المحللين والمؤرخين على السواء هو كتاب أريك أريكسن الشاب لوثر (1952). أما كتاب فرويد وبوليت عن الرئيس ولسن (1930)، فإنه أحدث ضجة استنكار قبل أن يعترف له ببعض الفائدة. واستخف المؤرخون كذلك بأعمال روبر لافورغ عن رجال الثورة الفرنسية.

المنهج التحليلي يختلف عن المنهج العددي مثلاً [3.5] في كونه لا يزال إلى يومنا هذا مجرد برنامج، تتعدّد فيه المحاولات والتجارب وتقل الإنجازات المقنعة.

الاعتراض الأول هو ما ألمحنا إليه في بداية هذا الفصل، يرفع في وجه كل تفسير نفساني للتاريخ إلاّ أنه أقوى عندما يوجه للمدرسة الفرويدية. نفترض من جهة طبائع بشرية واحدة مهما كانت الأقوام والعصور، ومن جهة ثانية، كلما جعلنا من أبطال الماضي معاصرين لنا (كما فعل مسرحيو القرن السابع عشر الفرنسي)، نرتكب أكبر خطأ في عين المؤرخ، أي اللاتوقيت، خلط الأزمنة، أو بعبارة ابن خلدون إهمال تغيّر الأحوال، ومجال النفس هو أدعى المجالات لارتكاب ذلك الخطأ. حاول البعض الانفلات منه بالتركيز على ضرورة الاستقراء في البرنامج.. لا يؤكد ديبرون، كما رأينا سابقاً، أن بعض الحالات النفسية دوروية، وإنما يطلب من الباحثين أن يرصدوا دورويتها، لكن هل يتفق هذا الموقف المنهجي مع مبادىء الفرويدية؟ نقرأ عند أحد أنصارها ما يلي: «إن محو التوقيت من اللاوعي، الذي هو بالتعريف غير خاضع لتأثير الزمان، هو بالضبط ما يجيز للمحلل النفساني أن يعتمد على تجربته لتأويل تجارب الآخرين»[1]. كيف ندخل العامل الزماني في أعمال المحللين النفسانيين في حين أنهم يستخفون به باستمرار؟ سؤال يطرحه المتعاطف قبل المناوىء. صحيح أن المؤرخ، بمجرد أنه مؤرخ، يسلك المسلك نفسه في عدة مناسبات ليقرّب الماضي من أذهان الحاضر، ولكن يفعل ذلك عن خجل واستحياء، ويتجنبه كلما وجد إلى تجنّبه سبيلاً. أما المحلل النفساني، فإن منهجه يلزمه بنفي الزمان والتأكيد على وحدة النفس البشرية عبر الحقب والأجيال. وليس هذا إلا جانباً من موقف أعم وأكبر خطورة. حاول المؤرخون النقديون منذ القرن الماضي أن يجعلوا من التاريخ علماً موضوعياً، وذلك بفصل الوقائع عن الأخبار، الراوي عن البطل حتى ولو توحّد الاثنان في نفس الشخص (يوليوس قيصر مثلاً)، وها المحلّلين يعمدون إلى محو ذلك التمييز ويؤكدون أنه لا يوجد، ولا يجب أن يوجد، أي فرق بين مؤرخ الماضي والمحلل الحديث، بين بزنسون إذ يحلل نفسانية ميشله وهذا الأخير إذ يصف نفسانية ساحرة العهد الوسيط[2]. تصبح في هذا المنظور التاريخيات بكل اتجاهاتها عملاً أدبياً وبالتالي وثيقة نفسانية.

---

(1) بزنسون، مرجع.س.، ص 98.

(2) مرجع.س. ص 135 إلى 184.

يذهب دي سرطو إلى حدّ أنه عنون مقاله -«كيف نعمل التاريخ» وهو يعني كيف نكتب التاريخ لأنه لا يرى وجهاً للتمييز بينهما. انظر بورده ومارتن، المدارس التاريخية (1983) ص 314 إلى 315.

يترتب عن الوحدة المفترضة بين الوقائع والرواية ما لوحظ في الدراسات الفرويدية من تبسيط وتحجيم وتعميم مملّ. إذا قلنا إن المواقف المثالية الأصيلة، كالمثلث الأوديبي، واحدة عند الماضين والمعاصرين، وضمن هؤلاء المحلل نفسه، فما الداعي إلى الكلام على الرئيس ولسن عوض تيمورلنك، على لوثر عوض بوذا؟[1] واضح أن الداعي الوحيد هو وجود مصادر قابلة للاستغلال التحليلي. نقرّ أن المنهج التحليلي يلقي بعض الضوء على الثورة البولشفيكية عندما نستنطق كتابات دوستويفسكي، لكن نتساءل: لماذا تفضيل هذا الكاتب على غيره من المؤلفين الروس؟ يبدو أن المحلل اختاره لأنه وجد فيه ما يعرف مسبقاً، ذلك الأمر المستور، ذلك الصمت المدوي الذي لم يسمعه عند غيره. لا يبحث إذاً عن شيء جديد حقاً بقدر ما يطمح إلى طمأنة نفسه بالكشف في خفايا نفسانيات الماضي عن مشاعر شبيهة بمشاعره الخاصة[2]. ونصل هكذا إلى نوع جديد من الاعتبار. لا تكتسي العبرة هنا صورة اكتساب تجربة خطابية، أو سياسية أو عسكرية، بل صورة الانفلات من الحنق والضيق، صورة التغلّب على أطوار التذمّر والقلق. لا شك أن كل مؤرخ، صغيراً كان أو كبيراً، قديماً كان أو معاصراً، يلجأ إلى التاريخ لمعالجة أسقامه النفسية، وليس من الصدفة أن يكون بعض كبار المؤرخين قد فشلوا في حقل السياسة، لكن هذا لا يمنعنا من التساؤل: هل يستتبع هذا الكلام أن كل دراسة تاريخية تخفي اعترافات عن حقائق ذاتية؟ نعود إلى مسألة الدليل. يدعي المحلل النفسي أن الدليل بمعناه الوضعاني لا يمكن أن يوجد في مجال بحوثه، وأنه لا يجب القول: هذا تحليل صحيح أو غير صحيح، بل، هذا تحليل تطمئن إليه النفس أو لا تطمئن. نبقى إذاً في مجال الاستمالة والتأثير البلاغي. قد يستهوينا هذا الرأي أول الأمر، إذ غالباً ما نقرأ المؤرخين القدامى استئناساً بهم لا بحثاً عن حقائق الواقع، لكن لا نلبث أن ندرك خطورته على مفهوم التاريخ. يشرح بزنسون أن ثورة البلاشفة مثّلت حالة تقهقر إلى موقف أوديبي ثم يستطرد: «وحتى لو اتخذت الثورة وجهة غير التي اتخذتها بالفعل لما انتفى أثر الموقف الأوديبي». (ص 93). كيف يمكن مناقشة مثل هذا الرأي. ما لا يمكن تفنيده، هل يجب تصديقه؟ يقول الكاتب نفسه وهو يتكلم على ميشله: «نرجح أن مثل هذا التصور لم يخطر بكيفية واضحة على ذهن أي واحد من أبطال القرن 16 م، لكن

(1) هذا افتراض مناقض لما يدعو إليه ديبرون. هل تستطيع الفرويدية أن تقبل أن لكل مجتمع «دوافع للحياة» خاصة به؟

(2) قد يصرح بهذا القول بعض المحللين اعتماداً على ما جاء في يوميات ميشله: «منهاجي هو أن أبسط التاريخ، أن أجعل منه سيرة، سيرة رجل، سيرتي الذاتية».

مجرد كونه خطر على ميشله يدعونا إلى الاعتقاد مسبقاً أنه كان مخزوناً في اللاوعي بين تخيلات أخرى مهيأة للظهور متى سنح ظرف مناسب في ذهن غير ذهن ميشله». (ص 77). مَن المعني هنا؟ ميشله المؤرخ الفرنسي الذي عاش في القرن الماضي أم شخص آخر يحمل اسم ميشله ولكن تتجسّد فيه افتراضاً كل الخواطر والنوازع المكتنزة في لا وعي لا يفهمه حقاً إلا المحلل المعاصر؟ هذا التداخل الدائم بين ما هو واقع وما هو محتمل، هل المزج المستمر بين الملموس وبين المقدّر، يقضي من الأساس على القاعدة التي اختارها المنهاجيون لفصل التاريخ عن الأدب والفلسفة.

يعترف أنصار التحليل النفسي أن الهواة الذين تطفلوا على التاريخ بدون تكوين تحليلي وتاريخي سابق قد ارتكبوا أخطاءً كثيرة وأضروا بسمعة الفرويدية، لكنهم يقولون إن الوضع قد تغير الآن وإنه يمكن ترقب صدور دراسات جدية مبنية على قواعد معقولة ومضبوطة. هل نستطيع أن نصدّق هذا القول؟ هل يبقى التاريخ تاريخاً بعد الخضوع لمنهج التحليل النفسي؟ نعود إلى الأعمال المنجزة فعلاً، فنلاحظ على التوّ أن التحفظات المنهجية لا تعدو المقدمة، ومتى دخل الباحث في صلب الموضوع استسلم كلياً للمبادىء الفرويدية التي، في اعتقاده، تزود وحدها التاريخ بقوة محركة ملموسة. يقول بزنسون: «ولِمَ التاريخ لولا دافع الرغبة؟» (ص 33).

رغم كل محاولات التقارب بين المؤرخ والمحلل النفساني لا تزال تفصل بينهما هوّة ساحقة، وستبقى، ما لم يتغلب هذا الأخير على بعض الإشكالات الجوهرية. نذكر من بينها:

ـ ما هو موقع **الأثنونفسانيات** (نفسانيات الشعوب والأجناس)؟ انتهى تلاميذ فرويد بالمصادقة على أن وحدة المواقف المثالية الأصلية لا تمنع اختلاق المسالك لتجاوزها وحلّ عقدها. لا تعني الثقافة سوى مجموع الوسائل المتنوعة لوقاية أمراض النفس، ولا سبيل إلى اكتشاف تلك الوسائل دفعة واحدة، حسب نسق مطّرد: قد يتقدم بعضها على البعض الآخر حسب الأحوال والظروف. تختلف الاختيارات هنا وهناك ثم تستقر وتعود مميزات ثابتة للثقافة المحلية المعنية. بعد الإقرار بهذه المبادىء يستطيع المرء بالفعل أن يؤسس «نفسانية خلافية» مثل التي أشار إليها ديبرون في التقرير الذي سبق ذكره[1].

---

(1) كيلّبورن، **تأويل الأحلام في المغرب** (باريس (1987)؛
كرابانزانو، **الحمادشة: دراسة في العلاج الأثنونفساني بالمغرب** (لوس أنجلس 1981).

ـ ما هو دور الخوارق والحالات الاستثنائية في سير التاريخ؟ واضح أن المسلك التحليلي يعاكس الاتجاه الذي تسير فيه حالياً الدراسات التاريخية. يهتم التحليل الفرويدي قبل كل شيء بالأبطال والنوابغ، بالروائع الفنية والأدبية، بالحالات المرضية، في حين أن المؤرخين المحترفين يهتمون اليوم أكثر وأكثر بالأحوال العادية والحياة اليوميّة. وزاد من قوة هذا الاتجاه اللجوء إلى الإحصاء. حاول فرويد أن يدرس نفسانية الإنسان في أطواره العادية[1]، وصدرت في العقدين الأخيرين دراسات عديدة حول آداب الأكل وطرق النظافة والعلاج، عن ممارسة الجنس وطقوس الدفن، إلخ.. دراسات تنتمي إلى الاثنولوجيا التاريخية، ومن الملاحظ أنها بقدر ما تبتعد عن التأويلات الفرويدية بقدر ما تزيد قوتها الإقناعية.

كما يرفض المحلل النفساني مفهوم الدليل وينفي أن يكون له وجه في حقل دراساته، كذلك يتنكر لمفهوم السبب ويفضل الكلام على البواعث والدوافع. يقدم تحليلاته على أنها إحدى التأويلات الممكنة وأنه يعرضها على القارىء، وعلى هذا أن يقول هل اقتنع بها، في قرارة نفسه، أم لا. وكثيراً ما يبدو التحليل شرحاً لنص، وربما حاشية على شرح، صلته بالشارح أوثق وأظهر من صلته بواضع النص الأصلي. أين الموضوعية العلمية في كل هذا؟

لذا نفهم معارضة الكثيرين لهذا النهج. يقول المؤرخ المحترف إنه يقضي من الأساس على البحث التاريخي وذلك بتحوير معنى الحدث وتخصيصه للحالات الاستثنائية من حياة الأبطال والشخصيات الفذّة[2] [2.1.3]. ويقول الفيلسوف الوجودي إنه ينافي الحرية والاختيار إذ يجعل الفرد حبيس اللاّوعي. ويقول الماركسي إنه مثالي الاتجاه رغم تظاهره بالوضعانية. إذ لا يميز بما فيه الكفاية الوقائع عن الأخبار، الماضي عن الحاضر. هذه انتقادات موجهة في الواقع إلى مضمون الفلسفة التحليلية، أما الطريقة نفسها، فإنها محبّبة لدى الفلاسفة والمفكرين الدينيين واللغويين والأدباء والفنانين[3].. تستهوي كل هؤلاء بتقنياتها الاستنطاقية. نترك هذه النقطة موقتاً [5.3.3] ونحصر كلامنا في مسألة الاستمارة النفسية. إن الكيفية التي تُهيأ بها هذه الوثيقة تمثل

---

(1) فرويد، **تحليل نفسانية الحياة اليومية** [1901]، ترجمة ف. (باريس 1933).

(2) هذه نظرة أسطورية إلى التاريخ تعود بنا إلى طفولة التأليف التاريخي، هكذا تبدو المحاولات الفرويدية للمؤرخ العقلاني.

(3) ريكور، **في التأويل: مقال عن فرويد** (باريس 1965).

خطراً على مفهوم التاريخ، والخطر معروف باسم النفسوية، أي تحويل كل تصرف، أو حركة، أو عمل، أو قول، إلخ. . إلى سمة تشير إلى حالة نفسية معينة. فمثلاً الاقتصاد، كعلمٍ وكممارسة، يعود ضرباً من ضروب اللهو والتسلية، كما أن التصميم على تحويل التاريخ إلى علم كمّي يبدو محاولة لعلاج قلق النفس[1]. لنفرض أن الاقتصاد وجه من وجوه الاستلاب - فكرة ماركسية قبل أن تكون فرويدية - ، أي فائدة في هذه المقولة بالنسبة للباحث؟ ما يهم هذا الأخير هو المنطق الخاص بالاقتصاد، في مستواه المحدد، لا منطق الرغبة الذي هو عام يمس الاقتصاد وغير الاقتصاد؟ قد تكون التقنية، أياً كانت، هروباً من الذات وانغماساً في «الموضوع»، لكن هذا الأمر ينسحب على كل مدقق متفنّن، على التحّاف والخزّان والورّاق والنسّاب. . وكذلك على المحلّل بصفته خبيراً متخصصاً. لكل واحد من هؤلاء مسالك ومناهج تقوده إلى نتائج متفاوتة الأهمية. . لأي سبب نفضل هذا على ذاك، التحليل النفساني على الاستقراء الاحصائي؟ إن الاعتبارات الوقائية لا تخص المؤرخ وحده!

---

(1) دفرو، من القلق إلى المنهج في العلوم السلوكية (لاهي/ باريس 1967).

الفصل الثامن

التاريخ بالمفهوم

لم يوجد أبداً أي توادّ بين المؤرخ والمتنبّىء.
بيتر غييل

3.8.1 تحديد

نسمع أن فلسفة التاريخ فقدت هيبتها ولم يعد لها أدنى تأثير على المؤرخين وعلى غيرهم من المفكرين بعد أن أظهر أرنولد توينبي، رغماً عنه، حدودها وأخطارها.

بيد أن الأمر ليس بهذه الدرجة من الوضوح. إذا سهل على المؤرخ المحترف أن يهمل أعمال أوغسطين، بوسويه، هيغل، ماركس، اشبنغلر، ياسبرس، إلخ.. الذين كانوا إما رجال دين وإما فلاسفة، فكيف يستطيع أن يعرض عن مساهمات ماكيافللي، بودان، فولتير، هردر، غيزو، توكفيل، إلخ الذين كانوا مؤرخين، أو رجال إدارة وسياسة، والذين لعبوا دوراً بارزاً في إيقاظ الوعي التاريخي عند كثير من الشعوب؟ وإذا بدا واضحاً أن إهمال هؤلاء غير ممكن، أين نضع مؤلفاتهم في إطار تطور التاريخيات؟

معلوم أن فولتير هو أول من استعمل عبارة فلسفة التاريخ، عندما طالب أن يكون المتمعّن في أخبار الماضي مواطناً وفيلسوفاً، لكنه كان يعني بها ما يعنيه غيزو بالتاريخ الفلسفي، وهذه التسمية أكثر موافقة لمضمون المؤلفات التي نحن بصددها. إن المؤلفين الذين كتبوا في الموضوع، من أوغسطين إلى ياسبرس، كانوا يقدمون أعمالهم كتأملات حول الأحداث والوقائع، أي أنها، رغم خصوصية منطقها وأسلوبها، تنتمي إلى التاريخ وليس إلى الفلسفة بمعناها التقني. ولكي نوضح قصدنا لنتأمل عبارة فلسفة الفن مثلاً. مبناها هو مبنى فلسفة التاريخ، لكن هل يمكن أن نقلب الأولى كما نقلب الثانية ونقول الفن الفلسفي كما نقول التاريخ الفلسفي؟ القلب هنا إمّا يؤدي معنىً غير معنى العبارة الأصلية، وإما لا يفيد أي معنى. والملاحظة نفسها تصح على عبارتي العلم الفلسفي أو الدين الفلسفي. أما عبارة التاريخ الفلسفي فإنها تكاد تكون مرادفة لفلسفة التاريخ. وهذه إشارة إلى أننا بصدد مؤلفات داخلة في حيّز التاريخيات، جزئياً على

الأقل. يبقى علينا أن نحدّد ذلك الجزء وأن نضعه في الموضع اللائق به.

تنقسم المؤلفات التي تنعت بفلسفة التاريخ إلى ثلاثة أنواع:

ـ الأول هو الألصق بمفهوم الفلسفة التقليدية ويرمي إلى الكشف عن منطق باطني يوحّد أغراض الحوادث ويوجّهها نحو تحقيق غاية مرسومة. نذكر بين أعلامه أوغسطين، بوسويه، هيغل، كونت، ياسبرس..

ـ النوع الثاني يعكف على المقارنة بين الوقائع، مميزاً المهمّ منها عن التافه، بالنظر إلى مفهوم محوري يمثل قيمة خلقية مثل الدولة أو الحضارة أو الحرية أو العدالة أو المساواة.. ومن أبرز ممثليه ماكيافللي، فولتير، جيبون، هردر، غيزو، توكفيل، أكتون..

ـ الثالث يعتمد الاستقراء ولا يكاد يختلف عن التاريخ المقارن. يبحث عن الظواهر المتواترة والدورية [الدُوَل والثورات] في أحوال الشعوب والأقوام. ومن المبرزين فيه نذكر أرنولد توينبي، ألفرد فيبر، الفرد كروبر، بيتيريم سوروكين..[1].

لا يمكن في نظرنا أن نمحو بجرّة قلم هذا القدر الضخم من التأليف، كما لا يمكن أن نقيم فاصلاً واضحاً بينه وبين تأليف المؤرخين. نظراً لهذين الاعتبارين فضّلنا أن نجعل منه أحد أساليب الكتابة التاريخية وأطلقنا عليه اسم التاريخ بالمفهوم[2]، إذ مادته ليست الواقعة المادية وإنما المعنى المجسّد فيها. في نطاق هذا التعريف نرى أن التاريخ الفلسفي (أو فلسفة التاريخ) لا يختلف عن غيره إلا بالمقدار والنسبة، نسبة التجريد. يوجد إذاً تدرّج طبيعي من الإخباري إلى فيلسوف التاريخ مروراً بالمحدث والمؤرخ صاحب النظر، وما يحصل من عداء بين المؤرخ المحترف والمؤرخ المتفلسف ينشأ في الواقع عن سوء تفاهم أو سوء نية.

3.8.2 التاريخ الكامل

قبل أن نتعرض إلى ما يؤخذ عادة على التاريخ بالمفهوم، نحاول تحديد سمته العامّة. لا نجازف إذا قلنا إنه لا يهدف إلى تسجيل أخبار أمّة بعينها. صحيح أن أوغسطين وماكيافللي وجيبون ومونتسكيو بحثوا كلهم مسألة واحدة هي انهيار الامبراطورية

(1) م.ب، مادة فلسفة التاريخ (1973) ج 8 ص 961 إلى 965.

(2) التاريخ بالمفهوم هو غير تاريخ الأفكار لأن هذا قد يبقى على مستوى الجزئيات كتاريخ المدارس الأدبية أو تاريخ الأعمال الفنية أو تاريخ النظم..

الرومانية. لكن لا يخفى على أي قارىء أن همّهم الأول والأخير كان الكشف عن قوانين عامة تنطبق على كل الامبراطوريات.. ونلمس الاتجاه نفسه نحو التعميم عند غيزو إذ يدرس أطوار الحضارة الأوروبية، وعند توكفيل إذ يفصّل دوافع الثورة الفرنسية أو مبادىء الديمقراطية الأمريكية. واضح كذلك أن هؤلاء لا يرغبون في «تأليف» تاريخ مكون من تواريخ قومية كما يفعل أصحاب الجمع والتلفيق، وإنما يرومون تحرير تاريخ تام يمثل «نهاية الأرب»، متنوع في صوره وأشكاله موحّد في جوهره؛ لا تتعدد مظاهره وتختلف إلا لتتضح بذلك التعدد والتنوع وحدة المصير. لا يكتب هؤلاء تاريخ أفراد (أبطال، ملوك، وزراء، قوّاد، إلخ) وإنما تاريخ جماعة (طبقة، أمة، قوم، مجموعة البشر)، والجماعة لا تكون تاريخية، لا تستحق أن تكون موضوع نظر وفحص وتحقيق، إلا بقدر ما تجسد من فكرة (الغلبة، الحضارة، العقل، الحرية، العدالة، إلخ)، فتكتسب تلك الفكرة صفة القيمة. يتكلم غيزو على تاريخ أوروبا فيصف مراحل بناء نظام يضمن الحرية للفرد والمساواة أمام القانون. يتكلم ماركس على تسلسل أنظمة الإنتاج فيصف مراحل الحركة الرامية إلى فكّ العقدة الجدلية التي تربط كل تقدم على المستوى المادّي بتقهقر على مستوى الحرية والمساواة (جدل وسائل وعلاقات الإنتاج). يتكلم هردر على ناريخ أمة فيصف مراحل اكتمال الروح القومي وتغلغله في مجموع الأعمال الثقافية، الأدبية، الفنية، الدينية، إلخ. وهكذا نرى أن الفلاسفة الذين كتبوا عن التاريخ، أو المؤرخين الذين مالوا إلى الحكمة والتجريد، يؤرخون في الواقع لمفاهيم مجسدة في أنظمة[1].

ما يفصل هؤلاء عن المؤرخين المحترفين هو أن مادّتهم ليست الحدث بل المفهوم المضمّن فيه الذي يبدو وكأنه المحرك لكل تطور، فيسير على خط معلوم نحو الظهور والتجلّي. ولكل مؤلف تصوره لهذا الخط المصيري: منهم من يراه منحدراً فيضع انكشاف المفهوم في بداية التاريخ ومن هنا نشأت عقيدة العصر الذهبي الموجودة في جلّ أساطير البشرية الأولى[2]. ومنهم من يرى الخط صاعداً فيجعل تحقيق المفهوم في نهاية المطاف كما يفعل المسيحيون وفلاسفة التنوير وأعلام الليبرالية. ومنهم من يتصوره دورانياً كما فعل قدماء اليونان والرومان ومن تأثر بهم من مفكري عهد

(1) المفاهيم هنا بمعنى المثل الأفلاطونية. المفاهيم هي إذاً مقاييس منطقية ومثل أخلاقية ونماذج اجتماعية.

(2) ميركيا إلياده، جوانب الأمثولة (باريس 1963).

النهضة[1]. ومنهم من يراه حلزونياً في محاولة للتوفيق بين تشاؤم نظرية الدورات المتوالية وتفاؤل نظرية التقدّم المستمر وأشهر ممثل لهذا التصور **فدريدريش انجلز** وارنولد توينبي.

يتعالى التاريخ بالمفهوم عن الحوادث إذ يرى في كل واقعة مغزاها الخفي. وهذا الموقف المعرفي يستتبع نتائج نظرية. بما أن الفكرة الواحدة تتجسّد حتماً في حوادث كثيرة، فإن هذه الأخيرة تبدو بالضرورة متسلسلة، منتظمة بالفكرة نفسها. عند الإخباري، المحدث، المؤرخ الذي يبقى عمداً على مستوى الحدث، كل واقعة قائمة بذاتها، مستقلة عن سوابقها ولواحقها. أما بعد أن يتساءل الباحث عمّا يختفي وراء الحدث، فأنه يقدم على عملية تجريد تقوده خطوة خطوة إلى إغراق الواقعة في المفهوم. ليس التأليف المتصف بالفلسفة في التاريخيات سوى نتيجة لعملية بسيطة قد ينجرّ إليها كل راوٍ وكل محدث [1.3.3][2]. والعملية الذهنية هذه هي التي أسماها ابن خلدون بالتحقيق والنظر ومونتسكيو بالبحث عن «مدار الشمس». أحد أهداف السرد التاريخي التقليدي هو الاستفادة والاعتبار [الذكر]. يقول الحافظ ويؤكّد أنه يروي الأخبار لأن الذكرى تنفع وأن فيها عبرة لمن اعتبر. لا بد إذاً من الغوص عن تلك العبرة الخفية، عن تلك التجربة الباطنية، خاصة إذا اكتست الواقعة مظهر الفاجعة كسقوط دولة أو استباحة قطر أو موت عظيم. يبدأ النظر بمجرد ما يتوقف الراوي عن الرواية، يبدأ البحث عن السرّ، عن الفكرة الرائدة التي تعطي للحدث وجهة لا تلبث أن تبدو وكأنها قوة محركة كامنة في الوقائع. وهكذا تتبلور تلقائياً أصول فلسفة التاريخ الثلاثة وأعني **المصير**، **الدورة**، **الغاية**. **المفهوم**/ القيمة هو غاية التاريخ، والمصير هو تسلسل الأحداث بالنظر إلى ذاك المفهوم، والدورة هي صورة من صور تجسيده في ظروف معيّنة[3].

---

(1) الدورة نفسها تبدو على أشكال مختلفة. يراها البعض ثنائية (فترة ازدهار يعقبها فترة ذبول)، أو ثلاثية (سعادة يتلوها سقوط وحرمان ثم عودة إلى السعادة الأولى)، وقد تبدو رباعية كما عند هيغل (الشرق/ روما/ المسيحية/ الجرمان)، أو خماسية كما عند ماركس (آسيا/ الرق/ الإقطاع/ الرأسمال/ الاشتراكية).

(2) ردّ توينبي على خصومه أن فلسفة التاريخ من صلب دراسة التاريخ، إذ لكل مؤرخ فلسفة. الواقع أن المؤرخ لا ينفصل نهائياً عن الهمّ الفلسفي إلاّ إذا قرر مسبقاً التخلّي عن كل نظر وتفكير. وهذا ما يفعله المحدث أو المحقق الوضعاني. اختيار الاثنين سابق على كل تدريب مهني.

(3) هذه المفاهيم مضمّنة في الاصطلاح العربي مع أن الابتذال يجعلنا لا ننتبه إليها. مَدار الشمس هو عين الخبر، المفهوم هو العبرة التي تدرك بالنظر في عيون الأخبار، الدورة هي البداية/ النهاية [1.1.3].

3.8.3 مخاطر

كتب فولتير: «إن ما ينقص الإخباريين هو الذهنية الفلسفية». وكتب: «إن الحفاظ على الوثائق مفيد لكي نرجع إليها عند الحاجة». أما التاريخ المكتوب بذهنية فلسفية، الذي يستفيد منه المواطن فهو: «الصحيح في مجمله لا في كل واحدة من تلك الجزئيات التي يتشبّث بها السفهاء من الكتاب»[1]. نرى هكذا أن فولتير لا يرى في الاعتماد المستمر على الوثائق الأصلية ميزة المؤرخ الأولى، وإنما يرى فيه فقط إحدى الوسائل المتاحة لمن يريد أن يتحقق من صحة افتراض أو صواب تخمين. الموقف نفسه يدافع عنه توينبي في ردّه على خصومه الكثيرين. فرغم امتهانه التاريخ واعتماده المنهج الاستقرائي فإنه يتساءل: أية فائدة في معرفة تاريخ معركة بالدقيقة والثانية، بأسماء القادة والجنود إذا لم ندرك، أو نجعل القارىء يدرك، آثارها البعيدة على مصير البشرية؟ يعوّل فيلسوف التاريخ، أو المؤرخ المتفلسف، على الإخباريين والرواة والجمّاعيين، وقد يقدم السفيه من المخبرين على الذكي، والضعيف من الأخبار على القوي، إذ رأى في ذلك منفذاً لمعنى لطيف أو مغزى عميق. نرى ابن خلدون يؤول في المقدمة الآي القرآنية برأيه دون ما التفات إلى أسباب النزول ويروي الأحاديث حسب معناها الظاهر دون اهتمام بقوة سندها أو ضعفه. وقد يصل الاستخفاف بماديّة الحدث عند البعض إلى تفضيل العبارة الأسطورية المضخّمة على العبارة المحققة[2]. وفي هذه النقطة بالذات يوجد الحد الفاصل بين تاريخ الفلاسفة وتاريخ المؤرخين المحترفين. فهؤلاء يرفضون مبدئياً هذا التجاوز حتى ولو بقي في حدود معقولة ولم يصل إلى النتائج المتطرفة التي ذكرناها.

يفنّد كولينجوود نظرية الدورات، فيقول إنها تتولّد تلقائياً عن الجهل بعموم الوقائع. كل من يتطلع على قدر يسير من التاريخ يراه على شكل دوري، وبما أنه لا يدرك أن هذه الرؤية تنشأ بالضبط عن معلومات ناقصة، فإنه يؤمن أن بنية التاريخ دوروية حقاً[3]. لا شك أن من يحكم العقل في دراسة التاريخ يتعامى عن كثير من الجزئيات والتفاصيل، علماً منه أن الإكثار من المعلومات يشوش حتماً على ظهور ملامح الدورة. هذا نقد يبدو قوياً لأول وهلة، لكنه عند الفحص لا يلبث أن يفقد كثيراً من قوته. التاريخ المعروف/

---

(1) فولتير، «ملاحظات حول التاريخ» و«ملاحظات ملحقة» ضمن **الأعمال التاريخية** (باريس 1958)، ص 43 و 44.

(2) هذا الموقف دفع البعض إلى القول إن السرد التاريخي إنما هو قص على منوال الأسطورة [6.4.3].

(3) هيوز، **أوسفالد شينغلر: رؤية نقدية** (نيويورك 1952)، ص 158.

المروي دائماً محدود، هـذه نقطة ركزنا عليها سابقاً، والكتابة الفلسفية في التاريخ انتقائية بالتعريف والاختيار، وكل ما يمكن أن يقال عنها إنها أكثر انتقاءً من غيرها. بمجرد أن نقرر أننا سنكتب تاريخ الجماعات البشرية من منظور الحرية، أو العدالـة، أو السيطرة، أو السعادة، إلخ، فإننا نضع بذلك حداً لطموحنا. لا معنى إذاً لرمي دراسة منجزة على هذا الأساس بالنقص. السؤال الحق ليس هل توجد دورات في التاريخ، إذ يكفي أن نختار مستوى ملائماً لمقصودنا لنكتشف وجودها بالفعل، بل هل التاريخ كله يتلخّص في الدورات؟ والجواب هو النفي، بحكم الاختيار الأصلي نفسه. الحدّ الذي يمكن من ظهور الدورات يمنع من تجسيد كل التاريخ فيها وحدها[1].

يؤخذ من جهة ثانية على التاريخ بالمفهوم أنه يكتب بأفكار مسبقة لتبرير معتقدات غير مستنبطة من المادّة المدروسة. يخدع الكاتب القارىء، بل يخدع نفسه، عندما يقدم الفكرة المسبقة كما لو كانت نتيجة استقرائية[2]. هذا هو لبّ انتقادات المؤرخ الهولاندي بيتر غييل لتوينبي. يسوق مثالين ويطيل فيهما الكلام ليبرهن على أن تحليلات توينبي، حتى وإن بدت لنا صحيحة، فإن صحتها لا ترتكز على دراسة الوقائع بقدر ما تعود إلى استكشاف حدسي. فمثلاً يقول إن التاريخ الانجليزي متميز لأن انجلترا جزيرة معزولة عن القارة الأوروبية، ويقول في موضع آخر إن توحيد إيطاليا في القرن الماضي لم يكن أبداً، كما تصوره الإيطاليون، انبعاثاً وإحياءً لعظمة روما القديمة، لأنه تم بقيادة البيمون وهي دولة حديثة لم يسجل لها دور قيادي في السابق. ويناقش غييل بالتدقيق هاتين المقالتين. يعود إلى دراسات موضوعية محددة ويستخلص منها أن كل مؤرخ يخضع لمنطق الوقائع لا يمكن أن يتّفق مع توينبي. لا بدّ أن يكون هذا الأخير قد استخرج مقولتيه، لا من النظر في الأحداث، بل من قانون عام اعتمده مسبقاً، ظناً منه أنه لا يقبل أي استثناء[3].

ويؤخذ ثالثاً على كاتب التاريخ بالمفهوم أنه يؤمن قبلياً بوحدة المصير، أي يعتقد أن تاريخ جميع الأمم مسيّر نحو هدف واحد، وكذلك بأحادية العامل المحرك، أي أن

---

(1) هذه الخلاصة هي التي تتّفق مع فلسفة كولينجوود. تلخيص التاريخ في دورات أمر ممكن إذ يعرف كولينجوود التاريخ بما يعلمه منه البشر [1.1.2].

(2) «يقحم هيغل في التاريخ أفكاراً مسبقة (للتاريخ غاية مرسومة، التاريخ عقلاني بالتعريف، التاريخ تاريخ الحرية، إلخ) كان الواجب أن يبدأ بإقامة الدليل عليها». بوركهارت ص 34.

(3) بيتر غييل، مرجع. س.، «عودة إلى توينبي»، ص 165 إلى 180.

سبباً واحداً يوجد وراء كل التطورات التي تحصل في التاريخ. وبسبب هذا الاعتقاد يظن أنه يستطيع أن يتنبأ بما سيحدث، فلم يعد يفرق بين حفظ أخبار الماضي والكشف عن أنباء المستقبل. المفهوم هو، عند من يدعي الكشف، في نفس الوقت سرّ الحوادث وختم الحدثان: قال بذلك هيغل صراحة، واعترف توينبي أنه عاين، في يوم من الأيام وأثناء نوبة صوفية، التاريخ كله، ماضيه ومستقبله، منشوراً أمام أنظاره[2] [6.3.6].

صحيح أن التاريخ بالمفهوم ينطلق من فكرة مسبقة بوهم أنها ناتجة عن فحص واستقراء، صحيح كذلك أنه لا يميز تمييزاً واضحاً بين الأخبار بما حدث والأنباء بما سيحدث، إلّا أن هاتين الظاهرتين ليستا رهناً على المؤرخ المتفلسف، وإنما تصدقان بالقدر نفسه على كل مؤرخ بصفته مؤرخاً. الكل يؤمن بختم التاريخ وبوحدة المصير. تبدو الانتقادات السالفة قوية إذا نظرنا إلى المقاصد والأهداف المعلنة فقط، أما إذا اعتبرنا المواقف الضمنية، فلا يسعنا إلا أن نقر بأنها تعمّ الجميع، من يتولّى الحكمة ومن يعرض عنها ويزدريها.

3.8.4 مكاسب

يعتمد التاريخ بالمفهوم أساساً، إذ لم نقل كلياً، على التاريخيات كما تثبت ذلك نظرة ولو عابرة إلى كتابات ماكيافللي أو مونتسكيو أو جيبون أو غيزو. لقد صرّح فولتير أن التاريخ الفلسفي بدأ مع اختراع الطباعة. مصادره إذاً، شواهده، هي المؤلفات، تلك الأعمال التي تمثل الخطوة الأولى على طريق جمع الأخبار وتنظيمها وتقييمها. تعود الاسطوغرافيا نفسها مصدراً أولياً كما نبّه على ذلك كروتشه (ص 107). وبقدر ما تتوسع في موضوعاتها بقدر ما تفيد الفيلسوف الذي يهدف قبل كل شيء إلى رصد الأحكام والقياسات. ولقد أشرنا سابقاً إلى أن تفضيل المصادر الثانوية لا يأتي بالصدفة أو من جراء الكسل، بل ينتج عن موقف معرفي.

لا شك أن هذا النوع من التأليف يخطىء كثيراً فيما يتعلق بالدقائق والجزئيات، وهذه الأخطاء هي التي يتتبّعها الخبير المدقق ويتسلّى بها. بعض المؤلفين يعترف بها مسبقاً ويعتذر عنها مقلّلاً من خطورتها، كما فعل فولتير، والبعض، مثل مونتسكيو وغيزو، يحاول جاهداً أن يتلافاها. لكن يستحيل تجنبها بالمرة بسبب نوعية المراجع المعتمدة.

---

(2) المرجع. ن. ، «توينبي المتنبي»، ص 181 إلى 202.

ولا أدلّ على هذا الجانب السلبي مما يشعر به المسلم أو الخبير في الإسلاميات عند تصفحه لما كتبه فولتير أو هيغل أو ماركس أو بوركهارت أو ياسبرس عن الإسلام[1]. تبدو بكل وضوح في هذه النقطة التي لا تخفى أهميتها، إذ تمس عمق قضية عموم وشمولية التاريخ، حيرة المؤرخ الفيلسوف. أنه لا يضع الإسلام في موقعه الزماني المعروف (القرن 7 حسب التقويم الميلادي) وإنما يقدمه أو يؤخره عن ذلك الزمان كلما استدعى ذلك تماسك واتساق نظريته العامّة. هذا خطأ بيّن، لا سبيل إلى نفيه أو التغاضي عنه، ويمكن الادلاء بهفوات كثيرة من هذا النوع، لكن، بالمقابل، نجد عند المؤرخين المتفلسفين تحليلات وتعريفات يتهافت عليها الباحثون المتخصصون، فيستخدمونها لتبويب أعمالهم ويقدمونها للقارىء وكأنهم وجدوها جاهزة في طي الأحداث. تساءل شبنغلر عن العناصر المشتركة في ثقافات الشرق الأدنى القديم وروما الامبراطورية وبيزنطة والإسلام، واستنبط من المظاهر المشتركة مفهوم الثقافة **الماجية** (الموبذانية) أول ما يعرض لنا المفهوم ننكره أشد الإنكار، لأننا نتمثّل في الحين كل ما أهمله شبنغلر من فوارق بين الثقافات المذكورة. ثم نتأمل ونطيل التأمل، وفي النهاية نقتنع أن المفهوم قد يكون مفيداً لأنه يركز على عوامل ربما خفية، ولذلك السبب بالذات، فاعلة ومؤثرة. فنقول إن المؤرخ، إذا عرف كيف يوظفه، يستطيع أن يكشف عن أشياء ما كانت لتتضح له لولا تقبله لهذا التعريف الجديد[1]. وكذلك الأمر بالنسبة للفترة المحورية التي ابتدعها كارل ياسبرس. لاحظ هذا الأخير أن الحضارات الكبرى القديمة ـ الشرقية، اليونانية، الهندية، الصينية ـ ، ازدهرت في فترة زمنية واحدة، تمتد من القرن السابع إلى القرن الثاني ق.م.، وبلغت كل واحدة منها اوجها في القرن الخامس. فنتساءل: إمّا هذا مجرد اتفاق، وإما أنه يحمل في ذاته مغزى عميقاً، وفي هذه الحال تكون الفترة المذكورة هي محور التاريخ البشري. ونلاحظ أن ياسبرس ما كان ليصل إلى هذا الاستنتاج لو بقي سجين الجزئيات ولو لم يوسع أفقه إلى ما وراء ثقافته الخاصة[2].

إن المؤرخين الذين ينقدون بشدة فلاسفة التاريخ لا يتورعون من استعارة مفاهيمهم الأكثر تجريداً ويوظفونها لترتيب معلوماتهم. ورثوا عن فولتير تجزئة التاريخ إلى قديم ووسيط وحديث، وعن غيزو تعريف تاريخ أوروبا بأنه نهوض الطبقة الوسطى. أخذوا عن هيغل أن التاريخ العام هو مسيرة الحرية، وعن توكفيل أن التاريخ المعاصر هو

---

(1) جعيط، أوروبا والإسلام، بالفرنسية (باريس 1978).

(2) نشير إلى نقطة واحدة: علاقة اختراع الجبر وخصائص الثقافة الماجية.

(3) كارل ياسبرس، أصل ومغزى التاريخ، ترجمة ف. (باريس 1954).

قصة انتصار الديمقراطية، وعن كونت أن التاريخ الحديث يتلخص في الحركة العلمانية، إلخ [5.4]. عندما نصف هذا الكاتب بالدراية وذاك بمجرد الرواية، فإننا نعني أن الأول استطاع، عكس الثاني، أن يوحّد الأخبار في إطار محدد من المفاهيم؛ وهذا بالضبط ما يقوم به المؤرخون الذين يميلون إلى الحكمة، وفي حدود أوسع، الفلاسفة الذين يتأملون مصير الإنسان. سنرى دور هؤلاء في بلورة مفهومين أساسيين: التعريف [5.2.1.2] والتحقيب [5.2.4.2]، إذ بدون جهودهم لما تعالت الكتابة التاريخية على مستوى الحوليات.

3.8.5 القيمة والمفهوم

المفهوم عند فلاسفة التاريخ قيمة (عناية ربانية، حرية، روح قومي، همّة بشرية، سعادة، الخ) وهي بالتالي قوة كامنة تتجسد في صور مختلفة، كل صورة تحدّ دورة من دورات التطور. يحتفظ المؤرخ الموضوعي بهذه المكاسب، إلا أنه يجعل من القيمة مفهوماً مجرداً يستعمله ليقيس به الأحداث ويحوّل الدورة إلى حقبة زمنية متميزة، تاركاً مسألة الغاية بدون جواب.

إن المؤرخ المحترف لا يقبل كل ما يؤلف باسم فلسفة التاريخ ولا يستطيع أن يستغني عنه بالمرة. غير صحيح إذاً أن عهد فلسفة التاريخ قد انقضى وأن توينبي كان آخر من مارسها. الواقع هو أن كل مؤرخ يبدع تحقيباً اعتماداً على مفهوم مبتكر يتفلسف قليلاً أو كثيراً. لا زالت فلسفة التاريخ تمارس اليوم ولكن في ثوب جديد، بارتباط مع التاريخ المقارن والآدميات.

هذا النوع من التأليف يمثل وسيبقى يمثل قسماً متميزاً من التاريخيات، باعتباره تاريخ مفاهيم على مستوى عالٍ من التجريد، يختلف عن الأنواع الأخرى باعتماد التاريخيات ذاتها كمادة أولية، وبانتقاء الحوادث/ الأمثلة حسب المفهوم الذي يؤرخ له. من هذا المنظور لا يختلف منهجياً عن التاريخ بالرقم أو التاريخ بالحلم. يبدأ هو أيضاً باستنباط وثيقة، خاصة به وملائمة لأغراضه، هي بالضبط وثيقة «لوازم المفهوم» أو مكوناته المنطقية. فأعمال ميشيل فوكو مثلاً بحوث تاريخية بهذا المعنى، إذ تنطلق من تاريخ الأفكار في حيز محدّد، وتعيد ترتيبه بناءً على متطلبات منطقية معينة. ليس من الغريب أن يكون قد تأثر بمنهجتيّ ماركس وفرويد[1].

---

(1) انظر بول فيين، «تغير التاريخ» م.ج.، ملحق 1، ص 31 إلى 40 (يعتبر فوكو كمؤرخ لا كفيلسوف).

لقد انتهى شكل تقليدي من التاريخ بالمفهوم، هو المرتبط بالإلٓهيات وفلسفة الحكمة، وكلمة انتهى لا تعني اختفى بل تغيّر واستقل تحت اسم **كلاميات** [ثيولوجيا] التاريخ[1]. ترك مجاله المعهود لشكل آخر يقاسمه جلّ مقدماته المنطقية، وإن أبدل الدورة بالحقبة والقيمة بالمفهوم. تأليف لا يتصور الاستغناء عنه بالمرة، إذ يمثل تطوراً طبيعياً في إطار كتابة التاريخية العادية.

---

(2) مارو، **كلاميات التاريخ**، (باريس 1968).

الفصل التاسع

تاريخ أم تواريخ؟

أصبحنا ننظر إلى تاريخنا نظرة اثنوغرافية
فيما بدأت المجتمعات الاثنوغرافية تنظر إلى
نفسها نظرة تاريخية.

بيير نورا

3.9.1 التأليف حالياً

سنختم هذا الجزء من البحث بفصل نتعرض فيه لمغزى التاريخيات [الأسطوغرافيا]، متسائلين هل لها اتجاه محدّد أم لا؟ قبل ذلك لا بدّ لنا من أن نلقي نظرة سريعة على التأليف الحالي. هل الأشكال التي وصفناها في الفصول السابقة تمارَس اليوم في كل المجتمعات الحية، وإذا غاب بعضها فما هو سبب الغياب؟

اهتمّت منظمة اليونسكو بهذه النقطة بالذات في إطار دراسة واسعة حول حالة العلوم الاجتماعية في العالم الحاضر[1]. وكانت الخلاصة أن هناك علاقة واضحة بين شكل التاريخ المكتوب في كل مجتمع وبنية ذلك المجتمع، بين دور المؤرخ ونظام الدولة.

يلاحظ بيير نورا أن حركة التحرير التي عمّت المعمور منذ انتهاء الحرب الكونية الثانية لم تؤثر بنفس القدر في الدول المحررة والدول الاستعمارية. كان يعتقد أن الحركة نفسها ستخلف وعياً جديداً بالتاريخ وبالتالي شكلاً مبتكراً من التاريخيات، لكن هذا التوقع لم يتحقّق. اكتفى مؤرخو العالم الثالث باستعارة الأشكال والقوالب الغربية، في حين أن المؤرخين الغربيين هم الذين مرّوا بأزمة منهجية هائلة فجّرت وحدة التاريخ الكوني إلى زمنيات متعددة. في الوقت الذي اكتشفت فيه المجتمعات الأثنولوجية

---

(1) جوفري براكلو، الاتجاهات الحالية في دراسة التاريخ النص الفرنسي (باريس 1980). المؤرخ اليوم، بإشراف روني ريمون (يونسكو 1988).

[البدائية] التاريخ بدأ المؤرخون الغربيون ينظرون إلى مجتمعاتهم في الماضي نظرة أثنولوجية[1]. ملاحظة قمينة بالفحص والتأمل وإن اغفلت الأسباب المباشرة لهذا الوضع. إن المجتمعات الجديدة فقيرة في غالبيتها، غير متحكمة في اقتصادياتها. لذا، تجد نفسها مجبرة على الاكتفاء بممارسة المناهج التقليدية لأنها غير مكلّفة. أما التاريخ بالرقم أو بالتمثال أو بالجينة، فإنه في غير متناولها، كما أن المباحث «الثقيلة» كالفيزياء النووية أو الكيمياء العضوية تبقى خارج مقدورها. لا غرابة إذاً في أن تحتفظ المجتمعات الغنية بمركزها القيادي حتى في ميدان التاريخ وأن تستقل إلى الآن بالكشف عن خبايا ماضيها وماضي غيرها: نرى اليابانيين يدرسون مصر الإسلامية ولا نرى المصريين يدرسون اليابان الفيودالي، نرى الباحثين الأمريكيين يجددون معلوماتنا حول الثورة الفرنسية ولانرى الفرنسيين يشاركون بنفس الهمة في تحليل أسباب الثورة الأمريكية[2].

من الطبيعي ألّا يغادر دارس التاريخ في بعض المجتمعات مستوى الحفظ والذكر، وألّا يتحول أبداً إلى جمّاع- مثمن بسبب انعدام المتاحف والخزانات المجهزة بالآلات الضرورية، أو إلى مؤرخ مجتهد بسبب قلة وتشتّت الوثائق، وإن ارتدى من حين لآخر حلّة فيلسوف التاريخ لأن هذا أمر لا يكلفه شيئاً. في كل مجتمع يرتبط نوع دراسة الأمس بمستوى حضارة اليوم: حقيقة قال بها فولتير قبل قرنين.

3.9.2 المدرسة الفرنسية

لا خلاف في أن المدرسة التاريخية الألمانية هي التي لقّنت الباحثين قواعد النقد والتحقيق. لا يوجد مبحث واحد يستطيع الدارس فيه أن يستغني عن المساهمة الألمانية. لكن هذا صحيح في نطاق الحفظ، أما على مستوى التنظير والتأويل فالأمر يختلف إذ تبدو الدراسات الألمانية، الدقيقة والموثقة، خالية من الأفكار العامّة. وفي هذه النقطة بالذات يبرز دور المدرسة الفرنسية. لا غرو أنها تعلمت، كغيرها من المدارس القومية، قواعد التحقيق عن الألمان، اعترف بذلك أرنست رينان وفوستل دي كولانج وآخرون، إلا أنها تجاوزت حدود التقنيّات لأسباب. منها أن تراث القرن الثامن عشر الميلادي (التاريخ الفلسفي)، الذي هو تراث فرنسي في معظمه، بقي حياً في أعمال غيزو وكونت. وهذا ما يفسر أن النظام التعليمي الفرنسي لم يفصل أبداً التاريخ (علم الماضي)

---

(1) بيير نورا، «من أجل تاريخ لوقتنا الحاضر»، **أعمال مهداة إلى برودل** (تولوز 1973) ج 1 ص 423.

(1) موريموطو، **جبايات مصر في أوائل العهد الإسلامي** (بالإنجليزية).

سوله، **الثورة في مسائل** (باريس 1988).

عن الجغرافيا (علم البيئة). نجد دائماً عند المؤرخ الفرنسي اهتماماً بالبيئة (رينان، تين) وعند الجغرافي اهتماماً بالتاريخ (فيدال دي لابلاش). ليس غريباً إذاً أن تكون السوسيولوجيا [الاجتماعيات الوضعانية] ابتكاراً فرنسياً، بدءاً مع كونت واكتمالاً مع دوركهايم؛ وليس غريباً كذلك أن يؤسس في باريس هنري بر المركز العالمي للتآلفة[1]. صحيح أن الماركسية عززت هذا الاتجاه، لكن الماركسية الفرنسية كانت دائماً ذات نزعة علموية وضعانية، عكس الالمانية أو الإيطالية، لأنها استرجعت على أرض فرنسا جذورها التنويرية[2].

معروف أن الدراسات التاريخية في فرنسا مرت بثورتين منهجيتين: الأولى بعد هزيمة 1870 حيث تأسست سنة 1876، على يد أساتذة جامعيين، بروتستانتيين في أغلبهم ومعجبين التقنيات الألمانية، المجلّة التاريخية، وكانت ثمرة هذا الاتجاه كتاب سينيوبوس/ لانغلوا الشهير [5.1.3]. أما الثورة الثانية، فقد قام بها استاذان شابان، لوسين فيفر ومارك بلوك، عندما عيّنا في جامعة ستراسبورغ بعد استردادها من الألمان. في نشوة الفوز ومحو عارٍ دام أربعين سنة، قرر الرجلان أن ينفخا في دراسة التاريخ روحاً قومياً جديداً، مستقلاً عن إمامية الجرمان[3]. قامت حرب شعواء، دامت سنين وسنين، بين المؤرخين الملتفّين حول المجلة التاريخية والباحثين الشبّان المنضوين تحت راية مجلة الأنّال (الحوليات الاقتصادية والاجتماعية)، وكانت تلك الحرب في الوقت نفسه علمية منهجية وسياسية قومية. لا مراء في أن فيفر كان يصر على إبراز وفائه للتراث الفرنسي القومي، في أسلوبه وفي أفكاره. لم يخفِ أبداً اهتمامه بالقاعدة الاقتصادية، ومع ذلك لم يذكر إلا نادراً اسم ماركس، كان يفضل أن يتكلّم على علاقة التاريخ بعلوم البيئة لأنه كان يجد جذور الفكرة عند بودان ومونتسكيو[4]. وضعت مدرسة الأنّال كأول هدف لها تجاوز تحقيق النصوص باستثمار مفهوم الحضارة الذي أبدعه فولتير وذلك عن طريق تطعيم الدراسات التاريخية بإنجازات علوم البيئة[5].

---

(1) هنري بر، التآلفة في التاريخ [1911] (باريس 1953).

(2) أوغست كورنو، كارل ماركس وفريدريش انجلز، حياتهما وأعمالهما، ج 1 (باريس 1957).

(3) لوسين فيفر، مرجع. س.، ص 391 إلى 407.

(4) جورج لوففر، نشأة التاريخيات الحديثة (باريس 1971)، ص 291.

(5) يقول لوسين فيفر: «سيساهم في كتابة التاريخ اللغوي والأديب والجغرافي والقانوني والطبيب وعالم الأرض وعالم الأجناس والخبير بمنطق العلوم، إلخ. كل واحد يشارك بعقليته الخاصة وبمنهجه المتميز، ولا يطلب منه أن يتخلّى عما يُميزه، لأن مشاركته في هذه الحال تكون عقيمة». (ص 334). مشروع فيفر هو تلقيح منهج وأسلوب مابيون بمناهج وأساليب فولتير وميشله وفيدال ومارسل موس.

بعد الحرب العالمية الثانية زاد البرنامج وضوحاً وطموحاً على يد فرنان برودل، تلميذ ومساعد لوسين فيفر. أفرغه في قالب جديد باستعمال مفردات ومفاهيم لم تكن متداولة من قبل. تكلم على **التناهج**، أي تكامل التخصصات وتآزر المباحث، لدراسة موضوع واحد من شتّى جوانبه. وأسس نقاشاً مستمرّاً ومتجدداً مع الماركسيين من جهة والاجتماعيين الوضعانيين من جهة ثانية، في نطاق **المدرسة العليا للدراسات الاجتماعية التطبيقية** (باريس). استعار برودل الفكرة الماركسية التي تميز ثلاثة مستويات في كل كيان اجتماعي، وقال إن البنية التحتية، أي البيئة، هي من اختصـاص الجغرافيين والاقتصاديين، فيما أن البنية الفوقية، أي كل ما يتعلق بالروحيات والذهنيات والنفسيات، من اختصاص علوم المنطق واللغة والعقل والنفس، أما البنية، التي تعني التنظيم القانوني والترتيب السياسي والسلوك، فهي من اختصاص المؤرخين التقليديين وكذلك الفقهاء والاجتماعيين والأنثروبولوجيين. بهذا التحديد يقصي برودل الموثقين والمحققين من ميدان التاريخ، ويوسع مهنة المؤرخ الذي يُنتظر منه الآن أن يحدد نوع العلاقات التي تربط بين هذه البِنَى المختلفة، المتفاوتـة العمق والتشابك. المؤرخ هو الواصل/ الموصل بين الخبراء والمتخصصين، هو المنظم /المنسّق/ المؤلف بين إنجازات هؤلاء جميعاً. ومن هنا جاءت أهمية مفهوم تعدّد المستويات/ السطوح/ الدروج في كل ظاهرة تاريخية وكذلك تعدّد الزمنيات، أي سرعة أو بطء تغير هذا السطح أو ذاك، إذ واضِح «أن البنية أو القانون أو التعليم أو العادات أو العقيدة، إلخ . .لا تتغير بالوتيرة نفسها»[1] [3.10.3]. يقول أحد المتأثرين بهذا البرنامج، وهو المؤرخ البريطاني، براكلو: «إذا كان علماء الآدميات يستطيعون بواسطة مناهج علمية أن يفككوا آليات المجتمعات البدائية، وإذا كان الاجتماعيون يستطيعون بواسطة مناهج مماثلة إلقاء أضواء كاشفة على هياكل ووظائف المجتمعات المعاصرة، فماذا يمنع منطقياً المؤرخين من استعمال المناهج نفسها لدراسة مجتمعات الماضي؟»(ص 91). يتلخص مشروع برودل في تحويل اتجاه الدراسات التاريخية ووضعها في موضع اجتماعيات الماضي. فلم يعد الاختلاف بين الأنثروبولوجي والسوسيولوجي والمؤرخ يمس المناهج المستعملة وإنما يمس المادة المدروسة: يدرس الأول المجتمعات البدائية، والثاني المجتمعات المعاصرة، والثالث المجتمعات المندثرة[2]. المؤرخ في هذا المنظور هو كل من يبحث في الآدميات من

(1) برودل، مرجع. س. ، ص 41 إلى 122.

(2) «الانثروبولوجيا التاريخية»، م.ج. ، ملحق 1 ص 170 «gx 157. (تاريخ التغذية، تاريخ الجنس والعائلة، تاريخ الطفولة، تاريخ الموت).

زاوية الزمان وتغيراته مهما اختلفت الآثار التي يستند إليها ومهما تنوعت المناهج التي يلجأ إليها. لم تعد التقنيات التقليدية، أي العلوم المساعدة في عرف سينيوبوس مثلاً، إلا قسماً صغيراً مما يحتاج إليه المؤرخ، في تصوّر برودل وأتباعه. لذا، عاد من الضروري تكوين فرق بحثية تعمل في نطاق مخابر تاريخية حسب خطط مرسومة، كما يفعل علماء الطبيعيات.

أطلنا الكلام على مدرسة **الأنّال** لأن سمعتها تجاوزت حدود فرنسا[2]. نجد ممثلين عنها في كل أنحاء المعمور، من الهند إلى البرازيل، ومن السينيغال إلى تركيا، مروراً باليونان وتونس. أكّد براكلو، في جرده لمذاهب المؤرخين المعاصرين، أن المحترفين منهم تيقّنوا أن التاريخ أصبح اليوم علماً موضوعياً، وأنه في مستوى باقي العلوم الإنسانية، بل إنه يتوّج علوماً مثل الأرضيات والنبتيات والحيوانيات.. وإنه في آخر التحليل يهدف إلى رصد الثوابت. هذا إحياء لبرنامج كونت وسبنسر، الوضعاني التطوري، وهو، في الوقت نفسه، تزكية لبرنامج برودل الذي جعل من المدرسة الفرنسية رائدة العالم في هذا الميدان.

3.9.3 من الشمول إلى المبحثة (المونوغرافيا)

كل باحث اليوم يدّعي أنه متأثر بمدرسة **الحوليات** وأنه يكتب تاريخاً شمولياً. ومع ذلك نراه يؤرخ لمنطقة أو لحقبة، وهذه بالطبع ضرورة لا مفرّ منها. لا تعني الشمولية الجمع والتمام، ماذا تعني إذاً؟ هل يمكن أن نكتب تاريخاً شمولياً في نطاق محدود؟

مفهوم الشمولية مستوحى من عند الأنثروبولوجيين وبخاصة من عند الباحث الفرنسي مارسل موس الذي تكلم على **الفعل/ الاجتماعي/ الشمولي**[3]. لم يدّع هذا الأخير أن الظاهرة المذكورة تلمس مباشرة، وإنما كان يشير إلى أن المجتمع، أي مجتمع، يكوّن في الحقيقة وحدةً عضوية، فلا يمكن تجزئته إلى قطع مستقلة تدرس كل واحدة منها على حدة. في قلب كل جزئية وظيفية يجب البحث عن مفعول الظاهرة الشمولية. نظرياً نستطيع أن نجعل من التاريخ الشمولي تاريخاً تاماً وجامعاً، إذا وضعنا كل المجتمعات المعروفة في نسقٍ واحد، أو إذا نظرنا إلى المجتمع الإنساني كما لو كان

---

(1) انظر جنسية المشاركين في **الأعمال المهداة إلى برودل**، الذي سبق ذكره.

(2) انظر مارسال موس، **آدميات واجتماعيات**، مقدمة كلود ليفي ـ ستروس (باريس 1966).

وحدة واحدة ـ وهذا ما تقتضيه فلسفة التاريخ التقليدية ـ ، ولكن عالم الاجتماع الوضعاني يرفض الاتجاهين معاً، لأنه من جهة لا يقبل أن يفسر السابق باللّاحق إذ ينهار بذلك مشروع الأنثروبولوجيا من أساسه، ومن جهة ثانية لا يرى في المجتمعات البدائية حدائق حيوانية. فيفترض بالتالي وجود فعل/ اجتماعي/ شمولي خاص بكل مجتمع مهما صغر حجمه. نلتفت الآن إلى المؤرخ. إذا أراد أن يقف نفس الموقف الوضعاني، رافضاً مقدمات فلسفة التاريخ التقليدية، لزمه أن يحدّ مشروعه، بل عليه أن يقتنع ويَقْنع أن ذلك الحدّ موضوعي ومفروض عليه. من هنا اللجوء إلى مفهوم المبحثة [المونوغرافيا] كما يستعمله علماء البيئة. حوض البحر المتوسط وحدة طبيعية يدرسها الجغرافي كوحدة عضوية مفروضة عليه، لذلك اختارها برودل، وكذلك قاطالونيا واللانغدوك والفانده[1]. بدون مفهوم المبحثة لا يستقيم، لا منطقياً ولا عملياً، مشروع التاريخ الشمولي. يعتمد الأنثروبولوجي على استقلال القبيلة البدائية لغوياً وثقافياً واقتصادياً، إلخ، فلا مناص للمؤرخ من أن يعتمد على الحدود الطبيعية ليفترض علاقة موضوعية بين جميع السطوح التي سيصفها على مراحل مختلفة وبتقنيات متنوعة. نقف عند مثالين قبل أن نتساءل هل وحدة الموضوع تضمن بالفعل شمولية الدراسة:

المثال الأول هو كتاب لورْوا ـ لادوري عن مقاطعة اللانغدوك، الموجودة جنوب فرنسا والمتميزة إدارياً وثقافياً واقتصادياً منذ العهد الروماني. يصف المؤلف أربع مراحل في تاريخها الحديث:

ـ من العام 1450 إلى 1500 م. انخفض عدد السكان وقلّت اليد العاملة، فارتفعت الأجور وتحسّنت التغذية. تركزت الملكية وتضاعفت طبقة الفلاحين الأحرار. فانخفض الريع العقاري واتسعت رقعة الاستغلال المباشر بسبب ندرة اليد العاملة. كانت الانتاجية ضعيفة، لكن الظروف كانت مواتية لتزايد السكان.

ـ من العام 1550 إلى 1570 م. انقلبت الظرفية انقلاباً كلياً. رغم ارتفاع عدد السكان وتعمير الأرض وانتشار الغرس لم تتحسّن الإنتاجية. فبدأت المزارع تتفتّت والملكية المتوسطة تتلاشى والأجور تنخفض والتغذية تسوء. اضطرت النساء إلى العمل في الحقول وانتشرت ظاهرة التسول. ارتفعت الأسعار وكذلك الأرباح، وتزامن كل ذلك مع نجاح الدعوة البروتستانتيّة ضد الكنيسة التي تطالب الفلاحين بالعُشْر وضد الحكومة الملكية التي تثقلهم بالضرائب. في هذه الظروف نشأت حركة مهدوية في المناطق

(1) هذه عناوين رسائل جامعية فرنسية ممتازة للأساتذة بول فيلار، لورْوا ـ لادوري، بول بْوَا.

الجبلية المنعزلة وانتهت المرحلة بخنق كل بوادر التطور وأسباب الانفلات من الجمود والفقر.

ـ من العام 1570 إلى 1680 م. توقف النمو السكاني وبقيت الإنتاجية في مستواها الوطيء بعد أن سحقت الحركة البروتستانتينة. ارتفع الريع العقاري لمدة قصيرة ثم انخفض مع انخفاض الأسعار. فأثقلت الديون كاهل المزارعين على مدى أجيال متتالية.

ـ من العام 1680 إلى 1730 م. تضاعفت السلبيات. ارتفع الريع وكذلك مستوى الضرائب، فانخفضت حصّة العمال الأجراء. فتزايدت هجرة الفلاحين، حتى المكارين، المثقلين بالديون وتوالت الانتفاضات الفلاحية. في هذا الجو المفعم باليأس انتشرت حالات من الخلل العقلي وكثر عدد المسكونين والمتنبئين[1].

هذه إذاً قصة إخفاق، أو بعبارة اليوم، قصة تطور معوق بسبب الضغط السكاني في إطار إنتاجية ضعيفة، حسب تحليلات مالثوس. كيف توصل المؤلف إلى هذه النتيجة؟ لا حاجة لنا إلى تفصيل الوثائق التي استند إليها، فهي كثيرة ومتنوعة إلى حدّ أنه وجد صعوبة في استغلالها كلها، فاضطرّ إلى اللجوء ألى آلات الإحصاء. إنما الملاحظ هو أن إشكاليته مستوحاة من نظرية الإقلاع عند الاقتصاديين من جهة، ومن النظرية الماركسية من جهة ثانية، عندما يربط التطورات الذهنية والنفسية مباشرة بتطورات الإنتاج. نرى هنا بوضوح ما أشار إليه بيير نورا، أي تأثير الأنثولوجيا (دراسة مجتمعات العالم الثالث) على التاريخيات الغربية. تاريخ اللانغدوك، كما يرويه، لوروا ـ لادوري، هو تاريخ تطور مجمّد وموقوف كتاريخ عدد من البلاد الآسيوية والافريقية، من الصين إلى المغرب مروراً بتركيا ومصر. هذا المجتمع المحدّد، موضوع المبحثة، ما علاقته مع الوحدات التي توجد فوقه وحوله: الدولة (المملكة الفرنسية)، الجهة (أوروبا الجنوبية)، القارة (أوروبا)، الحضارة (المسيحية)، إلخ؟ إلى أي حدّ يمكن تعميم التحقيب المقترح؟ هل يوجد تناسب فعلي بين أنواع الوثائق، تكامل حقيقي بين الاستنتاجات الجزئية المستخرجة من كل نوع على حدة؟ من النتائج الإحصائية نقفز إلى التحليلات النفسية متخطين مستوى الوعي والإرادة، أي مستوى المؤسسات؟ والمبرر الوحيد لهذه القفزة هو منطق الإشكالية المستوحاة من مباحث غير تاريخية. لا وجود إذاً لنظرية توحد بين الخلاصة الإحصائية (تاريخ بالعدد)، والحركة التاريخية (تاريخ بالعهد)، والإشكالية (تاريخ بالمفهوم). يتساءل القارىء باستمرار: هل هذه دراسة منطقة أم دراسة حقبة أم

(1) لوروا ـ لادوري، فلاحو اللانغدوك (باريس 1969).

دراسة مسألة عامّة؟[1].

المثال الثاني هو مؤلف جورج دوبي عن تطور أوروبا الغربية من القرن السابع إلى القرن الثاني عشر الميلادي[2]. اعتمد الكاتب على أنواع كثيرة من الوثائق نذكر منها: (1) مخطوطات ملكية وكنسية، (2) عقوداً تنظم الجماعات، (3) أدبيات تتعلق بالزراعة والكسب والفروسية، (4) صوراً وتماثيل، (5) نمّيات ومصوغات، (6) آثاراً طبيعية، (7) استقراءات ديموغرافية، (8) صوراً جوية. ماذا استنتج الباحث من الدراسات الجزئية التي اعتمدت هذه الوثائق؟ أولاً إن الطقس الأوروبي قد تغيّر: ارتفعت الحرارة بمعدّل درجة واحدة مما وفّر ظروفاً ملائمة لإنتاج القمح والذرة. ثانياً إن مستوى الإنتاج كان واطئاً جدّاً. من أين جاء الواعز إلى التطور والتقدم؟ من الخارج. كان العامل ـ الدافع الأساس هو الغزو، وبالضبط غزو العالم الإسلامي الذي كان أكثر ازدهاراً وغنىً، وذلك ابتداءً من سنة 800 م. المجال الذي عرف تقدماً مطّرداً هو مجال الآلات الحربية. بعد العام 1015 لم تعد أوروبا تتعرض لأي غزو أجنبي وهذا امتياز مهم جدّاً. في هذا الجو الجديد ارتفع عدد السكان، ونما الاستهلاك، وتحسنت وسائل التجارة البعيدة والقريبة. انتهى عهد المحاربين فبدأ عهد المزارعين والتجار. وهكذا يردّ دوبي الاعتبار لنظريات كثيراً ما استخفّ بها الباحثون الماركسيون، منها دور الحرب والنهب في بعث نمو الاقتصاد الغربي، ومنها دور الإقطاع السياسي أي استعمال النفوذ السياسي لضمان استغلال الطبقات المنتجة، وأخيراً دور جماعة الموظفين المَلَكيين في تحسين دواليب الإدارة وطرق الإنتاج. النسق التاريخي حسب دوبي، في أوروبا الغربية على الأقل، هو التالي: محاربون ثم مزارعون ثم تجار بورجوازيون.. نظرية تاريخية تدعمها نظرية اجتماعية واقتصادية. واضح أن محاولة دوبي التأويلية مبنية على مسلمات اقتصادية حديثة وأن الإشكالية مستعارة من النقاش الذي دار بين الإحصائيين حول أسباب نشأة النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية وفي اليابان. لذا، نلمس قطيعة بين أنواع الوثائق نفسها، إذ البعض لا يساند البعض الآخر، وكذلك بين البحوث المتخصصة المنجزة منذ قرون والإشكالية الجديدة. هذه تدعو إلى إحياء تأويلات قديمة وتفنيد تأويلات قريبة بدون إمكانية التحاكم إلى «وثيقة الفصل» تكون بمثابة التجربة الحاسمة عند علماء الطبيعة. إن تنوع الوثائق لا يضمن التماسك والتناسق، خارج إطار فرضية مرتبطة عضوياً بإشكالية معينة.

---

(1) انظر المقطع 3 (الأعمال) من المدخل.

(2) جورج دوبي، **محاربون ومزارعون** (باريس 1978).

هذان مثالان يعتبران ناجحين، ومع ذلك بدا لنا بوضوح فيهما معاً أن المستويات (سطوح برودل وغورفيتش) والمناهج تتساكن أكثر مما تنسجم وتتجاوب وتتلاقح. تظهر الوحدة فيهما أقل موضوعية ممّا يدّعي أنصار التاريخ الشمولي. وحدة كل مبحثة متولدة عن إشكالية مستوحاة من علم اجتماعي هو الأنثروبولوجيا الاقتصادية، وتلك الإشكالية المستعارة هي التي تطوّع وتحجّم الوثائق التاريخية المختلفة لكي تتناسق في إطار التأويل نفسه، كما لو كان المؤرخ عاجزاً عن تعبئة وثائقه إذا لم يتحول موقتاً إلى «انثروبولوجي العهود الغابرة»، وإن لم يفعل بقي على الدوام حافظاً - ذاكراً لآثار الماضي.

3.9.4 شمولية أم تلفيق؟

دخل مشروع التاريخ الشمولي في أزمة منذ سنوات، أزمة تتجلّى كل يوم أكثر فأكثر على صفحات مجلة الأنـال التي انفتحت لكل الاتجاهات، حتى تلك التي تدعو إلى العودة إلى الحدث [2.1.5]. يقول بيير شونو: «لا أحد ينازع اليوم حق بل واجب المؤرخ في أن يدرس كل شيء ويستغلّ مناهج كل العلوم، الإنسانية بالطبع وكذلك الدقيقة والإعلامية والبيولوجية، دون أن يهمل، وهذا يدل على عودة الرقّاص، الموضوعات التقليدية أي الدولة والأمة والقانون والحرب، بل وتحقيق الجزئيات والولع بالسرد»[1]. وهكذا ما كان مرفوضاً غير مستساغ، عند مؤسسي المدرسة أصبح اليوم مقبولاً وربّما مطلوباً. يتظاهر التلاميذ والمريدون مثل فرانسوا فوره بأنه تطور طبيعي إذ يدل على نجاح المشروع الذي أصبح جزءاً من الثقافة العامّة وفقد بذلك جدّته الثورية. ألا تكون هناك أسباب أخرى؟

السبب الأول والأهم هو إخفاق التناهج [تكامل أساليب البحث]. قد يتحول عالم الطبيعيات إلى مؤرخ، ولكن في حقله وميدانه دون أن ينجم عن عمله هذا أي تفاهم فعلي مع المؤرخ المحترف. والقول نفسه يصدق على طبيب النفس واللغوي والإعلامي.. فيبقى المؤرخ متخصصاً خبيراً في حقله، تحقيق النصوص، ومتطفلاً على الميادين الأخرى. اتضح بعد التجربة أن العملية التي قام بها برودل لا تخلو من «خفة يد» إذ سطا على خطة الأنثروبولوجيا وسماها تاريخاً دون أن يتساءل جدّياً هل الوحدة الثقافية التي يفترضها الأنثروبولوجي محققة أيضاً في الحقل التاريخي ضمن مفهوم الحقبة أو الوحدة البيئية؟ وبما أن هذا السؤال الجوهري لم يطرح فإن المشروع شابه دائماً كثير من الغموض. أتعلق الأمر بمنطقة جغرافية أو بفترة فلا يتضح أبداً، لا أثناء الدراسة ولا

(1) في تعليق على كتاب هرفه كوتو - بغاري، عظمة وانهيار مدرسة الأنـال (باريس 1990)، صدر في يوميّة لوفيغارو (فبراير 1990).

بعد إنجازها، هل يوجد تطابق فعلي بين الوحدة الزمانية والوحدة البيئية، أم هل هو مجرد افتراض إجرائي؟ هل الدراسات الخاصة بكل مستوى، بكل سطح، تنصهر في النهاية وتتوحّد في رؤية شمولية حقة، أم تبقى منفصلة، ويختتم العمل بما يشبه المرقّعة [باتشْوَرك]؟ من هنا جاءت أزمة البحث الطويل، الرسالة الأم، كرسالة برودل ورسائل تلاميذه المبرزين. لم تنشأ بالصدفة، أو من جراء الكسل وضعف الهمّة عند الجيل الجديد، بل جاءت طبيعياً من العجز عن التخصص في عدة ميادين، وتعذر التفاهم مع الخبراء البعيدين عن ميدان التاريخ التقليدي. تتراكم البحوث الجزئية، ويرى الباحث أنها لا تسير في الاتجاه نفسه ولا تخضع للمنطق نفسه، فيتحول المشروع إلى ضرب من المشاركة والاستطراف ويعود التاريخ بعد تِيْهٍ طويل إلى منبعه الأدبي.

3.9.5 منهجية بلا قاعدة معرفية

مرّ مشروع التاريخ الشمولي بتحوير مهمّ يصفه بإسهاب ميشل دي سرطو[1]. يقول إن العملية التاريخية، ويعني بها في الواقع عمل المؤرخ، أصبحت بمثابة نقد وتمحيص لمناهج العلوم الأخرى، الطبيعية والبشرية. انتقل المشروع من المستوى الوضعاني (البحث عن الحقيقة التاريخية الفعلية التامة الكاملة) إلى مستوى معرفي (إظهار مدى صلاحية هذا المنهج أو ذاك لمعرفة الواقع، البشري وغير البشري). عندما يتحول الباحث من سطح إلى آخر لدراسة تاريخ منطقة أو حقبة معينة، فإنه في الحقيقة يفحص النماذج التفسيرية التي تعرضها عليه العلوم المختلفة. لم يعد يرصد تطابقها مع الواقع - وهذا الواقع مجهول - بقدر ما يودّ إظهار المخالفة والمجانبة، ويبرهن بعمله هذا على محدودية القانون الفيزيائي أو الإحصائي أو البيولوجي أو النفساني، إلخ. تعود الشمولية سلبية إذ تنتهي إلى هدم عمومية وامبريالية كل نظرية جزئية وإن كانت شاملة كاملة في مستواها. المؤرخ في نظر دي سرطو هو باستمرار هدّام الأداليج، كما كان عند ماركس وفرويد. يبقى أن هذا تحوير للمشروع، تحوير يدلّ على إخفاق تحقيق هدفه الأصلي. كان التناهج عند برودل عملاً جماعياً لإنجاز خطة إيجابية ولم يَكن أبداً عملية فردية تهدف إلى دحض ادعاءات التخصصات. وإذا عاد البحث التاريخي معرفياً في أهدافه، فلأنه لم يستطع أن يكون بالفعل «انثروبولوجيا الماضي».

كان من الطبيعي، والحال هذه، أن يظهر مَن يفصح عن الإخفاق ويستخلص ما وجب استخلاصه، أي أن الوحدة المفترضة في كل مبحثة غير موضوعية، غير مفروضة

(1) تأليف التاريخ، ج 1 ص 22 إلى 29.

على الباحث بل هي من اختياره، وأن المستويات والسطوح لا تتوحد إلا في ذهن المؤرخ، وأن هذا لا يكون خبيراً حقيقياً إلا بتحقيق الجزئيات المستقلة بعضها عن بعض. والقائل هو بول فيين. صحيح أنه أفاد من تحليلات المدرسة الأنجلوساكسونية عن الحدث ومنطق السرد [5.4.3]، ولكنه في الحقيقة لم يعدُ كونه أفصح عن منطق الحال. انتهت الشمولية تلقائياً إلى نَهَم، أي إلى تراكم أفتات وعاد المؤرخ ليكون من جديد جمّاعاً طفيلياً[1].

أين كان موضع النقص في المشروع؟ موضع النقص هو بالضبط ما رفضته المدرسة الفرنسية من المدرسة الألمانية، أي النظرية المعرفية. في فرنسا لم تكن أبداً المعرفيات في مستوى المنهجيات[2]. لم ير أصحاب المشروع أن المناهج المختلفة قد تتساكن دون أن تتداخل أو تتلاقح، وأن تسجيل تمايز المستويات والسطوح لا يدل في شيء على قابليتها لدراسة شمولية. ما زال باحثون كثيرون يقولون بالمشروع، ولكن بحكم العادة والوفاء، أما الواقع فهو أنه لم يعد بإمكان أحد إغفال المشكل المعرفي وبالأساس التساؤل عن حدود التآلفة [5.4].

(1) ترتّب عن إخفاق الحل الشمولي حلّ معرفي (دي سرطو) وحلّ لا أدري فضول(فيين). والتطور منطقي وطبيعي.

(2) لم يستفد المؤرخون من تحليلات ريمون آرون أو ألتوسير واعتبروها «في غير محلّها».

الفصل العاشر

درس التاريخيات

> لا تقدّم أصلاً في كتابة التاريخ، وإنما يحصل التقدم في نقد النصوص واختيار الموضوعات.
>
> بول فيين

3.10.1 ميدان معرفي واحد؟

نتكلم عن اسطوغرافية موضوع ما، وهي مجموع ما ألف فيه، أو عن الأسطوغرافيا بصفة عامة، وهي مجموع ما كتب في حقل التاريخ وعربناه بالتاريخيات. إلا أننا لم نكتف في هذا القسم بالتأريخ لكتابة التاريخ كما يفعل الكثيرون، بل وضعنا أنفسنا في مستوى أعلى وحاولنا تقديم نمذجة لأنواع المباحث التاريخية من منظور خاص. حددنا كل مبحث أو مسلك بالوثيقة المعتمدة، دون ما التفاتٍ إلى الانتماء المعلن (نفسانية، تين، اقتصادية ماركس، ليبرالية غيزو) أو الأسلوب المميزة (شاعرية ميشله، خطابية ماكولي، تجريدية فوستل) أو الموضوع المدروس (الإدارة، التجارة، الحرب). فعلنا ذلك هروباً من الغموض والالتباس. والآن نتساءل: هل يتولّد كل مبحث، كل نوع من الكتابة، حتماً وطبيعياً، عن سابقه؟ هل تتوحد كل المباحث في علم نسمّيه علم التاريخ؟ أجبنا في الفصل السابق [3.9] عن السؤال الثاني انطلاقاً من ممارسة المؤرخين المعاصرين وكان الجواب بالنفي. بقي علينا أن نجيب عن السؤال الأول.

هل كان واجباً على الإنسان أن يتعلّم التاريخ أولاً من القصص المروية، ثم من الأحجار، ثم من الأعمال الفنية، إلخ؟ هل تقنية التعامل مع معاهدة دولية تنفع في التعامل مع جدول أرقام أو مع بنية تعبيريّة؟ الجواب بالإيجاب هو المبرر الوحيد لنقول إن علم التاريخ واحد، يُعرف من مسلك واحد، وإن الانتقال من مبحث إلى آخر يسير في اتجاه توسيع وتعميق معرفتنا لأحوال الماضي.

3.10.2 الخبير والمؤرخ

نميز اليوم بين الخبير، مثلاً الكيميائي الذي يشتغل في مخبر ملحق بمعهد تاريخي، أو الأمين العريف التابع لمؤسسة أثرية المتخصص في ألبسة العهد الوسيط أو في أسلحة العهد الحديث، وبين الراوية الذي يسرد قصة محبوكة على معلومات محققة، وأخيراً المؤرخ الذي ينظر في السوابق واللواحق من الأحداث ليستخرج منها عبراً أو قواعد أو نواميس. يقال عادة إن الخبير المتخصص يخدم المؤرخ الذي يجب أن يجمع بين السرد والنظر دون أن ينقلب في النهاية إلى حكيم أو داعية لأنه يخرج عندئذ عن حدود المهنة. ماذا أفدنا من استعراضنا للأسطوغرافيا في هذه النقطة؟

أفدنا أن الأدوار الثلاثة بل الأربعة توجد دائماً بالقوة أو بالفعل في شخص واحد. يمكن لمتقصّي أخبار الماضي، في كل فترة زمانية، أن يتخصص ويصبح خبيراً أو أن يتحول إلى راوية أو إلى منظر، بل في الخبرة ذاتها، في الاطلاع على أحداث ماضية، توجد بالقوة رواية، أي حبكة تحمل ضمنياً نظرة إلى الإنسان والكون. لا غرابة أن تكون كلمة تحقيق من الأضداد. المحقق هو الخبير بالجزئيات وفي الوقت نفسه العالم ببواطن الأمور. لكن، وهذا هو المهمّ، في كل فترة تكون دائرة المعلومات، التي تغذّي الخبرة والرواية والدراية، محدودة. ثوقديد مؤرخ صاحب نظر لكن في حدود تاريخ اليونان، ابن خلدون إمام المحققين والنظّار لكن في حدود تاريخ الإسلام، والملاحظة نفسها تصدق على فولتير أو توكفيل أو تين، كل واحد منهم محدود الأفق، والحدّ هو بالطبع مجموع التاريخ المعلوم، أي مجموع الوثائق المحفوظة [1.1.2].

لا وجه للقول أن عهد المتخصصين، العارفين بالجزئيات، سبق عهد الرواة أصحاب السرد، ثم جاء عهد النظار، ثم عهد فلاسفة التاريخ. الواقع أن المتخصص موجود في كل فترة، وأنه يستطيع في كل لحظة أن يتحول إلى مؤرخ ـ فيلسوف ـ وإن لم يفعل ذلك هو بنفسه يأتي دائماً فيما بعد شارح أو معلّق يفعله نيابة عنه ـ إذ يتطلب ذلك عملية واحدة فقط، بسيطة وخطيرة في آن، وهي تعميم مجال الوثيقة المعتمدة. هذا باحث في الوثائق الفنية، في التماثيل كآثار عن أحوال الماضي، ما دام يعمل في نطاقه الخاص ولا يتعداه فهو خبير، أما إذا اقتنع أن كل وثيقة، مهما كان نوعها، فهي في العمق أثر فني، وأن الأعمال الفنية وحدها تدلّ على تطور حقيقي للبشر، فإنه يتحول في الحين إلى مؤرخ له فلسفة ضمنية. وتلك الفلسفة هي المعروفة بالرومانسية. في صلب كل فلسفة تاريخية نجد هذا التوسيع والتعميم لمفهوم وثيقة خاصة (اللفظ، الحرف، الرقم، الحلم، إلخ).

3.10.3 العلوم المواكبة

تكلمنا في عدة مواضع عن العلوم المساعدة للمؤرخ. فعلنا ذلك جرياً على العادة لا عن اقتناع أنها فعلاً علوم. إن ما يسمّى بعلم النمّيات مثلاً أو الأنساب أو الخطوط الديوانية إلخ، هو في الحقيقة بحث في الجزئيات، ملخص لدراسات قطاعية يحرره خبير ليستعين به المبتدئون في المهنة ويجمع فيه المعارف التي تم حولها الإجماع. كل علم مساعد هو إذاً موجز لمكاسب حقل معرفي محدّد.

بالمقابل توجد علوم حقيقية نسميها نحن مواكبة للتاريخ لأنها تتطور بجانبه وتشاركه في المناهج والمفاهيم. نذكر بعضها هنا:

- اللغويات مع التاريخ بالخبر،
- القانون مع التاريخ بالعهد،
- النقد الفني مع التاريخ بالتمثال،
- علم الأرض مع التاريخ بالأثر الطبيعي،
- الاقتصاد مع التاريخ بالعدد،
- علم الحياة مع التاريخ بالموروث،
- علم النفس مع التاريخ بالحلم،
- علم العمران مع التاريخ بالمفهوم.

لا غرابة إذا لاحظنا وجود تقاليد عريقة ومتوازية في الكتابة التاريخية. نلمس الهمّ الأرخيولوجي [الأثري]، الاعتماد على الأنصاب والمباني والنقوش للدلالة على حادث ماض، عند ثوقديد وعند الجغرافيين العرب. نلمس الهمّ النفساني عند فيكو وميشله والهمّ العددي الإحصائي، ولو في نطاق التنجيم وأسرار الحروف، عند بودان وابن خلدون، والهمّ السوسيولوجي عند ثوقديد وابن خلدون وفولتير. وهكذا يمكن أن نكتشف لكل منهج جديد، نتج عن استغلال نوع مستحدث من الوثائق، روّاداً بين المؤلفين القدامى، بل قد يُعتبر المؤلف الواحد رائداً لمناهج عدّة[1]. صحيح أن الأرخيولوجيا، كمسلك علمي مستقل، نشأ في القرن التاسع عشر الميلادي والتاريخ العددي في القرن

---

(1) ترى جاكلين دي رومي أن ثوقديد هو رائد كل العلوم الإنسانية. ديوجين (مجلة اليونسكو) عدد 144 (1989) ص 3 إلى 17.

ويرى دارسون كثيرون أن ابن خلدون هو مؤسس الاجتماع والاقتصاد والتربية، والأنثروبولوجيا الثقافية، إلخ..

العشرين، ولكن نستطيع أن نؤكّد رغم هذا أن المناهج التي حدّدناها في الفصول السابقة، ووصفنا الكيفية التي طبقت بها في الدراسات الحديثة، تتساكن في مجال التاريخ وتتواجد أكثر مما تتتابع وتتوالد.

وهذه الظاهرة، ظاهرة التساكن، تشير إلى حقيقة في غاية الخطورة، وهي أن المناهج لا تكوّن نسقاً، لأن الوثائق (الشواهد) نفسها لا تكون مجموعة واحدة.

رأينا أثناء استعراضنا للأسطوغرافيا، كيف تُكتشف كل مرة وثيقة من نوع جديد، كيف تحوّل جوامد إلى شواهد. الحجر الصمّ ليس هو التمثال، الاستمارة النفسانية ليست هي المعاهدة. الوثيقة الجديدة هي مادّة علم جديد ينشأ وينمو بتعريفها وتحقيقها وفحصها. وفي الوقت نفسه لا تكتسي الوثيقة صفتها التعبيرية إلا بتأسيس العلم المذكور. قبل تأسيس الأرخيات كان الحجر المنحوت أو المصقول موجود كحجر ومفقود كأثر. قبل فرويد كانت الشاهدة النفسية موجودة ومجهولة في آن.

وبما أن الوثيقة الجديدة مرتبطة بعلم مواكب مستحدث، فهذا دليل على وجود فجوة بالنسبة لما سبق من علم التاريخ. تشير الوثيقة إلى مستوى معيّن من النشاط البشري كان إلى ذلك الحين خفياً غير منظور. لا يجوز القول إذاً إن الوثيقة الجديدة تنمّي أو توسع المعارف السابقة بعد أن اتّضح أن التفكير (النظر) في التاريخ الإنساني كان إلى ذلك الحين يدور كله خارج الفعالية التي تشير إليها الوثيقة المستنبطة الجديدة. الوثيقة لا تدلّ على مرحلة لاحقة لمراحل سابقة، بل على درجة في معرفة الإنسان لنفسه. فهي تقدم وتنمية بالنسبة لمسيرة الفكر البشري لا على مستوى علم متنامٍ ومتّسعٍ باستمرار حول أحوال الماضي[1].

3.10.4 الفعاليات البشرية

نقول إذاً إن كل وثيقة تدل على نشاط معيّن من بين أنشطة الجنس البشري: الخبر هو مخلّف الإنسان الناطق [الذاكر]؛ العهد مخلّف الإنسان المتعاقد [السياسي]؛ التمثال مخلّف الإنسان الرامز [الفنّان]: الحجر مخلّف الإنسان الصانع؛ الرقم مخلّف الإنسان المنتج؛ الجينة مخلّف الإنسان الحي، الاستمارة النفسية مخلّف الإنسان الحالم؛

---

(1) داخل المبحث الواحد يتحقق تقدم (نقد النصوص مثلاً أو الإحصاء أو الحفريات أو الأساليب الفنية، إلخ، ولكن المرور من مبحث إلى آخر لا يمثّل تقدماً بالمعنى الدقيق، إنما هو قفزة من علم إلى آخر. يتفكك علم التاريخ إذاً إلى مجموعة غير متناسقة من المباحث المستقلّة.

الأسطوغرافيا مخلّف الإنسان الراوي [الحافظ]. . ونقف عند هذا الحدّ مؤقّتاً إذ من المحتمل أن تنكشف لنا فعاليات نحملها معنا الآن ولا نعرفها بعد. داخل إطار الاسطوغرافيا، وهذا معطى مفروض علينا، نتقيد بالتسلسل الزماني. لا نملك إلا أن نسجّل أن الإنسان رأى نفسه ناطقاً ومتعاقداً قبل أن يرى نفسه صانعاً أو منتجاً. فنقول هذا تسلسل حاصل لا أنه كان مقدّراً محتوماً. نسجّل كذلك بدون أي حكم مسبق أن المؤرخ لا يتعامل مع جميع أنواع الوثائق بالمنهجية نفسها، لأن العلوم المواكبة ليست في المستوى نفسه من التعميم والتنظير. هذا أمر تقرّه المعرفيات العامّة: علوم القول والرمز لا تتطابق تلقائياً مع علوم البيئة أو علوم الإنتاج. التسلسل الزماني، الذي نكتفي بتسجيله في نطاق الاسطوغرافيا، لا يترجم في تسلسل معرفي.

إذا انحصرت المباحث حتى الآن في ثمانية أنواع، اعتباراً لنوعية الوثائق، فإن المناهج المستعملة في الإفادة منها تنحلّ في ثلاثة فقط:

- منهج التأويل،
- منهج التفسير،
- منهج الإحصاء[1].

صحيح أن كل منهج يوافق نوعاً خاصاً من الوثائق: الإحصاء يوافق الجداول الرقمية، التفسير الآثار المادية، التأويل الأعمال التعبيرية، ولكن الأمر الأهم هو أن كل شاهدة قابلة للخضوع للمناهج الثلاثة: الأواني الفخارية مثلاً قد تدرس احصاءً وتفسيراً وتأويلاً، وكذلك المخطوطات الكتابية واللوحات الزيتية والمورّثات، إلخ.

وهكذا نصل إلى تجزئة ثلاثية شبيهة بالتي انتهينا إليها في خلاصة القسم الأول [1.4].

3.10.5 ثلاثية

قلنا إن التاريخ، كإنتاج فكري، كان بعد أن لم يكن وإن المؤرخ يبدو ولا يبدأ؛ في عمله توجد دائماً صفحة بيضاء تدلّ على أنه مسبوق بحوادث محجوبة عنه.

بدأ التاريخ المروي /المحفوظ/ المكتوب لما بدا شيء نسميه اصطلاحاً الوعي، وأعني الوعي بالماضي. لا يمكن تصور كتابة تاريخية بدون وعي سابق بالتاريخ. هذه

---

(1) لا يمكن الوقوف عند الأسطوغرافيا أو المنهجيات، لا بد من اقتحام ميدان المعرفيات.

اللحظة، لحظة الوعي، نقفز فوقها باستمرار، عندما نتكلم مثلاً على دين إنسان العصر الحجري أو السياسة الاقتصادية لقبيلة بدائية؛ نستطيع أن نغفلها [أي اللحظة] ولكن لا يمكن أن نمحوها. لا يتفق الدارسون هل التاريخ الواعي بنفسه بدأ مع هوميروس أو هيرودوت أو ثوقديد ضمن التأليف اليوناني، وضمن التأليف الإسلامي هل تحقق في عمل ابن إسحاق، أو الطبري أو ابن خلدون.. ولكن مهما يكن من أمر هذا التحديد، في نطاق تأليف قومي أو في نطاق التأليف العالمي، فلا بد من التمييز في كل حالة بين ما سبق تلك اللحظة وما لحقها. واللحظة نفسها تمثل بالضرورة نقطة البداية ـ النهاية .[1.1.3]

التجزئة الثلاثية الجوهرية، لا بالنسبة للتاريخ الفعلي، ولكن بالنسبة للكتابة التاريخية هي : ـ ما قبل التاريخ
ـ التاريخ
ـ ما بعد التاريخ

وبما أنها أسطوغرافية أساساً فإنها ليست زمانية بقدر ما هي بنيوية. بالنسبة لكل مجتمع، وبالنسبة لكل فرد، هناك مستوى الوعي الذي يدرك بالذوق ومستوى اللاوعي الذي يخضع للاستنباط الحتمي، ومستوى التوقع الذي يعرف حسب قواعد الاحتمال. هذه تجزئة موضوعية نستطيع أن نربطها بالتجزئة المنهجية. منهج التفهم والتأويل موافق لمستوى الوعي في كل شاهدة تاريخية من أي نوع كانت؛ ومنهج التفسير الناتج عن التولدات الحتمية موافق لمستوى اللاوعي في كل شاهدة؛ ومنهج الاحتمال لضبط تطورات الممكن موافق لما قد يأتي بعد لحظة الوعي أينما وضعنا تلك اللحظة وكيفما كانت الشاهدة المعتبرة.

هذه خلاصة أولية مستخرجة من استعراضنا لأصناف التأليف التاريخي، سنزيدها تدقيقاً في الفصل [5.3.1].

القسم الرابع

الاستشراق

ويستدل بعلم الحديث على فضل المحدثين
في حفظ الدين ونفيهم تحريف الغالين
وانتحال المبطلين.

أبو بكر الخطيب

فائدة الانشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر
منه ومن الخارج بالمطابقة.
ابن خلدون

4.1 المشكل

قلنا في الفصل السابق إننا لم نرتب التاريخيات اعتباراً لموضوعاتها. لو فعلنا ذلك، وجمعنا المؤلفات التي تتطرق لماضي الشعوب القاطنة شرق وجنوب أوروبا الغربية، بدون التفات إلى نوعية المناهج المستعملة، مقتصرين على المؤلفين الغربيين، لحدّدنا بذلك ما يسمّى بالأعمال الاستشراقية.

الاستشراق إذاً قسم من الأسطوغرافيا العامّة، موحد في موضوعه متنوع في مسالكه ومناهجه. لا فرق، من الوجهة النظرية، بينه وبين الدراسات الخاصة باليونان، أو بروما القديمة، أو بأوروبا الفيودالية.. لماذا نخص بالتحليل هذا القسم وحده؟ لأنه يمثّل بحدّ وجوده إشكالاً مثيراً.

لنلقِ نظرة عابرة على تاريخيات روما. توجد بالطبع مؤلفات أخبارية قديمة، حققت وطبعت ولا تزال تحقق وتطبع إلى يومنا هذا. انكبّ عليها المؤلفون الفلاسفة واستخرجوا منها دروساً أدبية أخلاقية وسياسية. تواصل عمل تحقيق النصوص الأدبية إلى أن أدرك ذرويته مع بارتولد نيبور (1776 - 1837)، ثم ظهرت مناهج الأثريات في القرن التاسع عشر فوظفها تيودور مومسن (المتوفى سنة 1903) لكتابة تاريخ روما السياسي، ثم جمع م. روزتوفتزف (المتوفى سنة 1952) كل المعلومات حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ثم استعمل رونالد سايم الإحصائيات لدراسة النخبة الحاكمة واستند جورج دوميزل إلى اللغويات لإعادة النظر في التأليف التاريخي الكلاسيكي نفسه[1]. من

(1) مارسل بورده، ملخص تاريخ روما (باريس 1969).

خلال هذه المناهج المختلفة تتنوع صور وأشكال روما، تبدو تارة موافقة، وتارة أخرى مخالفة، لنظرة الرومان إلى أنفسهم. يشارك في هذه الدراسات وعلى قدم المساواة المنتمون وغير المنتمين إلى العرق اللاّتيني، المعجبون وغير المعجبين بالحضارة الرومانية.

كان المفروض من الوجهة المنهجية أن يتمّ الأمر نفسه في حقل الإسلاميات. وبالفعل تميز القرن الماضي بتحقيق ونشر أمهات النصوص التاريخية وتألّق في العمل هذا، كما كان منتظراً، نجم المدرسة الألمانية، ثم ظهرت تآليف قيمة عن التاريخ السياسي (كايتاني وفلهوزن) ثم جمعت معلومات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي (آدم متز وكلود كاهن وموريس لومبار)، ثم استعمل التحليل الاجتماعي، وأحياناً الإحصاء، لرصد نشأة وتفكك الأسر الحاكمة أو العالمة أو الشريفة (جاكلين سوبله ودومينيك ورفوًا)، وذهب البعض إلى سَبْر معاني الفن الإسلامي كما تجسّد في الخط والزخرفة وتخطيط المساجد وتشييد القلاع والقصور (جورج مارسيه وأولغ غرابار وجورج بابادوبولوس)[1]. كلما ظهر مسلك جديد في العلوم الإنسانية، واتضحت فائدته في دراسة حقل معين، يفكر أحد الباحثين في تطبيقه على الإسلام (آخر مثال على ذلك التأثير نظرية دوميزل في الأمثوليات)[2]. أين يوجد الإشكال إذاً؟ الإشكال هو أن ما يفعله دارس روما يبدو طبيعياً للجميع ولا أحد يعارض المبدأ. أما ما يفعله دارس الإسلام من غير المسلمين، وحتى من المسلمين أحياناً، فإنه يبدو بدعة في نظر جمهور المسلمين. لا نشير هنا إلى أغراض المستشرقين، فهذا موضوع كُتب فيه الكثير، الغث والسمين، النافع والضار، ما يدعو إلى التفكير والتأمل وما يدعو إلى التعجب والسخرية. نتجاوز هنا مسألة الأغراض والنوايا، لا نفياً لوجودها ولكن خوفاً من تمييع الموضوع. الإشكال، كما نراه، منهجي في الجوهر. على أي أساس منطقي عام، ظاهر واضح، يمكن للمرء أن يعارض تطبيق المناهج المعاصرة في دراسة التاريخ الإسلامي؟ وفي الحال يتّضح أن الصعوبة هي أولاً في التعريف. ماذا نعني بالتاريخ الإسلامي وماذا نعني بمنهج الاستشراق؟ يبدو رفض المسلمين، أو رفض بعضهم على الأقل، وكأنه تبرّم من العلم الموضوعي، ألا يمكن أن يكون الدافع أعمق من ذلك وأكثر تجرّداً؟ ألا يمكن

---

(1) جان سوفاجه [كلود كاهن]، مرجع. س.

(2) انظر أعمال محمد أركون الكثيرة والمتنوعة. تعرض لنقد من ليس له إطلاع على ظروف البحث في الغرب.

أن يلتقي الرافضون المسلمون مع روافض من نوع آخر، منضوين تحت لواء الأنثروبولوجيا الثقافية، في مقاومة امبريالية التاريخ الغربي؟ هذه نقطة تعرضنا لها فيما سبق، وسنتعرض لها فيما يلي من هذا الكتاب. نقرّر هنا بإيجاز منحاها العام.

تبنى المناهج التاريخية الحديثة، بكل أنواعها، على مسلمة، وهي شرعية محاولة فهم المؤرخ الحالي لأعمال الأجيال الماضية [3.7.1]. هذه المسلمة قد تكون محل نظر، ولكن بقبولها يقوم، وبرفضها ينهار، العلم التاريخي. لذا، اضطرت الأنثروبولوجيا الثقافية إلى اعتبار التاريخ خاصية غربية، لا ظاهرة آدمية عامّة [كروبر وليفي - ستروس]. هذا يعني أنها لا تؤسس كعلم مستقل إلا برفض التاريخ كعلم جامع، وإن قبلته كأحد مسالك المعرفة الإنسانية. هذا إن بقي الأمر، أي الهدف من دراسة التاريخ، محصوراً في الإدراك والفهم، أما إذا تجاوزه إلى الحكم والتقييم، على المستوى الاجتماعي وربما الأخلاقي، فإن رفض التاريخ يصبح سائغاً وربما واجباً. وهكذا، اعتماداً على هذا الموقف المنهجي العام، إن من يعارض الاستشراق، لا يعدو أن يقول: لا حق للمؤرخ المعاصر أن يجعل من مجتمع ماضٍ مادّة للتحليل والاعتبار. هذا المعارض لا يقبل في الأصل فهم الماضي انطلاقاً من بديهيات الحاضر، وأحرى حكم الحاضر على الماضي. ونلاحظ بالمناسبة أن الاعتراض المذكور هو عبارة محدثة لموقف قديم. حكم الحاضر على الماضي هو في كل الأحوال حكم بالرأي، ويقابله الحكم بالأثر الذي يعني قبول حكم الماضي على نفسه بدون زيادة ولا نقصان. يقول المعترض إذاً: يجب أن ندرس، أن نفهم، تاريخ الإسلام حسب منهجه. وهكذا نرى أن مشكل دراسة التاريخ الإسلامي لا ينفصل أبداً عن مشكل المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ.

4.2 المنهج الإسلامي

توجد في هذا الموضوع مؤلفات كثيرة متفاوتة القيمة[1]. إذا تقيدنا بالسؤال المطروح، وأعرضنا عن التفاصيل، نستخلص منها النقاط التالية:

- إن معظم المؤلفات التي تسمّى عادة مراجع تاريخية هي في الواقع أدبية إذ الهدف منها، كما يقول أبو الفرج ابن الجوزي: «راحة القلب وجلاء الهمّ وتنبيه العقل»

(1) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ (1940). ط ثانية بإشراف د. صالح العلي (بيروت. د. ت.)؛
فرانز روزنتال، تاريخ الأسطوغرافيا الإسلامية (ليدن 1968)؛
عبد العزيز الدوري، دروس في نشأة علم التاريخ عند العرب (بيروت 1960).

(السخاوي ص 44). تتضمّن من جهة أيام العرب وأخبار اليمن وملاحم الفرس وأماثيل بلاد الرافدين، وهي مادة يستغلها القصاص والوعاظ، وتتضمّن من جهة ثانية تجارب الأمم التي تعني بالأساس سياسة الروم والتي تفيد بخاصة كتاب الدواوين. لا يمكن أن ندعي أن هذا النوع من التأليف يتبع منهجاً متميزاً، ما عدا بعض قواعد النقد الأدبي. إذا حصرنا الكلام في تاريخ إسلامي فيجب إهمال هذا الإنتاج لأنه غير إسلامي، لا من حيث المحتوى ولا من حيث البنية والأسلوب.

ـ الجزء الثاني، وهو الذي يهمنا، مكون بدوره من قسمين: أحدهما مرتبط بعلم الحديث والآخر بالفقه، ولكل واحد منهما منطق خاص به تترتب عليه نظرة متميزة إلى التاريخ.

الحديث هو مجموع أقوال وإشارات الرسول وفي الوقت نفسه العلم الذي يجعلنا نطمئن إلى صحتها. وبما أنه مبني على شهادة الصحابة فلا مناص من ضبط قواعد أداء وتلقي الشهادة أي قواعد القضاء بعدالة الشاهد. الحديث مادّة (متن) يقول عنها الخطيب البغدادي: «لما كان ثابت السنن والآثار، وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار، ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلاّ باستعمالها، ولا ثبات للإيمان إلاّ بانتحالها، وجب الاجتهاد في علم وصولها ولزم الحث على ما عاد بتعمير سبيلها». (الكفاية، 1988، ص 3). والحديث أيضاً منهج، يتلخص في: «معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل». (ابن الصلاح، علوم الحديث، 1986، ص 104). توجد إذاً في كل جيل جماعة تشهد على صحة الأقوال المنسوبة إلى الرسول، تلك الأقوال المؤدية لإقامة ظاهر الشرع. كل عضو من أعضائها يعرف على التحقيق طبقات المحدثين عبر الأجيال، وهؤلاء جميعاً، المعاصرون والسابقون، هم حفاظ الرسالة، القيمون على اتصالها واستمرارها، بالنسبة لذلك الجيل. الغرض إذاً من منهجية التعديل هو تحديد مسطرة ثابتة يتم بمقتضاها، في كل جيل، ضم حافظ جديد أو حفاظ جدد. فهي في الحقيقة والواقع مسطرة انتخاب فرد معين إلى الجماعة المعتبرة وفي الوقت نفسه مسطرة إقصاء المنتسب إليها بدون حق. وهذا الغرض بيّن واضح في كلام أبي بكر البيهقي (ت 458 هـ / 1060 م): «فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه. ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره. والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً بحدّثنا وأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة

التي خصّت بها هذه الأمة شرفاً لنبيّنا». [ذكره ابن الصلاح ص 121].

أما الفقه فهو علم طرق تطبيق قواعد الشرع على واقعة ما، وهذا لا يتمّ إلاّ بمعرفة تفاصيل تلك الواقعة بجميع ملابساتها، أو كما قيل بمعرفة عوائد الجيل أو القوم. وهذه تدرك إما بالمشاهدة والمعاينة، كما في كتب الرحلات، وإمّا بالأخبار. وفي كلا الحالتين نحن أمام شهادة. هل هذه الشهادة، شهادة الرحّالة أو الإخباري، التي يعتمدها الفقيه في تطبيق قواعد الشرع، هي من نوع، وفي مستوى، شهادة الصحابي عن أقوال وأفعال الرسول؟ هُنا يكمن لبّ المشكل. أصل كل الأخطاء أن نسوّي ونماثل بين الشهادتين، الواحدة في شؤون دينية إسلامية، والثانية في أمور دنيوية وفي الغالب غير إسلامية. كل من المحدث والفقيه يحتاج إلى معرفة الأوليات، إلى ترتيب الحوادث على الزمان، أي إلى التأريخ بمعناه اللغوي الأصيل، لكن التاريخ، ونعني المادّة التاريخية، الذي يحتاج إليه الأول يختلف عن الذي يحتاج إليه الثاني في مضمونه وفي شروط معرفته.

تنحلّ التاريخيات، التي نسميها إسلامية بكثير من التجاوز، إلى نوع أدبي تمثّله أعمال ابن قتيبة والدينوري، ويوظفه القصّاص والأدباء وكتاب الدواوين لأغراضهم، ونوع ثانٍ تمثله مؤلفات ابن إسحاق والطبري، وهو في خدمة المحدثين، ونوع ثالث تمثله كتب المسعودي وابن خلدون، وهو خديم الفقهاء ومتولد عن منهجهم. لا يمكن أن ننعت الأنواع الثلاثة بأنها إسلامية. المنهج الوحيد الخاص بالإسلام، عقيدةً وشريعةً، هو المرتبط بالحفظ، أي بضمان استمرار الرسالة المحمدية مبنىً ومعنًى. والمحدثون أنفسهم يؤكّدون أن اتّصال الإسناد «هي خصّيصة هذه الأمّة الإسلامية».

4.3 تاريخ المحدث

نبدأ بمنهج الجرح والتعديل. يشبّهه البعض بما يسمّى عند المنهاجيين الغربيين بالنقد الخارجي، الذي يمثّل المرحلة الأولى في فحص الوثيقة التاريخية، أي النظر في شخصية القائل أو الراوي أو الناقل قبل الالتفات إلى معنى النص[1]. يقال عادة إن النقد الإسلامي، رغم دقته وصرامة قواعده، لا يتعدّى مستوى الظاهر. في هذا التشبيه شطط واضح، مردّه إلى اعتبار ما آل إليه المنهج بعد أن خرج من أيدي المحدثين وتطاول عليه الأدباء. نذكر أولاً أن المؤرخ الغربي الحديث لا ينظر في مضمون النصّ، لنفي صحة

(1) سينيوبوس، مرجع . س. ، الفصل الأول من الجزء الثاني. نقد الخبير المدقّق مقابل نقد الباطن.

الوثيقة، إلّا في حدود ضيقة جدّاً، لأن النقد الوضعاني هو بالضبط رفض استعمال العقل العامّ للحكم باستحالة وقوع الواقع [2.3.1]. ومعروف أن فوستل اعترض على فولتير لأن هذا الأخير كان يفنّد حقائق تاريخية لا لسبب إلّا لأنها كانت تبدو له غير معقولة. ونذكر ثانياً أن المحدثين المسلمين لا يمتنعون دائماً من النظر في المتن، وإلّا كيف أمكنهم أن يحكموا بأن هذا الحديث غريب وذاك مضطرب، وأن يقولوا مع ابن الصلاح: «قد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها». (ص 99).

لكي نفهم نهج الحديث يجب أن نستحضر باستمرار المقصود منه. ويتّضح لنا (أي المقصود) عندما نقارن بين شروط التعديل عند نشأة العلم، وفي القرون المتأخرة. كان الشرط فيمن يحتجّ بروايته أن يكون: «عدلاً ضابطاً لما يرويه: وتفصيلُه أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفّل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني». (ابن الصلاح ص 104 و105). ثم يعلّق المؤلف قائلاً: «أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بيّنا من الشروط. فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذّر الوفاء بذلك. ووجه ذلك من كون المقصود آل آخراً إلى المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد والمحاذرة من انقطاع سلسلتها. فليَعتبر من الشروط المذكور ما يليق بهذا الغرض». (ص 120).

ونعلق بدورنا على هذا النص، بعد التنبيه على أهمية كلمتي المقصود والغرض الواردتين فيه، إن قواعد التعديل، نقد الرواة وترتيب طبقاتهم، قد حرّرت في وقت محدّد، مهما يكن ذلك الوقت. فلم يعد في الإمكان تغييرها، سواء في اتجاه التشدّد أو في اتجاه التساهل. لذا نرى الخطيب البغدادي يرفض التساهل قائلاً: «لقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين.. يكتبون عن الفاسق في فعله والمذموم في مذهبه، وعن المبتدع في دينه، المقطوع على فساد اعتقاده، ويرون ذلك جائزاً، والعمل بروايته واجباً، إذا كان السماع ثابتاً والإسناد متقدماً عالياً، فجرّ هذا الفعل منهم الوقيعة في سلف العلماء». (الكفاية ص 4). لكن ابن الصلاح الذي عاش ما يقارب القرنين بعد الخطيب البغدادي يعترف: «آل الأمر في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نصّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها، لشهرتها، من التغيير والتحريف». (ص 17). هذا فيما يعني الأحاديث، أمّا فيما يعني المحدثين فيقول: «فمن اشتهرت عدالته عند أهل

النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغنى فيه بذلك عن بيّنة شاهدة بعدالته تنصيصاً». (ص 105). قد يظهر الثاني أقل تشدداً من الأول ولكن له سند قوي في موقف الإمام مسلم الذي يؤكد في مقدمة صحيحه ردّاً على من يشترط اللّقية في صحّة الحديث المعنعن: «لو ذهبنا نعدّد الأخبار الصحاح عند أهل العلم ممن يهن بزعم هذا القائل ونحصيها لعجزنا عن تقصّي ذكرها وإحصائها كلها».

إذا عدنا إلى القواعد التي تم الاتفاق عليها عبر القرون وهي الآتية: (1) لا رواية عن أهل البدع؛ (2) لا جرح في الصحابة؛ (3) جواز ترتيب الرجال على طبقات؛ (4) النهي عن رواية الضعفاء؛ (5) النهي عن الحديث بكل ما سمع؛ (6) التعظيم من جريرة الكذب على الرسول.. إذا تمعنّا في هذه الشروط بدا واضحاً أننا أمام مسطرة دقيقة لمعرفة من ينتمي ومن لا ينتمي إلى جماعة الحفّاظ، المقصود منها ضمان استمرار الجماعة وحمايتها من التفتّت والانهيار. من يهمل هذا الجانب ـ أي أن منهجيّة الحديث هي مسطرة انتخاب أعضاء جماعة الحفاظ ـ ويراها فقط كطريقة مجردة وعامة لتعديل الشهود وتصحيح الشهادات، ينتهي إلى أحد القولين:

ـ إما أن باب النقد لا يزال مفتوحاً فيجوز لكل جيل أن يعدّل أو يكذب الأجيال السابقة، فتهتز مادة الحديث إذ ما كان صحيحاً بالنسبة لجيل، واجب اعتقاده والعمل به، قد يعود ضعيفاً فيكون اعتقاده غير ضروري والعمل به من المستحبات فقط.. بهذا تنقطع سلسلة الإسناد ويصبح لكل جيل دين خاص به،

ـ وإما أن باب التعديل قد أُقفل منذ زمان، فتنعدم الفائدة من علم الحديث ويصبح الجرح غيبة (ابن الصلاح ص 92).

كلا الاستنتاجين مرفوض، أذ ينبني على فهم ناقص لمقصود الحديث الذي هو تعيين جماعة حفاظ الشريعة، أكثر مما هو طريقة عامّة لنقد الرجال وشهاداتهم في كل الظروف والأحوال.

الآن، وبعد هذه المقدمة، نتساءل: ما علاقة الحديث بالتاريخ وأي تاريخ؟

واضح أن المسطرة المذكورة هي في حدّ ذاتها مجموعة من المعارف حول الأوليات: من سبق من؟ من عاصر من؟ من انتسب لمن؟ ماذا قال فلان في فلان؟.. طريقة الجرح والتعديل، التصديق والتكذيب، هي في العمق معرفة متعلقة بإثبات المعاصرة (ولا نقول اللّقية والمشاهدة) أو نفيها. ليس التاريخ حليف أو خديم الحديث

بل هو مداخل ملازم له. لا يُوجد محدث يحدث وهو غافل عن المواقتة (كرونولوجيا). جمع السخاوي أقوالاً كثيرة يدافع أصحابها عن التاريخ، ويعارضون الذامّين له[1]، وكلها تتلخّص في فكرة واحدة وهي أن التاريخ في الحقيقة الوجه الآخر للحديث، لا يستقيم الثاني بدون الأول. لكن هذا التاريخ الملتصق بالحديث خاص بترتيب وتنسيق الأوليات، فهو إذاً التأريخ بمعناه الاصطلاحي الأصلي.

ونصل هكذا إلى نتيجة في غاية الأهمية، هي أن التاريخ المضمن في الحديث هو تاريخ المحدثين الحفاظ. يذكر الرشيد عند اتصاله بالإمام مالك لا العكس، وتذكر مدينة سبتة عند الكلام على مولد القاضي عياض وعنده فقط. منهج الحديث ليس منهج التاريخ عامّة، بل هو منهج دقيق ومضبوط لمعرفة تاريخ جماعة حفاظ الشريعة خاصة. وفي هذا الارتباط تكمن قوته وكذلك خصوصيته. هل يمكن فصل المنهج عن الغاية كما أوضحناها؟ بعبارة أخرى هل يمكن أن نطبق منهج الحديث على غير الحديث، وإذا فعلنا ذلك هل يحافظ على متانته وتماسكه؟

قال أصحاب الحديث: منهجنا وحده يضبط المعارف أو بعبارة السبكي: «الجهل في المؤرخين أكثر منه في أهل الجرح والتعديل». (السخاوي ص 131 و132). فظن غيرهم أنهم، إن طبقوا الطريقة نفسها في الإسناد ونقد الرجال، أضفوا على تآليفهم صفة العلم. والعلّة مبسوطة عند الطبري في مقدمة تاريخ الرسل والملوك: «العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم إلا بأخبار المخبرين ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول والاستنباط بفكر النفوس». من يقرأ هذه الفقرة ويتمعّن فيها يستنتج أن الإخبار عن أحوال الماضي هو دائماً شهادة، أتعلق الأمر بقولٍ منسوب لرسول أو بعمل من أحد الملوك أو القياصرة..، وبالتالي كلّما طبقنا منهج التعديل على الشهود قاربنا معرفة الحادث على وجهه الصحيح. أمامنا أخبار لا تخالف في ظاهرها تلك التي نجدها في كتب الحديث، لماذا لا نطبّق في تمحيصها طريقة الإسناد، نصدّقها أو نكذبها، نصححها أو نضعّفها حسب درجة اطمئناننا إلى أمانة المخبر؟ هل هذه المماثلة مقبولة؟ هل ضابط العدل في الحديث النبوي يوجد حقاً في سائر الأخبار والأحاديث؟ هل الشروط المتفق عليها عند أرباب علم الحديث تتحقق لدى المخبرين إذ يخبرون عن غير المحدثين من المسلمين،

---

(1) «شرف العلم بهذا الفنّ معلوم والجهل به مذموم وليس هو مما قيل فيه علم لا ينفع وجهالة لا تضر. فإن ذلك مقول في علم الأنساب وهو في غير هذا». ابن فرحون، مما ذكره السخاوي ص 61).

وأحرى عن غير المسلمين من الماضين، علماً بأن الحفاظ يعتبرون الإسناد خصيصة إسلامية؟.

الواقع أن الكتّاب المسلمين لم يلتفتوا إلى هذه التحفظات، بل عمّموا منهج التعديل وتمادوا في التعميم إلى حدّ أنه أصبح مدعاة للسخرية، كما هو الحال في كتب الجاحظ والتوحيدي وفي قصص **ألف ليلة وليلة**. ومن لم يتقيد بالإسناد يعتذر عن ذلك كما يفعل ابن عبد ربه في مقدمة **العقد الفريد**: «حذفت الأسانيد لأنها أخبار ممتعة ونوادر لا ينفعها الإسناد باتصاله ولا يضرّها ما حذف منه». اتصال الإسناد لا ينفع ولا يضر في هذا المقام، لماذا إذاً الاعتذار؟ المشكل ليس في أن يحذف الأديب الإسناد، إذ لا غرض له في إثباته، كل المشكل هو أنه يظن أن كل كلام، مهما كان مصدره وموضوعه، يجب أن يسند. كل إشكالات الاسطوغرافيا الإسلامية نابعة عن هذا التعميم.

4.4 تاريخ الفقيه

قال الإمام الشافعي ما معناه: قرأت التاريخ لأستعين به على الفقه. ويعلق أحمد الناصري موضحاً: «أن جل الأحكام الشرعية مبني على العرف وما كان مبنياً على العرف لا بد أن يطرد باطراده وينعكس بانعكاسه». (**الاستقصاء** ج 1 ص 3 و 4).

أي نوع من التاريخ يحتاج إليه الفقيه؟ يحتاج إلى الأوليات، إلى معرفة الأحداث المؤسّسة لكنه يحتاج بكيفية أخص إلى معرفة القواعد والنواميس التي تتسبّب في ثبات الأعراف واستمرارها، أو في تقلّب الأحوال وتغيرها. واضح بيّن أن كلمة تاريخ لا تحمل الدلالة نفسها عند المحدث وعند الفقيه، خاصة إذا كان هذا صاحب نزعة أصولية. التاريخ حسب متطلّبات المحدّث هو ما نجد عند ابن حجر، والتاريخ حسب مقتضيات الفقيه الأصولي هو ما نجد عند ابن خلدون؛ ولا غرابة إذا كان الأول يعادي الثاني ويتهمه بالانحراف والجهل بجلية الأخبار [السخاوي ص 313]. التاريخ الممتزج بصناعة الحديث، التاريخ حسب منظور ابن حجر وأسلافه في الصناعة هو: «الإنسان والزمان. ومسائله أحوالهما المفصّلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان في الزمان». (السخاوي ص 17)[1]. أما التاريخ المواكب لممارسة الفقهاء أصحاب الفتيا والأصوليين الميّالين إلى الحكمة، التاريخ حسب المدرسة التي ينتمي إليها المسعودي وابن خلدون، فإنه مفهوم ذو حدّين، أحدهما يمس علم الجزئيات والثاني يمسّ علم

---

(1) لا نظن أن هذا الكلام من إنشاء السخاوي أو ابن حجر. لا شك أنه من إنشاء بعض المتكلمين.

الثوابت والمتواترات. يقول ابن خلدون: «إن التاريخ هو ذكر الأخبار الخاصة بعصر أو جيل». ثم يزيد: «وحقيقته خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم». (ص 52 و 57). ويستتبع الاختلاف في التعريف اختلافاً في المنهج إذ يقرر صاحب المقدمة: «التعديل هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط. وأما الأخبار عن الواقعات فلا بدّ في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعها..» (ص 61) هذا حكم واضح يحدد النطاق الذي يتعين فيه تطبيق منهج المحدثين، والنطاق الذي لم يعُدْ فيه يجزي فيفقد بذلك قوته الإقناعية. ويتابع ابن خلدون تحليله بتقديم معيار آخر يراه أعم وأقوى: «وتمحيصه إنما هو بمعرفة طبائع العمران، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع». (ص 61). ويقول في المعنى نفسه: «فإن كل حادث من الحوادث، ذاتاً كان أو فعلاً، لا بد له من طبيعة تخصّه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله. فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض». (ص 58)[1].

لا يهمنا في هذا المقام أن نتساءل هل طبق ابن خلدون فعلاً هـذا المعيار الموضوعي على مروياته في سائر ما كتب عن الماضي. يهمّنا فقط أن نثبت أن المنهج الخلدوني ـ ونقصد به منهج مدرسة الفقهاء الأصوليين والمتكلمين المتأثرين بالحكمة[2] ـ عريق في الفكر الإسلامي، ليس دخيلاً عليه، وأنه في ذات الوقت مخالف، إن لم نقل مناقضاً، لمنهج المحدثين. يقول ابن خلدون إنه سابق لا إنه ينافي ـ صحيح أن منهج المحدثين إسلامي صرف [الإسناد خصيصة هذه الأمة]، في حين أن منهج ابن خلدون إسلامي ـ يوناني بشهادة صاحبه نفسه (ص 63 إلى 65)، لكن هذا الفرق لا يسوغ تجاهله بالمرة عند الكلام على منهجية إسلامية في علم التاريخ. أمامنا إذاً منهجان داخل الأسطوغرافيا المسماة إسلامية: أحدهما مكتمل متماسك لكنه غير قابل للتعميم رغم

---

(1) إذا لخصنا كلام ابن خلدون في الجملة التالية: «التمحيص بطبائع العمران سابق على التمحيص بتعديل الرواة»، فإننا نستعيد حرفياً قولة الجاحظ: «دلائل الأشياء أشد تثبيتاً من أقوال الرجال».

(2) انظر طريف الخالدي، «المعتزلة والتاريخ» ضمن دراسات في تاريخ الفكر الإسلامي (بيروت 1977)، وهي دراسة موجزة لمطهر بن طاهر المقدسي مؤلف كتاب البدء والتاريخ.

ادعاء الكثيرين، والثاني قابل من أصله للتعميم ولكنه لم يكتمل وبقي في طور التصور العقلي والتخطيط النظري.

نزيد قولنا هذا تدقيقاً وتفصيلاً. رأينا أن منهج الجرح والتعديل، اذ يطبق على المحدثين، يطابق مقصوده ومرماه وهو اتصال السند. وعندما يطبق على غير المحدثين، في مسائل تمسّ شؤون الدنيا في مجتمع إسلامي أو أخبار دول غير إسلامية، حينذاك يعود الإسناد لفظياً، غير محقق ولا مقنع، والتاريخ الناتج عنه إنما هو مجموع أخبار غير ثابتة ولا منسّقة، فلا يكون علماً رغم تظاهره بمنهج الإسناد. يبدو واضحاً أن قوة المنهج ليست فيه بل في استمرار جماعة الحفاظ وهو أمر غير محقق عند غيرهم[1]. أما المنهج المتولد عن مقتضيات الفقه والفتيا بخاصة، إذ يجب تخصيص الأحكام العامة باعتبار عادات القوم، فهذا قابل للتعميم لأن الفقيه، وإن كان يتعامل أساساً مع أوامر الشريعة، فإنه لا يطبقها دائماً وبالضرورة في مجتمع إسلامي، حتى وإن كان الإسلام هو دين الحكام. فيحتاج إلى معرفة الأعراف، أي أسباب استقرارها وتغيرها، وهي أسباب عامّة تدلّ عليها قواعد متواترة. كل هذا يدعو إلى تجاوز العوارض إلى الثوابت.

وهنا يكمن جوهر القضية بالنسبة لموضوعنا، وأيضاً بالنسبة لمسألة طالما تاه في دروبها الدارسون والمتعلقة بأسباب انحطاط مستوى التأليف التاريخي الإسلامي بعد ابن خلدون. هذه السنن القارة والنواميس الثابتة التي يحتاج إلى تمثلها الفقيه الأصولي لاستنباط أحكامه، ويحتاج إليها المؤرخ لتمحيص أخباره، قد تكلّم عليها الحكماء في الماضي، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون (ص 64). كتبوا في الاجتماع البشري، في الاقتصاد المدني، في التدبير العائلي، في السياسة، في التربية، في التجارة، في الحرب، إلخ. استنبطوا قواعد تفسير استمرار بعض العادات واندثار البعض الآخر، فيمكن للفقيه أن يبني عليها اجتهاداته. إلا أن هذه المعارف قد تحولت إلى مرويات داخل المجتمع الإسلامي، وارث قسم مهم من المجتمع الهيليستيني. كيف كان يمكن أن يتقبلها القارىء الإسلامي؟ إمّا أن يأخذها كأخبار عن الأولين فيجري عليها، ولوشكلياً ولفظياً، قواعد الإسناد، فيعدّ ضمن الوعاظ وكتاب الدواوين؛ وإما أنه يمحّصها ليستوحي

---

(1) هذه نقطة جوهرية نبّه إليها ابن خلدون عند قوله: «فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة». (ص 61) المطابقة هي بين المنهج والموضوع فهي حاصلة مبدئياً في طريقة تعديل الرواة فيما يتعلق بالآثار النبوية مما فيها من أوامر شرعية، وهي غير حاصلة عندما يتعلق الأمر بحدوث وعدم حدوث الواقعات.

منها ضوابط إجرائية تزيد تدقيقاً وتفصيلاً، وربما تتغير شكلاً، مع تقدم المعرفة الموضوعية حول الكون والمجتمع إلى أن يحرر ويتبلور منهج يضاهي في دقته وتماسكه منهج المحدثين[1]. خطا ابن خلدون خطوات كبيرة في هذا الاتجاه، وما علم العمران إلاّ مجموع النتائج الجزئية التي توصل إليها، إلاّ أن تلك النتائج كانت حقاً جزئية، وما كان لها أن تكون سوى جزئية ومؤقتة بسبب القيود التاريخية المفروضة على ابن خلدون. فلم تتجاوز في الغالب مستوى التعريفات الشكلية. ممّا دفع خصومه إلى اعتبارها تلاعباً بالألفاظ. هل كان في مقدوره، أو مقدور غيره، في زمانه ومكانه، أن يؤسس العلوم الإنسانية التي تستطيع وحدها أن تعطي للمنهج المرتقب قاعدته الموضوعية؟ مجرد السؤال يغني عن الجواب[2].

وهكذا رغم جهود المسعودي والمقدسي وابن خلدون والمقريزي وكل من تأثر بين المؤرخين المسلمين بوصول الفقه وبالحكمة، لم يصل أبداً المنهج الذي تطلعوا إلى تحريره مستوى دقة وتماسك منهج المحدثين. فبقي هذا وحده المسيطر على الميدان، فأخضع بسبب سهولته ووضوحه كل علم وكل معرفة إلى قواعده، وعادت كل معلومة حول الماضي غير محققة، ما لم تدرك بمسلك الإسناد ولو كان ظاهرياً. تصحح أو تضعّف حسب جرح وتعديل راويها الشاهد عليها، حتى ولو كانت تتعلق بالمحسوسات كلون السماء وصلابة الأرض وبياض البشرة وعجمة اللسان[3]. المنهج الخلدوني نفسه،

---

(1) يبرر ابن خلدون محاولته في منظور تطوري قائلاً: «فاحتاج لهذا العهد من يدون أحوال الخليقة والآفاق وأجيالها والعوائد والنحل التي تبدّلت لأهلها، ويقفو مسلك المسعودي لعصره، وليكون أصلاً يقتدي به من يأتي من المؤرخين من بعده». (ص 53). هذه دعوة لم تسمع بل لم ينظر في الظروف المواتية لتحقيقها.

(2) من يرى في ابن خلدون رائد كل العلوم الإنسانية من اقتصاد وسياسة وتربية إلخ، على حق إذا اعتبر فقط الصورة والشكل المنطقي. أما إذا أراد المضمون فقوله مرفوض. يستحيل أن يكون ابن خلدون قد قال فعلاً ما اكتشفه بعده روسو وآدام سميث وباريتو وفيبر، إلخ. وهذه الملاحظة تصدق على كل الروّاد من أي أمةٍ كانوا.

(3) قد يقال: ولكن هذا الأمر مشترك بين المسعودي والطبري، بين ابن خلدون وابن كثير. لا شك أن النصوص تثبت ذلك. فيستنتج من هذا أن لا فرق بين فكر ابن خلدون وفكر غيره من المؤرخين المسلمين. يقال إن ابن خلدون مفكر مسلم تقليدي، لا أكثر ولا أقل. إن القائل يطالب ابن خلدون أن يكتشف وحده وقبل أوانه العلم الحديث، ما لم يطالب به أرسطو أو ديكارت أو هيغل. يجب أن نترك علم الكونيات [الكوسمولوجيا]، ما لم يكن في استطاعة ابن خلدون أن يعرفه على حقيقته وكان لا مناص له من اتباع أقوال معلّميه فيه، ونقف عند ما كان يمكن أن يعرفه. في هذه الدائرة=

الداعي إلى تقصّي النواميس والقواعد المتواترة، تحول بدوره إلى مرويات، لا يثبت بالملاحظة الدائبة، فيتجدّد مضموناً وشكلاً مع تجدّد الظروف والأحوال، بل بالرواية المسندة ليجمد على الشكل الذي تركه عليه مؤلفه. ما كان له أن يتطور إلى طريقة بحث موضوعية، إلى توضيح متواصل لطبائع الأشياء، إلا في ظل علوم طبيعية وإنسانية متأصلة هي الأخرى في الموضوعيات، والتي لم تنشأ إلاّ عدة قرون بعد موت ابن خلدون.

كان من الطبيعي أن يتفوق منهج المحدث على منهج الفقيه الوصولي في دراسة التاريخ، أن يغلب ويُنسي تعديل الرجال استنطاق الأشياء، فيختزل التاريخ إلى ضبط الأوليات. هكذا تطورت الأمور في الحقل المعرفي الإسلامي، وحصل ذلك لأسباب موضوعية وإن لم تكن حتمية، إلاّ أن هذا لا يمنع من القول أن المنهج الخلدوني هو أيضاً متأصل في الفكر الإسلامي.

4.5 الاستشراق

الآن، والآن فقط، يمكن أن نجيب عن السؤال المتعلق بالاستشراق بعد أن أثبتنا أن المحدث هو الذي، عندما يتكلم على تاريخ الإسلام، لا يعني تاريخ المجتمع بما فيه الأمور غير الخاضعة للشريعة، وإنما يعني فقط تاريخ الحفاظ على نص الشريعة. هذا الاختزال هو حدّ موقف المحدث[1]. فإذا عرفنا الاستشراق بهذا الموقف نفسه، وقلنا إن المستشرق هو أيضاً يختزل تاريخ المجتمع الإسلامي في تاريخ العقيدة، وجب ضرورةً أن نجري عليه حكم المحدثين على أنفسهم وغيرهم من مسلمي الدار. أما إذا وسعنا التعريف، وقلنا إن تاريخ الإسلام هو تاريخ المجتمع في أوسع معانيه، وقلنا إن الاستشراق، بالمعنى المعاصر غير التقليدي، يدرس هذا الموضوع الواسع، فيجب الحكم عليه من المنطلق الذي نحكم منه على مشروع ابن خلدون. فالحكم على الاستشراق يختلف باختلاف تعريفنا له.

تميز الاستشراق التقليدي [القرن التاسع عشر] بتحقيق النصوص، وتفوق في عمله هذا على التحقيق القديم وعلى من لا يزال يمارسه بين المحدثين. لكن هذا تفوق نسبي وموقّت، إذ قد يوجد بين القدامى والمحدثين من يكون في المستوى نفسه. والتحقيق

= المحددة تاريخياً نرى ابن خلدون يحتكم إلى الملاحظة والمعاينة، إلى فحص طبائع الأشياء دون التقييد بأقوال المحدثين. وهذا موقف له توابع خطيرة، هل رآها ابن خلدون بكل أبعادها؟ هذا هو سرّ المقدمة ومن يستطيع أن يدّعي أنه حلّ جميع ألغازها؟

(1) انظر كتابنا ثقافتنا في منظور التاريخ (1983) ص 183 إلى 184.

على أي حال صناعة تكتسب بالدُربة والمثابرة، ولا يحوم حوله جدال نظري. إذا أخذنا اغناتس غولدزيهر[1] ممثلاً على هذا الاتجاه، أدركنا في الحال أين يكمن الإشكال. لقد أقدم على دراسة، تمحيص، الحديث دون أن يتقيّد بمنهجه، ظناً منه أنه في حلٍ منه، وأن طريقته النقدية أشمل وأدق من مسطرة الجرح والتعديل. إلّا أن هذا الموقف هو بالضبط ما رفضه مبدأ الحديث، أي ما تأسس الحديث كعلم وصناعة بدحضه وتفنيده [نص الإمام مسلم والخطيب البغدادي]. إذا كان المحدث الحافظ يرفض رواية المبتدع ويقول: «كما يستوي في الكفر المتأول وغير المتأول، يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول». (ابن الصلاح ص 114)، فكيف يتصور أن يقبل رأي غولدزيهر في سند أو متن أي حديث؟ أثبتنا أن الحفّاظ لا يضمّون إلى جماعتهم، لا يعتبرون حافظاً مؤتمناً على نص الشرع، إلا من تقيد بالشروط المتفق عليها منذ تأسيس العلم، ومن زاد شرطاً واحداً فلا يقبل منه. ويبعد من الجماعة المعتبرة من يتشدّد ومن يتساهل في تطبيق الشروط، وإذا ما تمسّك بموقفه وأراد أن يكون مذهباً لوحده عدّ سفيهاً.

بما أن غولدزيهر لم يفهم منطق الحديث فإنه لم ينتبه إلى أنه حوّل مادته إلى مجموعة معلومات تاريخية لا فرق بينها وبين سائر المعلومات. يظن أنه يتكلم على الحديث في حين أنه يتكلم على الآداب. فيحتج بكتاب **الأغاني** على كتب السنة (ص 57 وما بعدها). إن المستشرق التقليدي، من طراز غولدزيهر، يحشر نفسه ضمن أصحاب التعديل، ويريد أن يفعل اليوم، بوسائله الخاصة وبمنهجه الخاص، ما فعله أصحاب **الصحاح**، كما لو كان يجوز له أن يقوم، هو، بعملية إصلاح وتصحيح بتأليف كتب صحاح جديدة[2]. نعبّر على الفكرة نفسها على مستوى المنهج ونقول إن غولدزيهر يحوّل المادة الحديثية إلى مادّة أدبية لكي يستطيع أن يبدي فيها رأيه، ثم بعد ذلك يعارض برأيه ذاك رأي الحفاظ. الخطأ المنهجي واضح، ليس في التحويل الأول، لأنه ممكن ومشروع، بل في الانعطاف والعودة على الأعقاب. هذا الأمر يرفضه بالطبع المحدث الحافظ، ويرفضه كذلك غيره في ميادين أخرى، لأن الإشكال يمس منهج

---

(1) غولدزيهر، **دراسات في الحديث**، ترجمة. ف. (باريس 1952).

(2) وهذا بالضبط ما دفع هاسيلتن جيب في كتابه **الاتجاهات المعاصرة في الفكر الإسلامي** (1947) إلى أن يقارن بين الوعي بالتاريخ، الوعي بتغير الظروف والأحوال وبين **الإصلاح الديني**، بمعناه الأوروبي البروتستانتي، خاصة عند لوثر. لم يدرك أن المقارنة الصحيحة يجب أن تكون مع منطق الإصلاح المضاد داخل الكنيسة الكاثوليكية. وبما أن جيب لم يدرك مقصود الحديث فإنه لم يدرك المنطق الخلدوني وكان أول من ادعى أن فكر ابن خلدون تقليدي صرف.

العلوم الإنسانية، بعدم التمييز بين الإيمانيات والعلمانيات أو بعبارة أخرى الوصفيات والحُكْمِيات [الإنشائيات بتعبير ابن خلدون][1]. يلتقي الاستشراق التقليدي، من جهة مع الحديث إذ يلخص مجموع التاريخ في تاريخ الحفظ، ومن جهة ثانية مع الآداب إذ يطبق منهج الحديث على مادة يكون قد حولها إلى أخبار ونوادر كما لو كان مقصود الحديث هو تعليم الناس آداب الدنيا. وكما أن الحافظ لا يرضَى على الأديب فإنه لا يرضى على المستشرق، والرفض في الحالتين خاضع لاعتبارات منهجيّة، لا لدوافع ملّية أو سياسية بالأساس.

ما القول الآن في مشروع آخر يهدف إلى دراسة المجتمع «الإسلامي» بكل تفريعاته ـ وضعنا كلمة إسلامي بين مزدوجتين للتنبيه على أن المعنى أوسع بكثير من الإسلام المحدّد بطرق الحفظ على نص الرسالة؟ والمشروع يتجاوز في منهجه استثمار الشهادات، أي الأسطوغرافيا الإسلامية التقليدية، إلى استنطاق الأشياء بتوظيف مختلف العلوم المعاصرة، تلك التي فصّلنا مسالكها في الصفحات السابقة. هل نسمّي هذا المشروع استشراقياً، لا لسبب إلا لأن غالبية القائمين به أو الداعين إليه من الغربيين، دون الالتفات إلى أنه يتفق في العمق مع المشروع الخلدوني المتولّد عن أغراض ومقاصد الفقهاء الأصوليين؟ إذا أسميناه استشراقياً فهو بالطبع غير استشراق غولدزيهر. الحكم على هذا غير الحكم على ذاك.

يمكن اعتبار الاستشراق الثاني تطويراً لخط عريق في التأليف الإسلامي ذاته. لقد أوضحنا ذلك بما فيه الكفاية. إلا أن ما كان عند ابن خلدون ومدرسته مجرّد أمنية، أو مخطط نظري، أو مسألة تعريف، أصبح اليوم مسلكاً دقيقاً ومكتملاً يقوم على الفحص والتحليل والمقارنة. والإشكال الذي كان يواجه غولدزيهر لم يعد مطروحاً. إن الانتماء القومي أو الملّي أو السياسي لا يزال يؤثر في المواقف والأقوال، لكن هذه الظاهرة لا تخصّ مجتمع المسلمين، ولا تمس بحال جوهر القضيّة الذي هو، كما قلنا مراراً، منهجي.

لا يمكن إذاً تعريف الاستشراق بمنهج واحد. إنه يحتوي على منهجين متعارضين،

---

(1) قلنا إن القضية تهم الأنثروبولوجيا الثقافية عامّة. يواجهها جميع أصحاب الديانات السماوية (مفهوم المدينتين عند أوغسطين، التاريخ المقدس والتاريخ الدنيوي عند بوسويه. إلخ. ويواجهها الكتاب المسلمون المعاصرون من طه حسين، الفتنة الكبرى (1947)، إلى هشام جعيط، الدين والسياسة في فجر الإسلام أو الفتنة الكبرى، بالفرنسية (باريس 1989).

تماماً كما هو حال التأليف الإسلامي، وأكبر خطأ نرتكبه، قبل الحكم عليه، هو عدم التمييز بينهما[1]. الأول مبني على شهادة الرجال، فهو قوي وقويم في أيدي المحدثين الحفاظ المسلمين، وهو ضعيف متهافت في أيدي غيرهم بين المسلمين من أدباء ووعّاظ وكتّاب دواوين، وهو متناقض مشوّه في أيدي المستشرقين التقليديين. ظنّ البعض أن هذا المنهج خاص بتمحيص الرواية الشفويّة، أياً كان مصدرها، فيمكن تطبيقه خارج إطاره الأصلي، مثلاً لنقد الأخبار الإفريقية [3.1.5]. هذا الاستنتاج سليم في ظاهره فقط، ويقال فيه ما قلناه في منهج الإخباريين الأدباء. صحيح أن مسلك المحدثين على مستوى الرواية، لا ينفصل عن مفهوم الحديث بمعناه اللغوي [أي الرواية الشفوية]، وأحاديث الرسول قيدت في كنانيش منذ عهد الرسالة[2]، لكن هذا لا يعني أن مقصود الرواية الحديثية هو الرواية بذاتها [راجع كلام الخطيب البغدادي ضد طلاب الخبر لمجرد الخبر]، فهي رواية حديث منسوب إلى نبي يخشى الراوي تحوير معنى وتحريف لفظ حديثه. كل ما يمكن أن يقال، والحال هذه، هو أنه إذا وجد في المجتمع الإفريقي جماعة تشبه في هيئتها ودورها جماعة الحفاظ، وكان لها ضابط يضمن استمرارها، فلا بد أن يكون ذلك الضابط شبيهاً بمنهج المحدثين المسلمين. أما تطبيق المنهج على المجتمع الإفريقي بالسحب والتعميم، لأنه مجتمع أمّي كما كان المجتمع العربي إبّان الرسالة، فإن ذلك يولّد معرفة لا تتعدى ما نقرأ في كتب الآداب الإسلامية.

لكل هذه الاعتبارات نحكم على المستشرق، الذي يَروم تجاوز منهج الحديث في دراسة الحديث، أنه يقول برأيه، ورأيه لا وزن له لدى الحفاظ[3] لأنه بذلك ينفي من الأساس مفهوم الحفظ.

أما المنهج الثاني فإنه مبني على دلائل الأشياء [شهادة الشواهد]، إلّا أنه عكس الأول، لا يستقر على حال بل يتطور باستمرار بحسب تعدّد وتجدّد المسالك المؤدّية إلى

---

(1) قد يقال: هذا التمييز هو بين المجتمع والعقيدة، الدنيا والدين، ورأي المسلمين فيه معروف. الواقع هو بالضبط أن رأي المسلمين فيه غير معروف. ما هو معروف هو قول بعض المتأخرين الذين يدعون الإجماع بدون حجّة. ما يهمنا هنا، أي على المستوى المنهجي، هو أن التمييز موجود في الفكر «الإسلامي» نفسه وفي صور متعددة: حديث/ أدب، شرع/عرف، أثر/ رأي، حديث/ فقه، إلخ..

(2) هذا ما توصل إليه البحث المعاصر، عكس ما كان يظنه الاستشراق الأول.

(3) إن المستشرق التقليدي يحاور الحافظ ولا يهمه رأي غيره. هذا هو لبّ موقف جيب عندما يقول إن الإسلام لم يعرف إلى الآن إصلاحاً حقيقياً. والحافظ هنا هو كل من قلّد جماعة الحفاظ، أي كل مسلم مؤمن متقيد بقواعد السنّة.

استنطاق الأشياء. لا مسوّغ للقول إن أحداً من المؤرخين المسلمين أو من المستشرقين التقليديين قد أتقنه. فهو من أصله ومبدئه قابل للتعميم داخل وخارج المجتمع الإسلامي، لأنه يرصد الثوابت في المجتمع كمجتمع، أي في المجتمع البشري بدون تخصيص. ولذلك استنبط في آن من أصول الفقه ومن مدارك الحكمة ومن تجارب الأمم. ليس غريباً ولا دخيلاً على التأليف الإسلامي، لكن يجب على من أراد تطبيقه أن يأخذه على حاله الآن، في شكله المتكامل المتطور، لا على صورته الأولى عندما كان مجرّد تخمين وتطلّع. وفي الوقت نفسه لا يجوز أن يحل محل منهج الحديث لدراسة الحديث لأنه يجعل ضمنياً من الحديث مادّة أدبية.

إذا قبلنا هاتين القاعدتين: (1) تطبيق المنهج الخلدوني في صورته الحالية، بعد ازدهار العلوم الطبيعية والإنسانية، على المجتمع الإسلامي، دون تطبيقه على ما يخص حفظ السنة؛ (2) تطبيق منهج الحديث على حفظ السنة دون تعميمه إلى ما هو غير الحديث، نكون قد رفعنا اللبس والإشكال فيما يتعلق بالاستشراق ويكون حكمنا، في حالة القبول أو الرفض، مرتكزاً على مقتضيات منهجية مجردة، لا على اعتبارات ملّية أو سياسية.

ينشأ الإشكال في مسألة الاستشراق بارتكاب خطأ تعريفي: وهو الادعاء أن تاريخ الحفاظ، تاريخ وسائل حفظ الشريعة [السنة] هو كلّ /تمام/ نهاية التاريخ الإسلامي، وبالتالي إن منهج الحديث هو المنهج الإسلامي الوحيد في اقتناء كل المعارف، بمعنى أن كل المسالك الأخرى إمّا متفرعة وإما غريبة عنه. والواقع أننا إذا عدنا لنتصفح بإمعان الأسطوغرافيا الإسلامية[العامّة لا أسطوغرافيا المحدثين فقط] نجد أن المؤرخين أولاً يميّزون بين تاريخ الإسلام كشريعة وتاريخ المجتمعات الإسلامية [أي التي تأخذ الشريعة قانوناً عامّاً]، وثانياً يضعون تاريخ المجتمعات الإسلامية ضمن التاريخ البشري العام، وإن هم اعتمدوا منهج الحديث لدراسة الإسلام كشريعة فإنهم حاولوا، وحاولوا جادّين، إبداع منهج مستقل لدراسة الإسلام كدولة، ولا ينقص من أهمية المحاولة كونها لم تتبلور، وتكتمل كما فعل العلم الحديث.

بناء على هذه المقدمة التي تبدو لنا مدعومة بأعمال المؤلفين المسلمين من الدينوري إلى الجبرتي مروراً بالمسعودي ومسكويه والمقدسي وابن خلدون إلخ، نخلص إلى ما يلي:

إذا قلنا إن التاريخ الإسلامي هو تاريخ حفظ الرسالة وجب تطبيق منهج الحديث

على مضمون الشريعة فقط، وكل من تجاوز هذا الحدّ وطبق المنهج على غير موضوعه، أو طبق منهجاً مبتدعاً لدراسة الحديث [كحديث]، فكلامه مرفوض، كلام القصّاص وكتاب الدواوين والأدباء المسلمين، ومرفوض كذلك كلام المستشرقين للسبب نفسه.

أما إذا قلنا إن تاريخ الإسلام هو أوسع وأعمّ من تاريخ طرق الحفظ على نص الرسالة، وإنه تاريخ المجتمع الذي وإن أخذ الشريعة المحمديّة دستوراً لحياته، فإنه خاضع دائماً لنواميس عامّة لأنه مجتمع بشري، وجب الاعتماد على منهج آخر، منهج قال به قسم من المسلمين إذ كان الفقه، باعتباره طريقة تطبيق الشريعة على المجتمع، أحد أسباب تأسيسه، لكنه منهج بقي غير مكتمل، في الإطار الإسلامي، ولم يصل إلى مستوى تقنيات الحديث إلاّ في ظل العلم المعاصر. هذا المنهج عام بالتعريف، لا يخص مجتمعاً دون آخر، فلا داعي إلى حصره في نطاق الاستشراق، لا داعي إلى جعله نظرة الغرب على الشرق الإسلامي. حيثما توافرت الشواهد المادية، وكلما نجح الدراسون، أياً كانوا، في تطبيق المنهج المذكور عليها، تولد عن كل ذلك علم تاريخي، محدد في موضوعه، عامّ في شكله ومسلكه، يقبل أو يرفض حسب مسطرة محدّدة، غير مسطرة التعديل، ولا يهم أن يعرف أن صاحبه من المِلّة أو لا، لأن الشهادة من الأشياء وليست منه.

عندئذ يكون الاستشراق قد ذاب في العلم الموضوعي.

هذا بالطبع على مستوى المنهج، دون اعتبار للأغراض والنوايا.

مفهوم التاريخ

هل كان واجباً على الانسان أن يتعلم التاريخ أولاً من القصص المروية، ثم من الأحجار، ثم من الأعمال الفنية، الخ؟ هل تقنية التعامل مع معاهدة دولية تنفع في التعامل مع جدول أرقام أو مع بنية تعبيرية؟ الجواب بالايجاب هو المبرّر الوحيد لنقول ان علم التاريخ واحد، يُعرف من مسلك واحد، وان الانتقال من مبحث إلى آخر يسير في اتجاه توسيع وتعميق معرفتنا لأحوال الماضي.

[3.10.1]





المركز الثقافي العربي

ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت - لبنان

ص . ب 4006 - الدار البيضاء - المغرب